كلية التجارة
جامعة طنطا

المراجعة و خدمات التأكيد

مدخل متكامل

دكتور
السيد أحمد السقا
أستاذ و رئيس قسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة طنطا

دكتور
نصر محمد جعيصة
قسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة طنطا

٢٠٠٧

المقدمـــة

تشهد السنوات الحالية تغيرات ضخمة أثرت على مهنة المحاسبة والمراجعة أهمها تصاعد حدة الأزمات المالية والانهيارات المالية وظهور الحاجة إلى تطبيق مبادئ وقواعد حوكمة الشركات وصدور قانون Sarbance-Oxley ACT. أيضاً التغيرات التقنية متضمنة النمو غير العادي للتجارة الإلكترونية قد زادت من سرعة تحويل المعلومات بين المنشآت المختلفة، ولقد سمح ذلك للشركات توسيع نشاطاتهم عالمياً بشكل أكثر سهولة. أيضاً التغطية الحديثة لاستخدام العينات الإحصائية في المراجعة هناك قضايا أخرى أثرت بشكل مباشر على مهنة المحاسبة والمراجعة تتضمن الطلب المتزايد من مجموعات مختلفة على خدمات المراجعين بافتراض تزايد مسئوليات المراجعين كجزء من دورهم في خدمة المجتمع. ولقد استجابت المهنة بتحمل هذه المسئولية من أجل تفعيل هذا الدور. أيضاً التأكيد المتزايد على توفير المراجعين لخدمات الضمان التي تتضمن معقولية النظم، التجارة الإلكترونية ومقاييس الأداء السليم. يضاف إلى ما سبق تزايد الاهتمام بمفهوم الأمن المالي والقضايا المحاسبية للتحقق من الأمن المالي للمنشأة وتوصيل ج ذلك للأطراف المعنية بخدمات المراجعة والفحص من خلال تقرير المراجعة. وكان من الطبيعي الوقوف على المسئولية القانونية للمراجعين في ظل هذه التطورات.

تتطلب التغيرات السابقة تفهماً شاملاً وموسعاً من الطلاب والدارسين والممارسين لعملية المراجعة والمفاهيم الأساسية لها ، بالإضافة إلى كيفية تطبيق هذه المفاهيم على مختلف خدمات المراجعة والفحص والتأكيد .

يتضمن الكتاب قسمين يغطيان الاتجاهات الحديثة في المراجعة في مستوى جيد من التنظير والتطبيق للموضوعات التي يتضمنها الكتاب وتتضمن التطبيقات سلسلة من التقويم المستمر للطلاب في شكل حالات بحثية على موضوعات الكتاب . ولقد قام الأستاذ الدكتور السيد أحمد السقا بكتابة القسم الأول ويغطي موضوعات مقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد والمفاهيم الأساسية، المعاينة الإحصائية واختبارات المراجعة وخطر المراجعة، المراجعة التحليلية، الفحص التحليلي، المسئولية القانونية للمراجع، ومسئولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء والغش.

كما قام د. نصر محمد جعيصه بكتابة القسم الثاني ويتضمن القضايا المحاسبية المرتبطة بإعداد القوائم المالية وموقف المراجع، وتقرير المراجعة، والتشغيل الإلكتروني للبيانات والتجارة الإلكترونية.

ونسأل الله تعالى أن يمثل جهدنا إضافة للمكتبة العربية في أدب المراجعة، وأن يستفيد منه القارئ بقدر ما بذل فيه من جهد .

طنطا، سبتمبر ٢٠٠٦م

رمضان ١٤٢٧هـ

المؤلفـــان

الفهـــرس

المحتويـــات :	الصفحة
المقدمـــة :	٥
القســـم الأول:	٧
الفصـــل الأول: مقدمـــة فـــى المراجعـــة وخـــدمات التأكيـــد والمفـــاهيم الأساســـية	٩
الفصـل الثـانى : المعاينـــة الإحصـــائية وإختبـــارات المراجعـــة وخطـــر المراجعـــة	٤٩
الفصـل الثالـث: المراجعـــــة التحليليـــــة	١٢٣
الفصـل الرابـع : الفحـــــص المحـــــدود	١٤٩
الفصل الخامس : المســـئولية القانونيـــة للمراجـــع	١٩٩
القسم الثانى :	٢٣٥
الفصـل السادس: تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية	٢٣٧
الفصـل السـابع : دور مراجعـــة الحســـابات فـــى تـــوفير التأكيـــدات فـــى الأعمـــال الإلكترونيـــة	٢٨٣
الفصـل الثـامن: بعـــض المشـــكلات المحاســـبية وموقـــف مراجعـــة الحســـابات منهـــا	٤٠٣
التـوقيم المسـتمر للطـلاب:	٤٩٦

القسم الأول*

الفصل الأول : مقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد والمفاهيم الأساسية

الفصل الثاني : المعاينة الإحصائية واختبارات المراجعة وخطر المراجعة

الفصل الثالث : المراجعة التحليلية

الفصل الرابع : الفحص المحدود

الفصل الخامس : المسئولية القانونية للمراجع

~~الفصل السادس : مسئولية المراجع عن الأخطاء والغش~~

* كتب هذا القسم الأستاذ الدكتور السيد أحمد السقا، أستاذ المحاسبة والمراجعة ورئيس قسم المحاسبة

الفصل الأول

مقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد والمفاهيم الأساسية

١. التمييز بين المراجعة وخدمات إبداء الرأي وخدمات التأكيد

٢. مصادر الطلب على المراجعة وخدمات التأكيد

٣. الخدمات الممتدة

٤. صدق وعدالة القوائم المالية

(المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، معايير المراجعة المتعارف عليها)

٥. معايير خدمات التأكيد

٦. المفاهيم الأساسية للمراجعة

٧. أثر قانون Sarbance-Oxley على مهنة المراجعة

الفصل الأول

١. التمييز بين المراجعة (Auditing) وخدمات التصديق أو إبداء الرأي (Attestation) وخدمات التأكيد أو الضمان (Assurance)

تعرضت بيئة الأعمال الحديثة لتغييرات عديدة يتصدرها التطور المستمر والسريع في تكنولوجيا المعلومات بجانب تزايد ممارسات الغش المالي وانهيار العديد من كبريات الشركات الأمريكية. لقد أدت هذه التغيرات الكبيرة والقوية في بيئة الأعمال الحديثة إلى توسيع نطاق الخدمات التي تقدمها مهنة المحاسبة والمراجعة. فلم يعد يقتصر دور المحاسب القانوني (المراجع) على مراجعة القوائم المالية وإبداء الرأي أو تقديم الاستشارات بل أصبح المراجعون مطالبين بتوفير خدمات أبعد من أعمال المراجعة التقليدية للقوائم المالية.

ويوضح الشكل (١-١) أنواع الخدمات التي تقدمها مهنة المراجعة والعلاقة بينهم. المراجعة مجموعة جزئية من خدمات التصديق أو إبداء الرأي ، والتي بدورها مجموعة جزئية من خدمات التأكيد أو الضمان.

الشكل (١-١) أنواع الخدمات التي تقدمها مهنة المراجعة والعلاقة بين المراجعة وخدمات إبداء الرأي والتأكيد

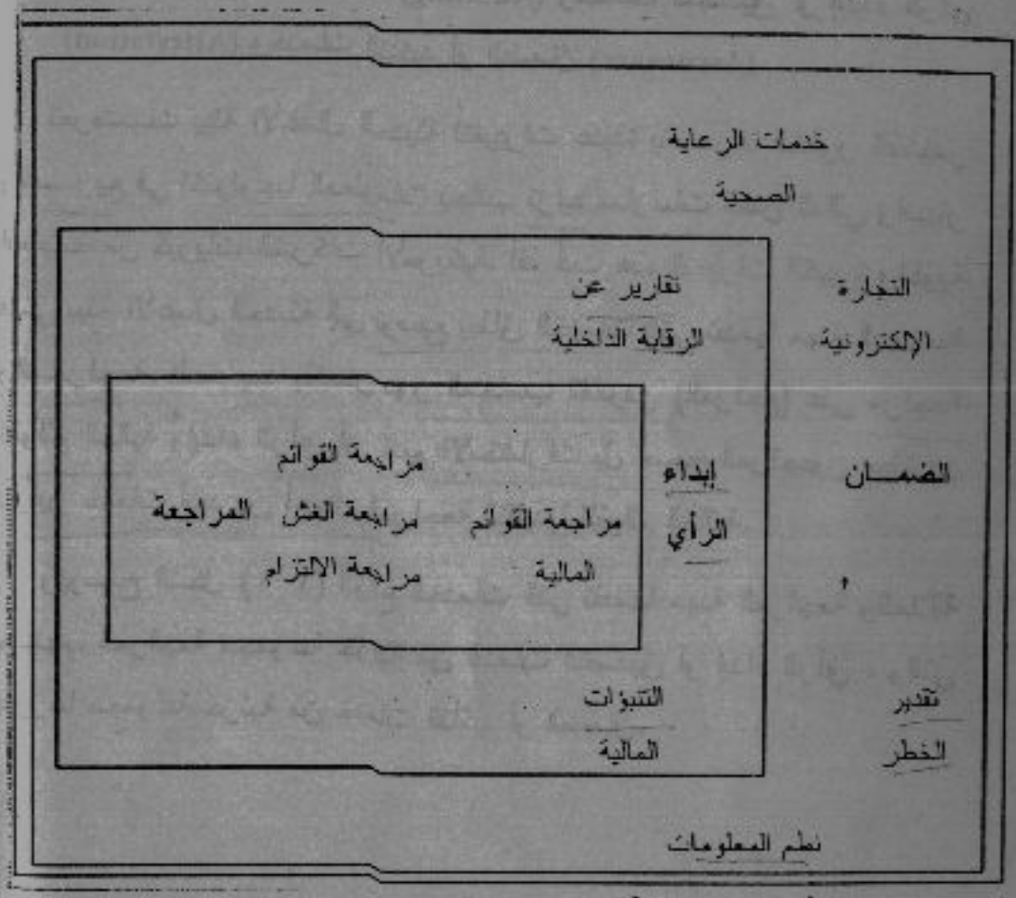

ونناقش فيما يلي بمزيد من التفصيل أشكال هذه الخدمات .

المراجعـــة Auditing

تعرف جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) المراجعة بأنها عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن ، بطريقة موضوعية ، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية ، وذلك لتحديد مدى التطابق والتوافق بين هذه النتائج والمعايير المقررة ، وتوصيل نتائج المراجعة للأطراف المعنية . ويحتاج عدداً من العبارات الواردة في التعريف السابق إلى مزيد من الإيضاح .

١. **المراجعة عملية منظمة ومنهجية** : أي أن عملية المراجعة تتم وفقاً لخطة واستراتيجية معينة ترتبط باختيار وتقييم الأدلة والقرائن التي تتعلق بنتائج الأحداث والأنشطة .

٢. **جمع الأدلة والقرائن بشكل موضوعي** : أي أن الحصول على أدلة الإثبات وتقويمها يمثل جوهر عملية المراجعة وأساسها . وتتضمن أدلة الإثبات المستندات المؤيدة مثل الفواتير والشيكات والسجلات المحاسبية كاليوميات ودفاتر الأستاذ ، والملاحظة ، الجرد الفعلي للأصول ، المصادقات وغيرها

٣. **نتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية** : ويشير ذلك إلى أن عملية المراجعة لا تقتصر على فحص القوائم المالية إنما تمتد لفحص النظام المحاسبي الذي أنتج هذه القوائم ويتضمن ذلك نظام الرقابة الداخلية . تحتوي القوائم المالية على مزاعم أو تأكيدات الإدارة (في شكل بيانات بالقوائم المالية) ، وتكون موضوع عملية المراجعة . مثال لهذا التأكيدات أو المزاعم رصيد المخزون السلعي بمليون جنيه ، رصيد حسابات المدينين وأوراق القبض ٦٠٠٠٠٠ جنيه وهكذا .

٤. **درجة التطابق بين مزاعم الإدارة والمعايير المقررة** : أي أن رأي المراجع يجب أن يبين مدى التطابق بين تأكيدات الإدارة أو مزاعمها مع المعايير المقررة مثل مبادئ المحاسبة المتعارف عليها . على سبيل المثال المخزون الظاهر بالميزانية مليون جنيه حيث يكون موجوداً ومملوكاً للمنشأة ومقوماً وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها .

٥. **توصيل نتائج المراجعة للأطراف المعنية** : ومعنى ذلك ضرورة إعداد تقرير المراجعة الذي يعد وسيلة اتصال وتبلغ نتائج المراجعة إلى الأطراف المعنية حيث يبدي المراجع رأيه بمدى تطابق القوائم المالية مع مبادئ

المحاسبة المتعارف عليها . وهناك صور مختلفة لتقرير المراجع ترتبط بنتائج وظروف عملية المراجعة .

ويبين الشكل التالي توضيحاً مختصراً لوظيفة المراجعة للقوائم المالية :

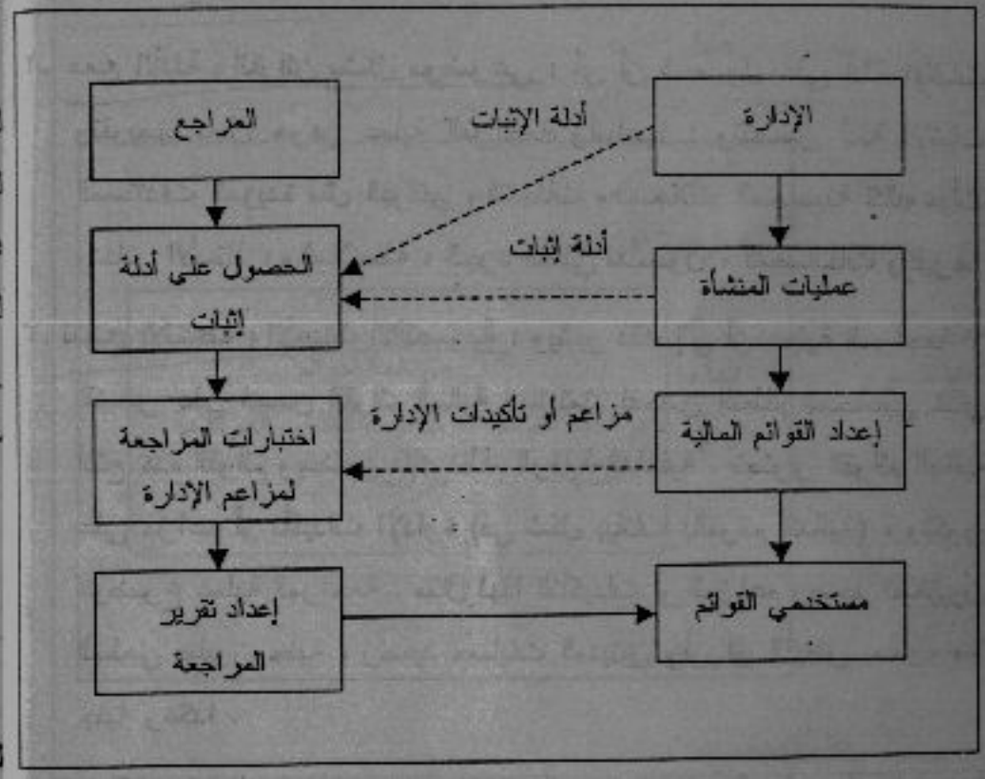

إبداء الرأي Attestation

التعريف السابق للمراجعة تعريف واسع لذا فإنه قد يتضمن أنواع عديدة من الأنشطة التي قد يشار إليها بـــ " المراجعة " . في أحيان كثيرة يستخدم مصطلح " إبداء الرأي " ليصف نفس الأنشطة مثل المراجعة . وعلى المستوى العام جداً فإن هذه المصطلحات تستخدم بالتبادل لأنها تتضمن تقويم أدلة الإثبات الموثوق بها للتأكد من درجة التطابق بين بعض المزاعم أو التأكيدات الواردة في القوائم المالية وبين بعض معايير القياس ، وإصدار تقرير يوضح درجة التطابق هذه .

وتوفر معايير إبداء الرأي التعريف التالي لهذا المصطلح :

يحدث التصديق أو إبداء الرأي Attestation عندما يختص الشخص المهني أو الممارس بإصدار اتصال مكتوب يعبر عن النتيجة بشأن مصداقية المزاعم أو التأكيدات المكتوبة والتي هي مسئولية طرف آخر .

ولقد تم توفير معايير المراجعة المتعارف عليها (GAAS) بغرض مراجعة القوائم المالية . ولقد تم مطالبة المهنة بتقديم خدمات أخرى إضافة إلى مراجعة القوائم المالية . وفي حالات كثيرة واجه المراجعون صعوبات عند توفير مثل هذه الخدمات لأنها محظورة بواسطة معايير المراجعة . ولقد تمثلت استجابة المهنة في إصدار مجموعة معايير منفصلة لإبداء الرأي وهي أوسع في نطاقها وتتيح للمراجع الوفاء باحتياجات المجتمع . أمثلة من الارتباطات التي تقع تحت معايير إبداء الرأي :

١- القوائم المالية التي تتضمن معلومات مستقبلية .
٢- مناقشات وتحليلات الإدارة .
٣- وصف وفعالية نظم الرقابة الداخلية .
٤- الإذعان للقوانين والالتزامات التعاقدية .

الضمان أو التأكيد Assurance

تختص خدمات المراجعة وإبداء الرأي أساساً بمعقولية المعلومات المالية والمصداقية التي يضيفها استقلال وكفاءة المراجع . ولقد وسعت مهنة المحاسبة من خلال عمل لجنة خاصة على خدمات الضمان أو التأكيد(Elliot Committee) وظائف المراجعة وإبداء الرأي لتتضمن ما يشار إليه بخدمات التأكيد أو الضمان. ولقد عرفت هذه اللجنة خدمات الضمان أو التأكيد بأنها خدمات مهنية مستقلة تحسن من جودة المعلومات أو سياق هذه المعلومات من أجل متخذي القرارات .

ويتضمن التعريف السابق عدداً من المفاهيم الهامة:

(١) يركز التعريف على اتخاذ القرارات . صنع القرارات الجيدة يتطلب معلومات ذات صورة قد تكون مالية أو غير مالية . ويوضح الشكل رقم (١-٣) نموذج اتخاذ القرارات ودور المعلومات في صنع القرارات.

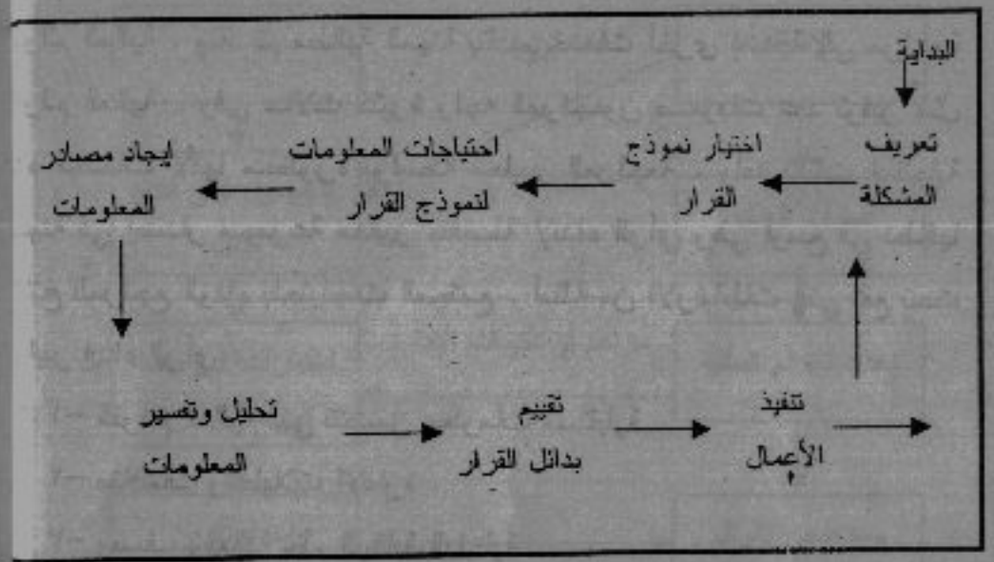

(٢) المفهوم الثاني يرتبط بتحسين جودة المعلومات. ويوضح الشكل (١-١) أن خدمة التأكيد يمكن أن تحسن جودة المعلومات من خلال الثقة في معولية وملائمة المعلومات.

(٣) المفهوم الثالث هو الاستقلالية . الاستقلالية هي أساس مهنة المراجعة . ومن ذلك في خدمات التأكيد يحتاج القائم بتقديم الخدمة أن يكون مستقلاً فقط فيما يتعلق بجودة المعلومات .

(٤) المفهوم الأخير هو الخدمات المهنية والتي تتضمن استخدام الحكم المهني . فالقائم بتقديم الخدمة يطبق الحكم المهني على المعلومات التي تخضع لخدمة التأكيد . وفي إيجاز فإن خدمات التأكيد تحسن من جودة المعلومات وتدعم منفعتها لمتخذي القرارات .

أنواع خدمات التأكيد

١. تأكيد تقدير الخطر Risk Assessment Assurance

أي إعطاء صورة شاملة لمخاطر النشاط وتقييم ما إذا كانت المنشأة لديها فعلاً نظم ملائمة للإدارة الفعالة لمثل هذه المخاطر .

٢. تأكيد معقولية نظم المعلومات Information System Reliability

أي توفر معلومات موثوق بها لخدمة القرارات المالية وقرارات التشغيل .

٣. خدمات تأكيد تتعلق بتقويم الأداء المالي وغير المالي مثل الرعاية الصحية وجودة المنتجات ورضا العملاء .

٤. خدمات تأكيد تتعلق بخدمات رعاية كبار السن حيث يوفر المراجع تأكيد بتحقيق وتوفير الرعاية المطلوبة لهم .

٥. تأكيد التجارة الإلكترونية ويتعلق بأن النظم والأدوات المستخدمة في التجارة الإلكترونية توفر معلومات ملائمة وسرية وموثوق بها .

مع بداية عام ٢٠٠٠ حددت اللجنة التنفيذية لخدمات التأكيد في المعهد الأمريكي للمحاسبين مبادئ ومعايير الثقة في المواقع الإلكترونية . وحددت اللجنة نوعين من الخدمات هما إضفاء الثقة في موقع العميل CPA Web Trust وإضفاء الثقة في نظم العميل CPA Sys Trust.

(١) إضفاء الثقة في موقع العميل على الإنترنت CPA Web Trust

في عام ١٩٩٧ قدم كل من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) ومعهد المحاسبين القانونيين الكندي (CICA) خدمة الـ Web Trust Seal لإضفاء الثقة في موقع العميل على الإنترنت وما يحتويه ذلك الموقع من بيانات ومعلومات . وتضيف خدمة الـ Web Trust ضماناً لأمنية وسلامة الموقع الإلكتروني الموجودة فيه وما يحتويه ذلك الموقع من معلومات ولكن بدون إضافة أي ضمانات لجودة السلعة أو الخدمة المعروضة في ذلك الموقع . وحتى يحصل موقع ما على التصديق من الـ Web Trust فإنه يتطلب أن يكون نشاط

الموقع معروفاً ، إضافة إلى ضرورة وجود إجراءات سيطرة للحفاظ على جودة التعاملات مع وجود إجراءات تحكم إضافية للتأكد من أن معلومات العميل آمنة ومحمية من أي استخدام غير قانوني . وقد قام المعهدان بتأهيل وتدريب بعض المكاتب المهنية لعرض علامة الثقة الإلكترونية ، كما قاما بصياغة مجموعة من المبادئ والمعايير اللازمة لتأكيد الثقة في عمليات التجارة الإلكترونية بين المستهلكين ومنشآت الأعمال ، وفيما يلي عرضاً مختصراً لهذه المبادئ .

المبدأ الأول : التأكد من جودة أساليب ممارسة نشاط التجارة الإلكترونية وضمان الخصوصية Business and Information Privacy Practics على أن تتضمن الإفصاح الكامل عن السلعة أو الخدمة المقدمة وكيفية تنفيذ العملية والإجراءات المتوفرة لدى الشركة بخصوص استفسارات العملاء .

المبدأ الثاني : الاحتفاظ بإجراءات رقابية فعالة عن اكتمال وموضوعية وشفافية الصفقات Transaction Integrity، على أن تتضمن تأكيدات بتنفيذ الصفقات الإلكترونية طبقاً للاتفاقيات مع العملاء .

المبدأ الثالث : الاحتفاظ بإجراءات فعالة تؤكد حماية وسرية المعلومات Information Protection.

ولكي تحصل منشأة ما على ختم تأكيد الثقة على موقعها الإلكتروني ، فإنه يجب على إدارتها تقديم تأكيدات Managements Assertions بشأن توافر مبادئ ومعايير الثقة في المواقع الإلكترونية (على سبيل المثال: الخصوصية والأمن وممارسة الأعمال وسلامة المعاملات والسرية والإفصاح الكامل). وبعد ذلك يأتي دور المحاسب القانوني المستقل ليبدي رأيه حول تأكيدات الإدارة فيما يتعلق باتباع المبادئ حول الإفصاح عن معاملات التجارة الإلكترونية ووجود الإجراءات الرقابية التي تتضمن اكتمال العمليات ومراقبة وحماية المعلومات .

(٢) الثقة والاعتمادية على النظام الخاص بشركة التجارة الإلكترونية CPA Sys Trust

أما الخدمة التوكيدية الثانية التي يقدمها المحاسب القانوني فتتمثل في إضافة الثقة في النظام System Reliability القائم في شركات التجارة الإلكترونية ، وهناك مجموعة مبادئ يجب توافرها لتأكيد إمكانية الاعتماد على أنظمة شركات التجارة الإلكترونية كما حددها AICPA/CICA وهي توفر النظام Availability وضمان أمنية النظام System وسلامة وتكامل النظام Integrity وتحديث النظام وقابليته للصيانة Maintainability.

ولكي تحصل شركة التجارة الإلكترونية على شهادة من المحاسب القانوني بما يؤكد إمكانية الاعتماد على نظامها فإنه يجب عليها أن (١) تقوم بتعريف وتبليغ أهداف وسياسات ومعايير تحقيق كل مبدأ من المبادئ السابقة ، (٢) تستخدم الإجراءات والموظفين والأجهزة والبيانات وجميع التجهيزات لتحقيق المبادئ السابقة في ضوء السياسات والمعايير المرسومة ، (٣) تراقب النظام وتتخذ الإجراءات المطلوبة لتحقيق مدى الالتزام حول توفر المبادئ السابقة . وهذا يعني أن المحاسب القانوني يبدي رأيه حول تأكيدات الإدارة فيما يتعلق باتباع المبادئ المطلوبة لضمان توفر ووجود وتأمين وسلامة ومتابعة النظام مع وجود الإجراءات الرقابية التي تضمن الثقة في النظام .

ويوضح الشكل التالي (١-٣) العلاقة بين خدمات المراجعة وإبداء الرأي والضمان أو التأكيد .

الشكل (١-٣)

الخدمة	خصائص المعلومات التي يتم التقرير عنها	تعريف الخدمة
المراجعة	- إمكانية الاعتماد Reliability - المصداقية Credibility	تقرير مكتوب عن فحص القوائم المالية للعميل
إبداء الرأي	- إمكانية الاعتماد - المصداقية	التعبير عن نتيجة بشأن إمكانية الاعتماد على مزاعم مكتوبة لطرف آخر مسئول .
الضمان / التأكيد	- إمكانية الاعتماد - المصداقية - الصلاحية - التوقيت الملائم	الخدمات المهنية التي تحسن من جودة المعلومات أو سياقها بالنسبة لمتخذي القرارات .

وكان ظهور تقديم الخدمات التوكيدية بمثابة إضافة خدمات جديدة للمحاسبين القانونيين ، حيث لم يعد يقتصر دور المحاسب القانوني على مراجعة القوائم المالية وإبداء الرأي أو تقديم الاستشارات بل أصبح يقدم خدمات جديدة تتمثل في توكيده لضمان المعلومات وجودتها ، علاوة على ذلك أصبح المراجع مسئولاً عن تقديم هذه الخدمة لفئة جديدة بخلاف المساهمين . وتشير دراسة Lymer and Debreceny, 2002) بأنه زاد الطلب على الخدمات التوكيدية ولم يعد مستخدمي القوائم المالية بحاجة إلى الانتظار حتى نهاية العام للاطلاع على تقرير المراجع عن القوائم المالية . ونتيجة لهذا الطلب المتزايد على الخدمات التوكيدية ، قامت معظم شركات المحاسبة والمراجعة الكبرى بإعادة هيكلة منهجياتهم في المراجعة بالاستناد على توصيات تقرير Elliot .

ومن خلال هذه الخدمة يضمن المحاسب القانوني جودة المعلومات ويساهم في إعدادها Information Improvement بدلاً من أن يصدر تقريره عن معلومات قائمة معدة من قبل إدارة المنشأة . وبهذا تستطيع الخدمات التوكيدية أن تساعد مستخدميها في اتخاذ أفضل القرارات . ولذا فإن هذه الخدمة الجديدة تختلف عن خدمة إبداء الرأي (إضافة الثقة على القوائم المالية) Attestation وخدمة الاستشارات Consulting . وخدمة التوكيدات أكثر مرونة وتقع في مستوى بين هاتين الخدمتين ، من حيث الارتباط على تقديم خدمة ضمان المعلومات وجودتها . ويمكن إعداد المعلومات بواسطة المحاسب القانوني أو تأكيدات إدارة المنشأة ، كما أن محتويات تلك المعلومات يمكن تحديدها عن طريق المحاسب القانوني أو معد تلك المعلومات (الإدارة) أو التقارير المالية الإلكترونية Extensible Financial Reporting Markup Language . ولذا تصبح المراجعة الإلكترونية المستمرة ضرورية بسبب اعتماد الكثير من منشآت الأعمال على اللغة العالمية للتقرير المالي Extensible Business Reporting Language (XBRL) لإعداد أنظمتها المالية ومن ثم نشر تقاريرها على الإنترنت . وفي الوقت الحاضر تحظى لغة XBRL على دعم من هيئات المحاسبة العالمية لإكسابها مزيداً من الانتشار في قطاع الأعمال ، وهي لغة إلكترونية تستخدمها المنشآت لتسجيل وعرض المعلومات المالية وباستخدام هذه اللغة فإن البيانات يتم إدخالها مرة واحدة ويتم معالجتها لتظهر في أشكال عدة سواء لطباعة القوائم المالية أو تظهر بلغة HTML على موقع الشركة الإلكتروني ، أو لتعبئة النماذج المطلوبة من الجهات الرقابية ، أو يمكن إظهارها بأي شكل حسب الاحتياج .

وهذه المعالجات الإلكترونية للبيانات والمعلومات المالية من شأنها أن تنتج معلومات مالية فورية ، كما أن هذا التغير من النظام المحاسبي التقليدي إلى النظم المحاسبية الفورية Realtime Accounting Systems يتطلب إجراءات

مـراجعة تتماشـى مع طبيعة النظم المحاسبية والمستندات الإلكترونية . ويجب الإشـارة إلى أن الهدف الأساسي من مراجعة القوائم المالية ومعايير المحاسبة المتعارف عليها لا يتغير بسبب التحول في النظم المحاسبية من المعالجة التقليدية إلى الإلكترونية ، ولكن إجراءات المراجعة ممكن أن تتغير بسبب اختفاء مسار المراجعة وهذا ما استلزم ظهور مشروع المراجعة المستمرة .

٢. مصادر الطلب الكلي على خدمة المراجعة

نتناول فيما يلي أهم عناصر الطلب الكلي على خدمة المراجعة:

أولاً الحاجة إلى تخفيض خطر المعلومات

يرتـبط خطـر المعلومات بعدم دقة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية التـي تسـتخدم كأساس لاتخاذ القرارات . وتتمثل أسباب خطر المعلومات في الآتي :

(١) البعد عن مصادر المعلومات

حيـث يعتمد متخذ القرارات على المعلومات (القوائم المالية) المعدة بواسطة الإدارة وبالتالـي يـزداد احـتمال المغالاة أو التدنية في بعض بنود أو مفردات القوائم المالية .

(٢) تحيزات ودوافع معد المعلومات

عـندما تخـتلف أهـداف بعض المعلومات مع أهداف متخذ القرار ، هناك احـتمال تعمد تعديل المعلومات بما يحقق أهدافه فقد تقدم المنشأة قوائم مالية بها تعديل أو تحريف عند تقديمها للبنك للحصول على قرض مثل وجود مبالغ غير صحيحة أو عدم الإفصاح عن ديون والتزامات المنشأة .

(٣) زيادة حجم البيانات

عـندما يزداد حجم المنشأة وعملائها يزداد حجم البيانات واحتمال تسجيلها بطريقة خطأ في السجلات المحاسبية . فعلى سبيل المثال سداد مبلغ ٣٠٠٠ جنيه

لأحد الموردين زيادة عن المستحق له يحتاج كشف هذا الخطأ أدوات وإجراءات رقابية معقدة .

(٤) وجود عمليات تبادل معقدة

يترتـب علـيها صعوبة تسجيلها محاسبياً بشكل صحيح كما هو الحال في عمليات اندماجات الشركات وإعداد القوائم المالية المجمعة . أيضاً التعامل في المشـتقات المالـية والتي تتطلب إصدار معايير محاسبية جديدة للتعامل مع هذه المشاكل بواسطة المحاسب أو المراجع .

مثـال

لتوضيح الحاجة للمراجعة افترض أن مدير إحدى البنوك بصدد اتخاذ قرار مـنح قـرض لإحـدى المنشآت . مثل هذا القرار يتأسس على العلاقات المالية السابقة مع المنشأة وحالتها المالية كما توضحها القوائم المالية وعندما يتخذ البنك قرار منح القرض فإنه يتقاضى معدل عائد تحدده ثلاثة عوامل:

(١) معدل العائد الخالي من الخطر ويعادل تقريباً معدل العائد على أذون أو سندات الخزانة خلال فترة القرض .

(٢) خطـر الأعمال لدى العميل وتتمثل في احتمال عدم قدرة المنشأة على سداد القرض بسبب ظروف الكساد أو إهلاك الشركة وظروف المنافسة في نفس صناعة العميل .

(٣) خطر المعلومات . ويرجع إلى عدم دقة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية التي يعتمد عليها البنك في اتخاذ قرار منح القرض .

والمـراجعة ليس لها أي تأثير على كل من معدل العائد الخالي من الخطر وخطـر الأعمال لدى منشأة العميل ، إلا أنها يمكن أن تؤثر جوهرياً على خطر المعلومـات . فقد يقتنع متخذ القرار في البنك بانخفاض خطر المعلومات بسبب قيام مراجع خارجي مستقل بمراجعة القوائم المالية للمنشأة وبالتالي يتخذ قراره بمنح المنشأة القرض بمعدل فائدة منخفض بسبب انخفاض خطر المعلومات .

ثانياً المصدر الإلزامي أو القانوني

تتطلب قوانين الشركات المساهمة وقوانين الأسواق المالية وقوانين الضرائب وقوانين البنوك مراجعة القوائم المالية للشركات بواسطة مراجع خارجي مستقل عندما يتجاوز رأسمالها أو ربحها مبلغ معين .

ثالثاً العلاقات التعاقدية والاقتصادية بين المنشأة وأصحاب المصلحة

(١) علاقة الوكالة (الأصيل / الوكيل)

علاقة الوكالة بين المالك (الأصيل) والوكيل (المدير) تحقق تناقضاً طبيعياً في المصالح بسبب عدم تماثل المعلومات الموجودة بين المدير والمالك الغائب . وعدم تماثل المعلومات معناه أن المدير عادة ما يكون لديه معلومات أكثر عن حقيقة الوضع المالي للشركة ونتائج أعمالها عما يكون لدى المالك الغائب . فإذا كان كلاً من الطرفين يسعى إلى تعظيم منفعته بالميزانية ، فمن المحتمل ألا يعمل المدير على تحقيق أفضل منفعة للمالك . على سبيل المثال قد ينفق المدير أموال المنشأة في توفير منافع شخصية زائدة أو التلاعب في المكاسب الواردة في القوائم من أجل الحصول على مكافأة أكبر . ويمكن للمالك أن يحمي نفسه من مثل هذه التصرفات عن طريق تسوية راتب ومكافأة المدير بمقدار ما يتوقعه المالك أن يقوم به المدير . وفي محاولة تعويض مثل هذا الاحتمال قد يوافق المدير على بعض أنواع من شروط المراقبة في عقد عمله ، فقد يوافق الطرفان على قيام المدير بتقديم تقارير دورية عن كيفية لأصول الشركة أو استثماراتها . ويتطلب التقرير عن هذه المعلومات المالية للمالك اتباع بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

ورغم ذلك ، ولأن المدير مسئول عن إعداد التقارير المالية ، وأن المالك الغائب لا يمكنه ملاحظة تصرفات المدير ، فإن المدير قد يتلاعب في التقارير . والمالك يكون مؤمناً ضد هذا الاحتمال عن طريق الافتراض مرة أخرى أن المدير سيتلاعب في التقارير لمصلحته وبالتالي تسوية مكافآت المدير. وعند هذه

النقطة يبرز الطلب على وظيفة المراجعة . فإذا كان المدير أميناً وأن تكلفة المراجعة لا تزيد عن المبلغ الذي يعدل به المالك مكافأة المدير ، فإنه يكون من مصلحة المالك شخصياً استئجار خدمات المراجع لمراقبة أنشطته . دور المراجع هو تحديد ما إذا كانت التقارير التي يعدها المدير تتطابق وشروط عقده أم لا . وهكذا فإن تحقيق المراجع للمعلومات المالية يضيف مصداقية لهذه التقارير . وبينما تكون المراجعة أحد الأشكال الإضافية للمراقبة والتحكم فإن الحضور والوجود الواسع للمراجعة في مثل هذه التعاقدات يشير إلى أن المراجعة أداة للمراقبة فعالة التكلفة .

ويوضح الشكل (١-٤) استعراض علاقة الوكالة التي تؤدي إلى الطلب على وظيفة المراجعة

الشكل (١-٤)

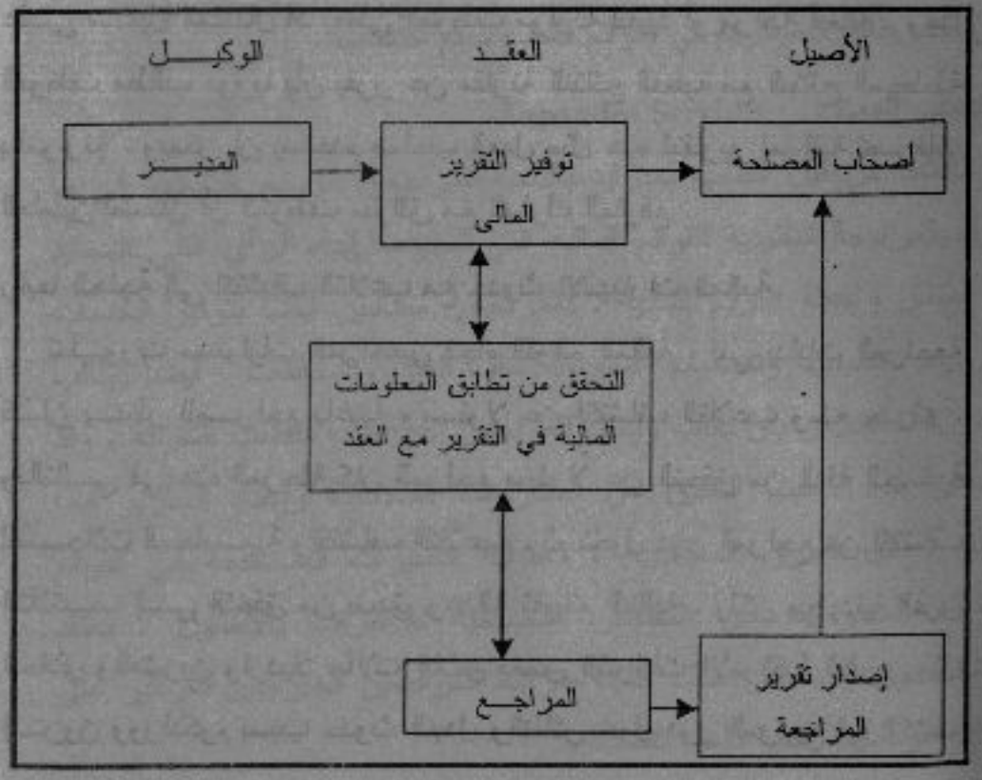

(٢) علاقة الإدارة / أصحاب الديون

من العلاقات الأخرى التي تكون المنشأة طرفاً فيها العلاقة بين الإدارة وأصحاب الديون والذين لهم اهتمامات مشابهة بشأن الإدارة عند إقراض أموال المنشأة . على سبيل المثال كيف يمنع صاحب الدين الإدارة من أخذ الأموال المقترضة واستخدامها في أغراضهم الشخصية . طريقة واحدة هي وضع اتفاقات مقيدة في عقد الدين والتي يجب أن تذعن لها المنشأة وإداراتها . وفي كثير من الأحيان تتطلب اتفاقيات الديون رأي مراجع مستقل يقرر بالتزام المنشأة وإذعانها لعقود واتفاقات الدين .

(٣) علاقة أصحاب الأعمال / المستخدمين

توجد علاقة اقتصادية مشابهة داخل المنشأة بين صاحب العمل والمستخدمين . يستخدم أصحاب الأعمال أشكال مختلفة من المراجعة لمراقبة أنشطة موظفيهم . على سبيل المثال قد يعطي الموظف موازنة لتقييد أو مراقبة أفعاله . وهذا الموظف مطالب دورياً بأن يقرر عن مقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المخططة بالموازنة . ويمكن أن يستخدم صاحب العمل مثل هذه التقارير لمراقبة تصرفات العاملين لضمان أن الموظف متوافق مع السلوك المتوقع .

رابعاً الحاجة إلى اكتشاف التلاعب مع حدوث الانهيارات المالية

تطورت مسئوليات المراجعين تجاه القوائم المالية . ففي بدايات المراجعة كان ينظر للمراجع باعتباره مسئولاً عن اكتشاف التلاعب ومنع حدوثه . وبالتالي في هذه المرحلة كان المراجع مسئولاً عن التحقق من الدقة الحسابية للسجلات المحاسبية واكتشاف التلاعب . ثم تحول دور المراجع من اكتشاف التلاعب إلى التحقق من صدق وعدالة القوائم المالية . ولكن مع بداية القرن الحادي والعشرين وازدياد حالات إفلاس بعض الشركات الأمريكية الكبرى مثل إنرون وورلدكوم بسبب حدوث الجدل والنقاش حول دور المراجع في الكشف

عن المؤشرات والعوامل التي تظهر حدوث تلاعب في القوائم المالية كامتداد لمسئولية المراجع عن صدق وعدالة القوائم المالية .

عندما شكل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين لجنة تحديد مسئوليات المراجعين والتي كان عليها أن تأخذ بعين الاعتبار الفجوة بين ما يتوقعه الجمهور أو احتياجاته وبين ما يمكن أو ما ينبغي أن يقوم به المراجعون بشكل معقول . وفي عام ١٩٨٨ استجابت المهنة لهذه القضية من خلال إصدار تسعة معايير للمراجعة . ومع ذلك ما زالت تتوانى في مواجهة الشكاوى بأن المراجعين لا يفون بتوقعات الجمهور . على سبيل المثال يعتقد كثير من المستخدمين بمسئوليات المراجعين عن اكتشاف جميع أنواع الغش والمخالفات ، بينما معايير المراجعة تذكر بأن المراجع لا يمكنه الحصول على تأكيد مطلق بأن التحريفات الجوهرية في القوائم المالية سيتم اكتشافها .

الخدمات الممتدة Expanded Services

ناقشنا من قبل الطلب المتزايد بالنسبة للمراجعين لتوسيع خدماتهم إلى ما وراء المراجعة التقليدية للقوائم المالية التي تستهدف إبداء الرأي الفني المحايد في صدق وعدالة القوائم المالية . فالمراجعين مطالبين أيضاً بتوفير الخدمات التي يتم تخطيطها وتصميمها لمنع واكتشاف الغش والمخالفات . أيضاً يطالب بعض المستخدمين بأن يعقب ويعلق المراجعين عن جودة مكاسب الشركة . وقد يتضمن هذا التعقيب التعليق عن الممارسات المحاسبية وإعداد التقارير فيما يتعلق ببدائل الطرق المحاسبية ، معقولية التقديرات المستخدمة في القوائم المالية، المعلومات عن المخاطر المصاحبة للاعتراف بالأصول . يعتقد المستخدمون أيضاً بأن هناك حاجة متزايدة للمراجعين الخارجيين للتركيز على أدوات الرقابة الداخلية داخل المنشأة .

ولقد اتخذ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA مدخلاً نشطاً تجاه مستقبل المهنة من خلال رؤية المراجعين والمحاسبين لمستقبل المهنة . ويتضمن هذا المشروع إعادة تعريف دور المحاسبة والمراجعة في ظل نظام السوق والمنافسة الشديدة . ويركز المشروع على ،

- تزايد الإدراك والمعرفة بالفرص والمجالات والتحديات المستقبلية بالنسبة للمهنة .
- توجيه المهنة لمقابلة الطلبات المتغيرة على خدماتها .
- رفع مستوى كفاءة وأخلاقيات أعضاء المهنة .

لماذا الطلب على خدمات التأكيد

أصبح المراجعون في السنوات الحالية مطالبون بتقديم مجموعة من الخدمات أبعد من مراجعة القوائم المالية التاريخية . ولقد وجد المراجعون صعوبة في توفير مثل هذه الخدمات في إطار القيود التي تعترضها معايير المراجعة المتعارف عليها . ففي عام ١٩٨٦ فإن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين من خلال تنظيمات اتخاذ القرار بتطوير معايير التصديق وإبداء الرأي . معايير التصديق وإبداء الرأي أوسع في نطاقها من معايير المراجعة المتعارف عليها لذا يمكن تطبيقها مع مجموعة كبيرة من الخدمات التي يجب أن تقدمها مهنة المراجعة للمجتمع .

ويعزى ظهور خدمات التأكيد وتزايد الطلب عليها في ظل الاتجاهات التي تتضمن تفجر ثورة تكنولوجيا المعلومات ، وزيادة حدة المنافسة بين الشركات ومنشآت المراجعة وعولمة النشاط الاقتصادي ومساءلة مديري الشركات . كل هذه التطورات غيرت من طريقة عمل الأفراد والشركات وإتاحة الفرص والمجال لخدمات جديدة يمكن أن تفترضها مهنة المحاسبة والمراجعة .

ولقد أدركت المهنة حديثاً جداً الحاجة إلى توسيع مجالات وفرص المراجع . وفي مايو ١٩٩٣ عقد المعهد الأمريكي للمحاسبين مؤتمر خدمات المراجعة / التأكيد لتطوير توصيات بشأن المهنة . وكنتيجة لهذا المؤتمر تم تكوين لجنة خاصة لخدمات التأكيد (لجنة Elliot) من أجل تحليل الوضع الراهن ومستقبل وظيفة المراجعة والتأكيد واتجاهات هذا الاتجاه . وفي نهاية عام ١٩٩٦ أكملت اللجنة عملها وأصدرت تقريرها . وعلى أساس هذا التقرير تم وضع برنامج تشجيع خدمات التأكيد.

ويمكن تتبع الطلب على خدمات التأكيد من مصدرين : الأول أن العملاء وآخرين طالبوا المراجعين بتقديم الخدمات التي تعتمد على كفاءة واستقلال المراجعين وموضوعيتهم مع الاهتمام بالمصلحة العامة . الثاني في مواجهة تراجع نمو الإيرادات من أعمال المراجعة التقليدية كان من الضروري أن تفكر المهنة في اعيين أنواع جديدة من الخدمات الجديدة يمكن تقديمها للعملاء الحاليين والعملاء الجدد .

٤. صدق وعدالة القوائم المالية

١/٤ التقارير المالية : تتضمن التقارير المالية التي تعدها الشركة ما يلي :

أولاً القوائم المالية

يتمثل الهدف الرئيسي من القوائم المالية في عرض المعلومات التي تبين المركز المالي ونتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي والتدفقات النقدية لمنشآت الأعمال . تعكس هذه القوائم آثار قرارات الإدارة بشأن الشركة في فترة سابقة .

وتتضمن القوائم المالية ما يلي :

(١) قائمة المركز المالي وهي قائمة بأصول والتزامات الشركة في لحظة معينة Balance Sheet .

(٢) قائمة الدخل وهي قائمة بإيرادات الشركة ومصروفاتها خلال فترة زمنية معينة . أي هي قائمة نتائج أعمال الشركة عن فترة Income

(٣) قائمة التدفقات النقدية وهي قائمة توضح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة عن فترة معينة من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل Cash Flow Statement .

ثانياً تقرير مجلس الإدارة

ويبين معلومات عامة عن الشركة وأهدافها ومركزها المالي والتسويقي والإنتاج ودرجة نمو المبيعات والأرباح وكافة العوامل المؤثرة في نشاط الشركة مستقبلاً Chairmans Report .

ثالثاً تقرير مراقب الحسابات

ويمثل مخرجات عملية المراجعة ويتضمن رأي المراجع بخصوص صدق وعدالة القوائم المالية بالإضافة إلى التطورات الحديثة بشأن الرأي عن فعالية نظام الرقابة الداخلية .

وجدير بالذكر أن القوائم المالية تقرير لمجلس الإدارة تخضع لعملية المراجعة بواسطة مراقب الحسابات إلا أن دور المراجع يختلف بشأنهما . بالنسبة للقوائم المالية يبدي المراجع رأياً فنياً محايداً فيما يتعلق بصدق وعدالة القوائم المالية . أما تقرير مجلس الإدارة يقوم المراجع بمطابقة المعلومات الواردة بالتقارير مع ما جاء بسجلات ودفاتر وقوائم الشركة .

٢/٤ صدق وعدالة القوائم المالية : مسئولية الإدارة ومسئولية المراجع

في المراحل الأولى للمراجعة وفيما يتعلق بالتعبير عن النتائج المتعلقة بالقوائم استخدمت صياغة **صحيح وحقيقي** . والتزمت المهنة بعد ذلك بعدم وجود قوائم مالية صحيحة أو حقيقية بشكل تام واستبدلت هذه الصياغة بأن القوائم المالية **صادقة وعادلة** .

وصدق وعدالة القوائم المالية يعني إعداد القوائم المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها . وبالتالي فإن صدق وعدالة القوائم المالية يقاس على أساس إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها . وفي هذا الإطار ينبغي التمييز بين مسئولية الإدارة ومسئولية مراقبي الحسابات بشأن القوائم المالية .

مسئولية الإدارة :

إعداد قوائم مالية صادقة وعادلة أي وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

مسئولية مراقب الحسابات :

التحقق من صدق وعدالة القوائم المالية ولقد تطلبت معايير المراجعة الأمريكية من مراقب الحسابات قبل إبداء رأيه بصدق وعدالة القوائم المالية أن يتأكد من :

(١) أن مبادئ المحاسبة التي تم اختيارها وتطبيقها هي مبادئ محاسبية متعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً .

(٢) أن المبادئ المحاسبية مناسبة وملائمة في ضوء الظروف المحيطة .

(٣) أن القوائم المالية والملاحظات عليها توفر معلومات كافية ومناسبة .

(٤) أن المعلومات التي توفرها القوائم المالية مبوبة وملخصة بطريقة مقبولة.

(٥) أن القوائم المالية تعكس بشكل مناسب الأحداث والعمليات المالية في حدود مدى عملي ومعقول .

٣/٤ المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كمقياس لصدق وعدالة القوائم المالية

ينشأ الطلب على المراجعة من التناقض المحتمل في المصالح الذي يوجد بين الملاك (أصحاب المصلحة) والمدراء . وعادة ما تتطلب الترتيبات التعاقدية بين هذه الأطراف أن تصدر الإدارة مجموعة من القوائم المالية تستهدف بيان نتائج عمليات المنشأة ومركزها المالي . ومن أجل إجراء تقييم سليم وملائم لهذه القوائم المالية يتعين أن يوافق أطراف التعاقد على إطار مرجعي أو معيار لقياس الأداء . بدون الاتفاق على المعيار يتعذر قياس العرض العادل للقوائم المالية .

ولقد أصبحت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بمرور الوقت المعايير الأساسية المستخدمة في إعداد القوائم المالية . وكما يشير المصطلح فإن هذه المبادئ تكون مقبولة بشكل عام بواسطة المستخدمين المتنوعين للقوائم المالية .

وكي يتمكن المراجع من تكوين رأيه في القوائم المالية ينبغي أن تتوافر لديه خبرة تامة بالمبادئ والمعايير المحاسبية . وتعتبر الدراية والخبرة بهذه المبادئ والمعايير متطلب ضروري مسبق لأية شخص يريد أن يكون مراجعاً .

تقوم المحاسبة على الكثير من المبادئ التي نشأت وتطورت على مدى التطور التاريخي للمحاسبة . وغالباً ما يطلق عليها اسم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو المقبولة قبولاً عاماً Generally Accepted Accounting Principles وهي توضح الطريقة أو الإجراءات التي يتم على أساسها معالجة مفردات القوائم المالية بشكل متجانس .

ومن أهم هذه المبادئ ما يلي :

(١) **مبدأ المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية** . يوجد اتفاق عام بين معدي القوائم المالية ومستخدميها على أهمية وضرورة استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في تسجيل العمليات في الدفاتر ، وبالتالي استخدام القيم التاريخية كأساس لقياس عناصر القوائم المالية . وتتصرف التكلفة التاريخية إلى تسجيل العمليات المالية على أساس تكلفتها الفعلية .

(٢) **مبدأ الاعتراف بالإيراد** . لا تعترف الوحدة المحاسبية بالإيراد وتسجيله إلا بعد تحققه فعلاً . ويتحقق الإيراد بتوافر شرطين هما :

أ – تقديم الخدمة أو تسليم المبيعات .

ب– وجود عملية مبادلة بين الوحدة المحاسبية ووحدات أخرى .

وتوضح الشروط السابقة أهمية توفير دليل مادي بتحقق الإيراد . ويتم تحديد نقطة تحقق الإيرادات عند حدوث واقعة البيع حيث أنه عند هذه النقطة تتم عملية التبادل وبتوفر دليل موضوعي بتحقق الإيراد .

(٣) **مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات** . وفقاً لهذا المبدأ الهام يتم تحديد صافي دخل أو خسارة الفترة المحاسبية على أساس مقابلة إيرادات الفترة بمصروفاتها .

ويرتبط بهذا المبدأ أساس الاستحقاق الذي يقضي بتحميل كل سنة بما يخصها من المصروفات وأن تستفيد بما يخصها من الإيرادات بصرف النظر عن واقعة السداد أو التحصيل . ولقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ثلاثة شروط تحقق المقابلة الملائمة بين المصروفات والإيرادات هي :

أ – ارتباط الأثر بالسبب . وجود ارتباط مباشر بين المصروفات والإيرادات مثل تكلفة البضاعة المباعة وعمولة البيع .

ب– التخصيص المنطقي والمنظم للمصروفات . في حالة عدم وجود علاقة الأثر بالسبب السابقة يتم تخصيص تكلفة بعض الأصول بطريقة منطقية كمصروف لكل فترة مثل استهلاك الأصول .

جـ– التحميل المباشر . يتم تسجيل بعض التكاليف كمصروفات في الفترة المحاسبية التي حدثت فيها مثل مرتبات الإداريين ومعظم المصروفات البيعية والإدارية .

(٤) **مبدأ الإفصاح الكامل** . يتطلب هذا المبدأ توافر العلانية والإفصاح التام عند إعداد القوائم المالية بحيث لا يتم إخفاء أي معلومات أو بيانات قد تضلل وتضر بالمستفيدين من هذه القوائم ، أو قد تساهم في اتخاذ قرار معين . وعلى هذا فإن الإفصاح الكامل يتطلب أن تكون القوائم المالية

كاملة للتعبير الصادق . وقد تم الإفصاح في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات المرتقبة بالقوائم أو كمعلومات إضافية .

إن سلطة استخدام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كإطار مرجعي تتأتى من معايير المراجعة المتعارف عليها (GAAS) . فالمعيار الأول في مجموعة معايير المراجعة الخاصة بإعداد التقرير يتطلب أن يوضح المراجع ما إذا كانت القوائم المالية معدة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم لا. وعند إعمال هذا المعيار فإن المراجع يقدر ما إذا كانت :

- المبادئ المحاسبية من المبادئ المقبولة قبولاً عاماً .
- المبادئ المحاسبية ملائمة للظروف والبيئة المحيطة .
- القوائم المالية والملاحظات المرفقة تتضمن الإفصاح الملائم .
- المعلومات الواردة بالقوائم المالية قد تم تبويبها وتلخيصها بطريقة معقولة .
- القوائم المالية تعكس العمليات والأحداث الأساسية بطريقة توضح نتائج عمليات المنشأة ومركزها المالي ، بالإضافة إلى أن التدفقات النقدية تقع في نطاق الحدود المقبولة .

وفي بيان المراجعة رقم ٦٩ (SAS No.69) قام مجلس معايير المراجعة بتكوين هيراركي لمصادر المبادئ المحاسبية المتعارف عليها يقوم على التمييز بين الوحدات غير الحكومية والوحدات الحكومية والمحلية . وفي حالة وجود تعارض بين هذه المصادر ينبغي على المراجع اتباع المعالجة المحددة في التصنيف الأعلى من التكوين الهيراركي . ومع ذلك عند تقدير المعالجة المحاسبية السليمة للعملية أو الحدث ، ينبغي على المراجع أن يأخذ باعتباره دائماً ما إذا كان جوهر العملية يختلف عن شكلها أم لا . فالعمليات ينبغي تسجيلها لتعكس جوهرها الاقتصادي ، فعلى سبيل المثال إذا كانت المنشأة تدخل في عملية استئجار حيث جوهر العملية هو شراء أصل بالدين ، فإن العملية ينبغي تسجيلها كاستئجار رأسمالي لا استئجار تشغيلي .

ومن المهم أن تأخذ بعين الاعتبار كيفية الارتباط بين المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومعايير المراجعة المتعارف عليها في وظيفة المراجعة . فعند استعراض عملية المراجعة من قبل وجدنا أن إدارة المنشأة (ومحاسبيها) تقوم بتسجيل عمليات المنشأة من خلال النظام المحاسبي للمنشأة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها . ولهذا فإن القوائم المالية المعدة على أساس عمليات المنشأة ينبغي أن تكون أيضاً وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها . معايير المراجعة المتعارف عليها من الناحية الأخرى ترشد المراجعين بشأن كيفية جمع أدلة الإثبات بشأن مزاعم أو تأكيدات الإدارة لتحديد ما إذا كانت تتطابق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم لا . فإذا ما قام المراجع بجمع أدلة إثبات كافية لتوفير تأكيد معقول بأن القوائم المالية معدة بشكل صادق وعادل وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، فإن المراجع يمكنه أن يصدر تقريراً غير متحفظاً .

ويعتبر التحقق من صحة تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من أهم مشكلات مراجعة وتحقيق القوائم المالية وإعداد تقرير المراجعة .

٤/٤ معايير المراجعة المتعارف عليها للتحقق من صدق وعدالة القوائم

المعيار في المراجعة مقياس أو مستوى للأداء تم تكوينه بواسطة جهات مسئولة وأصبح يلقى قبولاً عاماً . وهذا المعيار يعتبر مرشداً للأداء والسلوك أو المقارنة . وفي إيجاز فإن معايير المراجعة تمثل أهدافاً نوعية أو كيفية ينبغي على المراجعين الوفاء بها . وتتضمن معايير المراجعة درجة كبيرة من التوحيد في نوعية أداء المراجعين أو سلوكهم مثل مستويات التأهيل العلمي والعملي للمراجع ومستويات تنفيذ العمل الميداني ومستويات إعداد التقارير . وتختلف معايير المراجعة عن إجراءات المراجعة ، فالأخيرة تعكس تصرفات وممارسات محددة يجب أدائها لتحقيق النشاط وتنفيذه . وفي إيجاز تمثل إجراءات المراجعة الخطوات اللازمة لتحقيق أهداف المراجعة .

ولقد وافق المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على عدد من معايير المراجعة المتعارف عليها باعتبارها أداة لقياس الأداء في مهنة المراجعة . ولقد أصدر المعهد الأمريكي عشرة معايير عامة مقبولة للمراجعة منوبة في ثلاثة مجموعات وذلك في عام ١٩٤٧ ثم أدخل عليها بصفة دورية التعديلات لمواجهة التغييرات في بيئة المراجعة . ونورد فيما يلي قائمة بمعايير المراجعة المتعارف عليها والتي وافق عليها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين .

أولاً : المعايير العامة General Standards

١- يجب أن تتم المراجعة بواسطة شخص أو أشخاص لديهم تدريب كاف والكفاية الفنية المطلوبة في المراجع .

٢- في جميع الأمور المتعلقة بعملية المراجعة ، ينبغي أن يحتفظ المراجع باستقلال ذهني .

٣- يجب أن يبذل المراجع العناية المهنية الواجبة عند تخطيط وأداء عملية المراجعة وإعداد التقرير .

ثانياً : معايير العمل الميداني Standards of Field Work

١- يجب تخطيط مهمة المراجعة بشكل مناسب مع وجود إشراف سليم على أعمال المساعدين إن وجدوا .

٢- يجب الحصول على الفهم الكافي للرقابة الداخلية لتخطيط مهمة المراجعة وتحديد طبيعة ونطاق وتوقيت اختبارات المراجعة اللازمة .

٣- يجب الحصول على أدلة إثبات كافية ومقنعة عن طريق الفحص المستندي والملاحظة والاستفسارات والمصادقات بحيث يكون أساساً معقولاً لتكوين رأي المراجع على القوائم المالية محل الفحص .

ثالثاً : معايير إعداد التقرير Standards of Reporting

١- يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها .

٢- يجب أن يبين التقرير الظروف التي لم يتم فيها تطبيق هذه المبادئ بثبات في الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة .

٣- تعتبر البيانات الواردة في القوائم المالية كافية بطريقة معقولة للإفصاح عن المركز المالي ونتيجة الأعمال ، ما لم يذكر خلاف ذلك في التقرير .

٤- يجب أن يتضمن التقرير رأي المراجع عن القوائم المالية ككل ، أو على بيان بأن المراجع لا يستطيع إبداء الرأي في القوائم المالية . وفي حالة عدم إبداء الرأي في القوائم المالية ككل ينبغي ذكر أسباب ذلك . وفي جميع الحالات عندما يرتبط اسم المراجع بقوائم مالية يجب أن يبين التقرير بطريقة قاطعة نوع الفحص الذي يقوم به المراجع ودرجة المسئولية التي يتحملها .

٥. معايير خدمات التأكيد

تبوب معايير خدمات التأكيد في ثلاث مجموعات مناظرة لمجموعات معايير المراجعة المتعارف عليها :

المجموعة الأولى : المعايير العامة

وتتعلق بشخص أو أشخاص القائمين على تقديم خدمات التأكيد وتتضمن خمسة معايير :

(١) معيار التأهيل والتدريب

يقدم خدمات التأكيد الممارسين الذين لديهم تدريب فني ملائم وكفاءة في وظيفة التصديق .

(٢) معيار المعرفة الملائمة

يقدم خدمات التأكيد الممارسين الذين لديهم معرفة ملائمة بموضوع التأكيد.

(٣) معيار توافر شرطي تقديم خدمات التأكيد

يقدم الممارس ارتباط التأكيد فقط إذا كان لديه سبب بتوافر ووجود الشروط التالية :

١/٣ إمكانية تقييم المزاعم المرتبطة بخدمات التأكيد في ضوء معايير لتنظيم معترف به أو في ضوء معايير واضحة وشاملة ومفهومة للقارئ الواعي لفهمها .

٢/٣ إمكانية وضع تقرير أو قياس معقول لهذه المزاعم باستخدام مثل هذه المعايير .

(٤) معايير الاستقلال

معناه توافر الاستقلال الذهني للممارسين القائمين على خدمات التأكيد في كل ما يتعلق بعملية تقديم خدمات التأكيد .

(٥) معيار بذل العناية المهنية الواجبة

يجب أن يبذل القائمين على تقديم خدمات التأكيد العناية المهنية الواجبة عند إنجاز المهمة أو الارتباط .

المجموعة الثانية : معايير العمل الميداني

وتتعلق بكيفية تنفيذ وتقديم خدمات التأكيد وتتضمن معيارين اثنين :

(١) معيار التخطيط والإشراف على المساعدين

ينبغي وضع تخطيط ملائم لعمل خدمات التأكيد مع توفير إشراف سليم على المساعدة .

(٢) معيار كفاية أدلة الإثبات

ينبغي توفير أدلة إثبات كافية لتوفير أساس معقول للنتائج التي يعبر عنها في التقرير .

المجموعة الثالثة : معايير التقرير

تتضمن هذه المجموعة أربعة معايير :

(١) يحدد التقرير المزاعم موضوع التقارير وتحديد خصائص المهمة أو الارتباط .

(٢) يحدد التقرير نتيجة الممارس بشأن معولية المزاعم على أساس معايير محددة تستخدم في القياس .

(٣) يحدد التقرير الاحتياطيات الهامة للممارسين بشأن الارتباط والمزاعم .

(٤) التقرير عن المهمة لتقييم المزاعم التي تم إنجازها وفقاً للمعايير والإجراءات المتفق عليها والتي يجب أن تتضمن قائمة تحدد استخدامها بواسطة الأطراف التي أخرت مثل هذه الإجراءات والمعايير .

المقارنة بين معايير المراجعة المتعارف عليها ومعايير خدمات التصديق

(١) المعايير العامة

تتضمن المعايير العامة لخدمات التأكيد خمسة معايير المعيار الثاني والثالث لهما نظير في معايير المراجعة المتعارف عليها . المعيار الثاني يتطلب من الممارس معرفة ملائمة بموضوع التأكيد . وهذه المعرفة يمكن توفيرها للممارس بواسطة التعليم والخبرة العملية أو أن تستخدم لفئات المراجعين خبراء متخصصين لتوفير هذه المعرفة .

المعيار الثالث هام جداً على وجه خاص لأنه يشترط وجود شرطين لقيام الممارس بتقديم خدمات التوكيد . الأول يرتبط بإمكانية القياس وفقاً لمعايير معينة والثاني يتطلب خضوع المزاعم لتقدير أو قياس متسق ويتحقق ذلك عندما يستخدم أشخاص أكفاء نفس معايير التقرير أو القياس .

(٢) معايير العمل الميداني

الاختلاف الوحيد بين معايير المراجعة المتعارف عليها ومعايير التأكيد فيما يتعلق بالعمل الميداني أن معايير التأكيد لا تتطلب دراسة وتقييم الرقابة الداخلية

وذلك لاختلاف طبيعة الخدمات التأكيدية من مهمة لأخرى وهذه المهمة يجب أن تكون مقيدة بالنسبة لكل مهمة .

(٣) معايير التقرير

تختلف معايير إعداد التقرير لخدمات التأكيد عن المعايير المتعارف عليها في عدد من الوجوه: معايير التأكيد لا تتضمن أية شيء بشأن التطبيق المتسق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو الإفصاحات المحاسبية . ومع ذلك فهي تتضمن تحديد المزاعم ونوع الارتباط . أيضاً تتطلب معايير التقرير أن يحدد الممارسين أية احتياطيات جوهرية بشأن المهمة أو عرض المزاعم .

٦. المفاهيم الأساسية للمراجعة :

تتطلب مراجعة القوائم المالية تفهم ثلاثة مفاهيم أساسية هي الأهمية النسبية ، خطر المراجعة ، وأدلة الإثبات . ويحدد تقدير المراجع وحكمه للأهمية النسبية وخطر المراجعة نوع وحجم عمل المراجعة المطلوب . وعند تحديد نطاق (حجم) المراجعة يتعين على المراجع اتخاذ القرارات بشأن طبيعة ، نطاق ، توقيت أدلة الإثبات التي ينبغي جمعها . ونناقش بإيجاز هذه المفاهيم الثلاثة :

الأهمية النسبية Materiality

يشير مفهوم الأهمية النسبية إلى أهمية أن يعطي المحاسب ــ عند اتخاذه قرار محاسبي ــ عناية أكثر للأمور التي تؤثر بشكل جوهري على بيانات القوائم المالية ، وبالتالي على المراجع أن يتحقق مما إذا كانت النتائج المعد عنها التقرير داخل حدود المدى المقبول ، وحتى الآن لا يوجد معيار دقيق للأهمية النسبية في حالة اتخاذ قرار معين .

وارتباطاً بما سبق يعتبر العنصر هاماً من وجهة نظر المحاسب إذا أدى الخطأ فيه أو تجاهله إلى تغيير قرارات الشخص الراشد الذي يعتمد على القوائم المالية . كما يمكن للمراجع أن يحكم أحياناً على أهمية العنصر النسبية من خلال

حساب نسبة رصيد العنصر إلى إجمالي الأصول أو صافي الدخل مثلاً . إلا أنه عند استخدام مثل هذه الإرشادات يجب تقييم مثل هذه العلاقات النسبية في ضوء مدى تأثير هذا العنصر على العناصر الأخرى المرتبطة به .

وفي إيجاز فإن المراجع يقدر حجم التحريف الذي قد يؤثر على قرارات المستخدمين . وأحياناً يشار إلى ذلك بالأهمية النسبية المحاسبية . ويستخدم المراجع الأهمية النسبية المحاسبية كنقطة بداية لتحديد المبلغ الذي سيستخدم لوضع التقدير الأولي للأهمية النسبية . ويشار لهذا التقدير أحياناً بالأهمية النسبية في المراجعة . ويتم تقدير الأهمية النسبية في المراجعة عادة لتكون أقل من الأهمية النسبية المحاسبية لأن المراجع يحتاج إلى أن يدخل في حسابه صعوبة تقدير ما هو هام بالنسبة للمجموعة المقابلة من مستخدمي القوائم المالية. وكمثال لتوضيح هذا المدخل إذا كان رصيد المخزون في الميزانية ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه . افترض أن المراجع يقدر التحريف في المخزون في القوائم المالية بمبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه قبل أن تتأثر قرارات المستخدمين . تعتبر الـ ٥٠٠٠٠ جنيه الأهمية النسبية المحاسبية . وربما يضع المراجع الأهمية النسبية في المراجعة بمبلغ أقل عند ٤٠,٠٠٠ جنيه . تستخدم الأهمية النسبية في المراجعة ٤٠,٠٠٠ جنيه بواسطة المراجع في تصميم عمل المراجعة المخطط . قد يستخدم هذا المبلغ أيضاً في تقييم نتائج المراجع . عن طريق وضع مستوى للأهمية النسبية في المراجعة ، مثل الـ ٤٠,٠٠٠ جنيه ، فإن المراجع يركز على التحريفات الجوهرية حيث أن التحريف يكون بمقدار الفرق بين مزاعم أو تأكيد الإدارة والرصيد المبني على نتائج عمل المراجع .

وتتضمن صياغات تقرير المراجعة عبارة مفادها العرض العادل للقوائم المالية في كل الأمور الجوهرية . وهذه هي الطريقة التي يوصل بها المراجع فكرة الأهمية النسبية إلى مستخدمي تقرير المراجعة . بالإضافة إلى ذلك لا

يوجد ضمان بأن المراجع سوف يغطي جميع التحريفات الجوهرية . فقط المراجع يمكنه توفير تأكيد معقول بأن جميع التحريفات الجوهرية سيتم اكتشافها. وتؤدي فكرة التأكيد المعقول إلى المفهوم الثاني وهو خطر المراجعة .

خطر المراجعة Audit Risk

يشير خطر المراجعة إلى أن المراجع قد يفشل بشكل غير مقصود في تعديل رأيه بشكل ملائم على قوائم مالية تتضمن تحريفاً جوهرياً .

كما أشرنا من قبل بأن المراجعة لا توفر ضمان أو تقدم تأكيد مطلق باكتشاف جميع التحريفات الجوهرية . فقط يقدم المراجع تأكيد معقول باكتشاف الأخطاء والتحريفات الجوهرية . ويتضمن مصطلح التأكيد المعقول بعض الخطر بوجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية وأن المراجع سيفشل في اكتشافها وعند القيام بعملية المراجعة ينبغي على المراجع أن يقرر مستوى الخطر الذي سيقبله ، وأن يقوم بتخطيط عملية المراجعة التي تحقق مستوى الخطر هذا . ويراقب المراجع مستوى الخطر من خلال فعالية ونطاق العمل المراجعي الذي يقوم به . فكلما زادت فعالية وكثافة العمل المراجعي كلما قل مستوى الخطر بعدم اكتشاف التحريفات وإصدار المراجع لتقرير غير ملائم . ومع ذلك فإن المراجع قد يقوم بعملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها ، وقد يصدر تقريراً غير متحفظاً ، ومع ذلك تظل القوائم المالية متضمنة تحريفاً جوهرياً .

وبشكل عام فإن خطر المراجعة أمر واقع مع اعتماد المراجعين على مدخل الفحص الاختباري وعدم إجراء المراجعة التفصيلية الشاملة . كما أن مخاطر المراجعة ترتبط بمعيار جمع وتقديم أدلة الإثبات الكافية والمقنعة عند تكوين رأيه على القوائم المالية محل الفحص . ويتعين على المراجع تجنب أو تقليل

احتمالات الوقوع في تلك المخاطر من خلال الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها وتطبيقها بشكل سليم .

مفهوم أدلة الإثبات Evidence

أغلب عمل المراجع المرتبط بتكوين الرأي على القوائم المالية يتضمن الحصول على وتقييم أدلة الإثبات . وتتضمن أدلة الإثبات المتاحة للمراجع لتكوين رأيه على القوائم المالية البيانات المحاسبية وكل البيانات المدعمة والمتاحة للمراجع .

عند تصميم برنامج المراجعة للحصول على أدلة الإثبات بشأن مزاعم الإدارة في القوائم المالية يقوم المراجع بتطوير أهداف مراجعة معينة تتعلق بكل مزاعم الإدارة الواردة في القوائم المالية . أهداف المراجعة فيما يتعلق بتقدير الأهمية النسبية وخطر المراجعة تستخدم بواسطة المراجع في تحديد نوع ، مقدار ، وتوقيت أدلة الإثبات التي يتعين الحصول عليها . ولأن أهداف المراجعة تشتق من مزاعم الإدارة ــ فإنه بمجرد الحصول على أدلة إثبات كافية ــ تكون أهداف المراجعة قد تم الوفاء بها ، وتقديم تأكيد معقول بأن القوائم المالية معروضة بشكل صادق وعادل .

وعند البحث عن أدلة الإثبات وتقييمها فإن المراجع يختص بملاءمة واعتمادية هذه الأدلة . ملاءمة أو صلاحية الدليل تشير إلى مدى ارتباط الدليل بهدف المراجعة المحدد أم لا . فاعتماد المراجع على دليل لا يرتبط بهدف المراجعة المحدد يؤدي إلى استنتاجات غير سليمة بشأن مزاعم الإدارة في القوائم المالية. أما إمكانية الاعتماد والدقة في الأدلة فتشير إلى القدرة التشخيصية للدليل بمعنى قدرة الدليل المعين على الإشارة إلى الحالة الحقيقية أو الوضع الحقيقي لمزاعم الإدارة أو لهدف المراجعة . افترض أن المراجع لديه خيار يجمع أدلة الإثبات من مصادر خارجية مستقلة عن العميل أو من مصادر

داخلية لدى العميل . ونادراً ما يتوفر لدى المراجع دليل مقنع بالحالة الحقيقية لهدف المراجعة وبالتالي مزاعم الإدارة . في أغلب الحالات يحصل المراجع على أدلة إثبات كافية لإقناعه بسلامة تحديد هدف المراجعة وبالتالي مزاعم الإدارة . ومن النادر أن توفر طبيعة أدلة الإثبات التي يحصل عليها المراجع التأكيد المطلق بشأن هدف المراجعة لأن أنواع أدلة الإثبات تختلف مستويات الثقة فيها والاعتماد عليها . بالإضافة إلى ذلك فإن المراجع يفحص فقط عينة من العمليات التي تمت خلال الفترة محل الفحص .

٧. أثر قانون Sarbance-Oxley Act على مهنة المراجعة

لقد أكدت أحداث الانهيارات المالية لكبرى الشركات العالمية في الولايات المتحدة مثل شركة إنرون للطاقة وشركة وورلدكوم أهمية الأدوات الرقابية ودور كل من المراجعين الداخليين والخارجيين في اكتشاف أعمال الغش والتلاعب . وكرد فعل لهذه الانهيارات أصدر الكونجرس الأمريكي في يوليو ٢٠٠٢ قانون Sarbance-Oxley ويعتبر أكثر التشريعات أهمية منذ صدور قوانين الأوراق المالية عام ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ . ويطبق القانون على الشركات العامة والمنشآت التي تقوم بمراجعتها .

ولقد تمثلت أهم مساهمات هذا القانون :

(١) تكوين مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة Public Company Accounting Oversight (PCAOB) ويقوم هذا المجلس بالرقابة على جودة أداء عملية المراجعة في الشركات العامة وتأسيس معايير للرقابة على جودة أعمال المراجعة في هذه الشركات . أيضاً تنظم فحص سنوي لمنشآت المراجعة التي تراجع أكثر من مائة حالة سنوياً وأيضاً الشركات المقيدة مرة كل ثلاث سنوات .

(٢) مطالبة المدراء التنفيذيين والمدراء الماليين التأكيد على صحة القوائم المالية .

(٣) يطالب القسم ٤٠٤ من القانون الإدارة بتقدير فعالية الرقابة الداخلية والتقرير عنها .

(٤) إلزام المراجعين بالتقرير وإبداء الرأي في فعالية الرقابة الداخلية على القوائم المالية .

ويمكن إيجاز تأثير هذا القانون على مهنة المحاسبة والمراجعة في الجوانب التالية :

(١) التأثير على استقلالية المراجع من خلال حظر قيام المراجع ببعض الخدمات مثل خدمات التأمين والمراجعة الداخلية وخدمات السمسرة .

(٢) التأكيد على تكوين لجان المراجعة من أعضاء مستقلين ذوي خبرة ومن أعضاء غير تنفيذيين تعمل كحلقة وصل بين المراجع ومجلس الإدارة .

(٣) حدد القانون مسئوليات كل من الإدارة والمراجعين بشأن نظام الرقابة الداخلية .

(٤) التأثير الواضح والكبير على تقرير المراجعة فيما يتعلق بعنوان التقرير وفقرات التقرير الافتتاحية والإيضاحية والنطاق وإبداء الرأي من خلال متطلبات جديدة عند صياغة تقرير المراجعة .

(٥) خضوع منشآت المراجعة للرقابة والمتابعة للتأكيد على جودة أداء أعمال المراجعة التي تقوم بها .

(٦) الأثر على استكمال عملية المراجعة من خلال إعطاء دور لمحامي العميل والتواصل مع لجنة المراجعة والإدارة .

أسئلة وحالات

أولاً :

١. ما المقصود بأن علاقة الوكالة بين الملاك الغائبين وبين المدراء تؤدي إلى تناقض في المصالح ؟

٢. ناقش العوامل التي تؤدي إلى الطلب على خدمة المراجعة في اقتصاديات السوق الحر ؟

٣. عرف المراجعة ، إبداء الرأي ، التأكيد أو الضمان . أيهما أوسع نطاقاً ولماذا ؟

٤. أنكر أنواع خدمات التأكيد. ضع مخططاً يوضح العلاقة بين أنواع الخدمات التي تقدمها مهنة المراجعة .

٥. ضع قائمة بالمجموعات الثلاثة لمعايير المراجعة المتعارف عليها .

٦. ناقش أسباب اعتبار معايير المراجعة المتعارف عليها تعتبر حد أدنى لمعايير تقييم أداء المراجعين .

٧. ميز بين معايير المراجعة وإجراءات المراجعة .

٨. عادة ما يستخدم المراجع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها كمقاييس مرجعية للأداء الاقتصادي الوارد بالقوائم المالية التي تعدها الإدارة . عند إعمال عبارة وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها . ما هي الأحكام والتقديرات التي يقوم بها المراجع بشأن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ؟

٩. كيف ترتبط مزاعم الإدارة بكل من القوائم المالية وأهداف المراجعة ؟

١٠. عرف الأهمية النسبية وخطر المراجعة مبيناً كيفية انعكاسها في تقرير المراجع ؟

١١. تشير معايير المراجعة إلى أن العرض الصادق والعادل للقوائم المالية ينبغي أن يتم في ثنايا إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها . ناقش

١٢. أنكر أهم إسهامات قانون سربانس أوكزلي وأثره على مهنة المراجعة .

ثانيا : اختر أفضل إجابة لكل سؤال مما يلي :

١- أيا مما يلي أفضل وصف لمصطلح معايير المراجعة المتعارف عليها :

أ – الإجراءات التي يجب استخدامها لجمع أدلة الإثبات المؤيدة للقوائم المالية .

ب– مقاييس جودة أداء المراجع .

جـ– النشرات التي يصدرها مجلس معايير المراجعة .

د – القواعد التي تعترف بها المهنة بسبب شيوع استخدامها .

٢- عند القيام بمهمة المراجعة فإن الأخطاء التي تثير الشك نحو وجود اختلاس يجب أن يعطي لها اهتماماً أكثر من الأخطاء الأخرى . هذا المثال تطبيق لمفهوم :

أ – إمكانية الاعتماد على أدلة الإثبات .

ب– الأهمية النسبية .

جـ– المخاطرة النسبية .

د – خطر المراجعة .

٣- يجب أن يلتزم المراجع بأي المعايير التالية :

أ– توفر مؤهلات فنية كافية .

ب– عمل الفحص التحليلي في مهمة المراجعة .

جـ– استخدام البيانات الإحصائية متى كان ممكناً .

د – التصديق على أرصدة حسابات العملاء ذات الأهمية النسبية المقبولة .

٤- تتشابه معايير المراجعة المتعارف عليها مع معايير خدمات التأكيد في الآتي :

أ– التبويب في ثلاثة مجموعات متماثلة .

ب– عدد المعايير .

جـ– التركيز على القوائم المالية التاريخية .

د – الإجابة الصحيحة لم ترد في أ ، ب ، ج .

٥- تختلف معايير المراجعة عن معايير خدمات التأكيد في :

أ- مجموعة المعايير العامة .

ب- مجموعة معايير العمل الميداني .

جـ- مجموعة معايير التقرير .

د – المجموعات الثلاثة السابقة .

٦- أحد الأعمال التالية لا يبوب ضمن خدمات التأكيد التي يمكن أن يقدمها المراجع :

أ – إضفاء الثقة في موقع العميل على الإنترنت .

ب- الاعتمادية على النظام الخاص بشركة التجارة الإلكترونية .

جـ- التنبؤات المالية .

د – مراجعة أعمال الغش .

٧- الخدمات المهنية التي تحسن من جودة المعلومات أو سياقها بالنسبة لمتخذي القرارات يطلق عليها :

أ – المراجعة . ب- إبداء الرأي .

جـ- التأكيد . د – التصديق .

الفصل الثاني

المعاينة الإحصائية واختبارات المراجعة وخطر المراجعة

استخدام الأدوات الإحصائية فى المراجعة

يتناول هذا الفصل توضيح انواع العينات والربط بين المعاينة واختبارات المراجعة وتعميق فهم كيفية استخدام المراجعين لأساليب المعاينة الاحصائية فى اختبارات تقويم نظمة الرقابة الداخلية (معاينة الصفات) ، والاختبارات الأساسية للتحقق من معقولية بنود القوائم المالية (معاينة المتغيرات ، بالإضافة الى قياس درجة مخاطر المراجعة .

مقدمة :

إن تقرير الحاجة إلى استخدام العينات في المراجعة أمر منطقى مع تعذر القيام بالفحص الشامل نتيجة لكبر أحجام المشروعات ، وتنوع وتعدد عملياتها ، وبالتالي عدم فعالية التكلفة في حالة الفحص الشامل ، ولقد ادت هذه العوامل إلى اتجاه المراجعين إلى استخدام أسلوب المراجعة الاختبارية . والمراجعة الاختبارية لا تعني القيام بفحص شامل (١٠٠%) لكل العمليات المالية التي حدثت خلال الفترة المالية ولكل المستندات المؤيدة لها ، ولكنها تكتفي باختيار عينة من العمليات وفحصها فحصاً شاملاً على أن تكون هذه العينة ممثلة لمجتمع العمليات الذي سحبت منه العينة حتى يمكن للمراجع أن يعمم نتائج فحص العينة على مجتمع العمليات . ويعتبر اعتماد المراجعين على العينات أحد المبررات الأساسية لاعتبار تقرير المراجع تعبير عن رأي المراجع في عدالة القوائم المالية وليس "شهادة مطلقة" بعدالة هذه القوائم .

العينات الحكمية والعينات الإحصائية :

تتضمن أدبيات المراجعة أسلوبين للقيام بالمراجعة الاختبارية :

أوليما – أسلوب العينات الحكمية

ثانيهما – أسلوب العينات الإحصائية

أسلوب العينات الحكمية Judgmental Sampling

يمكن تعريف أسلوب العينات الحكمية بأنه الأسلوب الذي يعتمد على خبرة المراجع وتقديره وحكمه الشخصي في تحديد حجم العينة . واختيار مفردات العينة ، وتقييم نتائج العينة . ولقد كان ولا يزال أسلوب العينات الحكمية أكثر انتشاراً واستخداماً بين المراجعين . وقد تتم المعاينة الحكمية وفقاً لقواعد معينة مثل اختيار شهرين مثلاً من السنة المالية كعينة ومراجعتها مراجعة مستندية كاملة ، بالإضافة إلى مراجعة الشهر الأول والأخير من السنة المالية نظراً لأهميتها الخاصة في اكتشاف أية تلاعب أو اختلاس أو غش . ومع ذلك فإن الأمر في النهاية لا يعدو أن يكون تقديراً وحكماً شخصياً للمراجع سواء عند تحديد حجم العينة واختيار مفرداتها ومدى تمثيلها للمجتمع محل المراجعة .

أسلوب العينات الإحصائية :

يعتمد أسلوب العينات الإحصائية أساساً على قوانين الاحتمالات عند اختيار العينة وتحديد حجمها وتحديد درجة الثقة في نتائجها . أي أنه يتم اختيار العينة وتحديد حجمها وتحديد درجة الثقة في نتائجها على أساس إحصائي وتكون نتائج العينة قابلة للقياس أو التفسير الإحصائي . ورغم ذلك فإن العينات الإحصائية لا تنفي الحكم الشخصي للمراجع بصفة كلية ، فالمراجع يمارس حكمه وتقديره الشخصي عند تحديد معدل الخطأ المقبول ، درجة دقة العينة ، ومستوى الثقة .

والمعاينة ــ الحكمية والإحصائية ــ عبارة عن عملية اختيار عينة من مجموعة كبيرة من العناصر (تسمى المجتمع) واستخدام خصائص العينة للحكم على خصائص المجتمع ككل . إلا أنه يلاحظ أن أي عينة تخضع بطبيعتها لخطر (يسمى خطأ المعاينة) يرتبط به دائماً درجة من المخاطر بأن المعاينة قد تؤدي إلى التوصل إلى نتائج خاطئة عن المجتمع .

ويوضح الشكل التالي العلاقة بين أسلوب العينات الحكمية وأسلوب العينات الإحصائية ارتباطاً باختبارات المراجعة :

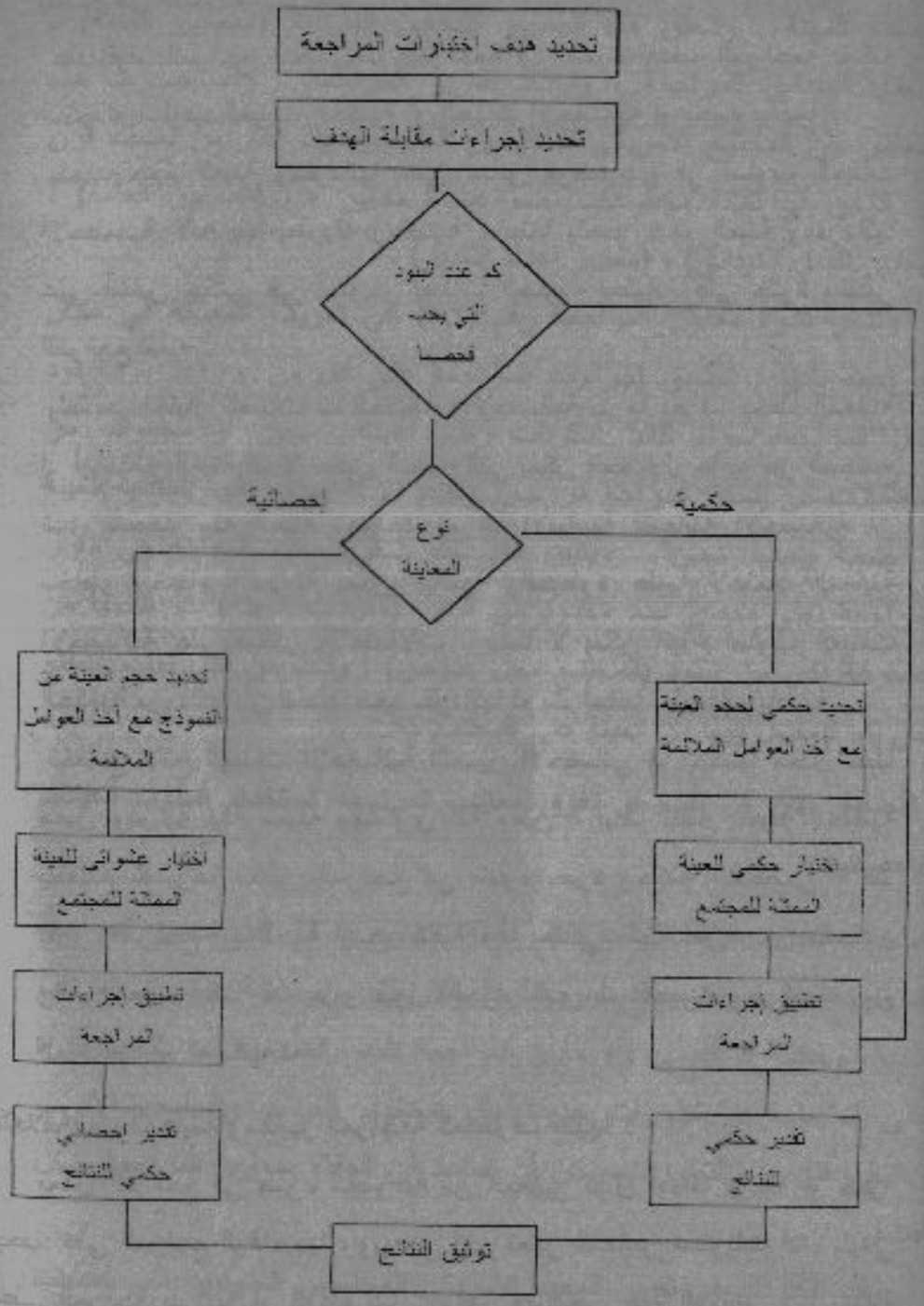

العلاقة بين المعاينة الحكمية والمعاينة الإحصائية

يتضح من الشكل ما يلي :

- عند قيام المراجع باختارات المراجعة في ضوء هدف المراجعة يمكنه استخدام أسلوب العينات الحكمية أو العينات الإحصائية أو يجمع بينهما .
- يتحدد حجم العينة ومفرداتها على أساس موضوعي في أسلوب العينات الإحصائية لأنه يتم بطريقة رياضية ، بينما يتحدد حجم العينة ومفرداتها على أساس حكمي في اسلوب العينات الحكمية اعتمادا على خبرة وتقدير المراجع نفسه .
- يتضمن اختيار العينات ـ الحكمية والإحصائية ـ ما يعرف بخطأ المعاينة إذ أن نتائج العينة قد لا تعكس النتائج التي يمكن الحصول عليها من المجتمع الذي سحبت منه العينة . وأحد المزايا الأساسية للمعاينة الإحصائية أن مخاطر أخطاء المعاينة يمكن قياسها والسيطرة عليها لاعتماد المعاينة الاحصائية على قوانين الاحتمالات . بينما لا يمكن اتباع أسلوب العينات الحكمية من ذلك لأن تحديد حجم مفرداتها لم يتم أساسا بطريقة رياضية .

تخضع نتائج العينات الاحصائية للتفسير الإحصائي إذ يحكمها معدل خطأ معين ودرجة دقة معينة ومستوى ثقة معين ، بينما نتائج العينة الحكمية يخضع تفسيرها لتقدير المراجع في ضوء خبرة وحكمه الشخصي . فقد يقرر المراجع أن العينة ليست كافية وأن هناك حاجة لمزيد من الفحص والمراجعة . كما قد يقرر قبول الجزء الذي تم فحصه ومراجعته من الحسابات أو المستندات .

العلاقة بين المعاينة ومعايير المراجعة المتعارف عليها :

يعمل المراجع في ضوء مجموعة من المعايير تمثل أهدافاً نوعية أو كيفية يجب على المراجع الوفاء بها ، وبمعنى آخر تعتبر المعايير مستويات أداء ينبغي على المراجع بلوغها أو الوفاء بها . وأهم خصائص هذه المعايير أنها بمثابة مقاييس للحكم على أداء المراجع ، كما أنها متعارف عليها ومقبولة بين أغلب

أعضاء المهنة ، وتتعلق هذه المعايير بشخص المراجع (المعايير العامة) ، والعمل الميداني للمراجعة ، وإعداد تقارير المراجعة ، ولقد صدرت هذه المعايير عن المجتمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين منذ أكثر من نصف قرن من الزمن في ثلاثة مجموعات تضم عشرة معايير هي (المعايير العامة) ، (معايير العمل الميداني) ، (معايير إعداد التقدير) .

وتشير نشرة معايير المراجعة رقم (٣٩) إلى تعريف المعاينة في مجال المراجعة بأنها : "تطبيق إجراءات المراجعة على أقل من ١٠٠% من البنود محل المراجعة سواء كانت مكونات رصيد حساب معين أو مجموعة من المعاملات كي يتمكن المراجع من جمع وتقييم الأدلة بهدف تقييم خاصية معينة أو صحة رصيد معين" . ويتبين من ذلك التعريف أن المعاينة في مجال المراجعة تعني فحص عدد محدود من البنود (مفردات العينة) يتم سحبها من مجموعة أكبر من البنود (المجتمع محل الفحص) ، وذلك من أجل تعميم النتائج التي يتم التوصل إليها من العينة على المجتمع ككل .

والتساؤل الآن هل تلزم أو تعوق معايير المراجعة استخدام أسلوب العينات الإحصائية ؟

استخدام العينات الإحصائية في المراجعة مسموح به في ظل معايير المراجعة المتعارف عليها ولكن ذلك ليس ملزماً ولا يقلل من أهمية استخدام المراجع لتقديره وحكمه الشخصي . ومعايير المراجعة تتسم بالعمومية مما يجعلها قادرة على استيعاب أي تطورات جديدة مثل استخدام العينات والحاسب الآلي . وبالتالي فإن هذه التطورات يمكن أن تساعد في الوفاء بمعايير المراجعة بشكل أفضل .

ولقد تأكد ذلك في تقرير المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين التي تضمنت إمكانية اعتبار المعاينة الإحصائية أداة من أدوات المراجعة وأن معايير

المراجعة المتعارف عليها تتسع لتقبل استخدام المعاينة الإحصائية إذا توافرت شروط استخدامها . أيضاً إمكانية استخدام المعاينة الإحصائية ولكن ليس بشكل إلزامي . بالإضافة إلى ذلك استخدام مثل هذه الأساليب يعطي بعض المقاييس الإحصائية لنتائج الفحص مثل القيمة الإجمالية لأحد مفردات القوائم المالية أو إجمالي قيمة الخطأ في هذا البند .

ينبغي أن يدرك المراجع عند استخدام المعاينة الإحصائية في المراجعة انطباق معايير المراجعة المتعارف عليها فعلى سبيل المثال :

(١) معيار كفاية تأهيل المراجع . التقيد بهذا المعيار يتطلب أن يكون المراجع على دراية وكفاية كبيرة في استخدام أسلوب العينات الإحصائية .

(٢) معيار دراسة وفحص هيكل الرقابة الداخلية . التقيد بهذا المعيار يتطلب ربط درجة الثقة بمدى الاعتماد على هيكل الرقابة الداخلية . فالمراجع يختار درجة ثقة أقل في ظل هيكل رقابي جيد ووجود إجراءات أخرى للمراجعة وبالتالي يختار المراجع حجم عينة صغير . كما يختار المراجع درجة ثقة أكبر كلما قل اعتماده على الرقابة الداخلية والإجراءات الأخرى وبالتالي يختار حجم عينة كبيرة[٣] .

(٣) معيار جمع وتقويم أدلة الإثبات الكافية والصالحة كأساس لتكوين رأي المراجع عن صدق وعدالة القوائم المالية . ويرتبط بذلك إمكانية الربط بين الخطأ المعياري المقبول للمراجع والأهمية النسبية للأخطاء وصدق وعدالة القوائم المالية . وأيضاً الربط بين درجة الثقة ومعقولية الأساس الذي يستند إليه المراجع عند تكوين رأيه في صدق وعدالة القوائم المالية .

---

[٣] مزيد من التفاصيل : د. نجيب الجندي ، د. زكريا الصادق ، "دراسات في مراجعة الحسابات" ١٩٩٥ ، ص ٢١٣.

الربط بين اختبارات المراجعة والمعاينة الإحصائية

يتمثل الهدف الرئيسي للمراجع الخارجي في إبداء الرأي الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية . ويتطلب تكوين هذا الرأي تحقيق أهداف المراجعة التالية عند مراجعة وتحقيق أرصدة القوائم المالية :

١ – شرعية وصحة العمليات ٢ – الملكية

٣ – الوجود ٤ – استقلال الفترة المالية

٥ – التقييم ٦ – العرض الصادق أو العادل

وعلى أساس هذه الأهداف تتحول معايير المراجعة إلى إجراءات أي خطوات لازمة لتحقيق هدف المراجعة ، كما أنها تعتبر الأساس في تصميم مدخل مراجعة فعال يتم تنفيذه بكفاءة . ورغم اختلاف المدخل من عملية مراجعة لأخرى يجب أن يأخذ المدخل في اعتباره طبيعة اختبارات المراجعة التي يمكن القيام بها ، التوقيت المناسب لتنفيذ اختبارات المراجعة ، مستوى الأهمية النسبية الواجب استخدامه عند القيام باختبارات المراجعة ومستويات الثقة التي يجب استخدامها في الاختبارات المختلفة[٤] . هناك ثلاثة أنواع أساسية لاختبارات المراجعة هي :

١ – اختبارات الالتزام بنظام الرقابة الداخلية .

٢ – اختبارات التحقق التفصيلية من صحة واكتمال و/أو أرصدة القوائم المالية

٣ – اختبارات التحقق التحليلية من معقولية بنود القوائم المالية .

اختبارات الالتزام بنظام الرقابة الداخلية

تعتبر اختبارات الالتزام إجراءات مراجعة مصممة لفحص ما إذا كانت إجراءات الرقابة الداخلية وقواعدها الأساسية التي وضعها العميل يتم تطبيقها

---

[٤] مزيد من التفاصيل : دليل المراجعة. مكتب عبد العزيز الراشد ، الرياض السعودية، ١٩٨٥، ص ٣٤١.

بالصورة المحددة في وصف النظام وفى استقصاء الرقابة الداخلية . وإذا توصل المراجع بعد إجراء هذه الاختبارات إلى أن هناك درجة كافية من الالتزام بإجراءات الرقابة الداخلية وقواعدها الأساسية يمكنه الاعتماد على النظام وبالتالي تخفيض نطاق اختبارات التحقق . وتتعلق اختبارات الالتزام بإجراءات وقواعد الرقابة الداخلية ونوعية الالتزام وصلاحيات ومسئوليات الشخص المختص بالتنفيذ . ومن الأمثلة على اختبارات الالتزام قيام المراجع بفحص عينة من صور فواتير البيع عن الفترة محل المراجع للتأكد من توقيع كل فاتورة بالموافقة على منح الائتمان للعميل وفقاً للإجراءات التي أقرتها إدارة المنشأة .

وهناك نوعان من اختبارات الالتزام التي يمكن أن يقوم بها المراجع :

(أ) فحص أدلة وقرائن الالتزام بما في ذلك فحص السجلات والمستندات وتقارير الحاسب الإلكتروني والتسويات وما شابه وذلك للتأكد من وجود قرينة تقنعه بأن إجراءات الرقابة المحددة قد تم تنفيذها بصورة سليمة (مثلاً التوقيع على فواتير المورد بما يفيد مطابقتها مع تقارير الاستلام المتعلقة بها) .

(ب) إعادة تنفيذ الإجراءات بما في ذلك تكرار الخطوات التي نفذها موظفو العميل بصفة كلية أو جزئية للتأكد من أن قرينة الالتزام الظاهرة على الدفتر أو السجل أو المستند أو التقرير تمثل تنفيذ الإجراءات فعلاً (مثلاً مطابقة فواتير الموزعين مع تقارير الاستلام بمعرفة المراجع للتأكد من أن توقيع الموظف المسئول على الفاتورة يمثل قيامه فعلاً بإجراء هذه المطابقة).

ويوضح الشكل التالي بعض الأمثلة لاختبارات الالتزام وإعادة التنفيذ :

طبيعة الإجراء	أمثلة للاختبارات
١- الرقابة على الحركة الفعلية للبضاعة (الاستلام، الشحن، المرتجعات، تحويلات المواد، البضاعة بالمخازن).	زيارة القسم المختص - فحص المستندات مصدر الحركة الأولى - فحص تقارير الأخطاء - ملاحظة الإجراءات المتبعة بهدف التحقق من أن البضاعة : أ - تتم حركتها على أساس سليم ب مراجعة وصفها وكمياتها ج - تسجيل حركة البضاعة بطريقة صحيحة
٢- اختبار صحة العمليات الحسابية .	(١) التأكد من وجود ما يدل على أن العمليات الحسابية قد تمت مراجعتها بمعرفة شخص مستقل . (٢) إعادة تنفيذ إجراءات مراجعة العمليات عن طريق اختبار صحة العمليات الحسابية على عينة من المستندات (فواتير البيع، فواتير الشراء ، ... الخ) .
٣- تلخيص وترحيل العمليات إلى حسابات المراقبة بالأستاذ العام .	(١) فحص المبالغ المرحلة إلى حسابات المراقبة بالأستاذ العام والتأكد من أن التحصيل تم بمعرفة شخص مستقل من واقع المجاميع المسجلة في السجلات المختلفة . (٢) إعادة تنفيذ إجراء الرقابة الداخلية عن طريق اختبار الآتي أ - الترحيل إلى حسابات المراقبة بالأستاذ العام ب- جمع اليوميات ج - مطابقة سجلات المجموعات وتسويتها مع مجموع المستندات
٤- المحافظة على كلمة السر في الكمبيوتر .	بعد موافقة العميل : أ - اختبار فعالية كلمة السر باستخدام كلمة سر غير واردة والتأكد من رفضها . ب اختبار فعالية كلمة السر باستخدام كلمة سر صالحة لأحد الملفات للتوصل إلى ملف آخر لا تصلح له كلمة المرور .

الشكل (٣-١) اختبارات الالتزام

اختبارات التحقق التفصيلية

تعتبر اختبارات التحقق إجراءات مراجعة الهدف منها التأكد من عدم وجود أخطاء مالية هامة في العمليات وأرصدة القوائم المالية ، ويعتبر وجود هذه الأخطاء دليلاً قاطعاً على عدم صحة أو اكتمال العمليات أو الأرصدة . وتكون مسئولية المراجع عند اكتشافها هي تحديد مدى أهميتها حتى يتسنى له اتخاذ الإجراء المناسب بخصوصها . ومن أمثلة اختبارات التحقق التفصيلية :

- مقارنة صورة فاتورة البيع مع مستندات الشحن لمطابقة الكمية المشحونة مع الكمية التي حررت على أساسها فاتورة البيع .
- إعادة جمع فاتورة البيع للتأكد من صحة المجموع .
- تأييد أرصدة حسابات العملاء .
- دراسة نسبة معدل إجمالي الربح ومقارنتها بالسنوات السابقة للتحقق من معقولية بند المخزون السلعي وبند تكلفة البضاعة المباعة .

ويوضح الشكل التالي نموذجاً لبرنامج أحد اختبارات صحة واكتمال العمليات في دورة المشتريات والدائنين والمدفوعات .

١ – التأكد من أن عمليات الشراء المسجلة تمثل بضاعة وخدمات مستلمة لصالح العميل .
٢ – التأكد من أن عمليات الشراء معتمدة .
٣ – التأكد من أن عمليات الشراء قد تم تسجيلها .
٤ – التأكد من أن جميع المدفوعات النقدية مسجلة وبطريقة صحيحة .

الاختبارات	التخطيط		العمل المنفذ		ملاحظات
	النطاق	الوقت التقديري	الوقت الفعلي	المراجع	
- اختبار عينة من القيود في سجل أذون السداد خلال الفترة محل الفحص والحصول على المستندات المؤيدة للقيود.					
أ- مقارنة قيد سجل أذون السداد مع فاتورة المورد ومطابقة التاريخ والمبلغ المدفوع له واختبار صحة الفاتورة .					
ب- تأكد أن الفاتورة مدعمة بأمر الشراء وتقرير الاستلام .					

الشكل (٣-٢) اختبارات التحقق

ويمكن فهم طبيعة كل من اختبارات الالتزام واختبارات التحقق بصورة أفضل عن طريق فحص الفروق بينهما . تختلف اختبارات الالتزام عن اختبارات التحقق من ناحية أن الخطأ في اختبارات الالتزام يدل فقط على احتمال وجود أخطاء تؤثر على قيمة البنود في القوائم المالية . وتعتبر أخطاء

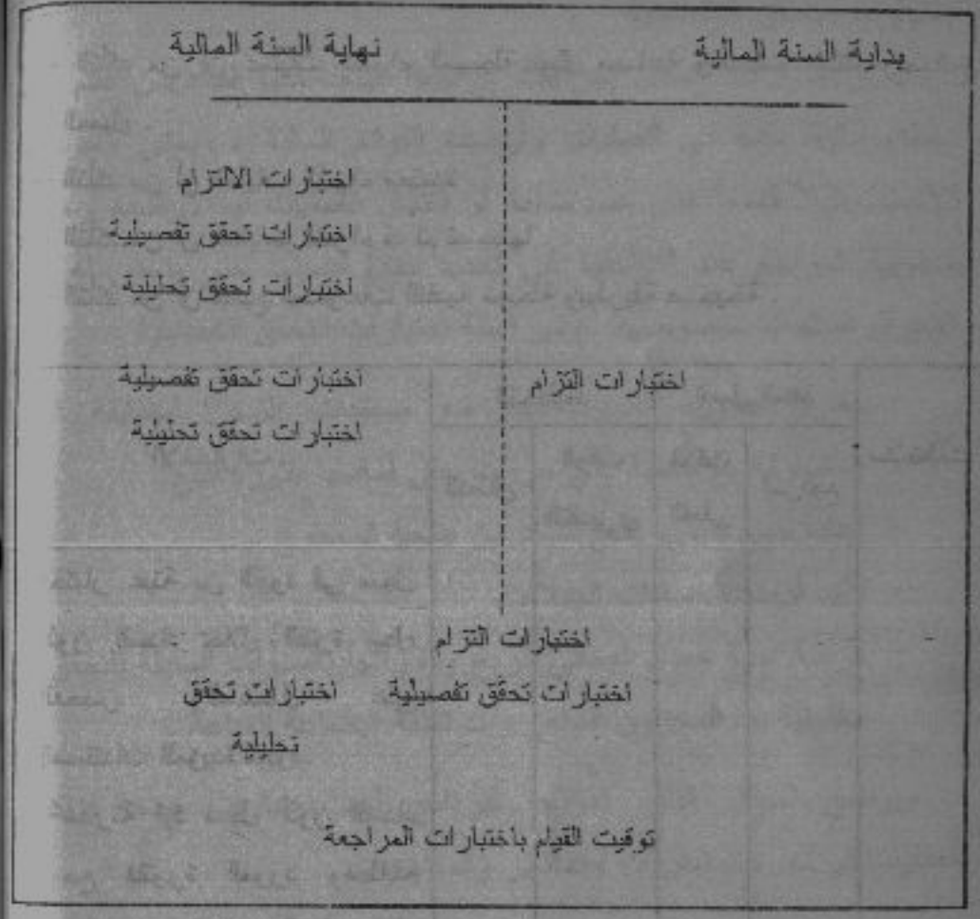

يتبين من الشكل السابق أن توقيت القيام باختبارات المراجعة على النحو التالي:

(١) من الناحية المثالية يجب القيام باختبارات الالتزام بعد انتهاء السنة المالية لأن ذلك يمكن المراجع من اختبار نظم الرقابة كلها دون أن يكون هناك فاصل بين اختبارات الالتزام واختبارات التحقق التفصيلية في نهاية السنة .

(٢) اختبارات التحقق التفصيلية تتم أثناء السنة عندما لا يمكن للمراجع الاعتماد على إجراءات وقواعد النظام الرقابي وبالتالي يجب أن تخضع العمليات التي حدثت أثناء الفترة موضع المراجعة لاختبارات التحقق . وإذا كان حجم نشاط منشأة العميل كبيراً يمكن القيام باختبارات التحقق بصورة مستمرة خلال السنة محل المراجعة .

عدم الالتزام هامة نسبياً في حالة ما إذا كانت تحدث بصورة متكررة تجعل المراجع يعتقد بوجود أخطاء مالية هامة نسبياً في القوائم المالية وبالتالي يكون من الضروري القيام باختبارات التحقق لتحديد ما إذا كانت هناك أخطاء مالية قد وقعت بالفعل أم لا . فعلى سبيل المثال إذا كان النظام الرقابي يتطلب قيام موظف مستقل بمراجعة فواتير البيع من ناحية الكمية والسعر والعمليات الحسابية ثم يقوم بالتوقيع على كل فاتورة بما يفيد قيامه بهذا العمل . هنا قد يتمثل اختبار الالتزام بهذا الإجراء في قيام المراجع بفحص عينة من صور فواتير البيع للتحقق من وجود توقيع الموظف المختص ، فإذا كان هناك عدد من هذه الفواتير لا تحمل توقيع الموظف المختص يجب على المراجع متابعة ذلك عن طريق القيام باختبارات التحقق عن طريق توسيع اختبار صور فواتير البيع لتشمل مراجعة الأسعار والعمليات الحسابية أو عن طريق زيادة حجم العينة التي يتم اختيارها لدعم حسابات المدينين .

اختبارات التحقق التحليلية

تهدف هذه الاختبارات إلى التحقق من معقولية بنود القوائم المالية بصورة عامة ، وبالتالي تساعد المراجع في تقييم ما إذا كانت أرصدة الحسابات تتضمن أخطاء أم لا ، وتتطلب إجراءات التحقق التحليلية درجة عالية من المهارة والخبرة نظراً لأن تفسير نتائجها يخضع للتقدير الشخصي بدرجة كبيرة ، وتتم هذه الاختبارات عن طريق قيام المراجع بمقارنة أرصدة البنود للفترة الحالية مع أرصدة السنوات السابقة واختبار العلاقات المنطقية بين عناصر القوائم المالية عن طريق حساب بعض النسب المئوية وتحليل الارتباط بين هذه العناصر .

وفيما يتعلق بتوقيت اختبارات المراجعة أنظر الشكل التالي :

(٣) اختبارات التحقق التحليلية يتم القيام بها عادة بعد القيام باختبارات التحقق التفصيلية للعمليات للفترة محل الفحص وقبل القيام باختبارات التحقق من صحة أرصدة الحسابات في نهاية الفترة التي تخضع للمراجعة .

علاقة المعاينة بالهدف من اختبارات المراجعة

يمكن للمراجع تصميم عينات بغرض اختبار الالتزام بإجراءات الرقابة الداخلية ، ولغرض تحديد القيمة الإجمالية لأحد مفردات القوائم المالية ، أو إجمالي قيمة الخطأ فيها . وهنا يمكن للمراجع استخدام أسلوبين من أساليب المعاينة هما معاينة الصفات ، ومعاينة المتغيرات . ويوضح الجدول التالي الربط بين اختبارات المراجعة ونوع المراجعة ونوع المعاينة المطلوب وهدف المراجعة(*) :

الربط بين اختبارات المراجعة والمعاينة الإحصائية

اختبارات المراجعة	الغرض من المعاينة	أسلوب المعاينة
اختبار الالتزام بأنظمة الرقابة الداخلية	تقدير معدل الانحراف (عدم الالتزام) عن أنظمة الرقابة الداخلية في مجتمع معين .	معاينة الصفات
اختبارات التحقق (أرصدة القوائم)	تقدير القيمة الإجمالية لمجتمع معين أو تقدير إجمالي قيم الخطأ في هذا المجتمع	معاينة المتغيرات

(*) مزيد من التفاصيل : Boyton and Kell- Modern Auditing. 1996

المفاهيم والمصطلحات الأساسية في المعاينة الإحصائية

قبل مناقشة استخدام أساليب المعاينة الإحصائية في المراجعة وتنفيذ الاختبارات السابقة يكون من المفيد توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات الأساسية في المعاينة الإحصائية .

المجتمع : مجموعة عناصر أو بنود أو مفردات ذات طبيعة مشابهة محددة جيداً والتي يرغب المراجع في فحصها . ومن أمثلة المجتمعات محل الفحص فواتير العملاء ، فواتير الشراء ، مجموعة حسابات العملاء ، مجموعة حسابات الموردين ، جميع مفردات المخزون ، قيود اليومية المتعلقة بأحد الحسابات .

العينة : هي الجزء (المفردات أو البنود أو العناصر) الذي يتم اختيارة للحكم على المجتمع . كما هو الحال عند فحص الدقة الحسابية لـ ١٥٠ فاتورة شراء من بين ٢٠٠٠٠ فاتورة شراء للحكم على الدقة الحسابية لفواتير الشراء ككل .

المعاينة : هي عملية اختيار العينة من المجتمع . ارتباطاً بالمثال السابق المعاينة هي عملية اختيار ١٥٠ فاتورة شراء (العينة) من بين الـ ٢٠٠٠٠ فاتورة شراء (المجتمع) .

وحدة المعاينة : تقسم المادة المراد معاينتها إلى وحدات تسمى وحدات المعاينة، وبالتالي فإن وحدة المعاينة تعني المفردة الواحدة في المجتمع المراد معاينته ، ومن أمثلتها حساب العميل في مجتمع حسابات العملاء، وقد تكون وحدات المعاينة مستندات أو قيود يومية .

الإطار : جميع وحدات المعاينة أو مفرداتها والتي يرى المراجع أنها في متناول يده وقد يتفق كل من الإطار والمجتمع بحسب ما إذا كانت المفردات في متناول المراجع أم لا . ويمكن اعتبار الإطار هو القائمة المكونة من

"ن" وحدة معاينة التي يتكون منها المجتمع . وكمثال للإطار عدد من البطاقات أو الإشعارات أو الفواتير .

الاحتمال الإحصائي : تعتمد المعاينة الإحصائية على استخدام قوانين الاحتمالات عند اختيار العينات . وأكثر تفسيرات الاحتمالات ملاءمة في مجال المراجعة تتضمن الاحتمال الموضوعي (التكرار النسبي الذي يعتمد على قوانين الفرصة ، أي أن كل مفردة في المجتمع لها فرصة متساوية للاختيار في العينة) ، وأيضاً الاحتمال الشخصي حيث يعتبر الاحتمال مقياساً لحكم المراجع وتقديره كما هو الحال عندما يعطي المراجع تقديراً معيناً لوجود انحراف في النظام الرقابي أو تحريف في السجلات .

الدقـــة : هي الحد الأقصى لكمية الخطأ (إما في معدل الحدوث أو في القيمة) الذي يمكن أن يقبله المراجع عند تقدير العينة . وتعتبر الدقة مقياساً لدرجة التطابق أو القرب في نتيجة العينة لقيم المجتمع . ويعبر عن الدقة في شكل مدى من القيم ± حول نتائج العينة . وتمثل الدقة المدى المتوقع خلال مقابلة الخاصية الموجودة في العينة للخاصية الحقيقية (غير معلومة عادة) في المجتمع موضوع المراجعة . ويحدد المراجع عادة درجات الدقة في شكل مدى يحتمل أن يقع بين حده الأعلى وحده الأدنى معدل الأخطاء في مجتمع معين . فإذا كان المراجع بصدد فحص الأجور وتبين له معدل خطأ متوقع (معدل تكرار الخطأ في العينة هو ٢% . وبفرض أن المراجع يقبل درجة دقة ±١% فإن ٣% (٢%+١%) تمثل الحد الأعلى للدقة وأن ١% (٢%-١%) تمثل الحد الأدنى للدقة . وقد يعبر عن مدى الدقة في شكل قيم مالية مثال ±

١٠٠٠ جنيه . بمعنى أن معدل الخطأ الذي يقبله المراجع ينبغي ألا يزيد أو يقل عن ١٠٠٠ جنيه في نتيجة العينة لقيم المجتمع .

مستوى الثقة : (درجة الوثوق والاعتماد على نتائج العينة) يعبر عن الثقة باعتبارها مقياساً لاحتمال وقوع تقدير العينة خلال الحدود المقترحة . أي أنها مقياساً لدرجة ثقة المراجع في أن العينة تمثل المجتمع تمثيلاً صادقاً ، وأن نتائجها لن تتجاوز حدود الدقة المقترحة من قبل وتصاغ الثقة عادة في شكل نسبة مئوية مثلاً درجة ثقة ٩٥% معناها أن المراجع متأكد في ٩٥% من الحالات من أن العينة تمثل المجتمع . وأن ٥% من الحالات (١-٩٥%) تمثل معدل خطأ أو نسبة مخاطرة بأن الأخطاء في العينة ستقع خارج حدود الدقة المرسومة من قبل . وعلى ذلك فإن درجة الوثوق والاعتماد على نتائج المعاينة تمثل تعبير رياضي وإحصائي عن الدقة في نتائج العينة .

خطط المعاينة : هي مجموعة الإجراءات الخاصة باستخدام العينات الإحصائية لتحقيق هدف محدد من أهداف المراجعة . ويتضمن تطبيق خطة المعاينة بواسطة المراجع الخطوات الخمس التالية :

١- تحديد أهداف وطبيعة الاختبار .
٢- تحديد طرق المعاينة .
٣- تحديد حجم العينة .
٤- اختيار مفردات العينة .
٥- تقييم نتائج العينة .

ويمكن القول بأن خطط المعاينة الأكثر استخداماً بواسطة المراجعة يتضمن معاينة الصفات ومعاينة المتغيرات عند القيام باختبارات المراجعة .

حجم العينة : يتم تحديد حجم العينة في ظل أسلوب العينات الإحصائية إما باستخدام معادلات رياضية معينة أو باستخدام الجداول الإحصائية الخاصة بتحديد حجم العينة ، وتمتاز هذه الجداول بسهولة استخدامها وملاءمة تطبيقها في مجال المراجعة . ويمكن القول بأن درجة الدقة ومستوى الثقة تزيد بزيادة حجم العينة ، أي أنه كلما كانت الدقة التي يتطلبها المراجع كبيرة ومستوى الثقة مرتفع ، كلما كان حجم العينة المطلوب كبيراً .

مخاطر المعاينة والمخاطر الأخرى

تحدث مخاطر المعاينة إذا كانت العينة التي يسحبها المراجع لا تتضمن نفس خصائص المجتمع التي يتمتع بها المجتمع ككل . وبالتالي تكون استنتاجات المراجع غير سليمة لأن العينة لا تمثل المجتمع فيما يتعلق بالخاصية موضوع الاختبار . فالعينة قد تتضمن نسبة خطأ أكبر أو أقل مما يحتويه المجتمع ككل . وتتناسب مخاطر المعاينة عكسياً مع حجم العينة ، ويتم تبويب مخاطر المعاينة إلى الأقسام التالية :

الاختبارات الأساسية :

(أ) مخاطر ألفا Alpha Risk أي مخاطر القبول الخاطئ مثل رفض المراجع لقوائم مالية صحيحة بناء على فحص العينة . ويترتب على ذلك أن المراجع قد يوسع من اختباراته وبالتالي تزيد تكلفة عملية المراجعة لإنجاز أعمال غير ضرورية ويطبق عليها أيضاً مخاطر من النوع الأول .

(ب) مخاطر بيتا Beta Risk أي مخاطر القبول الخاطئ (مثل قبول قوائم مالية بها أخطاء بقدر غير مقبول تجعلها غير صحيحة جوهرياً). ويطلق عليها أيضاً مخاطر من النوع الثاني .

اختبارات الالتزام :

(جـ) مخاطر تدنية تقدير خطر الرقابة (بأقل من اللازم) حيث يتم تقدير خطر الرقابة ــ بناء على فحص العينة ــ عند مستوى أقل من المستوى الحقيقي لفعالية الرقابة الداخلية .

(د) مخاطر المغالاة في تقدير خطر الرقابة (بأكثر من اللازم) حيث يتم تقدير خطر الرقابة ــ بناء على فحص العينة ــ عند مستوى أعلى من المستوى الحقيقي لفعالية الرقابة الداخلية .

مخاطر غير المعاينة :

تنشأ المخاطر الأخرى (مخاطر غير المعاينة) من عوامل أخرى غير المعاينة ، كأن تكون الأخطاء التي ترتكب عند مراجعة العينة ، مثل استخدام أسلوب المصادقات بشكل غير ملائم ، أو استخدام مستندات تدعيم غير مناسبة . ويمكن التحكم في تلك المخاطر عن طريق تخطيط عملية المراجعة بشكل كاف وجيد والالتزام بمعايير المراجعة بشكل عام .

أساليب الاختيار العشوائي لمفردات العينة :

ينبغي أن يتم اختيار مفردات العينة من إطار المجتمع على أساس عشوائي . ويتمثل العامل الأساسي الذي يعتمد عليه الاختيار العشوائي غير المقيد في أن أي عنصر أو مفردة في المجتمع يكون له فرصة متساوية للاختيار ضمن العينة. ورغم أن الاختيار العشوائي سيؤدي إلى اختيار عينة غير متميزة ، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن تكون هذه العينة ممثلة للمجتمع الذي سحبت منه.

ويتم الاختيار العشوائي لمفردات العينة بالطرق التالية :

(١) استخدام جداول الأرقام العشوائية .

(٢) استخدام أسلوب المعاينة المنتظمة .

(٣) استخدام أسلوب المعاينة العنقودية .

استخدام جداول الأرقام العشوائية

قام الإحصائيون بتطوير جداول الأرقام العشوائية وهي عبارة عن مجموعة قوائم (صفحات) يتضمن كل منها مجموعة من الأرقام مرتبة في شكل أعمدة عشوائية من خمسة أرقام . والغرض من الأعمدة هو تسهيل اختيار الأرقام .

ويتطلب استخدام جداول الأرقام العشوائية في اختيار مفردات العينة ما يلي :

- أهمية ترقيم مفردات المجتمع محل الفحص .
- إجراء مقابلة بين أرقام الجداول العشوائية وبنود أو مفردات المجتمع محل الفحص .
- اختيار نقطة بداية سواء كانت في أول الجدول أو وسطه أو في أي مكان أخر ، ولكن بشرط عدم التحيز في اختيار رقم معين كنقطة بداية .
- اختيار مسار منتظم يستخدم في قراءة أرقام الجدول وقد يكون المسار من (أعلى إلى أسفل) أو من (أسفل إلى أعلى) ، كما قد يكون المسار أفقياً (من اليمين إلى اليسار) أو من (اليسار إلى اليمين) ويراعى أهمية الثبات في استخدام المسار .
- ترتيب الأرقام العشوائية المختارة .

(أنظر جدول الأرقام العشوائية ــ ملحق رقم (١) في نهاية هذا الفصل)

مثـــال :

بافتراض أن المراجع القانوني لشركة المبارك التجارية عند قيامه بفحص فواتير البيع لعملاء الشركة تبين له أن عددها ٨٦٤٥ فاتورة مرقمة من (١ إلى ٨٦٤٥) . وأنه قام باتباع الإجراءات اللازمة لأخذ عينة من فواتير البيع لفحصها حسابياً وأن حجم العينة ٤٠٠ فاتورة .

بافتراض أن المراجع القانوني للشركة قرر اختيار جداول الأرقام العشوائية في اختيار مفردات العينة وأنه اختار نقطة بداية قمة العمود رقم (٤) ، المسار

من أعلى إلى أسفل ، قراءة الأرقام الأربعة الأولى (توافق مع عدد أرقام المجتمع ٨٦٤٥) ، وعلى ذلك يمكن للمراجع القانوني على سبيل المثال تحديد أرقام البيع العشرة الأولى من مفردات العينة والتي تخضع للفحص الحسابي على النحو التالي :

أرقام فواتير البيع المختارة في العينة

٢٠١١ ، ٨٥٣٩ ، ١٦٦٥ ، ٤٢٧٥ ، ٦٩٩٩ ، ٧٩٧ ، ١٠٢٨ ، ٥٣٩٨ ، ٣٣٢٧ . ويلاحظ أن الرقم ٩٧٢٦ يخرج عن إطار حجم مجتمع الفواتير ، لذا يتم استبعاده وذلك لعدم وجود فاتورة تحمل ٩٧٢٦ . ويمكن ترتيب أرقام فواتير البيع ترتيباً تصاعدياً على النحو التالي :

٢٠١ ، ٧٩٧ ، ١٠٢٨ ، ١٦٦٥ ، ٣٣٢٧ ، ٤٢٧٥ ، ٥٣٩٨ ، ٦١٦٨ ، ٦٩٩٩ ، ٨٥٣٩

مثـــال :

إذا كان حجم عينة قسائم الإيداع في أحد البنوك والتي يجب أن يفحصها المراجع ١٥٠ قسيمة . وأن الأرقام المسلسلة لمجموعة قسائم الإيداع عن الفترة محل المراجعة تبدأ من مسلسل ١٤٨٢ وتنتهي برقم مسلسل ٧٩٨٤ . حدد أرقام قسائم الإيداع الخمس الأولى التي يجب فحصها . افترض أن المراجع قرر اختيار (عشوائياً) الرقم الموجود في الصف الثاني تحت العمود رقم (٥) ومسار القراءة من أعلى إلى أسفل .

- يتخذ المراجع نقطة بداية الرقم ٣٠٩٩٥ ويختار الأرقام التي تتكون من أربعة أرقام فقط في توافق مع أرقام مجتمع قسائم الإيداع ١٢٨٤ – ٧٩٨٤، ثم يركز على الأعداد الأربعة من اليسار إلى اليمين .
- اختيار قسائم الإيداع الخمس الأولى كما يلي :

٣٠٩٩٥	رقم القسيمة	٣٠٩٩
٧٦٣٩٣	.	٧٦٣٩
٠٧٨٥٦		—
٠٦١٢١		—
٢٧٧٥٦		٢٧٧٥
٩٨٨٧٢		—
١٨٨٧٦		١٨٨٧
١٧٤٥٣		١٧٤٥

يلاحظ أن الأرقام (٧٨٥ ، ٦١٢ ، ٩٨٨٧) لا تمثل قسائم موجودة في المجتمع لأن أول رقم ١٤٨٢ وآخر رقم ٧٩٨٤ .

وقد يواجه المراجع عند استخدامه جدول الأرقام العشوائية احتمال اختيار رقم عشوائي ما أكثر من مرة في هذه الحالة :

(١) إذا كانت المعاينة بدون إحلال (أي بدون إرجاع المفردة التي سبق اختيارها إلى المجتمع مرة أخرى) ، يمكن للمراجع تجاهل وتخطي هذا الرقم الذي سبق اختياره .

(٢) إذا كانت العينة بالإحلال (أي إرجاع المفردة التي سبق اختيارها إلى المجتمع مرة أخرى) ، يمكن للمراجع اختيار هذا الرقم أكثر من مرة ، وبالتالي يدخل ضمن مفردات العينة أكثر من مرة . وفي هذه الحالة سنجد في النهاية أن عدد المفردات التي تخضع للفحص يقل بالفعل عن حجم العينة بسبب تكرار وجود نفس المفردة في العينة أكثر من مرة .

ولاشك أن طريقة المعاينة بدون إرجاع أكثر واقعية وتحفظاً من طريقة المعاينة مع الإحلال لأن المراجع في النهاية سيجد عدد من المفردات المختلفة يخضع للفحص ويعادل حجم العينة التي تم تحديدها .

استخدام أسلوب المعاينة المنتظمة :

الاختيار المنتظم أو المعاينة المنتظمة طريقة أخرى بديلة لاختيار أرقام مفردات العينة عشوائياً . وينتشر استخدام هذه الطريقة في التطبيقات العملية لسهولة استخدامها وانخفاض تكاليفها . وتتضمن إجراءات استخدام المعاينة المنتظمة اختيار المفردة التي تقع في ترتيب معين يفصل ما بين كل مفردة وأخرى من المفردات التي يتم اختيارها عدد ثابت (يسمى فترة العينة) . مع تحديد نقطة بداية عشوائية . بعد ذلك يبدأ المراجع في اختيار كل مفردات العينة بشكل منتظم على أساس فترة العينة .

مثال :

بافتراض أن العدد الإجمالي لشيكات المدفوعات في شركة النيل التجارية ٥٠٠٠ شيك . وأن حجم العينة المطلوبة ١٠٠ شيك . حدد أرقام الشيكات الخمس الأولى التي تدخل في العينة باتباع أسلوب المعاينة المنتظمة في الحالات التالية :

١- اختيار المراجع نقطة بداية عشوائية واحدة هي الشيك رقم ١٧٥ .

٢- اختيار المراجع خمسة نقاط بداية عشوائية هي الشيكات التي تحمل أرقام (١٠) ، (١٠٠٠) ، (٢٢٥) ، (٣٠٠٠) ، (٣٢٨٠) .

- يحدد المراجع الرقم الذي يحدد الترتيب أو فترة العينة .

$$\text{فترة العينة} = \frac{\text{حجم المجتمع}}{\text{حجم العينة}} = \frac{٥٠٠٠}{١٠٠} = ٥٠$$

- في حالة اختيار نقطة بداية عشوائية واحدة يختار المراجع كل مفردة ترتيبها ٥٠ قبل وبعد نقطة البداية العشوائية . وبذلك فإن الشيكات الخمسة الأولى تحمل أرقام ٢٥ ، ٥٠ ، ١٢٥ ، ١٧٥ ، ٢٢٥ يجب أن تدخل في العينة وهكذا عند اختيار باقي مفردات العينة .

- في حالة تعدد نقاط البدء العشوائي :

عدد العينات الفرعية = ١٠٠ / ٥ = ٢٠

فترة العينة (الترتيب) = ٥٠٠٠ / ٢٠ = ٢٥٠

- يختار المراجع كل شيك ترتيبه ٢٥٠ قبل وبعد نقطة البدء العشوائية

وهنا يختار المراجع أرقام الشيكات التالية :

من نقطة البداية العشوائية الأولى الشيك رقم ٣٥٠ (١٠٠+٢٥٠)

من نقطة البداية العشوائية الثانية الشيك رقم ٧٥٠ (١٠٠٠-٢٥٠)

من نقطة البداية العشوائية الثالثة الشيك رقم ٤٧٥ (٢٢٥+٢٥٠)

من نقطة البداية العشوائية الرابعة الشيك رقم ٢٧٥٠ (٣٠٠٠-٢٥٠)

من نقطة البداية العشوائية الخامسة الشيك رقم ٣٠٣٠ (٢٢٨٠-٢٥٠)

ورغم سهولة تطبيق أسلوب المعاينة المنتظمة نسبياً إلا أنه يجب أن يحتاط المراجع في استخدامه حيث أنه قد يؤدي إلى تحيز في اختيار العينة إذا كانت مفردات العينة مرتبطة بطريقة معينة . وعلى الناحية الأخرى فإن أسلوب المعاينة المنتظمة يمكن المراجع من اختيار عينة من مجتمع ليس مرقماً . فإذا كانت المستندات غير مرقمة فلا داعي لترقيمها عند استخدام أسلوب المعاينة المنتظمة بخلاف ما هو ضروري عند اتباع جداول الأرقام العشوائية .

استخدام أسلوب المعاينة العنقودية :

يتضمن هذا الأسلوب تقسيم المجتمع إلى مجموعات (عناقيد) ثم اختيار بعض العناقيد عشوائياً لغرض الفحص . وتكون نقطة البداية هي المجموعة أو العنقود ، وبعد اختيار عينة من المجموعات بشكل عشوائي يتم اختيار بنود كل مجموعة بشكل عشوائي أيضاً .

مثـال :

يرغب المراجع القانوني لشركة التفاح الأحمر في فحص الأخطاء الكتابية أو الحسابية في مستندات التحصيل المحفوظة في ٤٠ ملف . هنا يختار المراجع مجموعات من هذه الملفات (العناقيد) بشكل عشوائي ، ثم يختار من بين كل مجموعة عدداً من الملفات (العينة) على أساس عشوائي . ويمكن هنا استخدام جداول الأرقام العشوائية . وتعتبر الملفات المختارة في مجموعها هي العينة المطلوبة للفحص .

اختبار أنظمة الرقابة الداخلية – المعاينة الإحصائية

تستخدم اختبارات الالتزام بقواعد وإجراءات الرقابة الداخلية لتقرير ما إذا كانت أنظمة الرقابة الداخلية للعميل تعمل بطريقة تمنع أو تكشف عن التحريف الجوهري في القوائم المالية . ولا يمكن أن تستخدم المعاينة في اختبار الفعالية التشغيلية لكل أنظمة الرقابة . بوجه عام فإن المعاينة في اختبار الفعالية التشغيلية لكل أنظمة الرقابة . بوجه عام فإن المعاينة يمكن أن تستخدم فقط عندما يخلف أداء النظم الرقابية بعض الأدلة والقرائن مثل اكتمال مستند أو استيفاء توقيعات الأشخاص المختصين . تتيح أدلة وقرائن الأداء هذه للمراجعين تقرير ما إذا كانت الرقابة قد طبقت بالنسبة لكل مفردة تتضمنها في العينة . وعادة ما تقدم نتائج اختبارات أنظمة الرقابة في شكل معدل انحراف عن الأداء المقرر أو المرسوم للنظم الرقابية .

ليس بالضرورة أن يوضح الانحراف عن الأداء المقرر للنظم الرقابية التحريف في القوائم المالية . فعلى سبيل المثال إذا قرر المراجع اختيار عينة حجمها ٥٠ فاتورة بيع آجل لاختبار اعتمادها من إدارة الائتمان بواسطة الشخص المختص . تبين للمراجع وجود خمسة فواتير لا تستوفي الاعتماد المطلوب . معدل الانحراف في العينة يكون ١٠% (٥ انحرافات ÷ ٥٠ فاتورة بيع) ، ولكن القوائم المالية لم تحرف . فالفواتير الخمسة قد تمثل فواتير بيع

سليمة تم تسجيلها بشكل سليم . ومع ذلك فإن المراجع قد يستنتج من نتائج هذا الاختبار أن هناك خطر عال نسبياً لوجود فشل في اعتماد ١٠% من الفواتير ، وبالتالي سوف يستخدم المراجع هذا الدليل لزيادة المستوى المقدر لخطر الرقابة بالنسبة للمزاعم الملائمة في القوائم المالية .

خطر المعاينة بالنسبة لاختبارات أنظمة الرقابة الداخلية

Sampling Risk For Tests of Control

عند قيام المراجعين باختبارات أنظمة الرقابة الداخلية يهتمون بنوعين من خطر المعاينة :

(١) خطر المغالاة في تقدير خطر الرقابة (بأكثر من اللازم) وهو الخطر المرتبط بتقدير خطر الرقابة ــ بناء على فحص العينة ــ عند مستوى أعلى من المستوى الحقيقي لفعالية إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية . ويرتبط هذا الخطر بكفاءة عملية المراجعة . فعندما تدفع نتائج العينة المراجعين إلى تقدير خطر الرقابة عند مستوى أعلى من المستوى الحقيقي ، يترتب على ذلك قيام المراجعين بمزيد من الاختبارات الأساسية أكثر مما تقتضيه الظروف ، إلا أنها لا تقلل من فعالية المراجعة كأداة لاكتشاف التحريف الجوهري في القوائم المالية لمنشأة العميل . ولهذا السبب لا يحاول المراجع بشكل مباشر مراقبة تقدير خطر رقابة بأكثر من اللازم .

(٢) خطر تدنية تقدير خطر الرقابة (بأقل من اللازم) . وهو الخطر المرتبط بتقدير خطر الرقابة ــ بناء على فحص العينة ــ عند مستوى أقل من المستوى الحقيقي لفعالية إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية . ويرتبط هذا الخطر بفعالية عملية المراجعة وهو خطر هام للغاية . المراجع سيقلل بشكل غير ملائم نطاق الاختبارات الأساسية . وهذا التخفيض غير المبرر في الاختبارات الأساسية يقلل من الفعالية الكلية لعملية المراجعة

كوسيلة لاكتشاف التحريف الجوهري في القوائم المالية للعميل . ولهذا يعتني المراجعون بمراقبة خطر تقدير الرقابة بأقل من اللازم عند القيام باختبارات نظم الرقابة .

ونظراً للأخطار الكثيرة المصاحبة لعملية مراجعة غير فعالة ، ونظراً لأن اختبارات أنظمة الرقابة الداخلية قد تكون مصدراً أساسياً لقرائن أو أدلة الانحرافات ، فإن المراجع يرغب في الحفاظ على معدل خطر تقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم عند حدود دنيا.

اختبارات الالتزام : معاينة الصفات

تهتم معاينة الصفات بالبحث في وجود صفة معينة في المجتمع من عدمه . ويطلق على هذه الصفة خطأ أو استثناء أو انحراف وتعكس خروجاً عن إجراءات الرقابة وعدم الالتزام بها . وينتشر استخدام هذه المعاينة بالنسبة لاختبارات أنظمة الرقابة الداخلية عندما يقوم المراجعون بتقدير معدلات الانحرافات عن النظم المقررة . على سبيل المثال معدل تكرار الأخطاء الحسابية في فواتير البيع ، أو عدد مرات تكرار وجود فواتير بيع غير معتمدة عند فحص مستندات البيع . فإذا كانت معاينة الصفات على سبيل المثال توضح معدل انحراف قدره ٥% مع السماح بخطر معاينة ±٣% ، فإنه يمكن للمراجعين استنتاج أن ما بين ٢% و ٨% من المفردات في المجتمع تتضمن انحرافات الـ ٢% تمثل معدل الانحراف الأدنى (حد الدقة الأدنى) ، الـ ٨% تمثل معدل الانحراف الأعلى (حد الدقة الأعلى) . يتم تصميم اختبارات أنظمة الرقابة الداخلية كي تزود المراجعين بتأكيد أو ضمان عدم زيادة معدلات الانحراف عن المستويات المقبولة . ولهذا فإن المراجعين سيهتمون فقط بالحد الأعلى للدقة لأنه يعبر عن أقصى انحراف أو خطأ يمكن قبوله مع استمرار التأكيد بوجود الالتزام بإجراءات الرقابة بشكل أساسي .

تتضمن خطة معاينة الصفات بالنسبة لاختبارات أنظمة الرقابة الداخلية عشرة خطوات هي(*) :

١- تحديد الهدف من الاختبار .
٢- تعريف الصفات والانحرافات .
٣- تعريف المجتمع الواجب معاينته .
٤- تعيين خطر تقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم وأقصى معدل الانحراف المسموح به خطأ يمكن قبوله .
٥- تقدير معدل الانحراف المتوقع للمجتمع .
٦- تحديد حجم العينة .
٧- اختيار مفردات العينة .
٨- فحص واختبار مفردات العينة .
٩- تقييم نتائج العينة .
١٠- توثيق إجراءات المعاينة .

١ - تحديد الهدف من الاختبار Objective of the test

تهدف اختبارات أنظمة الرقابة الداخلية إلى توفير قرينة أو دليل عن فعالية تقييم وتشغيل تلك الأنظمة . ويقوم المراجعون بأداء هذه الاختبارات لدعم تقديرهم المخطط لمستوى خطر الرقابة Planned Assessed Level of Control Risk وبالتالي فإن عينة الصفات سوف يتم اختيارها واختبارها لإقامة الدليل على أن إجراء رقابي معين يعمل بشكل ملائم لدعم تقدير المراجعين المخطط لمستوى خطر الرقابة .

(*) Kurt Pany and O. Ray Whittington. Auditing 2 nd., 1997. PP361-370.

٢ - تعيين أوضاع الصفات والانحرافات

Attributes and "Division" Conditions

يجب أن يحدد المراجع الصفات التي تعكس فعالية نظام الرقابة محل الفحص ، وأن يحدد صفة لكل جزئية من نظام الرقابة بهدف تخفيض خطر الرقابة .

ويستخدم المراجعون حكمهم المهني في تعريف وتحديد حالات أوضاع الصفات والانحرافات بالنسبة لاختيار معين لأنظمة الرقابة . الصفات تعني الخصائص التي توفر الدليل بأن الإجراء الرقابي على المستند الملائم . وعندما تحمل مفردة في العينة صفة أو أكثر فإنه تبوب على أنها انحراف . وعادة ما توضح الأحوال المختلفة والمتعددة أن الإجراء الرقابي لم يكن منفذاً بشكل سليم

مثال : افترض أن المراجعين يقومون بإنجاز اختبارات أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة لتقييم عمليات المبيعات ، أحد إجراءات الرقابة التي يقرر المراجعون اختبارها هو فحص فواتير البيع التي أنجزها كاتب الحسابات . يتضمن فحص كاتب الحسابات ما يلي :

(١) مقارنة كميات كل فاتورة مع مستندات الشحن .
(٢) مقارنة أسعار كل فاتورة مع قوائم الأسعار المرخص بها .
(٣) اختبار الدقة الحسابية لكل فاتورة .
(٤) توقيع نسخة من الفاتورة .

لتوضيح أن هذا الإجراء قد تم ، يجب اختبار هذا الإجراء الرقابي ، فقد يقوم المراجعون بتصنيف العملية كانحراف إذا كانت واحدة أو أكثر من حالات الانحرافات موجودة .

(أ) عدم توقيع نسخة الفاتورة بواسطة كاتب الحسابات .
(ب) عدم تطابق الكمية بالفاتورة مع مستندات الشحن .
(جـ) عدم تطابق الأسعار بالفاتورة مع قوائم الأسعار المرخصة .

(د) عدم الدقة الحسابية للفاتورة .

من المهم تعيين حالات الصفات والانحرافات بدقة قبل القيام باختبار الإجراء الرقابي ، وإلا فإن المراجع قد لا يتخذ القرار الملائم حول بنود العينة التي تمثل انحرافات .

٣ - تعريف المجتمع Population

ينبغي أن يقرر المراجعون ما إذا كان المجتمع الذي تختار منه العينة ملائم بالنسبة لغرض المراجعة المحدد . إذا كان المراجع يرغب في اختبار الفعالية التشغيلية للإجراء الرقابي المصمم كي يضمن تسجيل جميع شحنات البضاعة كمبيعات ، فإنه سوف لا يختار العينة من يومية المبيعات ــ هذا المجتمع تم تكوينه عن طريق المبيعات المسجلة ولا يمكن أن نتوقع أن يتضمن الشحنات التي لم يتم تسجيلها . المجتمع الملائم لاكتشاف مثل هذه الانحرافات قد يكون ذلك المجتمع الذي يتضمن جميع العناصر التي تم شحنها (على سبيل المثال ملف مستندات الشحن الذي يخضع للرقابة بشكل جديد) وعلى ذلك فإن المجتمع في حالة قيام المراجع باختبار أنظمة الرقابة الداخلية يمثل مجموعة العمليات التي يتم اختبارها .

٤ - تعيين خطر تقدير الرقابة بأقل من اللازم ومعدل الانحراف المقبول (المسموح به)

Specify the Risk of assessing Control Risk Too Low and the Tolerable Deviation Rate

كيف يقرر المراجعون معدل الخطر الملائم لتقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم أو معدل الانحراف المسموح به (المقبول) ؟ الإجابة باختصار عن طريق الحكم المهني . خطر تقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم هو خطر زيادة معدل الانحراف الفعلي عن معدل الانحراف المقبول (المسموح به) وهو الخطر الهام أو الحرج في اختبارات أنظمة الرقابة الداخلية . وكما شرحنا من قبل فإن هذا الخطر يؤثر على فعالية عملية المراجعة . وحيث أن نتائج اختبارات أنظمة الرقابة تلعب دورا رئيسيا في تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة الأخرى عادة ما يعين المراجعون مستوى خطر منخفض غالباً ما يكون ٥% أو ١٠% ويستخدم البعض مكمل خطر تقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم كمستوى ثقة . وهكذا فإن مستوى ثقة ٩٥% يماثل ٥% معدل خطر التقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم (١٠٠% - ٥%) .

ويتعمد المراجعون في تعيين معدل الانحراف المسموح به (المقبول) على :

(أ) تقديرهم المخطط لمستوى خطر الرقابة .

(ب) درجة التأكيد أو الضمان المرغوبة من الإثبات في العينة .

وكلما انخفض التقدير المخطط لمستوى خطر الرقابة (أو مطلوب تأكيد أو ضمان أكبر من العينة) كلما انخفض معدل الانحراف .

العلاقة بين المستوى المقدر المخطط لخطر الرقابة ومعدل الانحراف المسموح به .

المستوى المقدر لخطر الرقابة	معدل الانحراف المسموح
منخفض	٢% - ٧%
معتدل	٦% - ١٢%
أقل من الحد الأقصى قليلاً	١١% - ٢٠%
الحد الأقصى	حذف الاختبار

المصدر The AICPA Auditing Procedure Study

٥ – تقدير معدل الانحراف المتوقع للمجتمع The Expected Deviation Rate

بالإضافة إلى معدل الانحراف المسموح به (المقبول) وخطر تقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم ، فإن معدل الانحراف المتوقع للمجتمع يؤثر أيضاً على حجم العينة في معاينة الصفات . وتبدو أهمية هذا المعدل في أنه يمثل المعدل الذي يتوقع المراجعون اكتشافه في عينتهم المختارة من المجتمع . وعند تقدير معدل الانحراف المتوقع للمجتمع غالباً ما يستخدم المراجعون نتائج العينة من السنوات السابقة كما تظهر موثقة في أوراق عملهم . أيضاً قد يقدر المراجعون هذا المعدل بناء على خبرتهم مماثلة لدى عملاء آخرين أو عن طريق فحصة عينة مبدئية صغيرة .

٦ – تحديد حجم العينة Sample Size

كما سبق وأن أوضحنا فإن العوامل الثلاثة الرئيسية التي تحدد حجم العينة بالنسبة لاختبارات أنظمة الرقابة الداخلية هي :

أ – خطر تقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم .

ب– معدل الانحراف المسموح به .

جـ– معدل الانحراف المتوقع للمجتمع .

أيضاً حجم المجتمع له تأثير على حجم العينة ، ولكن فقط عندما يكون المجتمع صغير جداً . ويوضح الشكل (٥) ملخصاً لتأثيرات هذه العوامل على حجم العينة المطلوبة لإجراء اختبارات الرقابة الداخلية .

العوامل المؤثرة على حجم العينة اللازمة لاختبارات الرقابة

العامل	التغير في العامل	الأثر على حجم العينة المطلوبة
متطلبات المراجع :		
خطر تقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم	زيادة	نقص
معدل الانحراف المسموح به	زيادة	نقص
خصائص المجتمع :		
معدل الانحراف المتوقع للمجتمع	زيادة	نقص
حجم العينة	زيادة	زيادة (إذا كان المجتمع صغيراً)

ويلاحظ وجود علاقة عكسية بين العوامل الثلاثة وحجم العينة .

جداول تحديد حجم العينة

من أجل تمكين المراجعين من استخدام معاينة الصفات بدون اللجوء إلى تعقيدات المعادلات الرياضية ثم تطوير مجموعة من الجداول مثل الجداول التي تظهر في الملحق رقم (٢) في نهاية هذا الفصل . وتستخدم هذه الجداول لتحديد أحجام العينة عند ٥% أو ١٠% معدل خطر لتقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم. ويوضح الشكل التالي كيفية استخدام هذه الجداول .

معدل خطر ٥% * تحديد حجم العينة :

---

* تتطلب بعض الجداول أن يحدد المراجع حجم المجتمع . الجداول الموجودة في الملحق تفترض حجم المجتمع غير محدد عندما تزيد أحجام المجتمع عن ٥٠٠ مفردة ، فإن حجم المجتمع ليس له أثر على حجم العينة فعلياً .

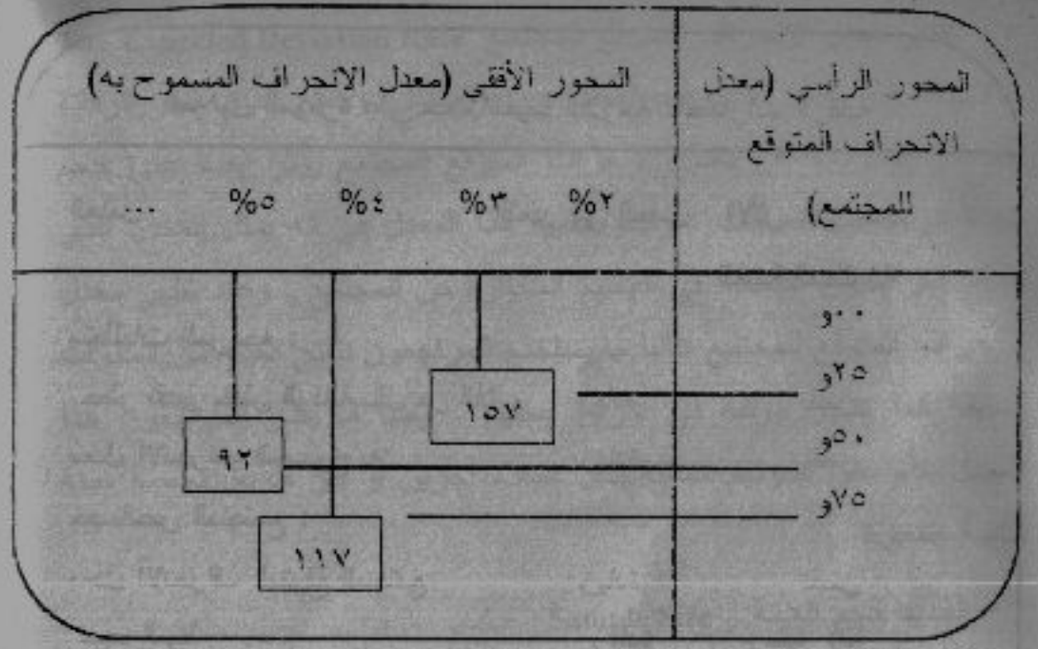

يلاحظ أن :

١- المحور الرأسي (العمود) يبين معدل الانحراف المتوقع للمجتمع الذي يقدره المراجع .

٢- المحور الأفقي (الصف) يبين معدل الانحراف المسموح به الذي يعينه المراجع .

٣- تفترض هذه الجداول حجم مجتمع كبير .

٤- يعتمد اختيار الجدول الملائم على معدل خطر أو تدنية أخطار الرقابة ٥% أم ١٠% .

٥- يتحدد حجم العينة بقراءة التقاء العمود والصف على النحو المبين سابقاً .

- إذا كان معدل انحراف متوقع للمجتمع ٢٥و مع معدل انحراف مسموح به ٣% يكون حجم العينة ١٥٧ مفردة .

- إذا كان معدل انحراف متوقع للمجتمع ٧٥و مع معدل انحراف مسموح به ٤% يكون حجم العينة ١١٧ مفردة .

٧ – اختيار مفردات العينة Select the Sample

عندما يستخدم المراجعون معاينة الصفات يكون من الضروري اختيار مفردات العينة بطريقة عشوائية ، ويتم اختيار مفردات العينة باستخدام جداول الأرقام العشوائية ، مولدات الأرقام العشوائية أو المعاينة المنتظمة . عند اختيار مفردات العينة غالباً ما يختار المراجع مفردات إضافية ليتم احلالها عند استبعاد مفردات باطلة أو غير مستخدمة أو لا يمكن استخدامها كما هو الحال بالنسبة للمفردة التي لا يتوقع عند استخدامها أن يكون لها صفة معينة . على سبيل المثال افترض أن المراجع يختبر عينة من عمليات المدفوعات النقدية لتحديد ما إذا كانت مدعمة بتقرير استلام أم لا . إذا تم اختيار مدفوعات الإيجار قد لا يمكن استخدامها لأنه لم يكن من المتوقع أن تكون مدعومة بتقرير استلام .

٨ – اختبار مفردات العينة Test the Sample Items

عند اختبار مفردات العينة يقوم المراجع بفحص كل مفردة بالنسبة للصفات محل اهتمام المراجع . ويتم تبويب كل مفردة بحسب ما إذا كانت تتضمن أو لا تتضمن انحرافاً عن النظام الرقابي ، وينبغي أيضاً أن يكون المراجع يقظاً بالنسبة للأدلة أو القرائن المتعلقة بأية أمور غير عادية مثل أدلة الغش . ومن أمثلة الانحرافات عن النظام الرقابي عند فحص مفردات العينة : عدم وجود بعض المستندات ، عدم وجود ما يدل على قيام الشخص المختص بالرقابة ، الأخطاء الحسابية . والآن دعنا نناقش الموقف التالي :

كيف ينبغي أن يعامل المراجع فاتورة بها عدم دقة حسابية والتي عالجها موظف حسابات بديل قام فقط بهذا العمل لمدة يوم واحد ؟ هل ينبغي أن يأخذ باعتباره حقيقة أن هذا الموظف البديل قام بمعالجة نسبة مئوية صغيرة جداً من

٢ – أخذ خطر المعاينة في الاعتبار . ينبغي على المراجع عند تقييم أي عينة أن يأخذ خطر المعاينة في اعتباره . فإذا كان معدل انحرافات العينة أقل من معدل الانحراف المسموح به للمجتمع ، ينبغي على المراجع أن يأخذ باعتباره خطر أن مثل هذه النتيجة يتم الحصول عليها حتى إذا كان معدل انحراف المجتمع يزيد عن معدل الانحراف المقبول ، فإن المراجع عادة يستنتج أن معدل انحراف المجتمع يزيد عن معدل الانحراف المقبول ، فإن المراجع عادة يستنتج أن معدل انحراف المجتمع يزيد عن معدل الانحراف المقبول .

٣ – أخذ الجوانب الوصفية (النوعية) للانحرافات في الاعتبار بالإضافة إلى أخذ معدل انحراف العينة في الاعتبار ، يأخذ المراجع في اعتباره طبيعة الانحرافات وأية انعكاسات بالنسبة للجوانب الأخرى لعملية المراجعة . الانحرافات التي تنشأ من التصرفات المتعمدة (الغش) تعتبر أكثر أهمية من تلك الانحرافات التي تعود إلى سوء فهم التعليمات أو الإهمال .

٤ – التوصل إلى نتيجة كلية . يقوم المراجع بمزج الدليل من القيمة مع نتائج اختبارات الرقابة الأخرى الملائمة لتحديد ما إذا كانت النتائج المجمعة تدعم مستوى تقدير المراجعين المخطط لخطر الرقابة ، فإذا كانت لا تدعمها يزيد المراجع المستوى المقدر لخطر الرقابة التي تسبب زيادة في نطاق الاختبارات الأساسية المخططة .

جداول تقييم نتائج العينة

توجد هذه الجداول في الملحق رقم (٣) في نهاية هذا الفصل . وتتيح هذه الجداول للمراجعين الحصول على نتائج أكثر دقة ، حيث أن معدل الانحراف في العينة لن يكون هو تماماً معدل الانحراف في المجتمع فإن تقييم نتائج العينة يتم كما يلي :

المجتمع الكلي للفواتير ؟ هل مثل هذا النوع من الخطأ يتم استبعاده ولا يتم تضمينه ضمن الانحرافات في النتائج اللاحقة ؟الإجابة هنا أكثر تعقيداً مما نتصور أو نتوقع . من الناحية المثالية قد يأخذ المراجع هذا الاحتمال في الإعتبار وعندما تكون حالات وأوضاع الانحراف قد تم تحديدها وتقرر ما إذا كان يجب حسرها كانحراف أم لا . من الناحية العملية فإن عدد المواقف "غير العادية أو الاستثنائية" تحدث بشكل متكرر في الممارسة أو التطبيق أثناء اختبارات أنظمة الرقابة وأثناء الاختبارات الأساسية (اختبارات التحقق) . فإذا كان تعريف وتحديد حالات الانحراف لم يأخذ باعتباره حدوث مثل هذا النوع من الخطأ فإن الإجراء الأكثر أماناً هو اعتبار هذا الخطأ انحرافاً . وعلى الجانب المقابل قد يقوم كثير من المراجعين بتوسيع عينة المفردات التي قد عالجها هذا الموظف البديل واستبعاد هذه الأخطاء إلا أن اتباع هذا الإجراء يحمل مخاطر لأن عملية المعاينة ربما لا تحدد بشكل عام جميع المواقف "الغير عادية والاستثنائية" ولا تتضمن مثل هذا الانحراف وبالتالي يتوقع وجود تحيز في تقييم العينة .

٩ – تقييم نتائج العينة Evaluating the sample Results

بعد قيام المراجع بفحص مفردات العينة وتلخيص الانحرافات عن النظام الرقابي المرسوم ، يقوم المراجع بتقييم نتائج العينة ، وعند تقييم النتائج يتعين على المراجع أن يأخذ باعتباره ليس فقط العدد الفعلي للانحرافات الموجودة في العينة ، ولكن أيضاً طبيعة وأسباب هذه الانحرافات . ويتضمن تقييم المراجع لنتائج العينة الخطوات الأربعة التالية :

١ – حساب معدل الانحرافات في العينة عن طريق قسمة عدد الانحرافات الموجودة بالعينة على حجم العينة .

$$\text{معدل الانحراف في العينة} = \frac{\text{عدد الانحرافات الموجودة بالعينة}}{\text{حجم العينة}}$$

(١) إيجاد معدل الانحراف المحقق (المحسوب) The achieved upper deviation rate . ويقصد بذلك تحديد الحد الأقصى لمعدل الانحراف في المجتمع بناء على معدل الخطأ في العينة . ويتم إيجاد الحد الأقصى المحقق لمعدل الانحراف في المجتمع من جداول تقييم نتائج العينة (ملحق ٣) على النحو التالي :

- اختيار الجدول الملائم يعتمد على معدل خطر تدنية أخطار الرقابة ٥% أم ١٠% .
- تحديد العمود الذي يحتوي على العدد الفعلي للانحرافات الموجودة بالعينة (وليس معدل انحراف العينة) .
- تحديد الصف الذي يحتوي على حجم العينة .
- الحد الأقصى المحقق لمعدل الانحراف في المجتمع يتحدد بقراءة تقاطع عمود العدد الفعلي للانحرافات مع الصف الذي يحتوي على حجم العينة.

(٢) مقارنة الحد الأقصى المحقق لمعدل الانحراف في المجتمع مع معدل الانحراف المقبول (المسموح به) واتخاذ قرار بشأن اعتماد المراجع على نظام الرقابة (في حالة التزام منشأة العميل بالصفات الرقابية للنظام) أو عدم اعتماد المراجع على نظام الرقابة (في حالة عدم التزام منشأة العميل بالصفات الرقابية للنظام) .

مثـــال

بفرض أن المراجع القانوني لإحدى الشركات وعند فحصه لنظام الرقابة الداخلية للمشتريات سحب عينة حجمها ١٥٠ فاتورة شراء عند معدل خطر ٥% لتقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم ، معدل الانحراف المسموح به ٦%، وعند فحص العينة تبين وجود فاتورتين غير مستوفيتين للصفات الرقابية محل الفحص.

المطلوب : تقييم نتائج العينة .

(١) احسب الحد الأقصى المحقق لمعدل الانحراف في المجتمع .

(٢) ما هو قرار المراجع بشأن الاعتماد أو عدم الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية للمشتريات في منشأة العميل .

الحـــل

باستخدام جداول تقييم نتائج العينة – معدل خطر ٥% لتقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم وقراءة تقاطع عمود العدد الفعلي للانحرافات (٢) مع صف حجم العينة (١٥٠) نجد أن الحد الأقصى المحقق لمعدل الانحراف في المجتمع هو ٤,١ .

قرار المراجع :

الحد الأقصى لمعدل الانحراف المحقق للمجتمع ٤,١ أقل من معدل الانحراف المسموح به ٦% وهذا معناه تأييد تقدير المراجع للمستوى المخطط لخطر الرقابة وبالتالي يكون قرار المراجع الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية للمشتريات فيما يتعلق بالصفات الرقابية محل الفحص وإمكان الاعتماد في تخفيض نطاق اختبارات التحقق (الأساسية) .

وارتباطاً بما سبق إذا كان الحد الأقصى المحقق لمعدل الانحراف في المجتمع أقل من أو يساوي معدل الانحراف المسموح به مع عدم وجود أي تلاعب أو اختلاس ينبغي على المراجع الاكتفاء بالعينة المختارة .

مثـــال

المثال السابق بفرض أن فحص العينة أسفر عن وجود ستة فواتير غير مستوفاة للصفات الرقابية محل الفحص . هل يتغير قرار المراجع ؟ وما هو التصرف المتوقع للمراجع ؟

الحد الأقصى المحقق لمعدل الانحراف في المجتمع من واقع جداول تقييم نتائج العينة (ملحق ٣) ٥% معدل خطر تقدير خطر الرقابة بأقل من اللازم

بقراءة تقاطع عمود العدد الفعلي للانحرافات (٦) مع صف حجم العينة (١٥٠) نجد أن الحد الأقصى المحقق لمعدل الانحراف في المجتمع ٧,٧ .

قرار المراجع

الحد الأقصى لمعدل الانحراف المحقق للمجتمع ٧,٧ أكبر من معدل الانحراف المسموح به ٦% . وهذا معناه عدم تأييد تقدير المراجع للمستوى المخطط لخطر الرقابة وبالتالي يكون قرار المراجع بعدم الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية للمشتريات فيما يتعلق بالصفات الرقابية محل الفحص . وارتباطاً بما سبق إذا كان الحد الأقصى المحقق لمعدل الانحراف للمجتمع أكبر من معدل الانحراف المسموح به للمجتمع مع عدم وجود أي تلاعب أو اختلاس يمكن أن يختار المراجع من بين التصرفات التالية :

الأول : زيادة حجم العينة المختارة بإعادة تقدير العينة حيث يحصل المراجع على حجم عينة أكبر ، وبالتالي يجب على المراجع استكمال سحب الزيادة في حجم العينة (الفرق بينهما يجب أن يسحبه المراجع وبين ما سحبه فعلاً) وينبغي مراعاة اعتبارات التكلفة والعائد عند زيادة حجم العينة .

الثاني : رفض قبول المجتمع الذي سحبت منه العينة المختارة إذا كانت تختلف في خصائصها عن خصائص المجتمع ، وأن يقرر المراجع عدم الاستمرار في استخدام أسلوب العينات الإحصائية ، والالتجاء إلى استخدام المراجعة الأخرى مثل المصادقات مع الموردين أو إجراءات المراجعة التحليلية .

مثـــال

عند فحص نتائج عينة لاختبار نظام الرقابة الداخلية للمبيعات فيما يتعلق بالموافقة على منح الائتمان للعملاء قبل شحن البضاعة إليهم ، كان حجم العينة ٥١ مفردة وعدد الانحرافات (٢) . معدل خطر تدنية أخطار الرقابة ٥% . معدل الانحراف المسموح به (المقبول) في المجتمع ٩% . معدل الحدوث

المتوقع في المجتمع ١% . يعالج هذا المثال مشكلة عدم وجود حجم العينة المختارة في جدول تقييم نتائج العينة. بالرجوع إلى جدول تقييم نتائج العينة ٥% نجد أن حجم العينة (٥١) مفردة لا يظير بالجدول ، في هذه الحالة يمكن للمراجع أن يتصرف كما يلي :

(١) استخدام جدول أكثر تفصيلاً لتقييم نتائج العينة .

(٢) استخدام برامج الحاسب في توليد حجم العينة ٥١ مفردة واستكمال تقييم نتائج العينة .

(٣) استخدام أكبر حجم عينة موجود بالجدول ولا يتجاوز حجم العينة المختارة فعلاً . هنا يقوم المراجع باستخدام حجم عينة أصغر قليلاً من (٥١) مفردة . نجد أن الحد الأقصى لمعدل الانحراف المحقق للمجتمع ١٢,١% ويفيد ذلك المراجع في التعرف على أن هناك احتمال ٥% أن يكون معدل الانحراف الفعلي أعلى من ١٢,١% . إلا أن هذا المعدل يتجاوز معدل الانحراف المسموح به ٩% . التأثير الأكثر احتمالاً لنتيجة هذه العينة ستكون زيادة في المستوى المقدر لخطر الرقابة ، مع تطابق ذلك في زيادة نطاق الاختبارات الأساسية (التحقق) بالنسبة للمزاعم المرتبطة بها في القوائم المالية . فقط عندما نجد أن الحد الأقصى لمعدل الانحراف بجدول تقييم نتائج العينة يقل عن أو يساوي معدل الانحراف المسموح به ، فإن نتائج العينة تدعم تقدير المراجع المخطط لمستوى خطر الرقابة .

١٠ – توثيق إجراءات المعاينة

في النهاية يقوم المراجعون بتوثيق الجوانب الجوهرية في الخطوات التسع السابقة في أوراق عمل المراجعة .

مثال توضيحي شامل :

يعرض المثال التالي تطبيق خطوات معاينة الصفات اعتماداً على جداول تحديد حجم العينة وتقييم نتائج العينة الموجودة في ملاحق هذا الفصل .

خطوات المراجع عند تطبيق معاينة الصفات	توضيح خطوات المراجع
١ – تحديد هدف الاختبار	افترض أن المراجع يرغب في اختبار فعالية النظام الرقابي للعميل فيما يتعلق بمطابقة تقارير الاستلام مع فواتير الشراء كخطوة للترخيص بمدفوعات شراء الخامات . المراجع مهتم بالدقة الحسابية وتحديد ما إذا كان الإجراء الرقابي لعملية المطابقة بين تقارير الاستلام وفواتير الشراء ينفذ بفعالية أم لا .
٢ – تعيين حالات الصفات والانحراف عنها .	قام المراجع بتعيين وتحديد أوضاع الصفات ، وقرر اعتبار ما يلي انحرافاً يتعلق بكل فاتورة شراء وتقرير استلام : أ – أية فاتورة لا يؤيدها مستند استلام . ب– أية فاتورة مؤيدة بمستند استلام خاص بفاتورة أخرى . ج – أية اختلافات بين الفاتورة ومستند الاستلام مثلاً الكميات المشحونة .
٣ – تحديد المجتمع الواجب معاينته	يعد العميل مستندات قيد مرقمة متسلسلة لكل عملية شراء خامات . ويتم إرفاق تقرير الاستلام وفاتورة الشراء لكل مستند . ولهذا فإن وحدة المعاينة بالنسبة للاختبار هي المستند ، وحيث أن اختبار أنظمة الرقابة يتم القيام بها أثناء الفترة المؤقتة فإن المجتمع الذي يلزم اختباره يتكون من ٣٦٥٣ مستند بالنسبة لمشتريات الخامات أثناء الشهور العشر الأولى للسنة محل المراجعة .

خطوات المراجع عند تطبيق معاينة الصفات	توضيح خطوات المراجع
٤ – تعيين معدل تدنية أخطار الرقابة	يدرك المراجع أن الأخطاء في مطابقة تقارير الاستلام مع أوامر الشراء يمكن أن تؤثر على القوائم المالية من خلال المغالاة في المدفوعات إلى الموردين وتحريف في المشتريات وحسابات الدائنين . يخطط المراجع لتقدير خطر الرقابة عند مستوى منخفض بالنسبة لمزاعم الوجود، الحدوث، تحديد قيمة المشتريات ، المخزون ، حسابات الدائنين وعلى أساس هذه الاعتبارات قرر المراجع الاعتماد على معدل انحراف مسموح به للمجتمع ٧% ، مع ٥% خطر تدنية أخطار الرقابة .
٥ – تقدير معدل الحدوث المتوقع للمجتمع	لاحظ المراجع من مراجعات السنوات الثلاث السابقة أن الاستثناءات (الانحرافات) بالنسبة للإجراء السابق معدلها ١,٢%،١,٣%،١,١% ولهذا قرر المراجع التحفظ واختيار معدل حدوث متوقع ١,٥% .
٦ – تحديد حجم العينة	باستخدام جدول تحديد حجم العينة ٥% وبقراءة تقاطع عمود معدل الانحراف المسموح به للمجتمع ٧% وصف معدل الحدوث المتوقع ١,٥% نجد أن حجم العينة ٦٦ مفردة ، العدد المسموح به للانحرافات في العينة هو واحد
٧ – اختيار مفردات العينة	حيث أن المستندات متسلسلة رقمياً يقرر المراجع استخدام جداول الأرقام العشوائية أو الحاسب الإلكتروني في اختيار مفردات العينة عشوائياً .
٨ – اختبار مفردات العينة	يقوم المراجع بفحص المستندات بالنسبة لكل نوع من الانحرافات التي يتم تحديدها ويكون المراجع يقظاً بالنسبة لأية أمور غير عادية مثل دليل بالغش أو الاختلاس .

خطوات المراجع عند تطبيق معاينة الصفات	توضيح خطوات المراجع
٩ - تقييم نتائج العينة	عند تقييم نتائج العينة لا يأخذ المراجع في اعتباره العدد الفعلي للانحرافات فقط ، ولكن أيضاً طبيعة هذه الانحرافات . ونناقش فيما يلي ثلاث مجموعات من الظروف : (١) العدد الفعلي للانحرافات يساوي أو يقل عن العدد المسموح به . (٢) العدد الفعلي للانحرافات أكبر من العدد المسموح به . (٣) يتضمن واحد أو أكثر من الانحرافات دليلاً بوجود تلاعب متعمد في الرقابة الداخلية . أولاً : بفرض عدم وجود انحراف، تذكر أن عدد الانحرافات المسموح بها من الجدول هي واحد . وحيث أن عدد الانحرافات هنا هي (واحد) ولا تتجاوز العدد المسموح به ، بالرجوع إلى جدول تقييم نتائج العينة ٥% مع حجم عينة ٦٥ (أعلى رقم لايزال أقل من الحجم الفعلي للعينة ٦٦) يجد المراجع أنه مع وجود ثلاثة انحرافات فإن الحد الأقصى المحقق لمعدل الانحراف في المجتمع هو ٤,٦% وهو أقل من المعدل المسموح به ٧% ويدعم ذلك تقرير المراجع المخطط لمستوى خطر الرقابة . ثانياً : افترض أن عدد الانحرافات في العينة ثلاثة انحرافات مع عدم وجود تلاعب متعمد في النظام الرقابي لأن عدد الانحرافات (٣) يزيد عن العدد المسموح به (١) . يمكن للمراجع عند تقييم نتائج العينة استخدام جدول تقييم نتائج العينة ٥% .

خطوات المراجع عند تطبيق معاينة الصفات	توضيح خطوات المراجع
	وسيجد أن الحد الأقصى المسموح به لمعدل الانحراف في المجتمع هو ١١,٥% . وعلى ذلك ينبغي على المراجع زيادة المستوى المقدر لخطر الرقابة ، وتوسيع نطاق إجراءات لاختبارات الأساسية (مثلاً خفض خطر الاكتشاف) . وكخطوة أساسية عند تعديل برنامج المراجعة يجب على المراجع أن يفحص سبب ارتفاع معدل الانحراف الغير متوقع . أخيراً : في حالة وجود انحراف أو أكثر اكتشفه المراجع يوضح مخالفة مثل التلاعب في النظام الرقابي في هذه الحالة تكون إجراءات المراجعة الأخرى ضرورية . يجب على المراجع تقييم أثر الانحراف على القوائم المالية والقيام بإجراءات المراجعة التي تصمم خصيصاً لاكتشاف هذا النوع من الانحرافات إلا أن طبيعة الانحراف قد تكون أكثر أهمية من معدل حدوثه .
١٠- توثيق إجراءات المعاينة	في نهاية الخطوات التسع السابقة وأيضاً النتائج ينبغي توثيقها ضمن أوراق عمل المراجعة . ويوضح الشكل رقم (٦) توثيق إجراءات المعاينة .

توثيق نتائج اختبارات الرقابة الداخلية

شركة الوردة البيضاء

ملخص معاينة الصفات – عمليات الشراء

١٩٩٨/١٢/٣١

أهداف الاختبار :

(١) اختبار فعالية إجراءات فعالية تقارير الاستلام مع فواتير الشراء .

(٢) اختبار الفعالية التشغيلية لإجراءات مقابلة أوامر الشراء مع فواتير الشراء.

(٣) اختبار الفعالية التشغيلية لإجراءات اختبار الدقة الحسابية لفواتير الشراء .

المجتمع: قيود تسجيل المستندات الشهور العشر الأولى من السنة الحجم: ٣٦٥٣

وحدة المعاينة : المستند الفردي

الاختبار العشوائي : استخدام مولدات الأرقام العشوائية

معدل خطر تدنية أخطار الرقابة : ٥%

الصفات محل الاختبار	معلمات مخططة			نتائج العينة	
	معدل انحراف مسموح به	معدل حدوث متوقع	حجم العينة	عدد الانحرافات	الحد الأعلى للانحراف المسموح به
١- تطابق الكمية والبيانات الأخرى في تقرير الاستلام مع فاتورة الشراء	%٧	%١,٥	٦٦	١	%٧
٢- تطابق الأسعار والبيانات الأخرى في أمر الشراء مع فاتورة الشراء .	%١٠	%١	٤٦	صفر	%٦,٥
٣- التحقق من الدقة الحسابية لفواتير الشراء .	%٧	صفر%	٤٢	صفر	%٧

النتيجة: نتائج العينة تدعم تقرير المراجع لمستوى خطر الرقابة بالنسبة لوجود وتقييم المشتريات ، المخزون ، حسابات الدائنين .

المعاينة الاستكشافية : مدخل آخر لمعاينة الصفات*

تعتبر المعاينة الاستكشافية أحد أشكال الصفات ، وعادة ما تكون الصفة أو الخاصية في المعاينة الاستكشافية هي وجود مخالفة أو استثناء واحد على الأقل في حدود درجة ثقة محددة مقدماً . وعلى ذلك تستخدم هذه المعاينة للبحث عن الأخطاء أو المخالفات الهامة أو الخطرة التي يعتبر معدل تكرارها ذا أهمية كبيرة حتى ولو كان ضئيلاً . وتهدف المعاينة الاستكشافية إلى اكتشاف وجود خطأ واحد على الأقل في المجتمع . وفيما يلي أمثلة للحالات التي يمكن فيها للمراجع استخدام المعاينة الاستكشافية :

١ – الحاجة إلى كشف نوع معين من المخالفات مثل وجود حساب وهمي ضمن حسابات عملاء المنشأة .

٢ – اعتقاد أو شك المراجع في وجود تلاعب أو اختلاس معين في بنود النقدية أو المخزون مثلاً .

٣ – وجود ضعف كبير في جزء معين من الواجبات أو المهام بعد الفحص الأولي لنظام الرقابة الداخلية (مثل تسجيل أو تسلم النقدية) .

وينبغي أن يراعي المراجع أن يكون حجم العينة الاستكشافية كبيراً بدرجة كافية لتحقيق احتمال محدد للحصول على حدث واحد على الأقل للصفة أو الخاصية داخل حجم المجتمع إذا ما كانت الصفة تحدث بدرجة ما من التكرار . ويتطلب استخدام المعاينة الاستكشافية تحديداً لمستوى الثقة ومعدل الانحراف أو الخطأ . ويتحدد حجم العينة الاستكشافية بالمعادلة الآتية :

---

* مزيد من التفاصيل مع التصرف

د. السيد أحمد السقا ، المراجعة الداخلية: الجوانب المالية والتشغيلية ١٩٩٧ ، الطبعة الأولى ، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة ، الإصدار رقم (١٢) .

حجم العينة الاستكشافية (ن) = معامل الثقة / معدل الخطأ أو الانحراف المحدد

ويوضح الجدول التالي معاملات الثقة عند مستويات ثقة مختلفة :

درجة الثقة	%٩٠	%٩٥	%٩٦	%٩٧	%٩٨	%٩٩	+%٩٩
معامل الثقة	٢,٣	٣	٣,٢	٣,٤	٣,٧	٤,٣	٥,٤

مثـــال :

افترض أن هاني السيد المراجع القانوني لشركة الوردة البيضاء لديه شك في حدوث اختلاس في المتحصلات النقدية بواسطة برعي أفندي أمين الخزينة الذي يتولى القيد في دفتر النقدية ودفتر أستاذ مساعد المدينين ، بالإضافة إلى وظيفة حيازة النقدية . هاني السيد يريد أن يكون متأكداً بنسبة ٩٦% أن العينة المختارة ستكشف عن حالة واحدة على الأقل لهذا الاختلاس إذا كان المجتمع يحتوي ١% أو أكثر من هذه الحالات . حدد حجم العينة التي يجب أن يفحصها هاني السيد .

حجم العينة الاستكشافية (ن) = معامل الثقة المقابل لـ ٩٦% / معدل الحدوث / الخطأ المتوقع

= ٣,٢ / ٠,١ = ٣٢٠ عملية مالية

وبعد ذلك فإن هاني السيد المراجع القانوني للشركة يجب عليه فحص عينة من ٣٢٠ مفردة . فإذا لم يوجد أي تزوير أو اختلاس في هذه العينة ، يمكنه التأكد بدرجة ثقة ٩٦% بأن عمليات الاختلاس ليس لها وجود في المجتمع مدى الـ ١% ، ولكنه لن يستبعد كلية احتمال وجود عملية اختلاس واحدة أو أكثر في المجتمع محل الدراسة .

وفي النهاية فإن طبيعة أسلوب معاينة الصفات لا تمكن المراجع من الحصول على معلومات وبيانات في شكل قيم نقدية ، حيث أن نتائج العينة لا تبين القيم النقدية للانحرافات أو الاستثناءات ولا أثرها على القوائم المالية . وعلى ذلك فإن معاينة الصفات تزود المراجع بمعلومات وصفية مفيدة في تقييم كفاءة وفعالية إجراءات الرقابة . وترتيباً على ما سبق كان من الضروري الاستعانة بأساليب معاينة إحصائية أخرى تزود المراجعين بتقدير للنتائج وعرضها في شكل نقدي . وهو ما سنعرض له في الجزء التالي المتعلق بمعاينة المتغيرات .

المعاينة الإحصائية : الاختبارات الأساسية

يتم تصنيف الاختبارات الأساسية لاكتشاف التحريفات ــ كل من الأخطاء والمخالفات ــ في القوائم المالية . كما تصمم خطط المعاينة للاختبارات الأساسية لتقدير القيمة المالية للتحريفات في رصيد حساب معين أو في مجموعة من العمليات . وعلى أساس نتائج العينة يتوصل المراجع إلى ما إذا كان هناك خطر عال للتحريف الجوهري في القوائم المالية بشكل غير مقبول .

خطر المعاينة بالنسبة للاختبارات الأساسية

على نحو مشابه لخطر المعاينة بالنسبة لاختبارات أنظمة الرقابة ، يوجد نوعان من خطر المعاينة بالنسبة للاختبارات الأساسية :

١ - خطر الرفض غير الصحيح (خطر ألفا) للحساب . وهو الخطر الناتج من تأكيد نتائج فحص العينة وجود تحريف جوهري في رصيد الحساب في النتائج حين أنه في الواقع غير محرف بشكل جوهري .

٢ - خطر القبول الخاطئ (خطر بيتا) للحساب . وهو الخطر الناتج من تأكيد نتائج فحص العينة وجود تحريف جوهري في رصيد الحساب ، بينما هو في الواقع محرف بشكل جوهري .

وتتوازى طبيعة هذه المخاطر مع مخاطر المعاينة بالنسبة لاختبارات أنظمة الرقابة الداخلية . النوع الأول من الخطأ وهو الرفض غير الصحيح لرصيد الحساب يجعل عملية المراجعة ينقصها الكفاءة بشكل تام لأن المراجع سيقوم بإنجاز إجراءات مراجعة إضافية تكشف عن عدم وجود تحريف جوهري في رصيد الحساب . وبالتالي فإن خطر الرفض غير الصحيح لا ترتبط بفعالية عملية المراجعة بشكل اعتيادي وفي ظل النوع الثاني من الخطر وهو القبول غير الصحيح لرصيد الحساب نجد أن فعالية المراجعة يتم تعديلها أو تسويتها . ولهذا فإن خطر القبول غير الصحيح يستحوذ على الاهتمام الأول للمراجع ، فالفشل في اكتشاف التحريف يؤدي إلى الاتهام بالإهمال وتزايد تعرض المراجع للمساءلة القانونية .

يوضح الشكل التالي نوعي خطر المعاينة بالنسبة للاختبارات الأساسية :

	الحالة الحقيقية لمجتمع المراجعة	
توضح نتائج عينة الاختبارات الأساسية أن	غير محرف بشكل جوهري	محرف بشكل جوهري
المجتمع غير محرف بشكل جوهري	قرار غير صحيح (خطر القبول الخاطئ)	قرار صحيح
المجتمع محرف بشكل جوهري	قرار صحيح	قرار غير صحيح (خطر القبول الخاطئ)

ويحسب خطر ألفا بالفرق بين الواحد الصحيح ومستوى الثقة . فإذا كان مستوى الثقة ٩٥% فإن مخاطر ألفا تساوي ٥% (١-٩٥%) . ويمكن للمراجع مراقبة هذا الخطر والتحكم فيه عن طريق تغيير مستوى الثقة ، فكلما زاد المراجع مستوى الثقة المطلوب مثلاً إلى ٩٧% . كلما قلل من مخاطر ألفا إلى ٣% . أما بالنسبة لخطر بيتا فيمكن رقابته بتقليل هامش الخطأ المسموح به ، ومن الناحية العملية لا يمكن إغفال خطر بيتا لأن ذلك معناه أن يقوم المراجع بفحص كل مفردة في المجتمع .

معاينة المتغيرات Variable Sampling

يختلف هدف المراجعة في ظل معاينة المتغيرات عنه في ظل معاينة الصفات . في ظل معاينة المتغيرات يكون هدف المراجعة تقدير القيمة الإجمالية لأحد البنود أو المفردات معبراً عنها بوحدة النقد كالدولار أو المارك أو الريال أو الجنيه . كما قد يكون هدف المراجعة تقدير إجمالي قيمة الخطأ ، بمعنى أن هدف المراجعة قد يكون على سبيل المثال تقدير القيمة الإجمالية لحسابات العملاء أو المخزون أو تقدير إجمالي قيمة الخطأ أو التحريف فيهما . ويمكن للمراجع الاستفادة من أسلوب معاينة المتغيرات في تحقيق أهداف اختبارات المراجعة في حالة عدم وجود قيم دفترية مسجلة لكافة مفردات المجتمع محل المراجعة ، أو في حالة عدم إمكان الاعتماد على القيم الدفترية المسجلة بالدفاتر ، وتوجد بدائل لخطط معاينة المتغيرات لتحقيق أهداف المراجعة منها :

(١) خطة معاينة المتغيرات – التقدير على أساس الوسط الحسابي .

(٢) خطة معاينة المتغيرات – التقدير على أساس النسبة والفرق .

معاينة المتغيرات – التقدير باستخدام الوسط الحسابي

Mean Per – Unit Estimation

يهدف التقدير باستخدام الوسط الحسابي إلى تقدير إجمالي قيمة المجتمع محل المراجعة . ويستخدم التقدير باستخدام الوسط الحسابي متوسط قيمة مفردات العينة بعد المراجعة في تقدير إجمالي قيمة الحساب بعد المراجعة . ويتم الحصول على إجمالي القيمة المقدرة للمجتمع بعد المراجعة عن طريق ضرب متوسط قيمة مفردات العينة بعد المراجعة في عدد مفردات المجتمع . وعلى ذلك يتم تحديد قيمة التحريف المتوقع بالفرق بين إجمالي القيمة المقدرة للمجتمع والقيمة الدفترية . الافتراض الرئيسي في معاينة الوسط الحسابي أن متوسط العينة سيمثل الوسط الحقيقي للمجتمع في حدود معدل دقة ومستوى ثقة معين . وبالنسبة لمعاينة المتغيرات حتى في حالة استخدام الحاسب الإلكتروني في تحديد

حجم العينة المطلوبة ، يكون من المفيد أن يألف المراجع النظرية الإحصائية ومصطلحاتها . والمفاهيم الأكثر أهمية هي التوزيع الطبيعي والانحراف المعياري .

التوزيع الطبيعي

يمكن أن توصف كثير من المجتمعات بأنها طبيعية مثل أطوال الرجال . ويأخذ التوزيع الطبيعي شكل الناقوس . وتميل قيم البنود المختلفة في التوزيع الطبيعي إلى التمركز حول متوسط المجتمع ويكون توزيع البنود المختلفة متماثل على جانبي الوسط الحسابي للتوزيع . وإذا كان على المراجع أن يسحب من أية مجتمع فإن مئات العينات من حجم معروف متوسطاتها تشكل توزيعاً طبيعياً حول الوسط الحقيقي للمجتمع . وعلى الرغم من أن جميع التوزيعات قد لا تكون طبيعية (معتدلة) ، إلا أنه من المفيد أن يفترض المراجع أنها طبيعية ماعدا الحالات التي لا يكون فيها ملائماً افتراض اعتدال التوزيع بطريقة صحيحة ، حيث يجب على المراجع الاستعانة بأحد الخبراء الإحصائيين .

الانحراف المعياري

يقيس الانحراف المعياري للمجتمع تباين أو تشتت القيم حول الوسط الحسابي للمجتمع وهو عبارة عن الجذر التربيعي لمربع مجموع انحرافات قيم بنود المجتمع عن الوسط الحسابي مقسوماً على عدد بنود المجتمع .

$$\text{الانحراف المعياري للمجتمع} = \sqrt{\frac{\text{مجـ (الوسط الحسابي - قيمة كل بنود المجتمع)}^2}{\text{عدد بنود المجتمع}}}$$

ويقل الانحراف المعياري كلما قل التباين أو التغير بين بنود المجتمع ، ويزيد الانحراف المعياري بزيادة التباين بين بنود المجتمع .

يحتاج المراجع عند حساب حجم العينة إلى تقدير الانحراف المعياري للقيم بعد المراجعة ويمكنه الحصول على هذا التقدير بحساب الانحراف المعياري

للقيم الدفترية للمجتمع أو باستخدام الانحراف المعياري للقيم بعد المراجعة للسنة السابقة . وطريقة بديلة تمكن المراجع من الحصول على تقدير للانحراف المعياري يأخذ عينة مبدئية من ١٥٠ مفردة تقريباً . وتتضمن حزم البرامج الإلكترونية العامة للمراجعة إجراءات تقدير الانحراف المعياري للقيم الدفترية للمجتمع سواء من العينة الاستطلاعية أو من القيم الدفترية للمجتمع .

ضبط ورقابة خطر المعاينة Control Sampling Risk

أوضحنا من قبل أن هناك نوعان من خطر المعاينة بالنسبة للاختبارات الأساسية هما : (١) خطر الرفض غير الصحيح للحساب ، (٢) خطر القبول غير الصحيح للحساب . وعند تخطيط خطة معاينة المتغيرات قد يتم رقابة وضبط هذان النوعان من الخطر بشكل مستقل كل منهما عن الآخر ، على سبيل المثال قد يصمم المراجعون عينة تحدد كلاهما بمعدل ١٠% ، أو قد يحتفظون بخطر قبول غير صحيح ٥% ، بينما يسمحون بأن يرتفع خطر الرفض غير الصحيح إلى ٤٠% أو أكثر . وعند وضع المستوى المخطط لخطر القبول غير الصحيح ، يتعين على المراجع أن يأخذ بعين الاعتبار نطاق أو مدى أدلة الإثبات التي يجب الحصول عليها من الاختبارات الأساسية ، ويتحدد ذلك بواسطة تقديرات المراجعين للخطر المتلازم وخطر الرقابة بالنسبة للمزاعم التي يتم اختبارها ، ونطاق أدلة الإثبات من أية اختبارات أساسية أخرى لهذه المزاعم ومن الناحية الأخرى أن يأخذوا في اعتبارهم عوامل الوقت والتكلفة المتضمنة في إنجاز إجراءات مراجعة إضافية عندما توضع نتائج العينة بشكل خاطئ أن رصيد دفتري صحيح محرف بشكل جوهري .

يستخدم هامش خطر المعاينة the allowance for sampling risk في معاينة التقدير باستخدام الوسط الحسابي ــ كما هو الحال في معاينة الصفات ــ لمراقبة وضبط خطر المعاينة . وحيث أن معاينة المتغيرات تهدف على تحديد القيمة النقدية للمجتمع ، فإن الأهمية النسبية لهامش الخطر الذي يمكن السماح به يجب

أن يكون الأساس في تحديد دقة التقدير . ويعبر عن الدقة عادة في معاينة المتغيرات بالمدى أو الفترة Interval حول نتائج العينة والتي يتوقع أن يقع في حدودها القيمة الحقيقية لخاصية المجتمع المراد قياسها (القيمة النقدية). ويمكن تحديد هامش خطر المعاينة المحتمل كما يلي :

هامش خطر المعاينة المحتمل = التحريف المسموح به في المجتمع / (١ + معامل القبول الخاطئ / معامل الرفض الخاطئ)

التحريف المسموح به للمجتمع هو أقصى تحريف نقدي قد يوجد في الحساب بدون أن يجعل القوائم المالية محرفة بشكل جوهري . وتؤخذ معاملات الخطر من الجدول كما هي موضحة في الشكل التالي :

معاملات الخطر (المأمونية)

المستوى المقبول للخطر	عامل من طرف واحد معاملات القبول الخاطئ	عامل من طرفين معاملات الرفض الخاطئ
%١	٢,٢٣	٢,٥٨
%٤	١,٦٨	٢,٠٠
%٥	١,٦٤	١,٩٦
%١٠	١,٢٨	١,٦٤
%١٥	١,٠٤	١,٤٤
%٢٠	٠,٨٤	١,٢٨
%٢٥	٠,٦٧	١,١٥
%٣٠	٠,٥٢	١,٠٤
%٤٠	٠,٢٥	٠,٨٤
%٥٠	٠,٠٠	٠,٦٧

عند مستوى ثقة ٩٩% يكون هناك ١% خطر ألفا عند هذا المستوى من الثقة

تحديد حجم العينة

العوامل التي يتم تضمينها مباشرة في معادلة تحديد حجم العينة بالنسبة للتقدير على أساس الوسط الحسابي هي :

(١) حجم المجتمع .

(٢) الخطر المخطط للرفض الخاطئ .

(٣) التغاير المقدر (الانحراف المعياري) بين قيم المفردات في المجتمع .

(٤) هامش خطر المعاينة المحتمل (دقة العينة) .

ويعبر عن علاقة هذه العوامل في المعادلة التالية :

$$n = \left(\frac{N x Ur x SD}{A}\right)2$$

حيث :

حجم العينة	n =
حجم المجتمع	N=
معامل خطر الرفض الخاطئ	Ur =
الانحراف المعياري المقدر للمجتمع	SD =
هامش خطر المعاينة (الدقة)	A =

تتأسس هذه المعادلة على أن المجتمع غير محدود . يكون التأثير على حجم العينة صغيراً عندما يكون المجتمع محدوداً ولكن من الحجم الكبير .

تقييم نتائج العينة

لنسترجع أن المراجعين يحددون حجم العينة على أساس مخاطر المعاينة المخططة تقدير الانحراف المعياري للمجتمع . وعندما يكون تقدير المراجعين للانحراف المعياري للمجتمع هو نفسه تماماً الانحراف المعياري الموجود بالعينة فإنه يتم استخدام هامش خطر المعاينة لأغراض تقييم نتائج العينة . وهذه حالة نادرة . تقدير المراجع للانحراف المعياري للمجتمع عادة ما يختلف عنه من

العينة التالية . وعندما يحدث فإن العينة المأخوذة لا تراقب كلا من نوعي الخطر عند مستواهما المخطط لأن المراجعين لديهم تقدير مغالى فيه ، أو تقدير بأقل من اللازم لتغاير المجتمع عند حساب حجم العينة . ورغم أن هناك طرق مختلفة لتعديل هامش خطر المعاينة ، فإن واحدة منها والتي تحتفظ بخطر القبول الخاطئ عند مستواه المخطط تظهر كما يلي :

هامش خطر المعاينة المعدل =

التحريف المسموح به − (حجم المجتمع×معامل القبول الخاطئ×الانحراف المعياري للعينة) / حجم العينة

وبمجرد أن يحسب المراجعين الهامش المعدل لخطر المعاينة فإن القيمة الدفترية للعميل يتم قبولها أو رفضها على أساس ما إذا كانت تقع داخل حدي الدقة التي يتم إنشائها عن طريق متوسط قيمة العينة بعد المراجعة ± هامش خطر المعاينة المعدل ، فإذا كانت القيمة الدفترية تقع داخل الحدود فإن نتائج العينة تدعم استنتاج أن رصيد الحساب صحيح بشكل جوهري . ومن الناحية الأخرى إذا وقعت القيمة الدفترية خارج الحدود ، فإن نتائج العينة توضح أن خطر التحريف الجوهري في رصيد الحساب يكون عال جداً .

مثال توضيحي لمعاينة المتغيرات – التقدير على أساس الوسط الحسابي

١ – تحديد الهدف من اختيار المراجعة

افترض أن المراجع يرغب في اختبار أهداف الوجود وإجمالي القيمة المسجلة لحسابات العملاء – يرغب المراجع في اختبار القيمة الدفترية لحسابات العملاء بإرسال مصادقات لعينة من حسابات العملاء .

٢ – تعريف المجتمع ووحدة المعاينة

تتضمن سجلات المنشأة ١٠٠ ٠٠٠ حساب للعملاء بقيمة دفترية إجمالية ٦,٢٥٠,٠٠٠ جنيه ، يعتقد المراجع بأن العميل سيكون قادراً على المصادقة

على الرصيد المستحق للحساب . ولهذا يستخدم رصيد الحساب كوحدة معاينة بدلاً من العمليات التي أدت إلى هذا الرصيد .

ويلخص الشكل التالي أرصدة الحسابات ، أيضاً قرر المراجع أن لا توجد بنود معاينة فردية غير مبررة بالنسبة لقبول خطر المعاينة (يراعى أنه عند تخطيط العينة بالنسبة للاختبار الأساسي للتفاصيل يتعين أن يقرر المراجع أية بنود يتم اختيارها بصفة فردية ، وتلك البنود التي ينبغي أن تخضع للعينة) .

مجتمع حسابات العملاء

رقم الحساب	اسم الحساب	القيمة الدفترية (بالجنيه)
١	محمد	٦٥,٥٥
٢	محمدين	٦٦,٤٤
٣	على	٨٢,٤٢
٤	عليان	٨٥,١٤
٥	اسلام	٤٤,٩٦
٢٠	هاني	٦٥,٠٠
٩٩٩٩٩	حسن	٨٢,٥٠
١٠٠٠٠٠	حسنين	٩٩,٢٠
	إجمالي القيمة الدفترية	٦,٢٥٠,٠٠٠
	القيمة المتوسطة للحساب	٦٢,٥٠
	١٠٠٠٠٠+٦,٢٥٠,٠٠٠	

٣ – اختيار أسلوب العينات في المراجعة

قرر المراجع استخدام أسلوب معاينة التقدير على أساس الوسط الحسابي .

٤ – تحديد حجم العينة

يتعين على المراجع تحديد ما يلي لحساب حجم العينة :

(١) التحريف المسموح به في حسابات العملاء .

(٢) مستويات خطر المعاينة المخططة (مخاطر القبول والرفض الخاطئ) .

(٣) تقدير الانحراف المعياري للمجتمع .

(٤) حجم المجتمع .

بناء على اعتبارات الرقابة الداخلية يعتقد المراجع أن جميع الحسابات متضمنة في ١٠٠,٠٠٠ حساب في دفتر أستاذ العملاء (التمثيل المادي للمجتمع). وعلى ضوء الأهمية النسبية للمبالغ النقدية التي يتضمنها الدفتر يقدر المراجع تحريف مسموح به في حسابات العملاء قدره ٣٦٤٠٠٠ جنيه . وبسبب الضعف الشديد في الرقابة الداخلية بشأن وجود وتقييم حسابات العملاء يقدر المراجع خطر الرقابة عند الحد الأقصى أي ١٠٠% . بالإضافة إلى ذلك فإنه يقرر الخطر المتلازم عند ١٠٠% ويخطط للقيام فقط اختبارات أساسية أخرى محدودة جداً لهذه المزاعم ؟ ولهذا قرر المراجع معدل ٥% خطر القبول الخاطئ . وعلى أساس اعتبارات التكلفة عند القيام بإنجاز إجراءات إضافية عندما يتم رفض الحساب بشكل غير صحيح ، قدر المراجع معدل ٤,٦% خطر الرفض غير الصحيح . باستخدام هذه المعلومات وباستخدام معاملات الخطر في الشكل التالي يمكن حساب هامش خطر المعاينة المخطط كما يلي :

$$\text{هامش خطر المعاينة المحتمل} = \frac{\text{التحريف المسموح به في المجتمع}}{1 + \frac{\text{معامل القبول الخاطئ}}{\text{معامل الرفض الخاطئ}}}$$

$$= \frac{٣٦٤٠٠٠}{1 + \frac{١,٦٤}{٢}} = ٢٠٠٠٠٠ \text{ جنيه}$$

وبفرض أن المراجع يستخدم البرامج العامة للمراجعة الإلكترونية في تقدير الانحراف المعياري للقيم الدفترية المسجلة للحسابات الفردية للعملاء . وأن النتيجة هي ١٥ جنيه . وباستخدام معادلة تحديد حجم العينة السابق عرضها :

$$\text{حجم العينة} = \frac{(\text{حجم المجتمع} \times \text{معامل القبول الخاطئ} \times \text{الانحراف المعياري المقدر للمجتمع})^2}{\text{هامش خطر المعاينة المحتمل}}$$

$$= \left(\frac{١٠٠٠٠٠٠ \times ٢ \times ١٥}{٢٠٠٠٠٠}\right)^2 = ٢٢٥ \text{ حساب}$$

٥ – اختيار مفردات العينة : بفرض أن حسابات العملاء هي لعملاء مقيمين وأنها لا تختلف كثيراً في أحجامها . لهذا قرر المراجع استخدام جدول الأرقام العشوائية في اختيار العينة .

٦ – اختبار مفردات العينة : يرسل المراجع المصادقات ويقوم بالإجراءات الملائمة أيضاً .

٧ – تقييم نتائج العينة : المصادقة على ٢٢٥ حساب كما هو موضح في الشكل التالي أدت إلى عينة متوسط قيمتها بعد المراجعة ٦١ جنيه للحساب . كما يوضح الشكل أيضاً أن متوسط القيمة الدفترية للـ ٢٢٥ حساب في العينة كان ٦٣ جنيه . لاحظ أن متوسط القيمة الدفترية للمجتمع ككل ٦٢,٥ وهذا الفرق ٠,٥٠ جنيه لكل حساب يرجع إلى الفرصة ولا يستخدم مباشرة في تحليل التقدير على أساس الوسط الحسابي .

عينة حسابات العملاء في ١٩٩٨/١٢/٣١

أرقام مفردات العينة	رقم الحساب	اسم الحساب	القيمة الدفترية	القيمة من واقع المراجعة	الفرق
١	٢	أ	٦٦,٤٤	٦٦,٤٤	-
٢	٥	ب	٤٤,٦٩	٤٣,٠٠	١,٩٦
٣	١١٠٠	ج	٩٢,١٦	٩٢,١٥	-
٤	٢٣٠٠	د	٧٢,١٢	٦٨,٥٠	٣,٦٢
٥	٣٠٠٠	هـ	٦٥,٠٠	٦٥,٠٠	-
٢٢٤	٩٣٢١٢	س	٨٢,٥٠	٨٢,٥٠	-
٢٢٥	١٠٠٠٠٠	حسنين	٩٩,٢٠	٩٢,٠٠	٧,٢
		إجمالي القيمة الدفترية للعينة	١٤١٧٥	١٣٧٢٥	٤٥٠
		المتوسط	٦٣	٦١	٢

في الحالة الأولى افترض أن نتائج المصادقات تبين أيضاً أن الانحراف المعياري للعينة من واقع المراجعة ١٥ جنيه ، وحيث أن الانحراف المعياري للعينة يساوي الانحراف المستخدم في التخطيط ، فإن الهامش المعدل لخطر المعاينة يساوي الهامش المحتمل ٢٠٠٠٠٠ جنيه . وفي هذه الحالة يكون تقدير المراجع للقيمة الإجمالية للمجتمع من واقع المراجعة ٦,١٠٠,٠٠٠ جنيه ، وأن الفترة أو الحد المقبول بالنسبة لنتائج العينة هي هذه القيمة ± الهامش المخطط لخطر المعاينة ٢٠٠٠٠٠ جنيه .

∴ إجمالي القيمة المقدرة للمجتمع = متوسط العينة من واقع المراجعة × عدد حسابات العملاء

= ٦١ × ١٠٠٠٠٠ = ٦١٠٠٠٠٠ جنيه

فترة الدقة المقبولة =

إجمالي القيمة المقدرة ± هامش خطر المعاينة المحتمل أو المخطط

٦,١٠٠,٠٠٠ ± ٢٠٠,٠٠٠

= [٥,٩٠٠,٠٠٠ إلى ٦,٣٠٠,٠٠٠ جنيه]

وبسبب وقوع القيمة الدفترية للعملاء ٦,٢٥٠,٠٠٠ جنيه داخل فترة الدقة المقبولة فإن نتائج العينة توضح أن تقييم المنشأة لرصيد حسابات العملاء ليس محرفاً بشكل جوهري أي أنه تم إظهاره بعدل في الميزانية . ومع ذلك فإن نتائج العينة توضح أن التحريف المتوقع ١٥٠,٠٠٠ جنيه يحسب كما يلي :

التحريف المتوقع = إجمالي القيمة المقدرة - القيمة الدفترية للمجتمع

= ٦,١٠٠,٠٠٠ - ٦,٢٥٠,٠٠٠

= ١٥٠٠٠٠ جنيه مغالاة

ويؤخذ التحريف المتوقع في الاعتبار عندما يقوم المراجع بتحليل المبلغ الإجمالي للتحريف المحتمل في القوائم المالية . أيضاً ربما يقترح المراجع أن تقوم منشأة العميل بتعديل أية حسابات يكشف اختباراتها على أنها محرفة ، حتى إذا كان التحريف أقل من مبلغ التحريف المسموح به .

كيف يقوم المراجع بتقييم نتائج العينة في حالة اختلاف الانحراف المعياري للعينة عن التقدير ؟ قد يستخدم المراجع المعادلة التي تم شرحها من قبل في حساب الهامش المعدل لخطر المعاينة . على سبيل المثال . إذا كان الانحراف المعياري لقيم العينة من واقع المراجعة يساوي ١٦ جنيه بدلاً من ١٥ جنيه . يحسب الهامش المعدل لخطر المعاينة كما يلي :

التحريف المقبول - $\frac{\text{(حجم المجتمع} \times \text{معامل خطر القبول الخاطئ} \times \text{الانحراف المعياري للعينة)}}{\sqrt{\text{حجم العينة}}}$

= ٣٦٤٠٠٠ - $\frac{(١٠٠٠٠٠ \times ١,٦٤ \times ١٦)}{\sqrt{٢٢٥}}$ = ١٨٩,٦٧ جنيه

وهكذا فإن فترة الدقة المقبولة =

٦,١٠٠,٠٠٠ ± ١٨٩,٦٧

= [٥٩١٠٩٣٣ إلى ٦,٢٨٩,٠٦٧]

هنا أيضاً القيمة الدفترية لحسابات العملاء تقع داخل فترة الدقة (الدقة المقبولة) كما يظهر من الشكل التالي . وهكذا لاتزال نتائج العينة توضح أن القيمة الدفترية لحسابات العملاء لا تتضمن تحريفاً جوهرياً .

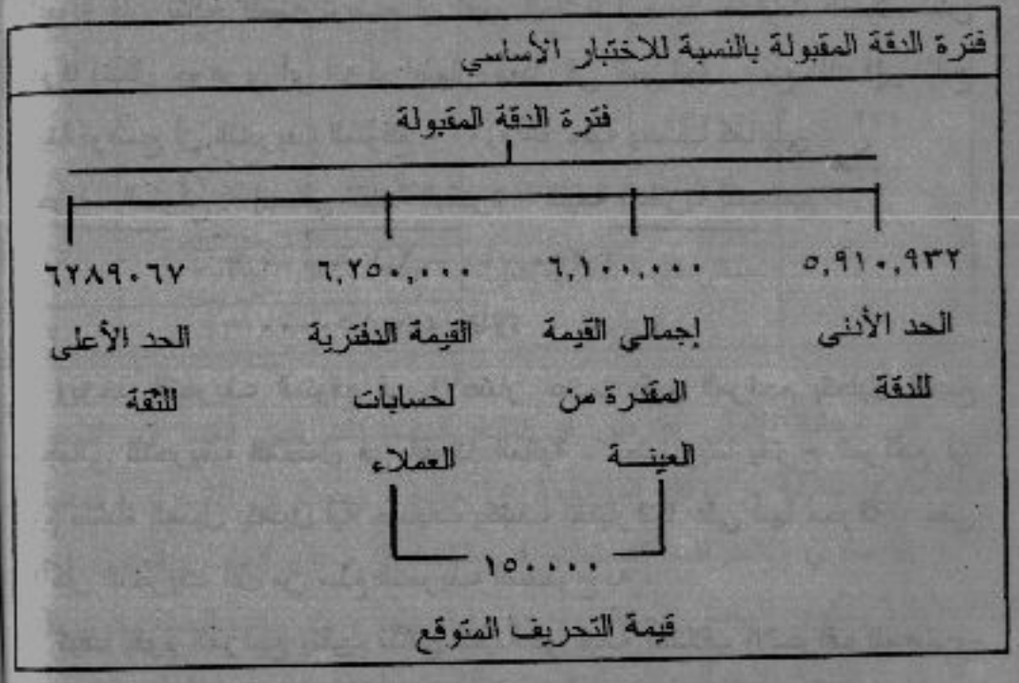

وكما هو الحال في الأنواع الأخرى من المعاينة ينبغي على المراجع أن يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الوصفية أو النوعية للتحريف الموجود في العينة . ما هو سبب هذا التحريف ؟ هل أي من هذه التحريفات يكشف عن غش أو مخالفة ؟ وما هي آثار التحريف على القوائم المالية ؟ وتمثل هذه الأسئلة محاور التقييم الوصفي لنتائج العينة بجانب التقييم الكمي لنتائج العينة السابق توضيحه .

٨ – توثيق إجراءات المعاينة . جميع الخطوات السبع السابقة بالإضافة إلى أسس التوصل إلى النتائج الكلية ينبغي توثيقها في أدوات عمل المراجع .

معاينة المتغيرات – تقدير النسبة والفرق

Ratio and Difference Estimation

يعتمد التقدير باستخدام الوسط الحسابي على متوسط قيم مفردات العينة من واقع المراجعة كأساس بتقدير التحريف المتوقع وإجمالي قيمة المجتمع من واقع المراجعة . هناك خياران أخران هما تقدير النسبة وتقدير الفرق . وعلى الرغم من ارتباطهما تماماً إلا أنهما خطتان مميزتان للمعاينة يكون كلاهما ملائم تحت ظروف مختلفة قليلاً .

في تقدير النسبة يستخدم المراجع العينة في تقدير نسبة التحريف في العينة إلى قيمتها الدفترية في تقدير التحريف المتوقع للمجتمع كله وتحسب نسبة التحريفات في القوائم المالية ببساطة عن طريق قسمة صافي التحريفات في العينة على القيمة الدفترية للعينة ، ثم يتم الحصول على تقدير التحريف المتوقع للمجتمع كله بضرب النسبة المقدرة في إجمالي القيمة الدفترية للمجتمع . ويظهر ذلك كما يلي :

$$\text{التحريف المتوقع} = \left[\frac{\text{صافي التحريف في العينة}}{\text{القيمة الدفترية للعينة}}\right] \times \text{القيمة الدفترية للمجتمع}$$

وتعادل القيمة الإجمالية المقدرة من واقع المراجعة القيمة الدفترية للحساب زائد أو ناقص التحريف المتوقع اعتماد على ما إذا كان التحريف في القوائم تدنية أو مغالاة .

وعند استخدام تقدير الفرق يستخدم المراجع عينة لتقدير متوسط الفرق بين القيمة التي تمت مراجعتها والقيمة الدفترية لبنود العينة . ويتم تقدير الفرق بقسمة الفرق بين القيمة التي تمت مراجعتها والقيمة الدفترية للعينة على عدد

بنود العينة ويتم إيجاد الفرق الكلي بين القيمة الدفترية للمجتمع وقيمته الصحيحة بضرب الفرق التقديري المتوسط في عدد بنود المجتمع . ويظهر ذلك فيما يلي :

التحريف المتوقع = (صافي التحريف في العينة / عدد بنود العينة) × عدد بنود للمجتمع

ويتطلب استخدام تقدير الفرق أو النسبة ما يلي :

١- أن يكون لكل بند في المجتمع قيمة دفترية .

٢- أن تعادل القيمة الدفترية للمجتمع مجموع القيم الدفترية لبنود المجتمع .

٣- أن يمكن إيجاد قيمة من واقع المراجعة لكل بند في العينة .

٤- أن يوجد فروق كثيرة نسبياً بين القيم الدفترية والقيم بعد واقع المراجعة .

فإذا كان معدل حدوث الفروق منخفض جداً يجب على المراجع اختيار عينة كبيرة جداً تظهر عدد ممثل من الأخطاء .

تقدير النسبة يكون أكثر ملائمة عندما يكون حجم التحريفات (الأخطاء أو المخالفات) . تتناسب تقريباً مع القيمة الدفترية للبنود بمعنى أن يكون ملائماً عندما يكون للحسابات الكبيرة أخطاء أو تحريفات كبيرة وللحسابات الصغيرة أخطاء أو تحريفات صغيرة . وفي حالة عدم تغير حجم الأخطاء أو التحريفات بشكل جوهري مع القيمة الدفترية لها يكون تقدير الفرق أكثر ملائمة .

مثال توضيحي لتقدير النسبة وتقدير والفرق

يمكن استخدام المعلومات الواردة في الأشكال السابقة في شرح تقدير النسبة وتقدير الفرق . تذكر أن :

- حجم المجتمع ١٠٠٠٠٠ حساب
- إجمالي القيمة الدفترية للمجتمع ٦,٢٥٠,٠٠٠ جنيه .
- القيمة الدفترية للعينة ١٤١٧٥ والقيمة من واقع المراجعة ١٣٧٢٥ جنيه .

- قام المراجع بحساب حجم العينة واختارها عشوائياً وقام باستخدام إجراءات المراجعة لتصحيح أرصدة الحساب .
- أن الاختلافات في المعادلات تسبب اختلافاً في حجم العينة ، إلا أننا في هذا المثال التوضيحي سنستمر في افتراض أن حجم العينة هو ٢٢٥ مفردة .

تقدير النسبة

باستخدام تقدير النسبة يقدر المراجع التحريف (الخطأ) المتوقع كما يلي :

التحريف المتوقع = (صافي التحريف في العينة / القيمة الدفترية للعينة) × القيمة الدفترية للمجتمع

= (٤٥٠ / ١٤١٧٥) × ٦٢٥٠٠٠٠ - ١٩٨٤١٣ جنيه

يوضح التحريف المتوقع وجود مغالاة في حساب العملاء ويطرح هذا الفرق من القيمة الدفترية نحصل على الإجمالي المقدر للقيمة من واقع المراجعة .

= ٦,٢٥٠,٠٠٠ - ١٩٨٤١٣ - ٦٠٥١٥٨٧ جنيه

أما إذا كان التحريف المتوقع يمثل تنزية في حساب العملاء فإنه يتم إضافة هذا الفرق إلى القيمة الدفترية للمجتمع .

تقدير الفرق

في حالة استخدام تقدير الفرق يحسب المراجع الفرق المتوسط لكل بند ليكون ٢ جنيه مغالاة (٤٥٠ جنيه ÷ ٢٢٥ مفردة في العينة) . وبضرب الـ ٢ جنيه في ١٠٠٠٠٠ حساب حجم المجتمع يكون التحريف المتوقع في حساب العملاء ٢٠٠٠٠٠ جنيه تحسب كما يلي :

التحريف المتوقع = (صافي التحريف في العينة / مفردات العينة) × عدد مفردات المجتمع

= (٤٥٠ / ٢٢٥) × ١٠٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠ جنيه

وتحسب إجمالي القيمة المقدرة من واقع المراجعة لحسابات العملاء كما يلي :

إجمالي القيمة المقدرة من واقع المراجعة =

القيمة الدفترية للمجتمع – التحريف المتوقع

٦,٢٥٠,٠ – ٢٠٠,٠٠٠ = ٦,٠٥٠,٠٠٠ جنيه .

خطر المراجعة ومعاينة المتغيرات

يطلق على عناصر عدم التأكد المرتبطة بالمراجعة اصطلاح خطر المراجعة . وخطر المراجعة معناه أن المراجع يبدي رأياً غير متحفظاً – بدون قصد – رغم أن القوائم المالية تتضمن أخطاء هامة . وهناك ثلاث مكونات لخطر المراجعة .

(١) الخطر المتلازم : ومعناه احتمال حدوث أخطاء هامة بسبب طبيعة البند أو نوع العملية بفرض عدم وجود نظام رقابة داخلية مناسب لها . كما هو الحال بالنسبة للنقدية والمخزون باعتبارها تمثل أصولاً عرضة للتلاعب .

(٢) خطر الرقابة : ومعناه احتمال حدوث أخطاء هامة بسبب عجز نظام الرقابة الداخلية في منع وقوعها أو فشله في تصحيحها عند وقوعها بالفعل . وترجع هذه المخاطر إلى وجود محددات ملازمة لأي نظام رقابي حيث لا يوجد نظام رقابي يمنع الأخطاء كاملة (١٠٠%) .

(٣) خطر الرقابة : ومعناه احتمال فشل إجراءات المراجعة في اكتشاف أخطاء هامة ، إذ أن إجراءات المراجعة لا تضمن أو تؤكد اكتشاف جميع الأخطاء بنسبة ١٠٠% حتى لو كانت مراجعة تفصيلية لاحتمال سهو المراجع أو عدم ملاءمة إجراءات المراجعة ، أو تطبيقها بشكل غير سليم .

ويمكن الربط بين مكونات خطر المراجعة من خلال معادلة المراجعة التالية :

$$R = IR \times CR \times DR$$

حيث أن :

R خطر المراجعة النهائي المسموح به – المترتب على وجود خطأ هام يظل غير مكتشفاً بالنسبة لرصيد الحساب والمزاعم المرتبطة بعدم إتمام المراجع لكافة الاختبارات (اختبارات الالتزام بإجراءات الرقابة ، واختبارات التحقق التفصيلية والتحليلية .

IR الخطر المتلازم

CR خطر الرقابة

DR خطر عدم الاكتشاف

يتحدد نطاق الاختبارات الأساسية (التحقق التفصيلية والتحقق التحليلية) بواسطة مستويات الخطر المتلازم وخطر الرقابة . ولما كانت الإجراءات الأساسية قد تتضمن كلاً من اختبارات التفاصيل باستخدام المعاينة وأنواع أخرى من الاختبارات الأساسية مثل الإجراءات التحليلية ، يكون من الضروري تعديل المعادلة السابقة لحساب خطر القبول غير الصحيح بالنسبة للاختبارات الأساسية. خطر عدم الاكتشاف يتعين فصله في مكونين هما :

AR خطر فشل الإجراءات التحليلية والإجراءات الأساسية الأخرى في اكتشاف التحريف الجوهري .

TD المستوى المقبول لخطر القبول الخاطئ بالنسبة للاختبارات الأساسية للتفاصيل .

وعلى ذلك تصبح المعادلة بعد تعديلها كما يلي :

$$R = IR \times CR \times TD \times AR$$

ورياضياً يمكن إعادة ترتيب المعادلة أو الصيغة السابقة للتوصل إلى المستوى الملائم لخطر القبول الخاطئ بالنسبة للاختبارات الأساسية للتفاصيل كما يلي :

$$TD = \frac{AR}{IR \times CR \times AR}$$

مثـــال

بفرض أن الراشد المراجع القانوني لشركة الخليج يرغب في قبول ٥% خطر مراجعة للتحريف الجوهري فيما يتعلق بمزاعم الوجود لحسابات العملاء . يعتقد الراشد أن الخطر المتلازم لهذه المزاعم ١٠٠% ، وبعد أن أخذ الراشد في اعتباره إجراءات الرقابة الداخلية على دورة الإيرادات قدر خطر رقابة عند مستوى ٥٠% . ويعتقد الراشد أن احتمال فشل الإجراءات التحليلية في اكتشاف التحريف الجوهري ٤٠% . في ضوء هذه البيانات يمكن تحديد المستوى المقبول لخطر القبول الخاطئ كما يلي :

$$TD = \frac{AR}{IR \times CR \times AR}$$

$$٠,٢٥ = \frac{٠,٠٥}{١ \times ٠,٥٠ \times ٠,٤٠}$$

وهكذا يتعين على المراجع أن يخطط عينة المراجعة بالنسبة للاختبارات الأساسية للتفاصيل مع خطر قبول خاطئ ٢٥% .

يواجه تنفيذ المعادلة السابقة صعوبات كبيرة في الممارسة العملية فليس من السهل التحديد الكمي الدقيق للمستويات المتعددة الخطر . ولهذا السبب تتبنى منشآت المراجعة أساليب ومداخل أقل في تعقيداتها الرياضية . ومع ذلك فإن هذه المعادلة مفيدة في توضيح العلاقات بين الأنواع أو المكونات المختلفة للخطر المتلازم وخطر الرقابة ، ولا يقوم باختبارات فعالية أخرى لمزاعم القوائم ، فإن خطر القبول الخاطئ يتعين وضعه عند مستوى منخفض جداً . الانخفاض في الخطر المتلازم وخطر الرقابة أو خطر فشل الإجراءات الأخرى في اكتشاف التحريف الجوهري في القوائم يتيح للمراجع قبول معدل خطر أعلى للقبول الخاطئ بالنسبة للاختبارات الأساسية للتفاصيل .

الملاحـــق

الملحق رقم (١)

جدول الأرقام العشوائية

رقم العمود	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١	١٠٤٨٠	١٥٠١١	٠١٥٣٦	٠٢٠١١	٨١٦٤٧	٩١٦٤٦	٦٩١٧٩
٢	٢٢٣٦٨	٤٦٥٧٣	٢٥٥٩٥	٨٥٣٩٣	٣٠٩٩٥	٨٩١٩٨	٢٧٩٨٢
٣	٢٤١٣٠	٤٨٣٦٠	٢٢٥٢٧	٩٧٢٦٥	٧٦٣٩٣	٦٤٨٠٩	١٥١٧٩
٤	٤٢١٦٧	٩٣٠٩٣	٠٦٢٤٣	٦١٦٨٠	٠٧٨٥٦	١٦٣٧٦	٣٩٤٤٠
٥	٣٧٥٧٠	٣٩٩٧٥	٨١٨٣٧	١٦٦٥٦	٦١٢٢١	٩١٧٨٢	٦٠٤٦٨
٦	٧٧٩٢١	٠٦٩٠٧	١١٠٠٨	٤٢٧٥١	٢٧٧٥٦	٥٣٤٩٨	١٨٦٠٢
٧	٩٩٥٦٢	٧٢٩٠٥	٥٦٤٢٠	٦٩٩٩٤	٩٨٨٧٢	٣١٠١٦	٧١١٩٤
٨	٩٦٣٠١	٩١٩٧٧	٠٥٤٦٣	٠٧٩٧٢	١٨٨٧٦	٢٠٩٢٢	٩٤٥٩٥
٩	٨٩٥٧٩	١٤٣٤٢	٦٣٦٦١	١٠٢٨١	١٧٤٥٣	١٨١٠٣	٥٧٧٤٠
١٠	٨٥٤٧٥	٣٦٨٥٧	٥٣٣٤٢	٥٣٩٨٨	٥٣٠٦٠	٥٩٥٣٣	٣٨٨٦٧
١١	٢٨٩١٨	٦٩٥٧٨	٨٨٢٣١	٣٣٢٧٦	٧٠٩٩٧	٧٩٩٣٦	٥٦٨٦٥
١٢	٦٣٥٥٣	٤٠٩٦١	٤٨٢٣٥	٠٣٤٢٧	٤٩٦٢٦	٦٩٤٤٥	١٨٦٦٣
١٣	٠٩٤٢٩	٩٣٦٩٦	٥٢٦٣٦	٩٢٧٣٧	٨٨٩٧٤	٣٣٤٨٨	٣٦٣٢٠
١٤	١٠٣٦٥	٦١١٢٩	٨٧٥٢٩	٨٥٦٨٩	٤٨٢٣٧	٥٢٢٦٧	٦٧٦٨٩
١٥	٠٧١١٩	٩٧٣٣٦	٧١٠٤٨	٠٨١٧٨	٧٧٢٣٣	١٣٩١٦	٤٧٥٦٤
١٦	٥١٠٨٥	١٢٧٦٥	٥١٨٢١	٥١٢٥٩	٧٧٤٥٢	١٦٣٠٨	٦٠٧٥٦
١٧	٠٢٣٦٨	٢١٣٨٢	٥٢٤٠٤	٦٠٢٦٨	٨٩٣٦٨	١٩٨٨٥	٥٥٣٢٢
١٨	٠١٠١١	٥٤٠٩٢	٣٣٣٦٢	٩٤٩٠٤	٣١٢٣٧	٠٤١٤٦	١٨٥٩٤
١٩	٥٢١٦٢	٥٣٩١٦	٤٦٣٦٩	٥٨٥٨٦	٢٣٢١٦	١٤٥١٣	٨٣١٤٩
٢٠	٠٧٠٥٦	٩٧٦٢٨	٣٣٧٨٧	٠٩٩٩٨	٤٢٦٩٨	٠٦٦٩١	٧٦٩٨٨
٢١	٤٨٦٦٣	٩١٢٢٤٥	٨٥٨٢٨	١٤٣٤٦	٠٩١٧٢	٣٠١٦٨	٩٠٢٢٩
٢٢	٥٤١٦٤	٥٨٤٩٢	٢٢٤٢١	٧٤١٠٣	٤٧٠٧٠	٢٥٣٠٦	٧٦٤٦٨
٢٣	٣٢٦٣٩	٣٢٣٦٣	٠٥٥٩٧	٢٤٢٠٠	١٣٣٦٣	٣٨٠٠٥	٩٤٣٤٢
٢٤	٢٩٣٣٤	٢٧٠٠١	٨٧٦٣٧	٨٧٣٠٨	٥٨٧٣١	٠٠٢٥٦	٤٥٨٣٤
٢٥	٠٢٤٨٨	٣٣٠٦٢	٢٨٨٣٤	٠٧٣٥١	١٩٧٣١	٩٢٤٢٠	٦٠٩٥٢

Source: Table of 105.000 Random Decimal Digit. Statement 4914. Interstate Commerce Commission, Transfort Economics and Statistics Bureau, May, 1949

ملحق رقم (٢)

جدول تحديد حجم العينات الإحصائية ـ معاينة الصفات

معدل الانحراف المتوقع للمجتمع (٪)	٥٪ معدل خطر تدنية أخطار الرقابة الداخلية (ثقة ٩٥٪) معدل الانحراف المسموح به (٪)										
	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١٥	٢٠
٠,٠٠	١٤٩	٩٩	٧٤	٥٩	٤٩	٤٢	٣٦	٣٢	٢٩	١٩	١٤
٠,٢٥	٢٣٦	١٥٧	١١٧	٩٣	٧٨	٦٦	٥٨	٥١	٤٦	٣٠	٢٢
٠,٥٠	*	١٥٧	١١٧	٩٣	٧٨	٦٦	٥٨	٥١	٤٦	٣٠	٢٢
٠,٧٥	*	٢٠٨	١١٧	٩٣	٧٨	٦٦	٥٨	٥١	٤٦	٣٠	٢٢
١,٠٠	*	*	١٥٦	٩٣	٧٨	٦٦	٥٨	٥١	٤٦	٣٠	٢٢
١,٢٥	*	*	*	١٢٤	٧٨	٦٦	٥٨	٥١	٤٦	٣٠	٢٢
١,٥٠	*	*	*	١٢٤	١٠٣	٦٦	٥٨	٥١	٤٦	٣٠	٢٢
١,٧٥	*	*	*	١٥٣	١٠٣	٨٨	٧٧	٥١	٤٦	٣٠	٢٢
٢,٠٠	*	*	*	*	١٢٧	٨٨	٧٧	٦٨	٤٦	٣٠	٢٢
٢,٢٥	*	*	*	*	١٥٠	١٠٩	٧٧	٦٨	٦١	٣٠	٢٢
٢,٥٠	*	*	*	*	١٧٣	١٠٩	٩٥	٦٨	٦١	٣٠	٢٢
٢,٧٥	*	*	*	*	١٩٥	١٢٩	٩٥	٨٤	٦١	٣٠	٢٢
٣,٠٠	*	*	*	*	*	١٤٨	١١٢	٨٤	٦١	٣٠	٢٢
٣,٢٥	*	*	*	*	*	١٦٧	١١٢	٨٤	٧٦	٤٠	٢٢
٣,٥٠	*	*	*	*	*	١٨٥	١٢٦	١٠٠	٧٦	٤٠	٢٢
٤,٠٠	*	*	*	*	*	*	١٤٦	١٠٠	٨٩	٤٠	٢٢
٥,٠٠	*	*	*	*	*	*	*	١٥٨	١١٦	٤٠	٣٠
٦,٠٠	*	*	*	*	*	*	*	*	١٧٩	٥٠	٣٠
٧,٠٠	*	*	*	*	*	*	*	*	*	٦٨	٢٧

معدل الانحراف المتوقع للمجتمع (٪)	١٠٪ معدل خطر تدنية أخطار الرقابة (ثقة ٩٠٪)										
	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١٥	٢٠
٠,٠٠	١١٤	٧٦	٥٧	٤٥	٣٨	٣٢	٢٨	٢٥	٢٢	١٥	١١
٠,٢٥	١٩٤	١٢٩	٩٦	٧٧	٦٤	٥٥	٤٨	٤٢	٣٨	٢٥	١٨
٠,٥٠	١٩٤	١٢٩	٩٦	٧٧	٦٤	٥٥	٤٨	٤٢	٣٨	٢٥	١٨
٠,٧٥	٢٦٥	١٢٩	٩٦	٧٧	٦٤	٥٥	٤٨	٤٢	٣٨	٢٥	١٨
١,٠٠	*	١٧٦	٩٦	٧٧	٦٤	٥٥	٤٨	٤٢	٣٨	٢٥	١٨
١,٢٥	*	٢٢١	١٣٢	٧٧	٦٤	٥٥	٤٨	٤٢	٣٨	٢٥	١٨
١,٥٠	*	*	١٣٢	١٠٥	٦٤	٥٥	٤٨	٤٢	٣٨	٢٥	١٨
١,٧٥	*	*	١٦٦	١٠٥	٨٨	٥٥	٤٨	٤٢	٣٨	٢٥	١٨
٢,٠٠	*	*	١٩٨	١٣٤	٨٨	٧٥	٤٨	٤٢	٣٨	٢٥	١٨
٢,٢٥	*	*	*	١٣٢	٨٨	٧٨٥	٤٨	٤٢	٣٨	٢٥	١٨
٢,٥٠	*	*	*	*	١١٠	٧٥	٦٥	٤٢	٣٨	٢٥	١٨
٢,٧٥	*	*	*	*	١٣٢	٩٤	٦٥	٥٨	٥٢	٢٥	١٨
٣,٠٠	*	*	*	*	*	١٣٢	٩٤	٦٥	٥٨	٥٢	١٨
٣,٢٥	*	*	*	*	*	١٥٣	١١٣	٨٢	٥٨	٥٢	١٨
٣,٥٠	*	*	*	*	*	١٩٤	١١٣	٨٢	٦٣	٥٢	١٨
٣,٧٥	*	*	*	*	*	*	١٣١	٩٨	٦٣	٥٢	١٨
٤,٠٠	*	*	*	*	*	*	١٤٩	٩٨	٦٣	٥٢	١٨
٥,٠٠	*	*	*	*	*	*	٢١٨	١٣٠	٨٧	٦٥	٣٤
٦,٠٠	*	*	*	*	*	*	*	١٦٠	١١٥	٧٨	٣٤
٧,٠٠	*	*	*	*	*	*	*	*	١٤٢	١٠٣	٣٤
٨,٠٠	*	*	*	*	*	*	*	*	١٨٢	١١٦	٤٥
٩,٠٠	*	*	*	*	*	*	*	*	*	١٩٩	٥٢
١٠,٠٠	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	٥٢
١٢,٠٠	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	٦٠
١٤,٠٠	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	٦٨

المصدر : AICPA Auditing procedure study, Audit Sampling, 1996 .

* معناها أن حجم العينة كبير جدا وبالتالي تكون التكلفة عالية جدا بالنسبة لاغلب تطبيقات عملية المراجعة مقارنة بالعائد .

– تفترض هذه الجداول حجم عينة كبير .

ملحق رقم (٣)

جدول تقييم نتائج العينة – ٥٪

حجم العينة	العدد الفعلي للانحرافات (الاستثناءات)										
	٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
٢٥	٣ر١١	١٧ر٦	*	*	*	*	*	*	*	*	*
٣٠	٩ر٥	١٤ر٩	١٩ر٥	*	*	*	*	*	*	*	*
٣٥	٨ر٢	١٢ر٩	١٦ر٩	*	*	*	*	*	*	*	*
٤٠	٧ر٢	١١ر٣	١٤ر٩	١٨ر٣	*	*	*	*	*	*	*
٤٥	٦ر٤	١٠ر١	١٣ر٣	١٦ر٣	١٩ر٢	*	*	*	*	*	*
٥٠	٥ر٨	٩ر١	١٢ر١	١٤ر٨	١٧ر٤	١٩ر٩	*	*	*	*	*
٥٥	٥ر٢	٨ر٣	١١ر٠	١٣ر٥	١٥ر٩	١٨ر١	*	*	*	*	*
٦٠	٤ر٩	٧ر٧	١٠ر١	١٢ر٤	١٤ر٦	١٦ر٧	١٨ر٨	*	*	*	*
٦٥	٤ر٤	٧ر١	٩ر٤	١١ر٥	١٣ر٥	١٥ر٣	١٧ر٤	١٩ر٣	*	*	*
٧٠	٤ر٢	٦ر٦	٨ر٧	١٠ر٧	١٢ر٦	١٤ر٤	١٦ر٢	١٨ر٠	١٩ر٧	*	*
٧٥	٣ر٩	٦ر٢	٨ر٢	١٠ر٠	١١ر٨	١٣ر٢	١٥ر٢	١٦ر٩	١٨ر٥	٢٠ر٠	*
٨٠	٣ر٧	٥ر٨	٧ر٧	٩ر٤	١١ر١	١٢ر٧	١٤ر٣	١٥ر٨	١٧ر٣	١٨ر٤	١٩ر٧
٩٠	٣ر٣	٥ر٥	٧ر١	٨ر٩	٩ر٩	١١ر٣	١٢ر٧	١٤ر١	١٥ر٨	١٧ر٣	١٨ر٩
١٠٠	٣ر٠	٥ر٢	٦ر٧	٧ر٦	٨ر٩	١٠ر٣	١١ر٧	١٢ر٧	١٤ر٠	١٥ر٥	١٦ر٨
١٢٥	٢ر٤	٤ر٧	٦ر٢	٧ر٦	٧ر٢	٨ر٢	٩ر٣	١٠ر٧	١١ر٣	١٢ر٧	١٤ر٠
١٥٠	٢ر٠	٤ر١	٥ر٩	٦ر٤	٦ر٩	٧ر٧	٨ر١	٩ر٤	١٠ر٢	١١ر٢	١٢ر٢
٢٠٠	١ر٥	٣ر١	٤ر١	٥ر٠	٥ر٨	٦ر٥	٧ر١	٨ر٠	٨ر٧	٩ر٥	١٠ر٠

تقييم نتائج العينة – ١٠٪

حجم العينة	العدد الفعلي للانحرافات (الاستثناءات)										
	٠	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
٢٠	١٠ر٩	١٨ر١	*	*	*	*	*	*	*	*	*
٢٥	٨ر٨	١٤ر٧	١٩ر٩	*	*	*	*	*	*	*	*
٣٠	٧ر٤	١٢ر٤	١٦ر٨	*	*	*	*	*	*	*	*
٣٥	٦ر٤	١٠ر٧	١٤ر٥	١٨ر١	*	*	*	*	*	*	*
٤٠	٥ر٦	٩ر٤	١٢ر٨	١٥ر٩	١٩ر٠	*	*	*	*	*	*
٤٥	٥ر٠	٨ر٤	١١ر٤	١٤ر٣	١٧ر٠	*	*	*	*	*	*
٥٠	٤ر٥	٧ر٦	١٠ر٣	١٢ر٩	١٥ر٤	١٧ر٨	*	*	*	*	*
٥٥	٤ر١	٦ر٩	٩ر٤	١١ر٧	١٤ر٠	١٦ر٢	١٨ر٤	*	*	*	*
٦٠	٣ر٨	٦ر٣	٨ر٦	١٠ر٨	١٢ر٩	١٤ر٩	١٦ر٩	١٨ر٨	*	*	*
٧٠	٣ر٣	٥ر٤	٧ر٤	٩ر٣	١١ر١	١٢ر٩	١٤ر٦	١٦ر٢	١٨ر٨	*	*
٨٠	٢ر٨	٤ر٨	٦ر٥	٨ر٣	٩ر٧	١١ر٣	١٢ر٨	١٤ر٣	١٦ر٢	١٧ر٩	*
٩٠	٢ر٥	٤ر٣	٥ر٩	٧ر٣	٨ر٧	١٠ر١	١١ر٤	١٢ر٧	١٤ر٠	١٥ر٧	١٧ر٣
١٠٠	٢ر٣	٤ر٠	٥ر٩	٦ر٦	٧ر٨	٩ر١	١٠ر٣	١١ر٥	١٢ر٧	١٤ر٠	١٥ر٣
١٢٠	١ر٩	٣ر٢	٤ر٤	٥ر٥	٦ر٦	٧ر٦	٨ر٦	٩ر١	١٠ر٦	١٢ر٧	١٣ر٨
١٤٠	١ر٤	٢ر٤	٣ر٣	٤ر١	٥ر٥	٦ر٧	٧ر٥	٨ر٢	٩ر٦	١١ر٤	١٢ر٦
١٦٠	١ر١	٢ر٢	٣ر٣	٤ر١	٤ر٩	٦ر٢	٦ر٧	٧ر٦	٨ر٧	١٠ر٠	١١ر٧
٢٠٠	١ر١	١ر٩	٢ر٦	٣ر٣	٤ر٠	٤ر٦	٥ر٢	٦ر٤	٧ر٠	٨ر٦	٩ر٢

المصدر : AICPA Auditing Procedure Study, Audit Sampling 1996

الفصل الثالث

المراجعة التحليلية

الإجراءات التحليلية في المراجعة

يهدف هذا الفصل إلى دراسة الإجراءات التحليلية للمراجعة وأهميتها في تحديد وتشخيص المشاكل الهامة والمحتملة نسبياً متضمنة استخدام أساليب تحليل الاتجاه وتحليل النسب وتحليل الانحدار . مع توضيح الأمثلة والحالات التي تبين كيفية استخدام الإجراءات التحليلية في زيادة فعالية عملية المراجعة .

أسباب استخدام الإجراءات التحليلية وأنواعها

عرفت نشرة معايير المراجعة رقم (٥٦) الإجراءات التحليلية (الاختبارات التحليلية) بأنها تقييم للمعلومات المالية عن طريق دراسة العلاقات المعقولة بين البيانات المالية وغير المالية ، وتتضمن مقارنة المبالغ المسجلة مع التوقعات التي يضعها المراجع . على سبيل المثال قد يقارن المراجع مصروفات العمولة المسجلة للسنة الحالية مضروبة في متوسط معدل العمولة كاختبار لمعقولية العمولة المسجلة . ويرتبط ملاءمة ومأمونية هذا الإجراء التحليلي بتوصل المراجع إلى سلامة تحديد المبيعات المسجلة ، وأن جميع المبيعات تكتسب عمولة بالإضافة إلى إمكانية تحديد متوسط فعلي لمعدل العمولة بسهولة . ولقد كان تركيز نشرة معايير المراجعة (٥٦) على التوقعات التي يضعها المراجع .

الافتراض الرئيسي عند استخدام الإجراءات التحليلية هو أن العلاقات المعقولة بين البيانات من المتوقع أن توجد وأن تستمر بشكل مناسب طالما لا

المرجع الرئيسي لهذا الفصل

- Kun Parry, Whittington Auditing, 1997. PP181-185.
- Arens, Loebbecke, Ajditing: An Integrated Approach, 1997

توجد ظروف معينة تدعو إلى العكس ، إن الهدف الرئيسي من الإجراءات التحليلية هو تحليل العلاقات بين بيانات القوائم المالية والتعرف على تلك العلاقات والتي يتوقع أن تخضع لنمط معقول ومعتدل .

ونعرض فيما يلي لأهم أسباب استخدام الإجراءات التحليلية وأنواعها .

(١) **تفهم صناعة ونشاط عميل المراجعة** : هناك حاجة للحصول على المعرفة المتعلقة بصناعة ونشاط منشأة العميل . وتعتبر الإجراءات التحليلية أحد الأساليب الشائعة الاستخدام للحصول على هذه المعرفة . وبشكل عام فإن المراجع يأخذ في اعتباره المعرفة والخبرة المتعلقة بمنشأة العميل التي حصل عليها في السنة السابقة كنقطة بداية عند تخطيط أعمال المراجعة للسنة الحالية ، ويمكن إبراز وإظهار التغييرات عن طريق القيام بالإجراءات التحليلية حيث يتم مقارنة المعلومات المتعلقة بالسنة الحالية (غير المراجعة) مع معلومات السنة السابقة (التي تم مراجعتها) . ويمكن أن تمثل هذه التغيرات اتجاهات هامة أو أحداث معينة تؤثر على تخطيط عملية المراجعة . على سبيل المثال النقص في نسب هوامش مجمل الربح قد يكشف عن تزايد المنافسة في سوق الشركة والحاجة إلى العناية أكثر بتسعير المخزون أثناء عملية المراجعة . أيضاً الزيادة في رصيد الأصول الثابتة قد توضح أهمية فحص ومراجعة الخيارات الهامة للأصول الثابتة .

(٢) **تقدير مقدرة المنشأة على الاستمرار** : غالباً ما تستخدم الإجراءات التحليلية كمؤشر على أن منشأة العميل تواجه صعوبات ومشاكل مالية حادة. وينبغي على المراجع عند تقدير أخطار المراجعة أن يأخذ في اعتباره احتمال الفشل المالي للمنشأة وذلك فيما يتعلق باستخدام الإدارة لافتراض استمرار المنشأة في إعداد القوائم المالية . وهناك إجراءات تحليلية معينة يمكن أن تكون مفيدة في هذا الشأن . على سبيل المثال النسب

والمؤشرات المتعلقة بالديون طويلة الأجل إلى صافي ثروة المنشأة ، متوسط صافي الربح إلى إجمالي الأصول ، هذه النسب يمكن استخدامها في توضيح خطر الفشل المالي لمنشأة العميل . ومثل هذه الظروف لا تؤثر فقط على تخطيط المراجعة إنما توضح أيضاً أن هناك شك جوهري حول مقدرة المنشأة على الاستمرار والذي يتطلب تعديلاً في تقرير المراجعة .

(٣) **توضيح وجود تحريفات محتملة في القوائم المالية** : عادة ما يشار إلى الفروق غير المتوقعة الهامة بين البيانات المالية غير المراجعة للسنة الحالية والبيانات الأخرى المستخدمة في المقارنات بأنها تقلبات غير عادية . وتحدث هذه التقلبات عندما يكون هناك فروقاً جوهرية غير متوقعة ولكنها موجودة بالفعل ، أو عندما يكون هناك فروقاً جوهرية ولكنها لا توجد بالفعل . وفي كلا الحالتين أحد الأسباب المحتملة للتقلبات غير العادية هو وجود تحريف (خطأ) محاسبي . وهكذا ، عندما يكون مبلغ التقلب غير العادي كبيراً يتعين أن يحدد المراجع سبب ذلك وأن يقتنع بأن السبب حدث اقتصادي سليم وليس تحريفاً أو خطأ . على سبيل المثال عند مقارنة نسبة مخصص الديون الغير قابلة للتحصيل إلى إجمالي حسابات المدينين مع مثيلاتها للسنة السابقة ، افترض أن النسبة تناقصت ، بينما في الوقت نفسه تناقص أيضاً معدل دوران المدينين . دمج هذه الجزئيات من المعلومات قد يوضح أن هناك تحريفاً محتملاً في المخصص . ويشار إلى هذا الجانب من الإجراءات التحليلية بأنه "جذب انتباه" لأنه يحدث في إجراءات تفصيلية أكثر في مجالات معينة للمراجعة ربما يوجد فيها تحريفات في القوائم المالية .

(٤) **تقليل الاختبارات التفصيلية للمراجعة** : عندما تكشف الإجراءات التحليلية عن عدم وجود تقلبات غير عادية فإن النتيجة هي احتمال تدنية التحريف

الجوهري . في هذه الحالة فإن الإجراء التحليلي يشكل دليلاً أساسياً في دعم حالة القوائم المالية ، وأنه من الممكن تقليل الاختبارات التفصيلية على أرصدة هذه القوائم . على سبيل المثال عندما تكون نتائج الإجراءات التحليلية لرصيد حساب بمبلغ صغير مثل تأمين مدفوع مقدماً مرغوبة ، فإنه لا ضرورة للاختبارات التفصيلية . وفي حالات أخرى يمكن استبعاد إجراءات مراجعة معينة ، أحجام العينات يمكن تخفيضها ، أو يمكن تحريك توقيت إجراءات المراجعة إلى ما وراء تاريخ الميزانية . وبشكل عام فإن الإجراءات التحليلية غير مكلفة مقارنة بالاختبارات التفصيلية . ويفضل أغلب المراجعين إحلال الاختبارات التحليلية مكان اختبارات التفاصيل ، كلما كان ذلك ممكناً . فقد يكون أقل تكلفة أن تحسب وتفحص نسب المبيعات وحسابات العملاء عن المصادقة على حسابات العملاء . فإذا كان ذلك ممكناً فإنه بلاشك ستحدث وفورات في التكلفة .

ومن الاعتبارات المهمة عند استخدام الإجراءات التحليلية هو استخدام أكثر الإجراءات ملاءمة . وهناك خمسة أنواع رئيسية للإجراءات التحليلية :

(١) المقارنة بين بيانات المنشأة والصناعة التي ينتمي إليها .

(٢) المقارنة بين بيانات المنشأة وبيانات فترة سابقة .

(٣) المقارنة بين بيانات المنشأة والبيانات المتوقعة .

(٤) المقارنة بين بيانات المنشأة وتوقعات المراجعين .

(٥) المقارنة بين بيانات المنشأة والنتائج المتوقعة باستخدام بيانات غير مالية .

طبيعة الإجراءات التحليلية :

- تتدرج الأساليب المستخدمة في القيام بالإجراءات التحليلية في تعقيدها من التحليل المباشر للاتجاهات والمؤشرات إلى استخدام النماذج الرياضية المعقدة التي تتضمن علاقات عديدة والبيانات من عدة سنوات سابقة . وأبسط الإجراءات

التحليلية للمراجعة هو مقارنة مبالغ الإيرادات والمصروفات عن الفترة الحالية مع الفترات السابقة وملاحظة الفروق أو الاختلافات الجوهرية . وقد يتضمن إجراء تحليلي أكثر تعقيداً تطوير نموذج الانحدار المتعدد لتقدير مبلغ المبيعات عن السنة باستخدام البيانات الاقتصادية وبيانات الصناعة . أيضاً قد تتضمن الإجراءات التحليلية حساب النسب المئوية لعلاقات البنود المختلفة في القوائم المالية مثل نسب مجمل الربح . ومع كل هذه الأساليب فإن المراجع يحاول تعيين وتحديد الفروق أو الاختلافات غير المتوقعة أو عدم وجود الفروق أو الاختلافات المتوقعة مثل هذه الفروق أو الاختلافات قد توضح أو تكشف عن تحريف في القوائم المالية يتعين على المراجع إخضاعه للفحص كاملاً .

* حالة توضيحية *

عند القيام بالإجراءات التحليلية لأحد محلات الإمدادات البحرية لاحظ المراجع أن مصروف الديون المشكوك في تحصيلها والتي عادة ما تتراوح بين ١% من صافي المبيعات لعدة سنوات قد زادت في السنة الحالية لتصل إلى ٤% من صافي المبيعات . ولقد دفع هذا التغير الهام المراجع إلى العناية بعمل فحص للحسابات التي تم شطبها خلال العام وتلك التي استحقت في الماضي . ولقد تبين أن أغلب الحسابات الغير قابلة للتحصيل التي تم فحصها كانت وهمية ، وأن المحاسب الصراف قام بخلق هذه الحسابات لتغطية سرقة المتحصلات النقدية .

خطوات إنجاز الإجراءات التحليلية

يتضمن إنجاز الإجراءات التحليلية في المراجعة أربعة خطوات يشكل أساسي هي :

(١) وضع توقع لرصيد الحسابات (أو النسبة) .

(٢) تحديد مقدار الفروق أو الاختلافات عما هو متوقع والذي يمكن قبوله بدون فحص .

(٣) المقارنة بين أرصدة حسابات الشركة (أو النسب) مع تلك المتوقعة .

(٤) فحص الفروق أو الانحرافات الهامة عن التوقعات .

الخطوة الأولى : وضع توقع لرصيد الحساب (أو النسبة)

توجد تشكيلة من أنواع المعلومات المتاحة للمراجع لوضع توقعاته بالنسبة للإجراءات التحليلية تتضمن :

١ – المعلومات المالية عن فترات مطابقة مقارنة .

٢ – النتائج المتوقعة مثل الموازنات والتنبؤات .

٣ – العلاقات بين عناصر المعلومات المالية في نطاق الفترة .

٤ – المعلومات المستمدة من المنشآت المماثلة في نفس الصناعة مثل متوسطات الصناعة .

٥ – العلاقات بين المعلومات المالية والبيانات غير المالية .

تقوم منشأة عميل المراجعة بتوليد المعلومات المالية الداخلية التي قد تستخدم في إنجاز الإجراءات التحليلية ، التقارير المالية للسنوات السابقة ، التنبؤات ، تقارير الإنتاج ، تقارير الإنجاز الشهرية تعتبر من المصادر القليلة للبيانات التي يتوقع أن تحمل علاقات يمكن التنبؤ بها بين مبالغ القوائم المالية . وعند إقامة هذه العلاقات قد يستخدم المراجع القيم المالية ، الكميات المادية ، المؤشرات أو النسب المالية . ومن أجل زيادة دقة الإجراءات قد يتم حساب علاقات بالنسبة لكل قسم أو خط إنتاج .

متوسطات الصناعة تكون متاحة من خلال مصادر مثل Dun & Bradstrect's Key Business Ratios and Robert Morris Associates Annual Statement studies.

وتعتبر هذه المتوسطات مصدراً ممكناً وغنياً بالمعلومات من أجل وضع التوقعات بالنسبة للإجراءات التحليلية . المقارنات مع متوسطات الصناعة قد تنبه المراجع إلى أخطاء التبويب ، التطبيق غير السليم للمبادئ المحاسبية أو أية

أخطاء أخرى في بنود معينة في القوائم المالية لمنشأة العميل . أيضاً هذه المقارنات قد تلقي الضوء على جوانب القوة والضعف بالنسبة للشركات المماثلة، وتوفر هذه المصادر للمراجع أساس تقديم توصيات بناءة للعميل .

قد يتضمن استخدام متوسطات الصناعة مشكلات معينة في الإجراءات التحليلية للمراجعة بسبب نقص القابلية للمقارنة بين الشركات وعدم القدرة على الحصول على البيانات الحالية للصناعة . الشركات الأخرى في نفس الصناعة قد تكون أكبر أو أصغر ، تعمل في خطوط أخرى للنشاط والتي تؤثر على مؤشراتها أو تستخدم طرق محاسبية مختلفة عن منشأة عميل المراجعة بالإضافة إلى ذلك فإن الوقت اللازم لتجميع متوسطات الصناعة تخلق موقفاً تكون فيه أغلب المتوسطات الحالية دائماً عن سنة حالية أو قديمة جداً . وهكذا ينبغي على المراجع أن يأخذ باعتباره القابلية للمقارنة والتوقيت الملائم للبيانات قبل التوصل إلى النتائج التي على أساسها المقارنات مع متوسطات الصناعة .

أنواع وأساليب وضع توقعات المراجعين :

يقوم المراجعون بوضع التوقعات باستخدام عدد من الأساليب المختلفة تتضمن تحليل الاتجاه ، تحليل النسب ، تحليل الانحدار وبرمجيات الحاسب ، واختبارات المعقولية . ونعرض فيما يلي للأساليب المختلفة لوضع التوقعات .

أولاً : تحليل الاتجاه Trend Analysis

يتضمن استعراض (فحص) التغيرات في رصيد الحساب بمرور الوقت ، على سبيل المثال قد يكشف فحص مبيعات منشأة العميل عن السنوات الثلاث السابقة عن معدل نمو منتظم ٧% ، هذه المعلومات تساعد المراجع في وضع توقع عما ينبغي أن تكون عليه كمية المبيعات عن السنة الحالية .

ثانياً : تحليل النسب Ratio Analysis

يتضمن مقارنة العلاقات بين اثنين أو أكثر من حسابات القوائم المالية أو المقارنات بين أرصدة الحسابات والبيانات غير المالية (على سبيل المثال الإيرادات بالنسبة لكل طلب بيع) ويقع تحليل النسب في أربعة أقسام :

(١) نسب السيولة مثل نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة .

(٢) نسبة الرافعة المالية مثل نسبة مجموع الخصوم إلى حقوق المساهمين ونسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية .

(٣) نسب الربحية مثل النسبة المئوية لمجمل الربح والعائد على إجمالي الأصول .

(٤) نسب النشاط مثل معدل دوران المخزون ومعدل دوران المدينين .

ويعتبر تحليل النسب أكثر ثراءً من تحليل الاتجاه لأنه يتضمن فحص العلاقات بين متغيرين أو أكثر ، وربما يتضمن بيانات الصناعة .

وهناك مدخلين أساسيين لتحليل النسب هما : التحليل الأفقي والتحليل الرأسي . يعتمد التحليل الأفقي على فحص ودراسة النسب والاتجاهات لمنشأة العميل خلال عدد من الفترات الزمنية . بينما التحليل الرأسي يتضمن مقارنة النسب بين المنشآت المماثلة في نقطة زمنية ما . ويعطي الشكل التالي توضيحاً للتحليل الأفقي والتحليل الرأسي لقائمة الدخل لمنشأة العميل ويوضح المثال أيضاً قائمة الدخل ذات الحجم المتساوي Common-Size income Statement حيث يتم عرض جميع الإيرادات والمصروفات كنسبة مئوية من صافي المبيعات . قائمة المركز المالي ذات الحجم المتساوي تعرض جميع الأصول والخصوم وحقوق الملاك كنسبة مئوية من إجمالي الأصول ويعرف إعداد القوائم المالية ذات الحجم المتساوي بأنه من أنواع التحليل الراسي للقوائم المالية .

أساليب الإجراءات التحليلية

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ١٩٩٨/١٢/٣١

	١٩٩٧ جنيه	١٩٩٨ بالجنيه	% التغير	١٩٩٨ بالجنيه	١٩٩٧ بالجنيه	متوسط الصناعة ١٩٩٧
إجمالي المبيعات	٧٨٤٢٥	٨٢٢٦٢	٤,٨	%١٠٥	%١٠٣	%١٠٤
خصم المردودات والمسموحات	٢٤٨٤	٢٥٤٥	٢,٥	%٣	%٣	%٣
صافي المبيعات	٧٦٠٤١	٧٧٩٧٧	٢,٥	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٤٦٢١٢	٤٦٤٧٩	٠,٦	%٦٠	%٦٠	%٥٨
إجمالي الربح	٢٩٩٢٩	٣١٤٩٩	٥,٢	%٤٠	%٤٠	%٤٢
مصروفات بيعية وإدارية	٢٠١٠٥	٢٢٤٨٧	١١,٨	%٢٩	%٢٩	%٢٨
الدخل من العمليات	٩٨٢٦	٩٠١٢	٨,٣-	%١٢	%١٣	%١٤
مصروف الفائدة	١٩٣٠	١٥٨٤	١٧,٩-	%٢	%٢	%٣
صافي الدخل قبل الضريبة	٧٨٩٦	٧٤٢٨	٥,٩-	%١٠	%١٠	%١١
ضرائب الدخل	٣٨٠٧	٦١٨٩	٦٢,٦	%٨	%٨	%٤
صافي الدخل	٤٠٨٩	١٢٣٩	٦٩,٧-	%٦	%٦	%٧
ربحية السهم	٠,٧٨	١,٢٤	٦٩,٢-	%١٠		
النسب						
التداول	١,٧	١,٩	١,٩			%٢,١
السريعة	١,٠	١,١	٠,١	%٥		%١,٣
دوران المدينين	٥,٣	٥,٦	٤,٧	%٥		%٥,١
دوران المخزون	٤,٧	٣,٧	١,٧			٣,٥
مصروفات الفائدة/التزامات متداولة	٠,١١	٠,٠٨	٠,٠٨			٠,٠٩

تحليل أفقي — تحليل رأسي — تحليل قطاعي

يمكن للمراجع استخدام تحليل الانحدار في أن يحدد إحصائيا قيمة مقدرة لمصروفات البيع لمقارنتها مع القيمة المسجلة بالدفاتر . أيضاً يمكن للمراجع أن يضع توقعاً لمبيعات المنشأة باستخدام معلومات تتضمن مصروفات الإعلان وكمية المبيعات والدخل الذي يمكن التصرف فيه في نموذج الانحدار ، وبعد ذلك يتم مقارنته بالمبيعات المسجلة . تحليل الانحدار له مزايا تفوق أساليب التحليل الأخرى تتعلق بإمكانية استخدام متغيرات أكثر للتنبؤ بأرصدة (أو نسب) القوائم المالية بالإضافة إلى إمكانية قياس دقة ومأمونية التوقعات المرغوبة . ويمكن أن نجد مزيد من التفاصيل عن الانحدار والأساليب الإحصائية الأخرى

المستخدمة في الإجراءات التحليلية للمراجعة في كتب ومراجع الإحصاء المتقدمة .

رابعاً : اختبار المعقولية :

هو اختبار يقوم به المراجع لتقدير القيمة التي يجب أن يكون عليها الحساب أو البند محل المراجعة . وبالتالي فهو طريقة أخرى لوضع توقعات أكثر دقة لأرصدة القوائم المالية . واختبار المعقولية مشابه لتحليل الانحدار في حساب توقع واضح لمبالغ القوائم المالية باستخدام البيانات المالية وغير المالية . فعلى سبيل المثال قد يستخدم المراجع متوسط معدل الإشغال ومتوسط معدلات الحجرات للفندق في وضع تقدير لإيرادات الفندق عن الفترة . ويعتبر أنسب مجال لتطبيق اختبارات المعقولية هو استخدامه في فحص حسابات الإيرادات والمصروفات حيث يستطيع المراجع التحقق من ملاءمة بنود هذه الحسابات بالاستعانة ببيانات التشغيل باعتبارها متغيراً غير مستقل وعن طريقها يمكن تقدير الإيرادات والمصروفات باعتبارها متغيراً مستقلاً .

الخطوة الثانية : تحديد مبلغ الفرق أو الانحراف الذي يمكن قبوله

إن مقدار الفرق أو الاختلاف بين التوقعات (القيمة المتوقعة) ورصيد القوائم أو النسبة والذي يمكن قبوله بدون فحص يتحدد أساساً بالمبلغ الذي يعتبر تحريفاً جوهرياً . ومع ذلك يجب أن يتمشى هذا المبلغ مع درجة الضمان أو التأكيد المرغوبة من الإجراء . في حالة استخدام تحليل الانحدار فإن البنود التي ينبغي أن تفحص ينبغي تعيينها بواسطة النموذج الإحصائي على أساس درجة الدقة والمأمونية التي يحددها المراجع . وعندما يستخدم تحليل الاتجاه أو النسبة عادة ما يستخدم المراجع تقديره وحكمه المهني في تحديد قيمة مطلقة للانحراف أو الفروق أو النسبة المئوية للفرق والذي سينشأ في الفحص .

الخطوة الثالثة : مقارنة رصيد الحساب (أو النسبة) مع الرصيد أو (النسبة) المتوقعة :

بمجرد أن يحدد التوقع ومبلغ الفرق الذي يمكن قبوله يمكنه إجراء المقارنات الفعلية لتحديد المواقع التي توجد بها الاختلافات الجوهرية .

الخطوة الرابعة : فحص الفروق أو الاختلافات الجوهرية :

يتعين أن يفحص المراجع الفروق الجوهرية بين التوقعات ومبالغ القوائم المالية (أو النسب) لمنشأة العميل لتحديد ما إذا كانت تعتبر تحريفات (أخطاء) جوهرية أم لا . وقد يتضمن ذلك إعادة أخذ الطرق والعوامل المستخدمة في وضع التوقعات في الاعتبار . وقد يكون الاستفسار من الإدارة أمراً مساعداً في هذا الشأن . ومع ذلك فإن توضيحات الإدارة يتعين إدماجها بشكل عادي مع الأدلة الأخرى . وإذا لم يتمكن المراجع من ذلك غالباً ما يكون مطالباً بتوسيع اختباراته لأرصدة القوائم المالية بتحديد ما إذا كانت مضللة بشكل جوهري أم لا ويوضح الشكل التالي بعض التحريفات (الأخطاء) أو المشاكل التي قد يتم اكتشافها عندما يقوم المراجع بفحص الاختلافات أو الفروق الجوهرية التي لم تغطيها الإجراءات التحليلية المختلفة .

المشاكل المحتملة التي تكشفها الإجراءات التحليلية

الإجراءات التحليلية	المشاكل المحتملة
١- مقارنة مستويات المخزون للسنة الحالية مع السنوات السابقة .	تحريف (خطأ) في المخزون ، مشكلة تقادم المخزون
٢- مقارنة مصروفات البحث والتطوير مع الموازنة .	خطأ تبويب مصروفات البحث والتطوير
٣- مقارنة معدل دوران المدينين للسنة الحالية مع السنوات السابقة .	تحريف في المبيعات أو المدينين ، تحريف في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

الإجراءات التحليلية	المشاكل المحتملة
٤- مقارنة إجمالي ربح منشأة العميل مع متوسطات الصناعة المنشورة .	تحريف في المبيعات وحسابات المدينين ، تحريف في تكلفة البضاعة المباعة والمخزون .
٥- مقارنة سجلات الإنتاج بالوحدات مع المبيعات .	تحريف في المبيعات والمخزون .
٦- مقارنة مصروف الفائدة إلى متوسط الرصيد المتداول لعبء الفائدة .	تدنية الالتزامات ، تحريف في مصروف الفائدة .

وارتباطاً بما سبق فإن الإجراءات التحليلية قد تكشف عن احتمال وجود مشاكل أو أمور تحتاج إلى تركيز من جانب المراجع وأيضاً قد تكشف عن مشاكل إدارية وتعطي الفرصة للمراجع لتقديم خدمات إضافية للمنشأة للمساعدة في حلها .

توقيت القيام بالإجراءات التحليلية

تتطلب معايير المراجعة استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل تخطيط المراجعة والمراجعة الكلية للقوائم المالية . بالإضافة إلى ذلك قد يقرر المراجع استخدام الإجراءات التحليلية أثناء عملية المراجعة كاختبارات أساسية لتوفير دليل على معقولية أرصدة حسابات معينة .

الإجراءات التحليلية في مرحلة تخطيط المراجعة تستخدم لمساعدة المراجع في تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة التي تستخدم في الحصول على أدلة الإثبات بشأن حسابات معينة . وفي مرحلة التخطيط يكون الهدف من الإجراءات التحليلية مساعدة المراجع في تحديد العمليات والأحداث والمبالغ غير

العادية التي قد تؤثر على عدالة القوائم المالية . تستخدم إجراءات التخطيط التحليلية أيضاً في زيادة درجة تفهم المراجع لنشاط العميل . وتتضمن الأساليب المعروفة في إجراءات التخطيط التحليلية مقارنات أرصدة حسابات الأستاذ للسنة الحالية مع مثيلاتها في السنوات السابقة وتحليل القوائم المالية الربع سنوية .

قد تستخدم الإجراءات التحليلية كاختبارات أساسية للحصول على أدلة إثبات لواحد أو أكثر من مزاعم القوائم المالية . ورغم أن المراجعين ليسوا مطالبين باستخدام الإجراءات التحليلية كاختبارات أساسية فإنها عادة ما تكون أكثر الاختيارات كفاءة بالنسبة لمزاعم معينة ، على سبيل المثال غالباً ما تكون الإجراءات التحليلية أكثر الطرق كفاءة لتقييم اكتمال حسابات الإيرادات والنفقات المتعددة .

وأخيراً فإن الإجراءات التحليلية يتعين أن تستخدم في مرحلة المراجعة الكلية للقوائم المالية لمساعدة المراجع في تقدير ملاءمة أدلة الإثبات التي تم تجميعها ، وفي تقدير سلامة النتائج التي تم التوصل إليها . وعند الاستعراض النهائي لعملية المراجعة عادة ما تتضمن الإجراءات التحليلية استعراض القوائم المالية والمؤشرات عليها وإعادة حساب النسب (إذا كان ضرورياً) وذلك لتعيين وتحديد الأرصدة أو العلاقات غير العادية والتي لم يسبق تحديدها أو فحصها من قبل .

أمثلة وحالات توضيحية :

مثال : الإجراءات التحليلية للدائنين وأوراق الدفع

يرغب المحاسب القانوني لشركة سلطانة في الحصول على تأكيد بشأن معقولية رصيد حساب الدائنين وأوراق الدفع . هنا يقوم المراجع باحتساب مجموعة من النسب أو المؤشرات يتم مقارنتها بالأعوام السابقة ومتوسطات الصناعة للكشف عن الاتجاهات التي تحتاج إلى الفحص بواسطة المراجع .

المبلغ أو النسبة	التحريف المحتمل	
	الزيادة في المبلغ أو النسبة	النقص في المبلغ أو النسبة
١- مبلغ حسابات الدائنين وأ. د. مقارنة بالسنة السابقة .	المغالاة في حسابات الدائنين وأوراق الدفع	التدنية في حسابات الدائنين وأوراق الدفع
٢- نسبة حسابات الدائنين وأ. د. إلى المشتريات	المغالاة في حسابات الدائنين التدنية في المشتريات	التدنية في حسابات الدائنين المغالاة في المشتريات
٣- نسبة حسابات الدائنين وأ. د. إلى إجمالي الالتزامات	المغالاة في حسابات الدائنين وأوراق الدفع	التدنية في حسابات الدائنين وأوراق الدفع
٤- نسبة خصومات المشتريات إلى المشتريات	المغالاة في خصومات المشتريات ، التدنية في المشتريات .	خسارة الخصومات ، عمولات مدفوعة لوكلاء الشراء .

- ينبغي فحص قائمة الدائنين وأوراق الدفع من أجل تحديد الشركات التي لا يحصل منها العميل عادة على السلع والخدمات . المبالغ المستحقة للدائنين ، الأفراد ينبغي مقارنتها أيضاً مع أرصدة السنوات السابقة . وعن طريق دراسة التغيرات في المشتريات والحسابات الأخرى المرتبطة تماماً بحسابات

الدائنين ، يصبح المراجع قادراً على إدراك وفهم الأخطاء في حسابات الدائنين وأوراق الدفع والمشتريات . وأخيراً فإن ذلك الجزء من حسابات الدائنين الذي انقضى استحقاقه في نهاية السنة ينبغي مقارنته مع البيانات المطابقة للسنوات السابقة .

- قد يقوم المراجع باختبار خصومات الشراء عن طريق حساب نسبة الخصومات النقدية المكتسبة إلى إجمالي المشتريات خلال السنة ومقارنة هذه النسبة من فترة إلى أخرى ، أية نقص جوهري (هام) في النسبة قد يكشف عن تغير في شروط الشراء ، الفشل في الحصول على خصومات الشراء ، أو وقوع مخالفات ، أمثلة للإجراءات التحليلية باستخدام البيانات المالية تم تلخيصها في الجدول السابق بجانب صافي ربح التحريفات التي قد يتم اكتشافها .

مثال : الإجراءات التحليلية للمخزن السلعي :

يرغب المراجع القانوني لشركة عنيزة للإلكترونيات والتقنيات الحديثة الحصول على تأكيد بمعقولية رصيد المخزون السلعي باستخدام الإجراءات التحليلية . المطلوب :

١ - بيان النسب أو المؤشرات التي يمكن استخدامها في التأكد من معقولية رصيد المخزون .

٢ - بيان التحريفات الممكنة في رصيد المخزون والتي يمكن اكتشافها باستخدام الإجراءات التحليلية .

الإجابة :

- قد يتم اكتشاف التحريفات الجوهرية (الأخطاء الهامة) في المخزون بواسطة الإجراءات التحليلية المصممة لتقدير وتحديد معقولية أرقام المخزون بشكل عام، على سبيل المثال فإن الزيادة أو النقص الهام في مبالغ الأنواع

المختلفة للمخزون السلعي عند مقارنتها بمبالغ السنة السابقة قد يتم تحديدها وإخضاعها للفحص .

- في أنواع معينة من النشاط خاصة شركات التجزئة والجملة ــ قد يكون هوامش إجمالي الربح موحدة من سنة لأخرى . أية فرق جوهري بين مخزون نهاية المدة مقدراً بواسطة طريقة نسبة إجمالي الربح وبين الحصر الفعلي للمخزون في نهاية السنة ينبغي فحصه كاملاً . وإذا كان مخزون العميل موجود لدى عدد من المتاجر ، وبعضها لم يقم المراجع بزيارته ، فإن مقارنة مجمل الربح للمتجر قد يكشف عن مغالاة في تلك المتاجر التي لم يزرها المراجع .
- اختبار آخر مفيد هو حساب معدلات دوران المخزون (يفضل لكل منتج) على أساس العلاقة بين تكلفة البضاعة المباعة ومتوسط المخزون كما يظهر في القوائم المالية الشهرية . هذه المعدلات قد يتم مقارنتها مع مثيلاتها في السنوات السابقة . النقص في معدلات الدوران يشير إلى احتمالات التقادم أو وجود كميات زائدة من المخزون بمبالغ كبيرة . الفحص الانتقادي لسجلات المخزون المستمر قد يستخدم أيضاً للكشف عن العناصر المتقادمة من المخزون .
- وغالباً ما تتضمن الإجراءات التحليلية التي يقوم بها المراجع بالنسبة لعمليات المخزون مقارنة حجم عمليات الشراء من فترة إلى أخرى ، المقارنة – مبوبة على أساس المورد ونوع المنتج – قد تكشف عن انحرافات غير عادية في الكميات المشتراة ، أو تكشف عن انحرافات غير عادية في الكميات المشتراة ، أو تكشف عن تركيز عمليات الشراء مع موردين معينين ، موضحة احتمال وجود مصالح متعارضة .
- أيضاً ينبغي على المراجع القيام بفحص انتقادي لحسابات الأستاذ المتعلقة بتكلفة البضاعة المباعة للتأكد من أنها لا تتضمن أية أخطاء ظاهرة . على

سبيل المثال خطأ مثل إقفال إيرادات ونفقات المخزون المتقادم في تكلفة البضاعة المباعة .

- المراجع في المنشآت الصناعية ينبغي أن يحصل على أو يعد هو تحليلاً لتكاليف البضاعة المباعة يتضمن تكلفة الخامات ، العمالة المباشرة ، المصروفات الإضافية الصناعية . أيضاً ينبغي أن يتضمن التحليل وصفاً لكل المتغيرات غير العادية وغير المتكررة أو الإضافات لتكلفة البضاعة المباعة .
- يوضح الجدول التالي أمثلة للإجراءات التحليلية التي تتضمن مقارنة النسب والمبالغ مع الفترات السابقة أو بيان الصناعة ، والتحريفات المحتملة التي قد يتم اكتشافها بواسطة الإجراءات التحليلية .

المبلغ أو النسبة	التحريف المحتمل اكتشافه	
	الزيادة في المبلغ أو النسبة	النقص في المبلغ أو النسبة
١- إجمالي مخزون آخر المدة	المغالاة في المخزون والتدنية في تكلفة البضاعة المباعة ، تقادم عنصر المخزون .	التدنية في المخزون ، المغالاة في تكلفة البضاعة المباعة .
٢- نسبة مجمل الربح	المغالاة في المخزون والتدنية في تكلفة البضاعة المباعة .	التدنية في المخزون ، المغالاة في تكلفة البضاعة المباعة .
٣- دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون	تدنية المخزون .	تقادم عنصر المخزون
٤- تكاليف الوحدة المنتجة	المغالاة في تكلفة المخزون .	تدنية عنصر المخزون
٥- تكلفة البضاعة المباعة شهرياً	التدنية في المخزون ، المغالاة في تكلفة البضاعة المباعة .	المغالاة في أنواع المخزون ، والتدنية في تكلفة البضاعة المباعة

مثال ــ الإجراءات التحليلية لأرصدة المدينين أو المبيعات وأوراق القبض .

يرغب المراجع القانوني لشركة المصريين التجارية فى الحصول على تأكيد بمعقولية أرصدة حسابات المدينين وأوراق القبض وإيرادات المبيعات باستخدام الإجراءات التحليلية الملائمة . والمطلوب :

١- بيان النسب أو المؤشرات التي يمكن استخدامها في التأكد من معقولية الأرصدة السابقة .

٢- بيان التحريفات الممكن اكتشافها عن طريق الإجراءات التحليلية السابقة .

الإجابة :

- يمكن حساب النسب والعلاقات المتعددة لتوضيح معقولية مبالغ أرصدة حسابات المدينين وأوراق القبض وإيرادات المبيعات والفوائد . ويوضح الجدول التالي عدد من المؤشرات والعلاقات والتحريفات التي يمكن اكتشافها باستخدام الإجراءات التحليلية . وينبغي مقارنة هذه المؤشرات والعلاقات مع مثيلاتها للسنوات السابقة ومع بيانات الصناعة .

المبلغ أو النسبة	التحريف المحتمل اكتشافه	
	الزيادة في المبلغ أو النسبة	النقص في المبلغ أو النسبة
١ – نسبة مجمل الربح ٢ – الإيرادات لكل وحدة مباعة ٣ – المبيعات الشهرية مقارنة مع غيرها من الشهور ومع مثيلاتها من سنوات سابقة.	مغالاة في المبيعات (واحتمال المدينين)	تدنية المبيعات (واحتمال المدينين)
٤– نسبة إيراد الفوائد إلى أوراق القبض .	تدنية أوراق القبض أو مغالاة في إيراد الفوائد	مغالاة في أوراق القبض ، في إيرادات الفوائد .
٥– معدل دوران أوراق القبض .	سماح زائد بالنسبة للحسابات المشكوك فيها ، وتدنية مصروفات الديون قابلة للتحصيل .	السماح غير الملائم بالنسبة للحسابات المشكوك فيها وتدنية مصروفات الديون الغير قابلة التحصيل .
٦– نسبة الحسابات المشطوبة أثناء السنة إلى رصيد أوراق القبض في نهاية السنة . ٧– نسبة مخصص الديون المشكوك فيها إلى حسابات المدينين . ٨ – نسبة مصروف الديون الغير قابلة للتحصيل إلى المبيعات الآجلة .		

مثـــال : تحليل الاتجاه وتحليل النسب .

يوضح الجدول التالي نسب دوران المخزون في السنوات الثلاث الأخيرة .

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
نسب دوران المخزون	١٨,١	١٦,٨	١٣,٤

يوضـــح الجـــدول السابق أن هناك تغيرات سالبة في نسبة دوران المخزون تشـــير إلى انخفاض هذه النسبة عامي ٩٧ ، ١٩٩٨ مقارنة بسنة الأساس ١٩٩٦ ، وهذه التغيرات يمكن أن تعطي المراجع دليلاً إضافياً عن الأسباب الممكنة لهذا الانخفاض والتي يجب أن يأخذها بعين الاعتبار وهي :

١- خطأ في تقدير المخزون السلعي (خطأ حسابي أو خطأ في التسعير) .

٢- وجود مخزون بطئ الحركة ربما يكون متقادماً .

٣- ارتفاع في مستوى المخزون السلعي .

٤- التوسع في الشراء بزيادة الكميات المشتراة للاستفادة من خصم الكمية .

٥- انخفاض في المبيعات ويجب تفسيره وتحديد السباب .

ويتحقق المراجع من الأسباب السابقة عن طريق فحص نسبة مجمل الربح ، نسبة التداول ، فحص نفقات المخزون .

مثـــال : يوضح الجدول التالي إيرادات المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة لشركة الصادق التجارية في السنوات الخمس الأخيرة* :

السنوات / بيـــان	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
إيراد المبيعات	٦٨٠٠	٨٩٠٠	٩٠٠٠	٩٧٠٠	١١٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٤٥٠٠	٧٠٠٠	٩٢٠٠	١٠٥٠٠	١١٥٠٠

* د. زكريا محمد الصادق ، مراجعة الحسابات ، ١٩٨٦ ، ص ٧١ ، بتصرف

المطلوب :

استخدام تحليل اتجاه البيانات في إنجاز الإجراءات التحليلية للمراجعة .

- يـــتم إيجاد اتجاه البيانات المتعلقة بإيرادات المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة باتخاذ سنة ١٩٩٤ سنة الأساس .

السنوات / بيـــان	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
إيراد المبيعات	%١٠٠	%١٣٠	%١٣٢	%١٤٣	%١٦٢
%١٣٠	%١٠٠	%١٥٦	%٢٠٤	%٢٣٣	%٢٥٦

- يعطـــي الجـــدول الســـابق صورة واضحة للمراجع بشأن العمليات الجارية لشـــركة الصادق التجارية . مقارنة اتجاهات إيرادات المبيعات مع اتجاهات تكلفـــة البضـــاعة المـــباعة تكشـــف له أن معدل الزيادة في تكلفة البضاعة المـــباعة أكـــبر مـــن معدل الزيادة في إيرادات النشاط الجاري . ففي عام ١٩٩٥ بلغ معدل الزيادة في إيرادات النشاط الجاري ٣٠% (١٣٠-١٠٠)، بيـــنما كانت الزيادة في تكلفة البضاعة المباعة ٥٦% (١٥٦-١٠٠) . وفي عـــام ١٩٩٨ بلغت الزيادة في تكلفة البضاعة المباعة مقارنة نسبة الأساس ١٥٦% (٢٥٦-١٠٠) وهـــي تعـــادل حوالي ٢,٥ مرة الزيادة في إيرادات النشاط الجاري ٦٢% (١٦٢-١٠٠) .

- التحليل السابق يضع أمام المراجع وإدارة شركة الصادق التجارية دليلاً بأن الارتفاع في تكلفة البضاعة المباعة يزيد عن الارتفاع في إيرادات المبيعات ممـــا يؤدي إلى مشاكل في السيولة في الأجل القصير وبالتالي يجب البحث فـــي أســـباب ارتفـــاع معدل تكلفة البضاعة المباعة خلال السنوات الخمس الأخيرة .

- توجد عوامل خارجية وعوامل داخلية محتملة قد تؤثر في زيادة تكلفة البضاعة المباعة : العوامل الخارجية المحتملة تتضمن ارتفاع نسبة التضخم في السنوات الأخيرة ويقاس ذلك بمقارنة الرقم القياسي لأسعار الجملة في سنة الأساس مع الرقم القياسي لأسعار الجملة في السنة الحالية . أما العوامل الداخلية المحتملة فتتضمن زيادة تكلفة الوحدة المنتجة المصاحبة لنقص السيولة وتعطيل الطاقة . أيضاً تغيير طريقة المحاسبة المستخدمة في تسعير المخزون . تغيير طريقة المحاسبة من الوارد أولاً صادر أولاً إلى طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً يؤدي إلى ارتفاع تكلفة البضاعة .
- من أهم الوسائل الأخرى التي يمكن أن يستخدمها المراجع لدراسة تطور إيرادات النشاط الجاري للتنبؤ بمستقبل هذه الإيرادات هو المقارنة بين اتجاه هذه الإيرادات في ضوء عدد الوحدات المباعة . ويوجد احتمالان على الأقل في هذه الحالة :

الأول : الزيادة في إيرادات النشاط الجاري نتيجة زيادة عدد الوحدات المباعة من خلال زيادة منافذ التوزيع الداخلي أو الخارجي .

الثاني : الزيادة في إيرادات النشاط الجاري نتيجة قرارات سياسية كما هو الحال عند إلزام موظفي الدولة بشراء منتجات شركة معينة أو استخدام شركة مصر للطيران في سفرياتهم الخارجية .

نطاق الإجراءات التحليلية :

يتعين أن يأخذ المراجع في تعتباره التكلفة والفعالية المحتملة للإجراءات التحليلية في تحديد نطاق استخدامها بالنسبة لعملية مراجعة معينة . ففي الوقت الذي تكون فيه التكلفة غالباً منخفضة بسبب تواجد أجهزة الحاسب للقيام بالعمليات الحسابية وتبسيط العديد من الإجراءات التي تتم يدوياً ، فإن فعالية الإجراءات التحليلية ستختلف من مراجعة إلى أخرى .

إن المقياس الأولي لفعالية الإجراءات التحليلية هو دقتها . وتعتمد الدقة على عدد من العوامل تتضمن القدرة على التنبؤ بالعلاقات ، الأساليب المستخدمة في وضع التوقعات ، والثقة في البيانات المستخدمة . ففي حالة وجود غموض كبير في العلاقات بين المتغيرات (مثلاً المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة) فإن اختلافاً أو فرقاً جوهرياً قد يوجد ولا يتم تحديده بواسطة الإجراءات التحليلية . وبشكل عام فإن الدقة يمكن تحسينها عن طريق القيام بمزيد من التحليل التفصيلي . على سبيل المثال قد تتحسن الدقة عن طريق القيام بالإجراءات التحليلية على أساس بيانات شهرية بدلاً من البيانات السنوية .

المأمونية أو الثقة في البيانات المستخدمة في الإجراءات التحليلية قد يتم تقييمها عن طريق أخذ مصدر البيانات في الاعتبار . فإذا كانت البيانات مصدرها منشأة العميل فإن المراجع يأخذ في اعتباره الأدوات الرقابية المستخدمة . وفي بعض الحالات قد يضطر المراجع إلى تطبيق واستخدام إجراءات المراجعة للبيانات لاختبار مأمونيتها قبل استخدامها في الإجراءات التحليلية .

الفصل الرابع

الفحص المحدود

القوائم المالية الفترية : مشاكل المحاسبة والفحص المحدود

يناقش هذا الفصل مشاكل المحاسبة والفحص المحدود للقوائم المالية الفترة في ظل تنامي دور مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر مع التوجه نحو اقتصاد السوق وإلزام الشركات والبنوك بإعداد قوائم مالية فترية (ربع أو نصف سنوية) بغرض تنشيط وتطوير سوق المال.

مقدمة

تعرضت القوائم المالية السنوية لانتقاد افتقاد خاصية التوقيت الملائم باعتبارها من أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية . ولذلك ظهرت الحاجة إلى إعداد قوائم مالية عن فترات زمنية تقل عن فترة السنة تستهدف توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب وجعلها أكثر موائمة في اتخاذ القرارات وتحمل هذه القوائم عده مسميات مثل القوائم المالية الفترية أو المؤقتة أو الدورية أو البينية أو الانتقالية أو القوائم المالية المرحلية أو الجزء سنوية.

تعد القوائم المالية الفترية عن فترات أقل من سنة ، عادة ما تكون ثلاثة شهور أي ربع سنوية . والغرض من هذه القوائم تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان في الوقت المناسب. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه القوائم يمكن أن توفر معلومات جوهرية تغيب عن التقارير السنوية تتعلق بكل من الكشف عن نقاط التحول في النشاط Business Points. وأيضاً توفير فهم أفضل لأنشطة المشروعات التي تتعرض لوجود تغيرات **موسمية** Seasonality .

ومع ذلك هناك قيود ملازمه لإعداد القوائم المالية الفترية فكلما قصرت الفترة الزمنية التي تعد عنها كلما زادت آثار الأخطاء في التقدير والتخصيص .

أحد المشاكل هنا الحاجة إلى التخصيص السليم لمصروفات التشغيل السنوية : مشكلة تحديد مصروف الضريبة على الدخل الفترى مصروفات التشغيل الأخرى غالباً ما تتركز في فترة زمنية مؤقتة واحدة مع أنها تفيد عمليات السنة كلها مثل مصروفات الحملة الإعلانية . مصروفات الإصلاحات الرئيسية وصيانة المعدات. أيضاً أثار التقلبات الموسمية وأحوال السوق تضيف قيوداً على مصداقية القوائم المالية الفترية وقابليتها للمقارنة وقدرتها التنبئية . وبسبب بيئة هذه القوائم فإن قضيه ارتباط المراجع المستقل بالقوائم المالية الفترية تخضع لجدل ونقاش مستمرين.

الملامح المميزة للقوائم المالية الفترية

(١) تعد على أساس غير سنوى (فترات زمنية قصيرة عادة ما تكون ثلاثة شهور أي ربع سنوية) .

(٢) تعد بأسلوب تجميعي فالقوائم المالية الفترية للربع الثاني من السنة مثلاً تتضمن بيانات الربع الثاني بالإضافة إلى الربع الأول والثاني معاً في شكل تراكمي . هذا إلى جانب البيانات المقارنة للفترة المماثلة من العام الماضي.

(٣) تحاكى القوائم المالية السنوية في تقديم معلومات عن المركز المالى ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية .

(٤) تتضمن محتوى إعلامي مثل التقارير المالية السنوية يخدم أصحاب المصلحة في المشروع مثل المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين ومحللي الاستثمار وإدارة المشروع .

(٥) إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وبالتالي يجب أن تخضع للفحص بواسطة مراجع حسابات مستقل.

ممارسات التقارير المالية الفترية في الولايات المتحدة وفى مصر

لأكثر من ستين سنه تطلب بورصة نيويورك للأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية من الشركات المسجلة فيها إعداد تقارير مالية ربع سنوية . ومنذ عام ١٩٧٠ تطلب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية من الشركات التى تخضع لمتطلبات التقرير الدوري أن تصدر تقرير ربع سنوي على النموذج 10-k . بالإضافة إلى ذلك تتطلب هذه الهيئة الإفصاح في التقرير السنوي عن نتائج عمليات كل فترة ربع سنه في السنتين الماليتين الأخيرتين . وتتمثل مصادر المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بشأن إعداد ونشر التقارير المالية الفترية في الرأي المحاسبي رقم (٢٨) لمجلس مبادئ المحاسبة APB 28 والتفسير رقم (١٨) لمجلس معايير المحاسبة المالية (١٨) لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB 18 .

وفي مصر تأخر الاهتمام بإعداد القوائم المالية الفترية إلى بداية حقبة التسعينات من القرن العشرين بسبب تضاؤل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وعدم وجود سوق مال منظم حتى هذا التاريخ بالإضافة إلى أن النظام المحاسبي الموحد في شركات القطاع العام لم يعطي اهتماماً لإعداد القوائم المالية الفترية . ومع التوجه نحو اقتصاد السوق وتعاظم دور القطاع الخاص المصري في النشاط الاقتصادي والحاجة إلى آليات جديدة لتنشيط سوق رأس المال كان من الضروري أن يواكب التشريع الاقتصادي في مصر التوجه نحو اقتصاديات السوق . ولقد تمثل ذلك في صدور القوانين التالية :

(١) القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ . قانون شركات قطاع الأعمال العام . وبمقتضى هذا القانون ولائحته التنفيذية قطاع الأعمال العام يقصد به الشركات القابضة التي حلت محل هيئات القطاع العام وكذا الشركات التابعة لها . وتأخذ هذه الشركات بنوعيها شكل الشركات المساهمة وبصدور هذا

القانون تلتزم الشركات التابعة بإعداد ونشر مراكز مالية بينية كل ثلاثة شهور تعرض على مجالس إدارات الشركات القابضة لأغراض رقابة ومتابعة الشركات القابضة لأداء الشركات التابعة . وأيضاً لخدمة متطلبات سوق رأس المال بالنسبة للشركات التابعة التي تتداول أوراقها المالية في سوق المال .

(٢) القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الخاص بسوق رأس المال ولائحته التنفيذية

يصدور هذا القانون أصبحت الشركات الخاضعة لأحكامه تعد وتنشر قوائم مالية جزء سنوية ربع أو نصف سنة واصبح مراجع الحسابات ملزم بفحص هذه القوائم . **ووفقاً للمادة ٦ من هذا القانون :**

- على كل شركة طرحت أوراق مالية لها في اكتتاب عام أن تقدم على مسئوليتها إلى الهيئة تقارير نصف سنوية عن نشاطها ونتائج أعمالها على أن تضمن هذه التقارير البيانات التي تفحص عن المركز المالي الصحيح لها .
- تعد الميزانية وغيرها من القوائم المالية للشركة طبقاً للمعايير الحسابية ولقواعد المراجعة التي تحددها أو تحيل إليها اللائحة التنفيذية .
- وتخطر الهيئة بالميزانية وبالقوائم المالية وتقريري مجلس الإدارة ومراقب الحسابات عنها قبل شهر من التاريخ المحدد لانعقاد الجمعية العامة . وللهيئة فحص الوثائق المشار إليها في الفقرات السابقة أو تكليف جهة متحققة بهذا الفحص . وتبلغ الهيئة الشركة بملاحظاتها وتطلب إعادة النظر في هذه الوثائق بما يتفق ونتائج الفحص . فإذا لم تستجب الشركة لذلك التزمت بنفقات نشر الهيئة لملاحظاتها والتعديلات التي طلبتها ويتم النشر كما يلي :

- يجب على الشركة أن تنشر ملخص واف للتقارير النصف سنوية والقوائم المالية السنوية في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية.

يجب على كل شركة تواجه ظروفاً جوهرية تؤثر في نشاطها أو (مركزها المالي) أن تفصح عن ذلك فوراً وأن تنشر عنه ملخصاً وافياً في صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتي الانتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية .

وفي عام ١٩٩٦ ألزمت بورصة الأوراق المالية والهيئة العامة لسوق المال الشركات التي تتداول أسهمها في البورصة بتزويدها بقوائم مالية ربع سنوية عن نشاطها ونتائج أعمالها مرفقاً بها تقرير فحص محدود من مراجع حسابات مستقل . كما أصبحت البنوك مع نهاية عام ١٩٩٧ ملزمة بنشر قوائم مالية فترية ربع سنوية بدلاً من قوائمها المالية الفترية نصف السنوية كل ستة شهور .

وتعرض فيما يلي لمشاكل المحاسبة والفحص للتقارير المالية الفترية .

أولاً – الجوانب المحاسبية للقوائم المالية الفترية

يرتبط إعداد ونشر القوائم المالية الفترية بعدد من القضايا والمشكلات المحاسبية أهمها :

(١) علاقة الفترة الدورية (المؤقتة) بالفترة السنوية .
(٢) الاعتراف بالإيرادات .
(٣) التكاليف المرتبطة بالإيرادات .
(٤) التكاليف والمصروفات الأخرى .
(٥) الالتزامات الشرطية .
(٦) مخصصات ضرائب الدخل .
(٧) التغيرات المحاسبية .
(٨) الإفصاح في القوائم المالية الفترية.

وسوف يتم تناول هذه القضايا في إطار الرأي المحاسبي (٢٨) لمجلس مبادئ المحاسبة والتفسير (١٨) لمجلس معايير المحاسبة المالية .

(١) علاقة الفترة الدورية بالفترة السنوية :

يتم تفسير علاقة القوائم المالية الجزء سنوية بالقوائم السنوية في ضوء نظريتين متباينتين هما :

(أ) نظرية انفصال الفترة الدورية . طبقاً لهذه النظرية تعتبر كل فترة دورية (جزء السنة) كما لو كانت فترة محاسبية أساسية . وعلى ذلك يجب إتباع طريقة واحدة عند تحديد نتائج العمليات لكل فترة دورية كما لو كانت فترة محاسبية سنوية . وفي ظل هذه النظرية يجب استخدام نفس المبادئ المحاسبية وأسس التقويم عند تحديد المصروفات والإيرادات المستحقة والمؤجلة وعند تحديد المخصصات في نهاية كل فترة دورية .

(ب) نظرية تكامل الفترة الدورية مع الفترة السنوية . حيث تعتبر كل فترة دورية كما لو كانت جزءاً مكملاً للفترة السنوية . وفي ظل هذه النظرية تعامل المصروفات والإيرادات المستحقة والمؤجلة وكذلك المخصصات التي يتم تقديرها في نهاية كل فترة دورية كجزء من عمليات الفترة السنوية . وارتباطا بذلك فإن المصروف الذي يقع على مدى الفترة السنوية بالكامل يمكن توزيعه على الفترات الدورية (أجزاء السنة) وفقاً لأساس معين قد يكون حجم المبيعات أو حجم الإنتاج أو الفترة الزمنية أو أي أساس أخر ملائم .

ومما هو جدير بالذكر أن الرأي المحاسبي رقم ٢٨ لمجلس مبادئ المحاسبة قد تبنى النظرية التكاملية حيث يجب النظر إلى الفترات الدورية كأجزاء متممة للفترة المحاسبية السنوية للشركة ولا تعتبر فترات محاسبية مستقلة . أي أن القوائم المالية الدورية (الربع سنوية) يجب أن تتفق مع

القوائم السنوية . ويتطلب ذلك إجراء بعض التسويات في نهاية العام تتضمن طرق حساب تكلفة المنتجات وأسس قياس بعض المصروفات .

(٢) الاعتراف بالإيراد . وفقاً للرأي المحاسبي رقم (٢٨) والتفسير رقم (١٨) يجب أن يتم الاعتراف بالإيرادات (تسجيله بالدفاتر والسجلات) من بيع المنتجات وأداء الخدمات عندما تكتسب خلال الفترة الدورية (جزء السنة) بنفس الأسس المتبعة عن السنة الكاملة . أيضاً يجب على الشركات التي تتباين إيراداتها نتيجة للتقلبات الموسمية بسبب طبيعة الصناعة مما يترتب عليها اختلافات جوهرية في إيرادات فترة دورية معينة عن غيرها من الفترات أن تعترف بالإيراد الموسمي والإفصاح عنه في الفترة الدورية التي تحقق فيها الإفصاح عن إيرادات السنة برقم إجمالي في نهاية السنة .

(٣) تكاليف المنتجات والتكاليف المباشرة .

ينبغي أن تعالج تكاليف المنتج (والتكاليف التي ترتبط مباشرة بإيرادات المنتجات والخدمات) في القوائم المالية الفترية كما تعالج في التقارير السنوية. ومع ذلك يتضمن الرأي المحاسبي (٢٨) لمجلس مبادئ المحاسبية الإستثناءات الأربعة التالية:(*) فيما يتعلق بتحديد تكلفة البضاعة المباعة في القوائم الفترية :

(أ) إذا كانت إحدى الشركات تستخدم طريقة مجمل الربح في تقدير تكلفة البضاعة المباعة دورياً يجب الإفصاح عن ذلك في التقارير المالية الفترية . بالإضافة إلى الإفصاح عن أية تعديلات جوهرية لتسوية

(*) أنظر

- GAAP 98, Chap, 19.
- APB No. 28 "Interim Financial Reporting".
- المحاسبة المتقدمة ، ترجمة د. وصفي عبد الفتاح

التغيرات الدورية للمخزون مع مخزون آخر العام الموجود فعلا بالمخازن .

(ب) إذا كانت إحدى الشركات تستخدم طريقة الوارد أخيراً صدر أولاً في تقويم المخزون LIFO ثم استنفذت الطبقة الأساسية للمخزون بصفة مؤقتة خلال إحدى الفترات الدورية فإنه يجب أن تتضمن تكلفة البضاعة المباعة خلال تلك الفترة التكلفة المقدمة لإحلال الطبقة الأساسية مرة أخرى .

مثال :

تستخدم شركة النيل طريقة الوارد أخيراً صدر أولاً في تقويم المخزون . وخلال الربع الثاني في السنة المالية التي تنتهي في ١٩٩٦/١٢/٣٠ اضطرت إلى استنفاذ الطبقة الأساسية للمخزون بصفته مؤقتة وكانت تكلفتها ١٢٠٠٠٠ جنية . ولقد كانت تكلفت إحلال الطبقة المستنفذة في ١٩٩٦/٦/٣٠ مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنية . وبفرض أن شركة النيل قد اشترت بضاعة تكلفتها الإجمالية ١٨٥٠٠٠ جنية يوم ١٩٩٦/٧/١٦ . في هذه الحالة تكون القيود اللازمة على النحو التالي :

القيد المتعارف علية عند بيع الطبقة الأساسية للمخزون :

١٢٠٠٠٠ حـ/ تكلفة البضاعة المباعة (مدين)

١٢٠٠٠٠ حـ/ المخزون (دائن)

طريقة المخزون المستمر

- الاستنفاذ المؤقت للطبقة الأساسية للمخزون في ظل طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً :

٣٠٠٠٠ حـ/ تكلفة البضاعة المباعة (مدين)

٣٠٠٠٠ حـ/ الالتزام الناتج من استنفاذ الطبقة الأساسية للمخزون (دائن)

إثبات الالتزام بتعويض الطبقة الأساسية للمخزون التي استنفذت بصفة مؤقتة خلال الربع الثاني ١٩٩٦

(١٥٠٠٠٠ - ١٢٠٠٠٠ = ٣٠٠٠٠)

- إثبات شراء بضاعة واسترجاع الطبقة الأساسية للمخازن في ظل طريقة الوارد أخيراً صدر أولاً .

١٥٥٠٠٠ حـ/ المخزون (١٨٥٠٠٠ - ٣٠٠٠٠) (مدين)

٣٠٠٠٠ حـ/ الالتزام الناتج من استنزاف الطبقة الأساسية للمخزون (مدين)

١٨٥٠٠٠ حـ/ الموردين (دائن)

ج) يجب عند تخفيض قيمة المخزون في التقارير المالية الفترية وفقاً لطريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل استخدام نفس الأسلوب بالنسبة للسنة ككل . إذا لم يكن الانخفاض في قيمة المخزون خلال العام مسألة مؤقتة . وإذا انخفضت القيمة السوقية للمخزون خلال إحدى الفترات الدورية ثم تبعه ارتفاع في القيمة السوقية في الفترة التالية . فعندئذ يتم الاعتراف بالمكاسب في الفترة التالية في حدود الخسائر التي تحققت في الفترة السابقة عليها من السنة المالية .

مثـــال :

يتكون المخزون السلعي لشركة ميامى من نوع واحد من البضاعة وتستخدم طريقة الوارد أولاً صادر أولا مع مفهوم التكلفة أو السوق أيهما أقل في

المحاسبة عن المخزون . ويتكون مخزون الشركة في بداية عام ١٩٩٦ من ١٠٠٠٠ وحدة تكلفتها ٥٠٠٠٠ جنيه وفقاً لطريقة الوارد أولاً صادر أولاً ويفرض أن الشركة لم تشتر بضاعة خلال عام ١٩٩٦ . ويعرض الجدول التالي المبيعات الربع سنوية وتكلفة إحلال البضاعة في نهاية كل ربع سنة خلال عام ١٩٩٦ :

فترات السنة	المبيعات ربع السنوية	تكلفة إحلال المخزون في نهاية كل ربع سنة
الربع الأول ١٩٩٦	٢٠٠٠ وحدة	٦ جنيه للوحدة
الربع الثاني ١٩٩٦	١٥٠٠ وحدة	٤ جنيه للوحدة
الربع الثالث ١٩٩٦	٢٠٠٠ وحدة	٧ جنيه للوحدة
الربع الرابع ١٩٩٦	١٢٠٠ وحدة	٢ جنيه للوحدة

فإذا كان الانخفاض في سعر السوق في نهاية الربع الثاني ١٩٩٦ ليس انخفاض مؤقت . تقوم شركة ميامي بتحديد تكلفة البضاعة المباعة للفترات الأربعة من عام ١٩٩٦ على النحو التالي :

ورقة عمل تحديد تكلفة البضاعة المباعة دورياً

تكلفة البضاعة المب

الربع	تحديد التكلفة	كل ربع سنة	التكلفة المجمعة
-الأول ١٩٩٦	٢٠٠٠ × ٥ =	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
-الثاني ١٩٩٦	(١٥٠٠ × ٥) + (٦٥٠٠ × ١) =	١٤٠٠٠ (١)	٢٤٠٠٠
-الثالث ١٩٩٦	(٢٠٠٠ × ٤) - (٤٥٠٠ × ١) =	٣٥٠٠ (٢)	٢٧٥٠٠
-الرابع ١٩٩٦	(١٢٠٠ × ٥) + (٣٣٠٠ × ٢) =	١٢٦٠٠ (٣)	٤٠١٠٠

(١) ٦٥٠٠ وحدة متبقية مضروبة في جنية واحد قيمة الانخفاض في تكلفة إحلال المخزون .

(٢) ٤٥٠٠ وحدة متبقية في المخزون مضروبة في جنيه واحد بالزيادة حتى يتم تقويم المخزون بالتكلفة الأصلية .

(٣) ٣٣٠٠ وحدة متبقية في المخزون مضروبة في جنيهان بالنقص حتى يتم تقويم المخزون بتكلفة الإحلال .

ويمكن التحقق من تكلفة البضاعة المباعة المتجمعة كما تظهر في ورقة العمل السابقة على النحو التالي :

تكلفة البضاعة المتاحة للبيع مطروح منها مخزون أخر الفترة مقوم بالتكلفة أو السوق أيهما أقل :

(١٠٠٠٠ × ٥) - (٣٣٠٠ × ٣) - ٥٠٠٠٠ - ٩٩٠٠ = ٤٠١٠٠ جنيه

(٤) إذا كانت الشركة تستخدم طريقة تكاليف المعيارية لتحديد قيمة المخزون وتكلفة البضاعة المباعة ينبغي التقرير عن انحرافات التكلفة المعيارية في التقارير الفترية بنفس الطريقة التي تتبع في نهاية السنة المالية . أما الانحرافات في أسعار المواد وحجم الإنتاج أو الطاقة يمكن تأجيلها إذا كان من المتوقع استيعابها مع نهاية السنة المالية .

٤ **التكاليف والمصروفات الأخرى (لا ترتبط بإيرادات الفترة) .**

يتضمن الرأي المحاسبي (٢٨) لمجلس المبادئ الحسابية الإرشادات التالية بشأن التكاليف والمصروفات الأخرى الغير مرتبطة بإيرادات الفترة :

- ينبغي تحميل التكاليف والمصروفات الأخرى على دخل الفترات الدورية سواء عند حدوثها أو بتوزيعها على الفترات الدورية على أساس تقدير الوقت المستنفذ أو المنفعة التي استفادتها الفترة أو النشاط المرتبط بالفترة . هذا ويجب أن تتسق إجراءات تخصيص عناصر معينة من التكاليف والمصروفات على فترة دورية معينة مع الأسس التي تتبعها الشركة في التقرير عن نتائج

عمليات السنة المالية ككل – وإذا كان أحد عنصر التكاليف أو المصروفات يتم تحميلة كمصروف لأغراض التقرير السنوي وتستفيد منه أكثر من فترة دوريه فيجب توزيعه على تلك الفترات .

- إذا كانت هناك بعض التكاليف والمصروفات التي تحدث في فترة دورية معينة ويتعذر أو يصعب ربطها بأنشطه أو منافع الفترات الأخرى ينبغي تحميلها للفترة التي تحدث فيها . ويجب الإفصاح عن مثل هذه التكاليف إذا لم يوجد مقابل لها في الفترة المناظرة من العام الماضي حتى تكون التقارير الفترية قابلة للمقارنة . ومثل هذه التكاليف لا يجب تخصيصها على أساس حكمي على فترة دورية معينه .

- إذا ظهرت مكاسب أو خسائر في أي فترة دورية لا يجب تأجيلها على فترات الدورية الأخيرة من السنة المالية .

- هناك بعض عناصر التكاليف والمصروفات تخضع باستمرار للتسوية في نهاية السنة ، بالرغم من أن مثل هذه العناصر يمكن تقديرها بدرجة معقولة من الدقة في نهاية كل فترة دورية . ولذلك يجب تقدير مثل هذه العناصر وتخصيصها على الفترات الدورية حتى تتحمل هذه الفترات قدرا معقولا من المبالغ المتوقعة سنوياً ، ومن أمثلة هذه العناصر العجز في المخزون ، مصروف الديون المشكوك منها .

(٥) الالتزامات الشرطية .

يستخدم إصلاح الالتزامات الشرطية أو المطلوبات المحتملة ليصف أحد المواقف التي يكون فيها أحد الالتزامات غير مؤكد سواء بالنسبة لوجوده أو مبلغة كما هو الحال بالنسبة للقضايا المرفوعة على الشركة ولم يتم الفصل فيها بعد .

ويجب الإفصاح عن الالتزامات الشرطية في نهاية الفترة الدورية بنفس الأساس المستخدم في الإفصاح عنها في القوائم المالية السنوية . كما يجب

الاستمرار في الإفصاح عن الالتزامات الشرطية في نهاية كل فترة دورية إلى أن يتم الوفاء بهذه الالتزامات أو تصبح غير جوهرية.

(٦) تقدير عبء مخصص ضريبة الدخل .

يعتبر تحديد عبء ضريبة الدخل التي تخص الفترة الدورية مسألة معقدة نسبياً يرتبط بها مظاهر عديدة تواجه المحاسب عند تحديد مصروف ضريبة الدخل في الفترات الدورية . يتضمن الرأي المحاسبي (٢٨) لمجلس مبادئ المحاسبة الإرشادات التالية .

يجب على الشركة في نهاية كل فترة دورية إجراء تقدير جيد لمعدل الضريبة الفعال المتوقع تطبيقه على السنة المالية ككل . وينبغي أن يعكس هذا التقدير معدلات الضريبة الفدرالية والحكومية ، المزايا الضريبية والأساليب الأخرى لتخطيط الضريبة . ومع ذلك فإن التغيرات في التشريع الضريبي تنعكس فقط في الفترات الدورية بعد التاريخ الفعال لهذا التشريع . ويجب الاعتراف بخسائر الأثر الضريبي في الفترات الدورية الأولى من السنة فقط عندما يمكن ترحيل الخسائر للخلف أو عندما يكون الاعتراف بالترحيل الأمامي مؤكد بدرجة معقولة .

مثال توضيحي :

البيانات التالية خاصة بإحدى الشركات لعام ١٩٩٦ .

الربع الأول (بيانات فعلية)	السنة المالية (بيانات تقديرية)	بيـــــان
٤٨٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	المبيعات
٣٨٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	تكاليف ومصروفات
١٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	الدخل قبل الضريبة

وبافتراض عدم وجود فروق زمنية بين الدخل المحاسبي قبل الضريبة والدخل الخاضع للضريبة . وبفرض وجود فروق دائمة بينهما تتمثل في وجود توزيعات حصلت على خصومات ٢٠٠٠٠ جنيه ، واستنفذت شهرة ٥٠٠٠ جنيه فإذا علمت أن المعدل الإجمالي لضريبة الدخل ٦٠% . يحسب المعدل الفعال للضريبة عن عام ١٩٩٦ كما يلي :

بيـــــان	المبـــالغ
الدخل المقدر قبل الضريبة	٣٠٠٠٠٠
يضاف : شهرة مستنفذة لعدم قابليتها للخصم	٥٠٠٠
تطرح : توزيعات حصلت على خصومات	(٢٠٠٠٠)
الدخل الضريبي المقدر	٢٨٥٠٠٠
ضريبة الدخل المقدرة ٢٨٥٠٠٠ × ٦٠%	١٧١٠٠٠
المعدل الفعال لضريبة الدخل	
١٧١٠٠٠ ÷ ٣٠٠٠٠٠	٥٧%

∴ مصروف الضريبة على الدخل في نهاية الربع الأول = ١٠٠٠٠٠ × ٥٧% جنيه

قيد اليومية في نهاية الربع الأول .

٥٧٠٠٠ حـــ/ مصروف ضرائب الدخل

٥٧٠٠٠ حـــ/ ضريبة الدخل المستحقة

إثبات ضريبة الدخل المقدرة عن الربع الأول لعام ١٩٩٦

- تم حساب مصروف ضريبة الدخل على أساس الدخل الفعلي للربع الأول مضروب في المعدل الفعال لضريبة الدخل .

في نهاية الربع الثاني ١٩٩٦ :

يتم تقدير المعدل الفعال للضريبة مرة أخري في ضوء التغيرات الجديدة والمحتملة بشأن الفروق بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي عن السنة كاملة.

بافتراض أن المعدل الفعال للضريبة في نهاية الربع الثاني ٥٨% وأن الدخل الفعلي للربع الثاني ١٥٠٠٠٠ جنيه (أي أن دخل الربع الأول والثاني أصبح ٢٥٠٠٠٠ جنيه) .

قيد اليومية في الربع الثاني ١٩٩٦ :

٨٨٠٠٠ حـــ/ مصروف ضريبة الدخل

٨٨٠٠٠ حـــ/ ضريبة الدخل المستحقة

إثبات ضريبة الدخل المقدرة عن الربع الثاني ١٩٩٦ كمصروف تراكمي

- وتم احتساب مصروف ضريبة الدخل عن الربع الثاني

٢٥٠٠٠٠ × ٥٨% = ١٤٥٠٠٠ جنيه

تطرح - ضريبة الدخل المقدرة عن الربع الأول ٥٧٠٠٠ جنيه

مصروف الضريبة على الدخل عن الربع الثاني ٨٨٠٠٠ جنيه

٧- التغيرات المحاسبية .

يوجد شرطان أساسيان :

(١) إذا حدث تغير محاسبي خلال الربع الأول من السنة المالية وكان هذا التغير ذو اثر تراكمي . فإن الأثر التراكمي على الأرباح المحتجزة في أول السنة المالية يجب تضمينه في صافي دخل الفترة الأولى (وفي التقارير المالية ثلاثى عشر شهراً الماضية حتى تاريخه ، أي حتى نهاية الفترة الأولى) .

(٢) أما إذا حدث التغير المحاسبي خلال أية فترة أخرى من السنة المالية وكان ذو أثر تراكمي أيضا ، فانة لا يؤخذ الأثر التراكمي في الاعتبار عند تحديد صافي دخل الفترة التي حدثت فيها التغير . وبدلاً من ذلك يجب تعديل المعلومات المحاسبية الخاصة بالفترات الدورية المتعلقة بالسنة المالية التي حدث فيها التغيير وذلك بتطبيق المبدأ المحاسبي الجديد عليها . أما الأثر التراكمي على الأرباح المحتجزة أول السنة المالية فيجب تضمينه في قائمة الدخل المعدلة الخاصة بالفترة الدورية الأولى من السنة المالية التي حدث فيها التغيير .

٨- الإفصاح عن البيانات المالية الفترية .

تتضمن التقارير المالية الفترية بيانات الفترة الدورية المنتهية حالاً ، بالإضافة إلى البيانات من بداية العام وحتى نهاية الفترة الدورية المعد عنها التقرير . ووفقا للرأي المحاسبي (٢٨) نعرض فيما يلى الحد الأدنى من البيانات المطلوب الإفصاح عنها :

(أ) إجمالي الإيرادات ،مخصصات ضرائب الدخل ، العناصر غير العادية (متضمنة الأثر الضريبي على الدخل) ، والأثر التراكمي الناتج من تغير المبادئ ثم صافي الدخل .

(ب) ربحية السهم الأساسية والمنخفضة عن كل فترة .

(ج) الإيرادات والتكاليف أو المصروفات الموسمية .

(د) التغيرات الهامه في تقدير ضرائب الدخل .

(هـ) التخلص من أحد القطاعات ، والعناصر غير العادية التي لا تحدث بانتظام .

(و) الالتزامات الشرطية .

(ز) التغيرات في المبادئ المحاسبية أو في تقدير المخصصات .

(ح) التغيرات الهامة في المركز المالي .

ثانيا – فحص القوائم المالية الفترية

ارتباط اسم المراجع بالقوائم المالية :

تعتبر خاصية التوقيت الملائم للمعلومات ذات أهميه كبيرة عند إعداد ونشر القوائم المالية الفترية إذ يجب تزويد متخذي القرارات باحتياجاتهم من المعلومات عن فترات زمنية تقل عن فترة السنة مقارنة بالقوائم التي تعد وتصدر على أساس سنوى . ويتطلب ذلك الاعتماد على التقديرات عند تقدير قيمة بعض عناصر المصروفات وتخصيصها على الفترات الدورية . ويتطلب الاعتماد على المعلومات التي توفرها القوائم المالية الفترية لمستخدميها ضرورة أن تكون هذه القوائم قد تم فحصها بواسطة مراجع حسابات مستقل . وينبغى هنا التمييز بين الدرجات المختلفة لارتباطها اسم المراجع بالقوائم المالية بالنسبة للوحدات الاقتصادية التي تتداول والتي لا تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية . ويوضح الشكل التالي درجات علاقة المراجع الخارجي بالقوائم المالية لهذه الوحدات .

الشكل (١) درجات علاقة المراجع بالقوائم المالية

وحدات تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية

درجة الارتباط	طبيعة مهمة المراجع	مستوى الضمان الذي يوفره المراجع
الأولى	قوائم غير مراجعة	لا شئ
الثانية	فحص	محدود
الثالثة	مراجعة	رأي

وحدات لا تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية

درجة الارتباط	طبيعة مهمة المراجع	مستوى الضمان الذي يوفره المراجع
الأولى	إعداد القوائم	لا شئ
الثانية	فحص	محدود
الثالثة	مراجعة	رأي

يبين الشكل السابق وجود ثلاث درجات لعلاقة المراجع الخارجي بالقوائم المالية بالنسبة للوحدات الاقتصادية التي تتداول أو لا تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية على النحو التالي :

- بالنسبة لارتباط أسم المراجع بالقوائم المالية للوحدات الاقتصادية التي تتداول أسهمها في سوق الأسهم والسندات يعتبر المراجع مرتبطاً بالقوائم المالية (ارتباط من الدرجة الثالثة) إذا وافق على استخدام أسمه في التقارير أو المستندات أو المخاطبات المكتوبة (ماعدا الإقرار الضريبي) التي تتضمن هذه القوائم سواء كان أسم المراجع مكتوباً على هذه القوائم أم لا .
- من ناحية أخرى لا يوجد أي ارتباط (ارتباط من الدرجة الأولى) بين المراجع والقوائم المالية غير المراجعة الخاصة بالوحدات التي تتداول

أوراقها المالية في الأسواق العامة . وبالنسبة للوحدات التي لا تتداول أسهمها أو سنداتها بالأسواق العامة فلا ارتباط للمراجع بالقوائم المالية التي يعدها لحساب العميل حيث تتمثل المراجعة في إعداد القوائم المالية غير المراجعة من واقع سجلات العميل.

- أما الدرجة الثانية من الارتباط بين المراجع والقوائم المالية لكل من الوحدات التي تتداول أو لا تتداول أسهمها وسنداتها في الأسواق العامة فتنطوي على فحص المعلومات المالية السنوية (الربع سنوية) أي أن هذه المهمة يمكن القيام بها في الوحدات التي تتداول أو لا تتداول أسهمها وسنداتها بالأسواق المالية . وتتضمن عملية الفحص هنا الاستفسارات والفحص التحليلي والتي لا تكفي وحدها لإبداء رأى المراجع ، على الرغم من أن هذه الإجراءات تمثل أحد إجراءات المراجعة الشاملة .

ويرتبط بدرجات ارتباط (علاقة) المراجع بالقوائم المالية ثلاثة مستويات من التأكيد أو الضمان الذي يمكن أن يقدمه المراجع كما يظهر من الشكل التالي :

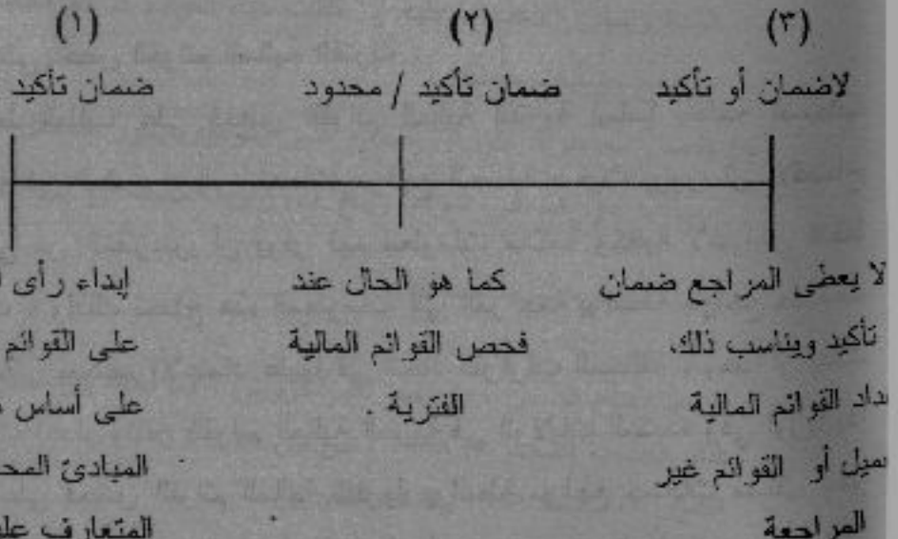

الشكل (٢) مستويات الضمان ودرجات الارتباط

(١) التأكيد أو الضمان الإيجابي الذي ينتج عن القيام بعملية المرجعة ويمثل أساس لتمكين المراجع من إبداء رأى بشأن قوائم مالية مأخوذة كوحدة واحدة .

(٢) التأكد أو الضمان المحدود الذي ينتج عن فحص القوائم المالية الفترية وهو يقل عن مستوى التأكد أو الضمان الناتج عن عملية المراجعة . وقد يطلق على هذا المستوى من التأكد أو الضمان " التأكد أو الضمان السلبي " حيث أنه يعتمد على استخدام العبارة التالية في تقرير الفحص المحدود :

" وفي ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية عن فترة الثلاث شهور المنتهية في ..... لم يتبين لنا وجود تعديلات هامة أو فورية ينبغي إجرائها على القوائم المالية المذكور لتتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها " .

(٣) عدم التأكد أو الضمان . وهنا لا يتم تقديم أي تأكيد أو ضمان بشأن القوائم المالية ويتناسب ذلك مع مهمة إعداد القوائم المالية للعمل أو القوائم التي لم يتم مراجعتها حيث يذكر المراجع صراحة أنة لا يبدى رأياً أو لا يقدم أي تأكيد أو ضمان بشأن هذه القوائم .

الطلب على فحص القوائم المالية الفترية :

يرتبط الطلب على فحص القوائم المالية الفترية أساساً بحاجة أصحاب المصلحة فى المشروع إلى خدمات مراجع الحسابات حيث يرون أن الإفصاح المحاسبي من المفترض أن يوفر لهم معلومات ملائمة وكافية لأغراض اتخاذ القرارات ، ولذلك تحتاج هذه المعلومات إلى المراجعة بواسطة مراجع حسابات مستقل حتى يمكنهم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة . ومنذ أن بدأت ممارسات إعداد ونشر القوائم المالية الفترية في الولايات المتحدة وفي أوربا بدأ الطلب على فحص القوائم المالية الفترية بواسطة مراجع حسابات مستقل ينمو بسرعة ملحوظة حتى وصل الأمر إلى أن أصدرت بعض الدول التشريعات التي

تلزم بفحص القوائم المالية الفترية ويمكننا بلورة الطلب على فحص القوائم المالية الفترية بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة على النحو التالي[١] :

أولا: طلب المتعاملين في سوق الأوراق المالية على فحص القوائم المالية الفترية :

يعتبر المتعاملون في سوق الأوراق المالية من أهم مستخدمي القوائم المالية الفترية ويتبين ذلك فيما يلي :

(١) تشير هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن القوائم المالية الربع سنوية ستحقق أهدافها في خدمة المتعاملين في سوق الأوراق المالية إذا تمكن مراجع الحسابات من تنمية دوره المهني ليتضمن فحص القوائم المالية الفترية لأنه بذلك سيؤكد لمستخدمي هذه القوائم أنها تعد ويفصح عنها وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً .

(٢) يشير محللو الاستثمار الماليون إلى أن تحليل القوائم المالية الفترية لأغراض إبداء النصح لمتخذ قرار الاستثمار أو الإقراض سيكون له فائدة ويمكن الاعتماد عليه إذا كانت هذه القوائم قد تم فحصها بواسطة مراجع حسابات مستقل .

(٣) يفضل سماسرة الأوراق المالية الذين يقومون بدور المحلل المالي أحياناً بجانب دورهم في شراء وبيع الأوراق المالية أن يتم فحص القوائم

---

(١) انظر :

- د. عبد الفتاح الصحن ، د. محمد تاجي درويش . المراجعة بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية (إسكندرية) ١٩٩٨ ، ص ص ٢٦٥-٢٦٩.
- القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية .
- القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية .

المالية الفترية بواسطة مراجع حسابات مستقل مثلها مثل القوائم المالية السنوية .

(٤) يعتمد المستثمرون في الأسهم على القوائم المالية الفترية في التنبؤ بقيمة وعائد السهم ويرون أن الفترة التنبؤية لهذه القوائم ستكون أكبر إذا تم فحصها بواسطة مراجع حسابات مستقل .

ثانياً : الطلب على فحص القوائم المالية الفترية لوحدات قطاع الأعمال العام :

بصدور قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ كان منطقياً أن تلتزم الشركات التابعة بإعداد ونشر قوائم مالية فترية لأغراض رقابة ومتابعة الشركات القابضة لأداء الشركات التابعة من ناحية ، ولخدمة متطلبات سوق الأوراق المالية بالنسبة للشركات التابعة التي تتداول أوراقها المالية بالبورصة من ناحية أخرى وفي جميع الأحوال يكون مطلوباً من الجهاز المركزي للمحاسبات فحص هذه القوائم امتداداً لدوره في مراجعة حسابات وحدات قطاع الأعمال العام . ويمكن بلورة متطلبات قانون قطاع الأعمال العام بشأن فحص القوائم المالية الفترية فيما يلي :

١- يجب أن يصادق مراقب الحسابات ، أي يفحص التقرير الربع سنوي الذي يتضمن حسابات العمليات الجارية وفائض هذه العمليات قبل عرضه على مجلس إدارة الشركة القابضة .

٢- أن حاجة الشركة القابضة للرقابة على الشركات التابعة تتطلب أن تنشر الشركات التابعة ميزانية في نهاية كل ربع سنة ، ويفضل أن يقوم مراقب الحسابات بفحصها جنباً إلى جنب مع فحص حساب العمليات الجارية الربع سنوي .

ثالثاً : الطلب على فحص القوائم المالية الفترية وفقاً لقانون سوق المال :

تطلب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ من الشركات الخاضعة له إصدار قوائم مالية فترية ، كما تطلب فحصها بواسطة مراجع حسابات مستقل أو أكثر وفقاً لما جاء في المادة (٦) من هذا القانون (سبق عرضها) ، وأيضاً وفقاً للمادة (٧) التي تقضي بأن تقوم الشركة ومراقبي الحسابات بمواقاة الهيئة العامة لسوق المال بما تطلبه من بيانات ووثائق للتحقق من صحة البيانات الواردة بالتقارير الدورية للشركة .

مفهوم وأهداف الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية :

تختلف خدمة الفحص عن عملية المراجعة بشكل جوهري لأن خدمة الفحص لا تتضمن تجميع أدلة الإثبات من خلال القيام بالاختبارات الأساسية للمراجعة ، ويقتصر الفحص على القيام باستفسارات معينة ، بالإضافة إلى الإجراءات التحليلية . ولهذه الأسباب فإن الفحص يوفر ضماناً محدوداً على المعلومات المالية الفترية بخصوص المزاعم أو التأكيدات التي تتضمنها . وعلى ذلك فإن عملية المراجعة تستهدف توفير أساس معقول لإبداء الرأي بشأن القوائم المالية ، بينما الفحص لا يوفر مثل هذا الأساس .

ويمكن تعريف الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية بأنه عملية منظمة تتضمن القيام باستفسارات معينة بالإضافة إلى إجراءات الفحص التحليلي بشأن القوائم المالية الفترية لتحديد ما إذا كانت هناك تعديلات جوهرية مطلوبة لجعل هذه القوائم متطابقة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

وتتمثل علاقة المراجع بالقوائم المالية الفترية في قيام المراجع بفحص القوائم المالية (الربع سنوية) على نطاق محدود كما جاء في نشرة معايير المراجعة رقم (٧١) SAS-71 والتي تتضمن :

"يهدف فحص المحاسب القانوني للقوائم المالية الفترية على نطاق محدود توفير أساس للتقرير عما إذا كانت هناك تعديلات ضرورية يتعين إجراؤها على هذه القوائم لتتطابق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً . ويصدر المحاسب القانوني تقريراً يتضمن التعبير عن الضمان المحدود بأنه ــ بناء على الفحص ــ لم يتضح له وجود أية تعديلات جوهرية يتعين إجراؤها على القوائم المالية الفترية كي تتفق والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها" .

ويلاحظ أن مجرد فحص المحاسب القانوني للقوائم المالية الفترية على نطاق محدود لا يكفي في حد ذاته لإبداء رأيه لأن الفحص المحدود لا يتضمن دراسة وتقييم وفحص كل من نظام الرقابة الداخلية والسجلات المحاسبية ، أو إجراء اختبارات المراجعة الأخرى طبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها .

خطاب الارتباط وأوراق العمل :

تنص نشرة معايير المراجعة (٧١) على أنه ينبغي أن يتأكد المحاسب القانوني من تفهم العميل لطبيعة مهمة الفحص وأنواع التقرير الذي سيصدره . ومن الناحية المثالية فإن طبيعة المهمة ينبغي توثيقها في خطاب ارتباط منفصل أو طبيعة المهمة ومسئولية المحاسب القانوني نحو القوائم المالية الفترية . وينبغي أن يتضمن خطاب الارتباط ما يلي :

(١) وصف عام للإجراءات التي يجب استخدامها بواسطة المحاسب القانوني .

(٢) توضيح بأن المهمة سوف لا تدار وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها .

(٣) بيان أن الإدارة هي المسئولة عن المعلومات الدورية بالقوائم الفترية .

ويوضح المثال التالي خطاب الارتباط عن مهمة فحص القوائم المالية الفترية لإحدى الشركات :

شركة الوردة البيضاء

٤٢ شارع الحلو – طنطا

إننا نعتبر من الضروري التأكيد على فهمنا لشروط وأهداف مهمتنا وحدود الخدمات التي سنقدمها . إننا سوف نفحص القوائم المالية الفترية للشركة عن فترة الثلاثة شهور التي تنتهي في ١٩٩٨/٦/٣٠ وفقاً للمعايير (التي وضعها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين أو المعايير الدولية) . إننا سوف لا ننجز عملية مراجعة لمثل هذه القوائم الفترية ، وعلى ذلك فإننا سوف لا نبدي رأياً عليها . تقريرنا عن القوائم المالية الفترية من المتوقع أن يقرأ كما يلي :

لقد فحصنا القوائم المالية المصاحبة للشركة عن الشهور الثلاثة المنتهية في ١٩٩٨/٦/٣٠ . وهذه القوائم هي مسئولية إدارة الشركة .

إننا نقوم بالفحص وفقاً للمعايير (التي وضعها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين أو المعايير الدولية) . ويتضمن فحصنا للقوائم المالية الفترية أساساً تطبيق الإجراءات التحليلية على البيانات المالية والقيام بالاستفسارات من الأفراد المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية . إن هذا الفحص أقل في نطاقه بشكل أساسي عن عملية المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها والتي الهدف منها إبداء الرأي بشأن القوائم المالية ككل . وعلى ذلك فإننا لا نبدي مثل هذا الرأي .

وبناء على فحصنا فإنه لم يتضح لنا وجود أية تعديلات جوهرية يتعين إجراؤها على هذه القوائم كي تتطابق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

ورغم أننا سنفحص المعلومات المالية فإن إدارة شركتكم هي المسئولة عن هذه المعلومات ، وإذا لم نتمكن من استكمال فحصنا للقوائم المالية الفترية فإننا سوف لا نصدر تقريراً على هذه القوائم نتيجة لهذا الارتباط .

ولا يمكن أن يعتمد ارتباطنا (تعاقدنا) على الإفصاح عن جميع الأخطاء والغش أو الأفعال غير القانونية التي قد توجد ، وعلى ذلك فإننا سنحيط المستوى الإداري الملائم بأية أخطاء جوهرية أو أية غش أو أفعال غير قانونية تصل إلى انتباهنا ما لم تكن غير هامة بشكل واضح .

أتعابنا عن الخدمات السابقة تكون عن معدلاتنا النمطية معاً مع أية تكاليف نقدية سوف نحاسب عليها مع تقدم العمل وتكون فاتورتنا قابلة للدفع عند تقديمها .

سنكون سعداء لمناقشة الخدمات التي نقدمها لكم في أية وقت ، في حالة موافقتكم على ما سبق نطلب توقيعكم على نسخة الخطاب في المكان المحدد .

محمد السيد أحمد

المحاسب القانوني

وفيما يتعلق بأوراق عمل الفحص التي يستخدمها المحاسب القانوني فلا توجد تعليمات أو إرشادات خاصة بأنواعها ومحتوياتها ، ومع ذلك يتعين اتباع الإرشادات العامة التي جاءت في نشرة معايير المراجعة رقم (٤١) (SAS 41) والتي توصي بتطوير أوراق العمل المقررة عند استخدامها في أداء المهام الأخرى بخلاف عملية المراجعة . وتخدم أوراق العمل خاصة بالفحص المحدود للقوائم المالية الفترية الأغراض التالية :

أ – أساس لتقييم ما إذا كان المحاسب القانوني قد وصل على درجة التأكيد المطلوبة في هذا النوع من الفحص .

ب– دليل على كفاءة إجراءات الفحص المحدود .

جـ– يمكن الاستفادة منها عند إجراء المراجعة السنوية للقوائم المالية السنوية .

العوامل التي تؤثر على فحص القوائم المالية الفترية :

تضمنت نشرة معايير المراجعة رقم (٧١) عدداً من العوامل التي يجب أن يأخذها المحاسب القانوني في اعتباره عند فحص القوائم المالية الفترية :

١– نطاق معرفة وإلمام المحاسب القانوني بالنظام المحاسبي لمنشأة العميل ، فكلما زادت خبرة ودراية المحاسب القانوني بالنظام المحاسبي لمنشأة العميل زادت قدرته على اختصار إجراءات فحص القوائم المالية الفترية ، خاصة إذا كان قد سبق له القيام بمراجعة القوائم المالية السنوية وما يتطلبه ذلك من دراسة وفحص عميق للنظام المحاسبي لمنشأة العميل .

٢– مدى إلمام المحاسب القانوني بمواطن ضعف نظام الرقابة الداخلية لمنشأة العميل والتي سبق أن تعرف عليها عند قيامه بمراجعة القوائم المالية السنوية . ويجب على المحاسب القانوني هنا الاهتمام بإجراءات فحص التغيرات والتعديلات التي حدثت في نظام الرقابة الداخلية خلال فترة الربع سنة موضوع القوائم المالية الفترية محل الفحص . ربما تعوق بعض مواطن الضعف الجوهرية في نظام الرقابة الداخلية إعداد قوائم مالية

مطابقة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وبالتالي يكون الفحص مفيداً بدرجة تمنع المراجع من إبداء رأيه عن نتائج فحص القوائم .

٣– مدى إلمام المحاسب بالتغيرات في طبيعة وحجم النشاط الاقتصادي لمنشأة العميل مثل الاندماج أو التخلص من بعض قطاعات المنشأة .

٤– صدور مبادئ وتعليمات محاسبية جديدة خلال الفترة المالية المؤقتة محل الفحص ، فقد تؤدي هذه المبادئ إلى تغيير بعض طرق المحاسبة وإعداد القوائم ، إذ يتعين على المحاسب القانوني التحقق من اتباع هذه المبادئ والتعليمات المحاسبية الجديدة .

٥– الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية في عدد من المواقع المختلفة (لا مركزية السجلات المحاسبية) يتطلب فحص القوائم والتقارير في عدة مواقع تضم المركز الرئيسي لمنشأة العميل وأيضاً مواقع أخرى للمنشأة .

وسوف يتم توضيح ما سبق عند مناقشة مدى انطباق معايير المراجعة المتعارف عليها على مهمة الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية في الجزء التالي :

معايير المراجعة المتعارف عليها :

تشير نشرة معايير المراجعة رقم (٧١) SAS-71 إلى أن الغرض من فحص المعلومات المالية الدورية يختلف جوهرياً عن الغرض من مراجعة القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها . وكما لاحظنا من قبل أن فحص المعلومات المالية الدورية لا يوفر أساساً للمراجع لإبداء الرأي على المعلومات المالية الدورية وذلك لعدم اتباع جميع معايير المراجعة المتعارف عليها . وينعكس عدم ورود (معايير المراجعة المتعارف عليها) في فقرة النطاق في تقرير الفحص للمعلومات المالية الدورية .

المعايير العامة :

يرتبط اثنان من هذه المعايير بالتدريب الفني وبذل العناية المهنية الواجبة . القاعدة ٢٠١ من كود السلوك المهني تطبق على الخدمات التي يقدمها عضو عند ممارسة مهنة المحاسبة . وتحدد هذه القاعدة بشكل خاص أن العضو سوف:

(١) يقبل القيام بتلك المهام التي يتوقع هو أو المنشأة أن يستكملها بكفاءة مهنية .

(٢) يمارس العناية المهنية عند أداء المهمة .

المعيار الثالث من المعايير العامة يتعامل مع استقلال المراجع . مرة أخرى فإن كود السلوك المهني يوسع مفهوم الاستقلال بالنسبة لجميع الخدمات التي يقدمها عضو المهنة ، القاعدة ١٠٢ تذكر أن الأعضاء سوف لا يخضعون أحكامهم وتقديراتهم الشخصية للآخرين أو يضللون الحقائق بشكل متعمد .

معايير العمل الميداني :

المعيار الميداني الأول : يختص بتخطيط عملية المراجعة والإشراف عليها ، مرة أخرى القاعدة ٢٠١ ، تمتد بهذه المفاهيم إلى فحص المعلومات المالية الدورية عن طريق المطالبة بأن جميع المهام والتي ينجزها عضو المهنة يجب تخطيطها والإشراف عليها بشكل ملائم ، وبالطبع فإن تخطيط الفحص يختلف عن تخطيط عملية المراجعة .

المعيار الميداني الثاني : يختص بنظام الرقابة الداخلية للعميل ، تتطلب نشرة معايير المراجعة رقم (٧١) SAS- 71 بأن يكون للمحاسب معرفة كافية لأدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد البيانات المالية السنوية والدورية من أجل :

- تعيين أنواع التحريفات الجوهرية المحتملة في المعلومات المالية الدورية وأخذ احتمال حدوثها في الاعتبار .
- اختيار الاستفسارات والإجراءات التحليلية التي ستزود المحاسب بالأساس للتقرير عما إذا كانت تعديلات هامة ينبغي إدخالها على هذه المعلومات للتطابق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

وأخيراً فإن المعيار الأخير للعمل الميداني يختص بتجميع وتقييم كافة أدلة الإثبات ، نشرة معايير المراجعة رقم (٧١) SAS- 71 لا تتطلب تجميع أدلة الإثبات اللازمة لدرجة تتيح للمراجع أن يكون رأيه على المعلومات المالية الدورية . ومع ذلك فإن نشرة معايير المراجعة (٧١) تتطلب بالفعل التأكيد على إجراءات فحص معينة وأساساً تتطلب إجراء الاستفسارات وإجراءات الفحص التحليلي قبل أن يصدر تقرير المحاسب بالفحص ، بالإضافة إلى ذلك فإن القاعدة ٢٠١ لقواعد السلوك المهني تتطلب الحصول على بيانات كافية ملائمة لتقديم أساس معقول للنتائج التي يصل إليها المحاسب .

معايير إعداد التقارير :

المعيار الأول والثالث من معايير التقرير تتعامل مع المبادئ المحاسبية والإفصاح الملائم على التوالي . رغم أن المحاسب لا يبدي رأياً على المعلومات المالية محل الفحص فإن الخروج المتعمد عن المبادئ المحاسبية أو الإفصاح الملائم قد يتطلب من المحاسب أن يعدل تقرير الفحص . المعيار الرابع من معايير التقرير يختص بإبداء المحاسب للرأي على القوائم المالية ككل . ورغم أن نشرة معايير المراجعة (٧١) لا توفر أساساً لإبداء الرأي على المعلومات المالية الدورية فإنها تتطلب بالفعل إمكانية التعبير عن الضمان السلبي والامتناع عن إبداء الرأي . ونتناول فيما يلي تفاصيل مشكلات العمل الميداني للفحص المحدود : (AU 722.09)

أ – تخطيط المهمة Planning the Engagement

في أغلب الحالات فإن فحص المعلومات المالية الدورية من المحتمل أن يكون امتداداً أو توسعاً لعملية المراجعة . وعندما يكون المراجع قد راجع من قبل القوائم المالية للعميل للسنة الماضية فإن عملية المراجعة ينبغي أن توفر أساساً لاستعراض وفحص المعلومات المالية الدورية اللاحقة (التالية) لها . نشرة

معايير المراجعة (٧١) تذكر تحديداً أن معرفة نظام الرقابة الداخلية للعميل يتضمن العناصر الخمسة المكونة لها . وعندما لا يكون المحاسب القانوني قد راجع القوائم المالية للسنة السابقة فإن نشرة معايير المراجعة (٧١) مع ذلك تتطلب الحصول على المعلومات الكافية بنظام الرقابة الداخلية للعميل التي ترتبط بإعداد المعلومات المالية الدورية (AU 722.10) .

جزءاً من تخطيط الارتباط (المهمة) بالنسبة لفحص المعلومات المالية الدورية ينبغي أن يتضمن تقييماً لأي معيار محاسبي جديد وكيف أنه قد يؤثر على المعلومات المالية الدورية للعميل . على سبيل المثال إصدار تعليمات من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بخطر رسملة التكاليف التي يمكن تأجيلها من قبل ينبغي أن ينبه المحاسب إلى أنه قد تكون هناك تغييرات في العلاقات الداخلية للمعلومات المحاسبية بالإضافة إلى ذلك مثل هذا التصرف من مجلس معايير المحاسبة المالية قد يطالب المحاسب بأن يسأل العميل عن كيفية تأثير التعليمات الجديدة على نظامه المحاسبي ، وما هي الإجراءات المعينة التي تم اتباعها لضمان الالتزام بالقاعدة المحاسبية الجديدة ، وبالطبع ينبغي على المحاسب أن يدرك المبادئ المحاسبية أو الممارسات المعينة إذا كانت تميز نشاط أو صناعة أو عمليات العميل .

يتعين أن يتضمن تخطيط فحص المعلومات المالية الدورية الأخذ في الاعتبار درجة مركزية الوظيفة المحاسبية للعميل . إذا كان للعميل عدة مواقع أو مراكز ولكن الوظيفة المحاسبية يتم القيام بها في موقع رئيسي واحد سوف لا تكون هناك حاجة لزيادة المواقع الأخرى وعندما تتم معالجة كمية جوهرية (هامة) من المعلومات في عدة مواقع ، رغم ذلك ، فإن إجراءات الفحص يتعين تطبيقها بالنسبة لكل من المركز المحاسبي الرئيسي والمواقع الأخرى التي يختارها المحاسب . في بعض الحالات مواقع أخرى قد يتم فحصها بواسطة محاسبين آخرين . وفي هذه الظروف قد يوضح المحاسب في موقع المحاسب

الرئيسي ويتعين أن يقوم بتقييم عمل المحاسبين الآخرين والتنسيق معهم وأن يقرر ما إذا كان سيشير إلى عملهم في تقرير فحص المعلومات المالية الدورية . وهذه الإرشادات يمكن أن تطبق بالنسبة للمحاسب الرئيسي عند فحص المعلومات المالية الدورية .

تخطيط فحص المعلومات المالية الدورية يتأثر بالطبيعة العملية للبيانات المالية الدورية . عادة ما تنشر المعلومات المالية الدورية لأطراف معنية بها بسرعة أكبر من المعلومات التي تخضع للمراجعة . وتذكر نشرة معايير المراجعة (٧١) SAS- 71 أن بعض إجراءات الفحص قد يتم إنجازها قبل نهاية الفترة الدورية لزيادة احتمال إتمام الفحص المحدود على أساس فوري Timely basis (أي في الوقت المناسب) أيضاً إنجاز بعض إجراءات الفحص مبكراً يمكن أن يحدد المشاكل التي يمكن اعتبارها مبكرة في مهمة الفحص .

مهام الفحص الدوري سوف تشتمل عامة الفترات التي سوف يتم مراجعتها في نهاية الأمر . وقد يتم تعديل الإجراءات التي تستخدم عادة في فحص المعلومات المالية الدورية بسبب استخدام إجراءات أديت متزامنة مع مراجعة القوائم المالية . على سبيل المثال قد يتضمن الارتباط فحص البيانات الدورية بالنسبة لكل ربع من الأرباع الثلاثة الأولى من السنة ومراجعة القوائم المالية السنوية . العمل التمهيدي للارتباط بالمراجعة قد يقلل الحاجة لإنجاز إجراءات معينة بالنسبة للربع الثاني والثالث في أعمال فحص القوائم المالية الدورية .

ب – أخذ الرقابة الداخلية في الاعتبار :

Consideration of Internal Control

تتطلب نشرة معايير المراجعة رقم (٧١) من المحاسب أن يحصل على المعرفة الكافية بالأدوات الرقابية الداخلية للعميل التي تتعلق بإعداد المعلومات المالية السنوية والدورية . ومع ذلك في أغلب ارتباطات الفحص الدوري قد يكون المراجع قد راجع القوائم المالية السنوية التي تكون قد تضمنت تقييم

لأدوات الرقابة الداخلية للعميل . وأثناء الفحص الدوري اللاحق قد يتساءل المراجع عما إذا كانت هناك تغيرات جوهرية في الرقابة الداخلية . وأية تغيرات ينبغي تقييمها بواسطة المحاسب لتحديد ما إذا كانت قد تؤثر على مقدرة العميل على إعداد المعلومات المالية الدورية مطابقة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (AU 722. 10) .

في الارتباط لأول مرة بعميل جديد فإن استفسارات المحاسب ينبغي هيكلتها لتحديد ما إذا كان هناك تغيرات في الرقابة منذ إكمال مهمة المراجعة السابقة وأيضاً لتعيين أدوات الرقابة بالنسبة لإعداد التقارير المالية الدورية والتي تختلف عن أدوات الرقابة المستخدمة بالنسبة لإعداد التقارير المالية السنوية . قد تختلف إجراءات إعداد التقارير المالية الدورية عن إجراءات إعداد التقارير المالية السنوية بسبب :

(١) عادة ما يكون من الضروري استخدام تقديرات أكثر في التاريخ الدوري (المؤقت) .

(٢) الحسابات في التاريخ الدوري (المؤقت) قد يتأثر بواسطة التنبؤات بنتائج السنة كلها .

هذه الإجراءات يتعين تقييمها لتحديد ما إذا كانت ملائمة بالنسبة لإعداد البيانات المالية الدورية ، في حالة استنتاج أن هناك ظروف يمكن التقرير عنها في أدوات الرقابة الداخلية كما تطبق عند أعداد البيانات الدورية ، فإن الآثار بالنسبة للارتباط (المهمة) ينبغي أن تؤخذ بالاعتبار ، في بعض الحالات هذه الأحوال أو الظروف قد ينظر إليها على أنها قيد على نطاق المهمة أو الارتباط أن المحاسب قد يقرر عدم إصدار تقرير فحص دوري ، أو لا يسمح باستخدام اسمه في اتصالات مكتوبة (تحريرية) تتضمن المعلومات المالية الدورية . إن الإدارة العليا ومجلس المديرين أو لجنة المراجعة ينبغي أن يحاط علماً بالأحوال أو الظروف التي يتم التقرير عنها في أدوات الرقابة الداخلية التي تستخدم في

إعداد البيانات المالية الدورية . وقد يقدم المحاسب مقترحات للعميل لتحسين أدوات الرقابة .

جـ - أدلة الإثبات : Evidence

لا يتضمن فحص المعلومات المالية الدورية اختبارات السجلات المحاسبية أو تجميع أدلة الإثبات المؤيدة من خلال استخدام إجراءات مراجعة مثل المصادقات ، الملاحظة ، وغيرها - بالنسبة للجزء الأغلب فإن فحص المعلومات الدورية يتضمن استفسارات وإجراءات تحليلية . وتوجه هذه الإجراءات تجاه الأمور المحاسبية الجوهرية والتي يمكن أن تؤثر على المعلومات المالية الدورية . وتضع نشرة معايير المراجعة (٧١) قائمة بالإجراءات النموذجية التي عادة ما تستخدم (AU 722. 13) :

(١) الحصول على المعلومات عن الأمور التالية خلال الاستفسارات :

- مقارنة المعلومات المالية الدورية للفترة الحالية مع المعلومات المالية الدورية للفترة السابقة .
- التغيرات الجوهرية في أدوات الرقابة الداخلية منذ مراجعة أو فحص أغلب القوائم المالية الحالية .

(٢) استخدام الإجراءات التحليلية بالنسبة للمعلومات المالية الدورية :

- مقارنة المعلومات المالية الدورية للفترة الحالية مع المعلومات المالية الدورية للفترة السابقة .
- مقارنة العلاقات المتداخلة بين المعلومات المالية الدورية والمعلومات غير المالية متى كان ملائماً .

ملاحظة : عند القيام بالإجراءات التحليلية بالنسبة للمعلومات المالية الدورية قد يجد المراجع إشارات مفيدة في نشرة معايير المراجعة رقم ٥٦ (الإجراءات التحليلية) ورقم ٥٧ (مراجعة التقديرات المحاسبية) .

(٣) لتحديد الأمور التي قد تؤثر على المعلومات المالية الدورية اقرأ محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمساهمين ولجان مجلس الإدارة.

(٤) لأخذ المعلومات التي تم تجميعها من خلال الاستفسارات والإجراءات التحليلية اقرأ (اطلع) على المعلومات المالية الدورية لتحديد ما إذا كانت تتطابق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

(٥) الحصول على تقارير فحص من المحاسبين الآخرين – إن كان ملائماً – الذين اختصوا بفحص المعلومات المالية الدورية تخص قطاع هام من الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها أو إحدى الشركات التي تستثمر فيها الشركة تحت المراجعة .

(٦) الاستفسار من الموظفين والمدراء الماليين والمحاسبين الآخرين بشأن تحديد ما يلي :

أ – ما إذا كانت المعلومات المالية الدورية معدة طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

ب – ما إذا كانت هناك تغيرات في المبادئ أو السياسات المحاسبية .

جـ – ما إذا كانت هناك تغيرات في أنشطة الشركة .

د – الردود على الأسئلة التي تنشأ من تطبيق إجراءات تحليلية دورية أخرى .

هـ – الأحداث التي تقع بعد انتهاء فترة التقارير الدورية والتي تؤثر جوهرياً على المعلومات الدورية .

و – الحصول على تمثيل مكتوب من العميل Written representation

ليس ضرورياً في أعمال فحص المعلومات المالية الدورية أن يرسل المحاسب خطابات الاستفسارات لمحامي العميل مالم تتأتى المعلومات لانتباه المحاسب تدفعه للاعتقاد بأن المحاسبة عن الدعاوى القضائية أو الالتزامات أو تقديرات تتعلق بالمعلومات المالية والدورية التي لم تراجع تخرج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (AU 711. 17)

إن فحص المعلومات المالية الدورية ليس بالضرورة أن يكون مفيداً أو محدداً بالقيام بالإجراءات التي تم وصفها في الجزء السابق . إن المعلومات الأخرى التي قد تأتي إلى انتباه المحاسب قد توفر أساساً لطلب أو للمزيد من الاستفسارات . على سبيل المثال إذا كان المحاسب يدرك أن العميل قد غير جوهرياً منتجاته ، وضماناته فإن مثل هذا التغير يتعين مناقشته مع أفراد المنشأة المعنيين بذلك لتحديد تأثيرها على عرض البيانات الدورية ، بالإضافة إلى ذلك فإن نتائج الاستفسارات وإجراءات الفحص التحليلي قد تقترح أو تشير للمحاسب بأن المعلومات المالية الدورية قد لا تتطابق والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. في هذه الحالة ينبغي على المحاسب استخدام أية إجراءات تبدو ملائمة لتناول الأسئلة والاستفسارات المطروحة .

ملاحظة :

إن أسلوب الاستفسارات والإجراءات التحليلية تعتبر ضعيفة نسبياً فيما يتعلق بمعيار الحصول على أدلة إثبات كافية . ومع ذلك فإن هذه الإجراءات التحليلية يمكن القيام بها بنجاح فقط إذا كان المحاسب يمتلك : (١) المعرفة الشاملة بالممارسات المحاسبية وممارسات إعداد التقارير لمنشأة العميل (٢) التقرير الشامل للرقابة الداخلية للعميل .

إن الإجراءات التحليلية المستخدمة ونتائجها يتعين توثيقها بشكل ملائم في أوراق العميل ، (SAS, 41)(Working Papers) فهذه الأوراق ينبغي أن تساعد في إدارة وفحص المهمة أو الارتباط وينبغي أن توفر دعم ملائم بالنسبة للنتائج التي يتوصل إليها المحاسب : نشرة معايير المراجعة (٧١) لا تتضمن مقترحات معينة حول محتوى أوراق العمل بالنسبة لفحص المعلومات المالية الدورية .

د – الاتصال بلجان المراجعة :

إذا كان المحاسب يعتقد بأن المعلومات المالية والدورية المرسلة أو التي يجب إرسالها إلى جهة معينة من المحتمل تحريفها بشكل جوهري ينبغي أن يناقش الأمر مع المستوى الملائم من إدارة العميل . إذا تبين للمراجع – بعد إحاطة الإدارة – أن الإدارة لم تستجيب في الحال وبطريقة ملائمة ، فإن الأمر ينبغي أن يرفع إلى انتباه لجنة المراجعة لدى منشأة العميل (أو المستوى المعادل لها) . قد يكون الاتصال باللجنة تحريراً أو شفاهة ، في حالة استخدام الاتصال الشفهي ينبغي توثيق الاتصال في أوراق العمل . وإذا لم تستجيب لجنة المراجعة بشكل فوري وبطريقة ملائمة ، فإن نشرة معايير المراجعة (٧١) توضح أن المحاسب ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار سبل العمل التالية :

١ – التخلي عن مهمة المعلومات الدورية .

٢ – التخلي عن مهمة المراجعة المرتبطة بها .

وهناك أمور أخرى ينبغي توصيلها إلى لجنة المراجعة يتضمن ما يلي :

١ – أفعال الغش المكتشفة أثناء المهمة ما عدا تلك الأفعال غير المنطقية بشكل واضح .

٢ – الفعال غير القانونية المكتشفة أثناء المهمة ما عدا تلك غير المنطقية بشكل واضح .

٣ – الظروف المكتشفة التي يمكن التقرير عنها .

٤ – بعض الأمور التي نوقشت في نشرة المعايير (٦١) (الاتصال بلجنة المراجعة) التي قد تتعلق بالمعلومات المالية .

متطلبات التقرير عن فحص القوائم المالية الفترية :

قد يتم عرض المعلومات المالية الدورية في مجموعة منفصلة من القوائم المالية أو قد تصاحب القوائم المالية التي يتم مراجعتها . تعتمد طريقة تقرير المحاسب على المعلومات المالية الدورية على الطريقة المستخدمة لعرض

المعلومات المالية الدورية . (AU 722, 27 and. 40) . ولا يمكن للمحاسب أن يسمح باقتران اسمه أو تضمين اسمه في اتصال مكتوب متضمناً المعلومات مالم يتم القيام بالفحص . تقرير الفحص قد يوجه إلى العميل ، مجلس المدراء ، أو إلى المساهمين وعادة ما ينبغي تأريخه بتاريخ إتمام الفحص . التقرير النموذجي لفحص ينبغي :

١. أن يتضمن عنواناً يستخدم كلمة "المستقل" .

٢. أن يعين ويحدد المعلومات المالية التي تخضع للفحص .

٣. أن يذكر أن المعلومات المالية مسئولية الإدارة .

٤. أن يذكر أن الفحص قد تم وفقاً لمعايير فحص القوائم المالية .

٥. وصف طبيعة إجراءات الفحص .

٦. أن يذكر أن نطاق الفحص أنه أقل فعلياً (بشكل جوهري) من المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها والتي هدفها إبداء الرأي على المعلومات المالية .

٧. الامتناع عن إبداء الرأي على المعلومات .

٨. أن يذكر أنه لم ينم إلى علم وانتباه المحاسب سبباً يتطلب تعديل المعلومات كي تتوافق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها (ضمان محدود) .

إن تاريخ تقرير المراجع ينبغي أن يتأسس على تاريخ استكمال المهمة وأن كل صفحة من المعلومات المالية الدورية ينبغي أن يكتب عليها عبارة "غير مراجعة" وأخيراً فإن التقرير ينبغي أن يحمل التوقيع اليدوي أو المطبوع لمنشأة المحاسب القانوني . وفيما يلي مثالاً للتقرير النمطي للفحص يستوفي المتطلبات السابقة بافتراض أن المحاسب القانوني بعد القيام بإجراءات الاستفسار والفحص التحليلي قد توصل إلى عدم الحاجة لإجراء تعديلات جوهرية على القوائم الفترية كي تتمشى مع المبادئ المحاسبية .

اسم المراجع وعنوانه

تقرير المحاسب القانوني المستقل عن فحص القوائم المالية الفترية

شركة .....

السادة / المساهمون ، مجلس الإدارة

فقرة تمهيدية

لقد قمنا بفحص (توصف القوائم أو المعلومات التي تم فحصها ، للشكة من بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٩٩ ، وعن فترة الشهور الثلاثة أو الستة شهور التي تنتهي فيها ، هذه القوائم (المعلومات) مسئولية إدارة الشركة وتنحصر مسئوليتنا في إصدار تقرير عنها في ضوء فحصنا المحدود لها .

فقرة النطاق

لقد قمنا بالفحص وفقاً لمعايير فحص القوائم المالية . وتتضمن فحص المعلومات الدورية أساساً استخدام الإجراءات التحليلية للبيانات المالية وعمل الاستفسارات من الأفراد المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية . إن نطاق الفحص أقل نطاقاً من المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها بشكل جوهري والتي تستهدف إبداء الرأي المتعلق بالقوائم المالية ككل . وبالتالي فإننا لا نبدي مثل هذا الراي .

فقرة نتائج الفحص

وتأسيساً على فحصنا فإننا لم ندرك أية تعديلات جوهرية ينبغي إجراؤها على القوائم المالية المصاحبة (المعلومات) بالنسبة لها كي تتطابق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

المحاسب القانوني المستقل

التوقيع

١٩ يوليو ١٩٩٩

ملاحظات على تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية :

١. يتضمن التقرير ثلاثة فقرات هي :

الأولى : فقرة تمهيدية تتضمن مشتملات الفحص وهي القوائم المالية الفترية والفترة التي أعدت عنها والإشارة إلى معايير المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين أو المعايير الدولية ...) والتأكيد على أن إعداد هذه القوائم هي مسئولية إدارة منشأة العميل وأن مسئولية المحاسب القانوني المستقل يقتصر علي فحص هذه القوائم وتحديد نتائجه .

الثانية : فقرة نطاق الفحص وتبين أسلوب وإجراءات الفحص متضمناً استخدام الإجراءات التحليلية وعمل الاستفسارات اللازمة ، والتأكيد على أن هذا الفحص أقل شمولاً ونطاقاً من المراجعة السنوية التي تم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها ، وأن فحص القوائم المالية الفترية لن ينتهي بإبداء رأي فني في هذه القوائم .

الثالثة : فقرة نتائج الفحص وتبين تأكيد المحاسب القانوني المستقل بأن القوائم المالية الفترية محل الفحص لا تتطلب عمل أية تعديلات جوهرية عليها كي تتفق والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

٢. ينبغي تأريخ تقرير الفحص المحدود بتاريخ إتمام الفحص وأن يقدم في الشهر التالي للفترة الدورية حتى تحتفظ القوائم المالية والتقرير بخاصية التوقيت الملائم حتى يمكن الاعتماد عليها بواسطة المستخدمين في اتخاذ قرارات الاستثمار .

٣. إذا كانت القوائم المالية الفترية معدة على أساس مقارن مع ذات الفترة الدورية مع العام السابق ينبغي أن يشير المحاسب القانوني المستقل إلى ذلك في الفقرة التمهيدية مع مراعاة ما يلي :

(أ) إذا كان قد سبق له فحص القوائم المالية الفترية عن ذات الفترة الدورية من العام الماضي يمكنه أن يقرن اسمه بهذه القوائم عند إعداد تقرير فحصه للقوائم المالية الفترية عن الفترة الدورية الحالية .

(ب) إذا لم يتم فحص القوائم المالية الفترية عن ذات الفترة الدورية من العام الماضي على المحاسب تجاهل هذه القوائم ولا يقرن اسمه بها عند إعداد تقرير فحصه للقوائم المالية الفترية عن ذات الفترة من العام الحالي .

تعديلات تقرير الفحص النمطي Modifications

لم تضع نشرة معايير المراجعة (٧١) تقريراً للفحص يكون مقابلاً للرأي المتحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي على القوائم المالية السنوية عندما يواجه المراجع بعض الظروف أو التغيرات التي تؤثر في نطاق أو إجراءات الفحص تستوجب تعديل محتوى التقرير النمطي . ومع ذلك يمكن أن يعد المحاسب القانوني المستقل تقرير فحص يأخذ باعتباره الظروف أو المتغيرات التي قد تؤثر في نطاق أو إجراءات الفحص وذلك كما هو مبين في الحالات التالية :

(١) حالة وجود قيود على نطاق الفحص :

قد لا يستطيع المحاسب القانوني القيام بالإجراءات الملائمة مثل الإجراءات التحليلية والاستفسارات المطلوبة من أجل فحص القوائم المالية الفترية لأسباب تتضمن عدم ملائمة النظام المحاسبي ، قيود تفرضها منشأة العميل أو ظروف يمكن التقرير عنها تتعلق بضعف جوهري في هيكل الرقابة الداخلية مقارنة بالعام الماضي . وبالتالي لن يتمكن المحاسب القانوني التوصل إلى نتائج محددة مهمة الفحص ، وعلى ذلك فإنه في حالة وجود قيود على نطاق الفحص ينبغي ألا يصدر المحاسب القانوني تقرير الفحص ، ولا يسمح أن يرتبط اسمه بأي اتصال مكتوب بين المنشأة وطرف ثالث يتضمن القوائم المالية الفترية التي كانت محلاً للفحص من جانبه (AU 722, 26)

(٢) حالة استخدام (الاعتماد على) عمل محاسب قانوني آخر .

عندما يعمل المحاسب القانوني كمحاسب رئيسي (أول) عند مراجعة القوائم المالية السنوية فإنه من المحتمل أن يكون في وضع مشابه عند فحص القوائم المالية الفترية واعتماده على تقرير فحص لمحاسب قانوني آخر . في ظل هذه الظروف يتعين أن يقرر (المحاسب القانوني الرئيسي) ما إذا كان يجب أن يشير إلى العمل المنجز بواسطة المحاسب القانوني الأخر . عندما يقرر المحاسب القانوني الرئيسي أن يشير إلى عمل المحاسب القانوني الأخر فإن فقرات النطاق والتأكيد (الضمان) السلبي ينبغي أن تبين بوضوح تقسيم المسئولية بين المحاسبين القانونيين الرئيسي والآخر . ينبغي أن تفصح فقرة النطاق حجم أو مقدار المعلومات المالية الفترية التي فحصها المحاسب القانوني الآخر . وقد يتقرر هذا الحجم بالإشارة إلى واحد أو أكثر من المؤشرات التالية :

إجمالي الأصول ، أجمالي الإيرادات أو أية معايير أخرى ملائمة . ويمكن وصف حجم أو أهمية العمل الذي قام به المحاسب القانوني الآخر باستخدام النسب المئوية لبيان نسبة ما قام المحاسب القانوني الآخر بفحصه من إجمالي العنصر الذي تفصح عنه القوائم المالية الفترية التي أعد عنها المحاسب القانوني الرئيسي تقرير الفحص . وتعتبر الإشارة إلى عمل المحاسب القانوني الآخر مجرد إشارة إلى تقسيم المسئولية بين المحاسبين القانونيين الذين يشملهم الفحص، ولا يعتبر ذلك نوعاً من التحفظ .

وفيما يلي مثالاً لتقرير فحص يتضمن إشارة المحاسب الرئيسي إلى تقرير محاسب قانوني آخر .

اسم المحاسب القانوني الرئيسي

تقرير المحاسب القانوني المستقل عن فحص القوائم المالية الفترية

شركة .....

السادة / مجلس الإدارة ، مساهمو الشركة

لقد قمنا بفحص القوائم المالية الفترية لشركة .... عن الشهور الثلاثة المنتهية في ١٩٩٩/٣/٣١ والتي تتضمن الميزانية العمومية في هذا التاريخ وقوائم الدخل والأرباح المحتجزة والتدفقات النقدية عن الشهور الثلاث المنتهية في هذا التاريخ . وتعتبر هذه القوائم مسئولية الإدارة وتقتصر مسئوليتنا على فحصها وتحديد نتائج هذا الفحص . .

ولقد زودنا (حصلنا على) تقرير فحص محاسبين قانونيين آخرين القوائم المالية الفترية لفرع الشركة في ..... وتمثل أصول وإيرادات الفرع % ، % على التوالي من إجمالي الأصول والإيرادات المجمعة .

لقد قمنا بفحصنا وفقاً لمعايير فحص القوائم المالية . وتتضمن فحص المعلومات الفترية أساساً استخدام الإجراءات التحليلية للبيانات المالية وعمل الاستفسارات اللازمة من الأشخاص المختصين عن الأمور المالية والمحاسبية . ويقل هذا الفحص في نطاقه بشكل جوهري عن المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها والتي تستهدف إبداء الرأي على القوائم المالية ككل . وبالتالي فإننا لا نبدي مثل هذا الرأي .

وبناءاً على الفحص الذي قمنا به وتقرير الفحص لفرع الشركة في ..... لزميل آخر فإننا لم ندرك أية تعديلات جوهرية ينبغي إجراؤها على القوائم المالية الفترية كي تتمشى والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

في ١٩٩٩/٤/١٩

المحاسب القانوني الرئيسي

التوقيع

يلاحظ أن التقرير السابق تقرير فحص نمطي غير متحفظ وأنه يتضمن فقرة إضافية تلك الفقرة التمهيدية وتسبق فقرة النطاق تشير إلى عمل المحاسبين القانونيين الآخرين .

(٣) حالة الخروج على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها :

قد يكتشف المحاسب القانوني أثناء الفحص أن القوائم المالية الفترية قد تأثرت جوهرياً بالخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها . في هذه الحالة ينبغي إضافة فقرة توضيحية لتقرير الفحص تصف طبيعة هذا الخروج وأثار ذلك ــ إذا كان عملياً ــ على المعلومات المالية الفترية . وينبغي أن تتضمن الفقرة الأخيرة (فقرة نتائج الفحص أو التأكيد المحدود) الإشارة إلى الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والذي جاء في الفقرة الإيضاحية . إذا كان الخروج على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والذي جاء في الفقرة الإيضاحية . إذا كان الخروج على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها له تأثير جوهري على القوائم المالية الفترية يتحفظ المحاسب القانوني فقط في تقرير الفحص، رغم أن الوضع الممثل في حالة مراجعة القوائم المالية السنوية يتطلب رأياً عكسياً وليس فقط مجرد التحفظ كما هو فحص القوائم المالية الفترية .

وعندما يتم تعديل تقرير الفحص بسبب الخروج على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تضاف فقرات مشابهة للفقرات التالية للفقرتين الأولى والثانية في تقرير الفحص النمطي .

بناء على المعلومات التي قدمتها لنا الإدارة فإننا نعتقد أن الشركة قد منعت تكوين مخصص خسارة أو التخلي عن بعض الأصول والتي ينبغي التقرير عنها خسارة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها . وتوضح هذه المعلومات أن تحقق هذه الخسارة يؤدي إلى تناقص صافي الدخل وربحية السهم بمقدار .... على التوالي .

وبناء على الفحص الذي قمنا به وباستثناء ما أشرنا إليه في الفقرة السابقة فإننا لم نتوصل إلى ضرورة عمل أية تعديلات جوهرية على القوائم المالية الفترية الملحقة كي تتمشى والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

(٤) حالة الإفصاح غير الملائم في القوائم المالية الفترية :

إن ما يعتبر إفصاحاً ملائماً بالنسبة للقوائم المالية الفترية لم يتحدد جيداً كما هو الحال بالنسبة للإفصاح في القوائم المالية السنوية ، ولقد تبنى الرأي المحاسبي رقم (٢٨) فلسفة مؤداها أن مستخدمي المعلومات المالية الفترية الملخصة يقرءون أخر تقرير سنوي وأن البيانات المالية الفترية المحدودة سيتم تقييمها في إطار هذا السياق . وعندما يتم استنتاج أن القوائم المالية الفترية لا تتضمن إضافة فقرة توضيحية لتقرير الفحص تلي فقرة النطاق وتسبق فقرة نتائج الفحص تشير إلى طبيعة المعلومات المفصح عنها ، وإن أمكن الإشارة إلى ماهية المعلومات المطلوب الإفصاح عنها كي تستوفي القوائم المالية الفترية الإفصاح الملائم . وعلى ذلك يشير المحاسب القانوني في فقرة نتائج الفحص (التأكيد المحدود) إلى الفقرة التوضيحية وعليه سيتحفظ في نتائج الفحص .

وارتباطاً بما سبق يضاف للفقرة الأولى والثانية (التمهيدية ، النطاق) في تقرير الفحص الفقرتين التاليتين :

لقد أخبرتنا الإدارة في ١٠ إبريل ١٩٩٩ أن الشركة أصدرت سندات بمبلغ ٢,٥٠٠,٠٠٠ لأغراض تمويل إنشاء قسم البحوث والتطوير . لقد رست السندات على الاتحاد المالي للمستثمرين في القطاع الخاص . لم تفصح القوائم المالية الفترية عن هذا الأمر ، والذي نعتقد بوجوب الإفصاح عنها للتمشي والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

وبناء على الفحص الذي قمنا به وباستثناء ما أشرنا إليه في الفقرة السابقة فإننا لم نتوصل إلى ضرورة عمل أية تعديلات جوهرية على القوائم المالية الفترية الملحقة كي تتمشى والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

(٥) حالة عدم التأكد باستمرارية المنشأة :

تشير نشرة معايير المراجعة رقم (٧١) أن الشك الجوهري حول قدرة المنشأة على الاستمرار لا تتطلب من المحاسب القانوني تعديل التقرير إذا كانت القوائم المالية الفترية توفر الإفصاحات الملائمة عن ذلك . وواضح أن ذلك سببه أن المحاسب القانوني لا يبدي رأياً على القوائم المالية الفترية .

(٦) حالة عدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية :

إن عدم الثبات أو الاتساق في تطبيق المبادئ المحاسبية والذي يؤثر على القوائم المالية إذا تم الإفصاح عنه بطريقة ملائمة فلا يتطلب ذلك من المحاسب القانوني تعديل تقرير الفحص (التحفظ) . أما إذا لم يتم الإفصاح بالطريقة الملائمة في القوائم المالية الفترية يتم تعديل تقرير الفحص على أساس الإفصاح غير الملائم . وإذا كان المبدأ المحاسبي الجديد ليس من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، فإنه يتم تعديل تقرير الفحص بنفس الطريقة في حالة الخروج على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية الفترية :

عادة ما يتم تأريخ الفحص بتاريخ إتمام فحص القوائم المالية الفترية . ومع ذلك هناك ثلاث حالات قد تؤدي إلى الخروج عن هذا التاريخ عندما تقع أحداث تالية لتاريخ فحص القوائم المالية الفترية ولكن قبل إصدار التقرير .. وهذه الحالات الثلاث نوجزها فيما يلي :

(١) حدث لاحق يسبب تعديل في القوائم المالية الفترية وأنه قد تم الإفصاح عنه .

(٢) الإفصاح عن الحدث اللاحق في مذكرة ملحقة بالقوائم المالية الفترية .

(٣) عدم المحاسبة عن الحدث اللاحق بشكل سليم (مثلاً عدم إجراء التسوية أو عدم الإفصاح) وأن تقرير الفحص تم تعديله بسبب الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

وعندما يقع أي من الحالات الثلاث يتعين على المحاسب القانوني أن يضع تاريخاً مزدوجاً لتقرير الفحص Dual- date يقرأ كما يلي :

١٢ إبريل ١٩٩٩ ، فيما عدا الملاحظة B ، وكما هو في تاريخ ٢٢ إبريل ١٩٩٩ ، وبشكل متبادل فإن المحاسب القانوني قد يستخدم التاريخ الفردي الذي اكتشف فيه الحدث اللاحق ، وفي المثال التاريخ ٢٢ إبريل ..... ينبغي أن نتذكر أنه عندما يكون التاريخ الأخير مستخدماً فإن مسئوليات المحاسب القانوني فيما يتعلق بالأحداث التالية تمتد إلى هذا التاريخ .

مسئوليات المحاسب القانوني بعد تاريخ التقرير :

لا يتحمل المحاسب القانوني مسئولية استمرار فحص القوائم المالية الفترية بعد تاريخ تقرير فحصه . ومع ذلك ينبغي ألا يتجاهل المحاسب القانوني الحقائق التالية المكتشفة الموجودة في تاريخ التقرير والتي قد يكون لها أثراً على تقرير الفحص . ولم توفر نشرة معايير المراجعة (٧١) إرشادات معينة في مثل هذه

الحالات ، إلا أنها توصي بأن يأخذ المحاسب القانوني باعتباره المعايير التي جاءت في نشرة معايير المراجعة رقم (١) قسم ٥٦ (بشأن الأحداث اللاحقة لتاريخ تقرير المراجع) .

حالة دراسية :

تناقش هذه الحالة مشاكل المحاسبة والفحص المحدود المرتبطة بإعداد وفحص القوائم المالية الفترية المنشورة في مصر .

قم باختيار أحد التقارير المالية المنشورة بالصحف المصرية والتي تتضمن تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية لأحد البنوك خلال عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ .

المطلوب :

(١) إبداء رأيك في المعالجات المحاسبية التي وردت في السياسات المحاسبية المفصح عنها بشأن إعداد القوائم الفترية مبيناً موقف المحاسب القانوني بشكل مفصل .

(٢) تقييم تقرير الفحص المحدود في مصر موضحاً مقترحاتك لتطويره .

الفصل الخامس

المسئولية القانونية للمراجع

المسئولية القانونية للمراجع

١ - المقدمـــة

تستخدم مجموعات عديدة من الأفراد خدمات المراجعين تتضمن مجلس إدارة الشركة محل المراجعة (عميل المراجعة) ، وأيضاً أصحاب المصلحة من خارج الشركة (الطرف الثالث) . ما الذي يحدث عندما تتضرر مجموعة من هؤلاء المستخدمين بالأداء السيئ لوظيفة المراجعة ؟ لمن تستطيع أن تقدم شكواها ؛ من الذي يمكنه مقاضاة المراجع ؛ يوجد بين العميل والمراجع اتفاق تعاقدي منظم بموجبه يجب أن يقدم المراجع خدمات مراجعة معينة ، فإذا أخفق المراجع في تقديم هذه الخدمات بشكل غير ملائم ، يمكن للعميل مقاضاة المراجع . ولكن ماذا عن غير العملاء المستخدمين والمستفيدين من خدمات المراجعة ــ الطرف الثالث ــ هل يمكنهم مقاضاة المراجع ؟

يشير المنظور الاقتصادي للمراجعة إلى أن المراجع يضيف قيمة لعلاقة الأصيل ــ الوكيل عن طريق توفير رأي موضوعي ومستقل عن جودة المعلومات محل التقرير . ورغم ذلك ما الذي يمنع المراجع من التعاون مع الإدارة وأن يصدر تقريراً نظيفاً عن قوائم مالية تتضمن تحريفاً جوهرياً ؟ الرادع الرئيسي هو الخوف من المسئولية القانونية تجاه العميل وتجاه الطرف الثالث . فعندما يتكبد العميل أو الطرف الثالث خسارة تترتب على هذا السلوك ، نجد أن الثروة الشخصية للمراجع وسمعته المهنية يتأثر كثيراً عند مقاضاته بمعرفة العميل أو الطرف الثالث . أو المجتمع . والمراجع قد يتعرض للمسئولية القانونية مع تقديم أي خدمة مهنية . وتتركز الاهتمامات في هذا الفصل أساساً في المسئولية القانونية للمحاسب القانوني فيما يتعلق بأداء أعمال مراجعة القوائم المالية . ونعرض هنا لأثر البيئة القانونية الحالية على المهنة والحاجة إلى

الإصلاح القانوني . أيضاً أقسام مسئوليات المراجعين في ظل القانون العام والقانون التشريعي . مع عرض بعض القضايا بشأن مسئوليات المراجعين تجاه عميل المراجعة والطرف الثالث والمجتمع . بالإضافة إلى بيان كيفية تقليل خطر المقاضاة .

٢ – البيئة القانونية للمهنة والمصطلحات المستخدمة :

يشير تاريخ مهنة المحاسبة والمراجعة إلى الانخفاض الحاد في النسبة المئوية لفشل أعمال المراجعة قياساً إلى إجمالي أعمال المراجعة التي تم القيام بها . إلا أنه في السنوات الحالية أصبحت كل من حجم وتكلفة المقاضاة المتعلقة بأعمال المراجعة المعيبة تبعث بإشارات تحذيرية للمهنة . ويمكن أن يتسبب ذلك بشكل جزئي في ازدياد التقرير المتزايد عن فشل المشروعات وإحداث خسائر جوهرية للمستثمرين ودافعي الضرائب مثل انهيار مؤسسات الادخار والإقراض في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات . إلا أنه لا يمكن أن نساوي بين فشل المشروعات وفشل أعمال المراجعة . هناك إجماع متزايد بأنه غالباً ما يتبع فشل المشروعات والقوائم المالية المضللة ، تركيز المدعين ومحاميهم على المراجعين بصرف النظر عن درجة الخطأ بسبب أن المراجعين قد يكون وحدهم الطرف المتبقي أمامهم لطلب تعويض خسائرهم من مواردهم المالية . ويمكن الكشف عن حدة أزمة المقاضاة التي تواجه المهنة من خلال المؤشرات التالية :

(١) بحلول نهاية ١٩٩٢ واجهت مهنة المحاسبة والمراجعة أكثر من ٤٠٠٠ قضايا مساءلة تتضمن التزامات مقدرة لم يتم تسويتها قيمتها ٣٠ مليون دولار .

(٢) في عام ١٩٩٢ – بالنسبة للست الكبار من منشآت المحاسبة والمراجعة – تكاليف صافي الحماية زادت عن ٥٩٨ مليون دولار ، أو ما يعادل ١١% من إجمالي إيرادات منشآت المحاسبة والمراجعة . ويضع ذلك تكاليف

الحماية والقضايا في المرتبة الثانية في تكاليف منشآت المراجعة للست الكبار بعد الرواتب والمكافآت .

(٣) في أعوام ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ قبلت ثلاثة من المنشآت الست الكبار أن تدفع للمنظمين الفيدراليين ٤٠٠ مليون دولار ، ٨٢ مليون دولار ، ٣١٢ مليون دولار على التوالي من أجل تسوية مطالبات تتعلق بأعمال المراجعة لمؤسسات بنكية وادخارية وإقراض فشلت في أعمالها .

(٤) في عام ١٩٩٢ أعلنت منشأة Laventhole & Horwath – وهي ترتيبها السابع بين أكبر المؤسسات المحاسبة المراجعة – عن إفلاسها نتيجة لتزايد أعباء المسئولية القانونية التي تعرضت لها .

(٥) هناك دليل بأن أزمة المقاضاة قد تجعل صغار الناس يتجنبون المهنة ، وأن أفرادها لا يختارون الترقي إلى شركاء ، أيضاً يتساءل الشركاء عن بقائهم لدى منشآت المحاسبة والمراجعة .

(٦) أصدرت منشآت المحاسبة والمراجعة الرئيسية ما يعرف بقائمة موقف بعنوان : " أزمة المسئولية في الولايات المتحدة : الأثر على مهنة المحاسبة والمراجعة " .

ولقد جاء فيها أن نظام المساءلة الحالية قد أدى إلى تفشي مقاضاة المراجعين وانتشارها في مجتمع الأعمال . ويهدد ذلك وظيفة المراجعة المستقلة ونظام إعداد التقارير المالية . كما أنه يهدد قوة أسواق المال وكفاءتها ، بالإضافة إلى القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي . الأسباب الرئيسية لمشاكل مسئولية المهنة تكمن في المقاضاة غير المبررة والتسويات الإلزامية .

وفي ظل البيئة القانونية للمهنة حالياً يمكن أن يتعرض المراجعون للمساءلة عن عدة أنواع من التصرفات ولقد تأيد ذلك في العدد المتنامي من القضايا والأحكام التي أظهرت مسئولية المراجعين في مجالات يبدو أنها قد تقع خارج رقابة المراجعين . وعلى ذلك أصبح المراجعون يتعرضون لمزيد من مخاطر المسئوليات القانونية التي لم يتعرضوا لها من قبل مع تزايد حالات إفلاس الشركات واتساع النظام مسئوليات المراجعة تجاه الطرف الثالث ، الأمر الذي أثر على منظور وتوقعات الجمهور من المهنة.

ويعرض الجدول التالي بإيجاز للمصطلحات القانونية المرتبطة بالبيئة القانونية للمهنة والتي تساعد القارئ في تفهم الأبعاد العديدة للمسئولية القانونية للمراجعين .

المصطلح	المعنى عند الاستخدام
المسئولية المدنية	تنطوي على مخالفة حقوق شخص أو أشخاص محددين يمثل عميل المراجعة أو الطرف الثالث . ويقتصر العقاب على دفع تعويض مادي .
المسئولية الجنائية	تنتج عن ارتكاب الشخص ــ مثلاً المراجع ــ عملاً يعتبر في حد ذاته موجهاً ضد المجتمع ويعاقب عليه بالغرامة أو الحبس أو الاثنين معاً .
المسئولية المهنية	أي مساءلة المحاسبة أو المراجع أمام التنظيمات المهنية عند الإخلال بقواعد أو آداب سلوك المهنة . ويعاقب المراجع باللوم والإنذار والشطب .

المصطلح	المعنى عند الاستخدام
فشل المشروع	معناه عدم قدرة المشروع على سداد التزاماته (قروض البنوك) ، أو عجز المشروع في الوفاء بتوقعات المستثمرين في الحصول على العائد المطلوب بسبب ظروف اقتصادية أو غيرها
فشل عملية المراجعة	معناه أن يصدر المراجع تقريراً خاطئاً عن مراجعة القوائم المالية بسبب عدم التزامه بمعايير المراجعة المتعارف عليها . كما هو الحال عندما يستعين المراجع بمساعدين غير مؤهلين تنقصهم الخبرة في اكتشاف التحريفات الهامة في القوائم المالية والتي يستطيع مراجع ذو خبرة اكتشافها .
القانون المدني	مجموعة الأحكام والقرارات الصادرة بواسطة المحاكم في قضايا سابقة .
القانون التشريعي	قانون يصدر عن البرلمان أو الحكومة مثل القوانين المنظمة لتداول الأوراق المالية .
المشاركة في العقد	أي تعيين وتعريف العلاقة بين طرفي العقد . فالمراجع والعميل طرفي مشاركة في عقد المراجعة
الإهمال العادي	معناه عدم مراعاة درجة العناية المعقولة في أداء المهام الفنية لعملية المراجعة .
العناية المعقولة	تتحدد في ضوء مستوى الجودة والدقة المتوقع من مراجع معتدل .
العناية الواجبة	تعني الإلتزام بمعايير المراجعة ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها في أداء وظيفة المراجعة .

المصطلح	المعنى عند الاستخدام
الإهمال القادح أو الجسيم	أي عدم مراعاة الحد الأدنى من درجة العناية المعقولة ، بمعنى عدم المبالاة والإهمال في المسئولية والواجب .
الغش والتلاعب	الخداع المتعمد لتحقيق منافع شخصية بشكل غير عادل يترتب عليه الإضرار بحقوق ومصالح الآخرين .
مخالفات تعاقدية (Tort)	تصرف خاطئ بخلاف نقض العقد قد يتخذ بشأنه إجراء مدني .
الطرف الثالث	مستخدمي تقارير المراجعة من غير عملاء المراجعة ، ويملكون حق مقاضاة المراجع بأقل ضوابط معينة .
الأطراف ذات الصلة بالعميل	هي الشركات والمنشآت التابعة أو الملاك الرئيسيين أو رجال الإدارة العليا أو أقاربهم المباشرين أو الشركاء الآخرين المستثمرين في شركة العميل وتحاسب عنها بطريقة نسبة الملكية أو أي طرف آخر قد يتأثر أو تؤثر قراراته بشكل مباشر بقرارات العميل .

٣ – المحددات الرئيسية للمساءلة القانونية للمراجعين :

على الرغم من صعوبة تطوير نظرية عامة لمسئولية المراجع القانوني ، إلا أن الدراسات والبحوث المتعلقة بتنظيم المساءلة القانونية للمراجع قد ساعدت في تصنيف الأحكام الصادرة من المحاكم المختلفة وأيضاً البرلمانات والجهات

الحكومية المعنية في التوصل إلى محددات عامة لمعالم المسئولية القانونية للمراجعين :

أولاً : نوع القانون الذي ترفع على أساسه القضية .

ثانياً : نوع العلاقة بين المدعي والمراجع القانوني .

ثالثاً : نوع الادعاء (مدني ، جنائي) .

نوع القانون الذي ترفع على أساسه القضية :

تتعدد مصادر المسئولية القانونية للمراجعين على أساس القوانين التالية :

(١) **القانون التعاقدي** . العلاقة التعاقدية تعرف بالمشاركة في العقد . وعلى أساسها تكون مسئولية المراجع ظاهرة وصريحة بنص العقد . وتتمثل مصادر مسئولية القانون العقدي في نقض العقد أو الإخلال بالعقد ، ومدى استفادة العميل . ويقصد بالإخلال بالعقد فشل أحد أو كل من طرفي العقد في الالتزام بمتطلبات وشروط العقد . عندما يفشل المراجع في تسليم تقرير المراجعة في التاريخ المحدد والمقرر . وفقاً للقانون العقدي يكون المراجع مسئولاً أما عميله عن الإخلال بالعقد أو نقضه عندما يصدر المراجع تقريراً نموذجياً رغم عدم قيامه بعملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها .

(٢) **القانون العام (المدني)** . ويتمثل في قرارات المحاكم والجهات القضائية . وتعكس هذه القرارات المسئوليات الضمنية وهي الواجبات التي سبق وأن حددتها الدوائر القضائية كأحد مكونات العقد سواء تم تضمينها في العقد أم لا . وتعتبر هذه المسئوليات الضمنية المصدر الرئيسي لمسئوليات المراجع القانونية عدا الإهمال . وينطوي تحديد إهمال المراجع على ما إذا كان قد اتبع المراجع درجة معقولة من العناية المهنية في ظل الظروف السائدة ، وفي ضوء تفسيرات القانون العام يمكن مساءلة المراجع عن أفعاله أو

إهماله الذي قد يعتبر في حد ذاته غشاً أو ينتج معه ضمناً ارتكاب الغش
وحتى يمكن مساءلة المراجع عن غش ارتكبه فعلاً يجب أن يكون عمله أ
إهماله متعمداً بهدف الاحتيال ، أما غش المراجع الضمني فينطوي على
إغفال أو إهمال فادح لا يهدف إلى الاحتيال . ويكون المراجع مسئولا ف
ظل القانون العام أمام الطرف الثالث عن الغش أو الإهمال عندما يكون
طرفاً مستفيداً نص عليه عقد الاتفاق مع العميل .

(٣) **القانون التشريعي** . عبارة عن تشريع يتم تحريره والموافقة عليه بمعرف
البرلمان أو وحدة حكومية أخرى . وتتضمن الأمثلة هنا القوانين المنظم
لتداول الأدوات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية لأعوام ١٩٣٣
١٩٣٤ ، ١٩٩٥ والتي صدرت أساساً لعملية المستثمرين وكان لها أثر
واضحاً على المراجعين ومسئولياتهم تجاه الطرف الثالث .

نوع العلاقة بين المدعي والمراجع القانوني :

تميز أحكام القضاء بين مجموعتين من المدعين في علاقاتهم بالمراجعين :

المجموعة الأولى : مدعين تربطهم علاقة تعاقدية مباشرة مع المراجعين (عملا
المراجعة) وتظهر هذه العلاقة في عقد المراجعة الذي يح
خدمات المراجع للعميل .

المجموعة الثانية : مدعين لا تربطهم علاقة تعاقدية مع المراجعين (المستفيد
من الطرف الثالث) وعادة ما يتضمنون البنوك والدائنين
وحملة الأسهم الذين يستخدمون المعلومات التي تتضمنه
القوائم المالية التي تم مراجعتها .

وبالنسبة للمجموعة الثانية تبين أحكام القضاء على تحديد نوعية الطرف
الثالث المستفيد عندما تقرر مدى إمكانية المدعي من الطرف الثالث لط

التعويض واسترداد خسائره عن الأضرار التي لحقت به نتيجة إهمال المراجع .
وتقوم المحاكم بتبويب مستخدمي القوائم المالية من الطرف الثالث إلى ثلاثة
أنواع :

(١) **المستفيد الرئيسي** . وهو مستخدم القوائم المالية الذي يعرف المراجع
باستفادته من عمل المراجع واعتماده على تقرير المراجعة . وعادة ما
ينص على المستفيد الرئيسي في عقد المراجعة ويتم تحديده بالاسم قبل قيام
المراجع بعمله ، ويكون المراجع على علم بحقيقة تأثير تقرير المراجعة
على المقررات التي سيتخذها المستفيد الرئيسي .

وأبرز الأمثلة على ذلك اتفاق العميل مع المراجع على مراجعة قوائمه
المالية بغرض الحصول على قرض من أحد البنوك أو تسهيلات ائتمانية
من أحد الموردين ويكون البنك أو المورد في هذه الحالة مستفيداً رئيسياً له
نفس حقوق العميل ويمكنه الرجوع على المراجع بالتعويض عن الأضرار
التي تلحق به بسبب اعتماده على القوائم المالية التي قام المراجع بمراجعتها
لهذا الغرض . ويكفي البنك أو المورد إثبات تهمة الإهمال العادي على
المراجع .

(٢) **المستفيد المتوقع** . وهو مستخدم القوائم المالية التي تم مراجعتها ويكون
معروف للمراجع أو معروف بدرجة معقولة . في المثال السابق إذا كانت
القوائم المالية للعميل يتم مراجعتها للحصول على قرض من بنك مصر
مثلاً أو للحصول على ائتمان من شركة القاهرة للمبيعات مثلاً ، ورغم ذلك
تم بناء على رغبة العميل تقديم هذه القوائم إلى أحد البنوك أو الشركات
الأخرى في نفس المدينة وليكن بنك القاهرة أو شركة النصر في نفس
المدينة . في هذه الحالة يكون بنك القاهرة أو شركة النصر مستفيداً متوقع
بالنسبة للمراجع .

(٣) **المستفيد المحتمل** . هو مستخدم القوائم المالية التي يتم مراجعتها ويكون المراجع لديه علم ومعرفة بأنه يعتمد على القوائم المالية المرفقة . إلا أن المراجع لا يدرك أو لا يعرف تحديداً نوع الاستخدام. وارتباطاً بما سبق يتضمن عقد المراجعة إما على عميل المراجعة أو المستفيد الرئيسي أما المستفيد المتوقع والمستفيد المحتمل فلا يعد طرفاً في عقد المراجعة وليس مستفيداً رئيسياً من المراجعة ، على ذلك لا يمكنه اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المراجع على أساس العلاقة التعاقدية . إلا أنه يمكن اتخاذ إجراءات قانونية ضد المراجع إذا أصابه ضرر ترتب على خطأ ارتكبه المراجع . على المدعي من الطرف الثالث المستفيد المتوقع أو المحتمل إثبات الإهمال الفادح في ظل القانون العام – حتى يمكنه استرداد خسائره من المراجعين . بينما العميل والطرف الثالث المستفيد الرئيسي يكفي إثبات الإهمال العادي فقط . بينما في ظل القانون التشريعي لا توجد تفرقة بين حقوق كلاهما ويمكنهما مقاضاة المراجع .

٤ – أقسام المسئولية القانونية للمراجع :

وارتباطاً بما سبق يمكن أن ترفع قضية على المراجع القانوني من قبل العميل استناداً إلى العلاقة العقدية بينهما (القانون المدني) . ويمكن أيضاً أن ترفع قضية على المراجع القانوني من قبل الطرف الثالث وهم عادة مستخدمي القوائم المالية استناداً على قانون الضرر (القانون المدني أو التشريعي) . بالإضافة إلى أنه يمكن أن ترفع قضية من قبل المجتمع على المراجع القانوني استناداً إلى القانون التشريعي . وتتركز القضايا المرفوعة من قبل المجتمع في الأمور الجنائية وحكمها في الغالب السجن أو الغرامة . أما القضايا المرفوعة من قبل العميل أو الطرف الثالث فأغلبها قضايا مدنية ينتج عنها أحكام بالتعويض المادي عن الأضرار الناتجة عن تقصير المراجع القانوني .

وعلى ذلك يمكن تبويب مسئولية المراجع القانوني في الأقسام التالية :

أولاً : المسئولية المدنية للمراجع .

ثانياً المسئولية الجنائية للمراجع .

ثالثاً : المسئولية التأديبية للمراجع .

أولاً : المسئولية المدنية للمراجع .

القانون المدني عبارة عن مجموعة الأحكام الصادرة بواسطة المحاكم في قضايا سابقة وذلك بدلاً من تشريع القوانين التي تصدر عن الحكومة أو البرلمان. وتتحدد مسئولية المراجع القانوني في ظل القانون المدني في الولايات المتحدة الأمريكية حسب نوعية العلاقة بين المراجع وبين المدعي (المدعين) . فكلما قربت تلك العلاقة كلما تعاظمت مسئولية المراجع في بذل أقصى درجات العناية وعلى ذلك يمكن تحديد مسئولية المراجع بحسب القانون المدني على النحو التالي :

(١) مسئولية المراجع تجاه العميل :

تمثل علاقة المراجع مع العميل أقرب العلاقات ، ولهذا حملت المحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية مسئولية الفشل في بذل العناية العادية في أداء عمله (الإهمال العادي أو البسيط) . ولقد استندت أغلبية المحاكم إلى العقد المبرم بين الطرفين في تحديد المقصود بـــ " العناية العادية " . وعلى ذلك فإن المراجع يعتبر مسئولاً أمام العميل في حالة الإخلال بالعقد المبرم بينهما ، كما هو الحال عندما يصدر المراجع تقريراً غير متحفظاً (نظيفاً) رغم عدم قيامه بعملية المراجعة ، أو قيامه بها دون الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها في حالة النص على تلك المعايير في العقد المبرم بينهما . كما أن المراجع يكون مسئولاً أمام العميل في حالة إفشاء أسرار عميله .

(٢) مسئولية المراجع تجاه الطرف الثالث :

في ضوء ما سبق كلما بعدت العلاقة بين المراجع والمدعي كلما قل نطاق بذل العناية المهنية ، وبالتالي قلت مسئولية المراجع استناداً إلى القانون المدني قد تصل مسئولية المراجع تجاه الطرف الثالث (المستفيدين من القوائم المالية والغير منصوص عليهم في العقد) إلى مستوى مسئولية المراجع تجاه العميل في بعض الأحيان ، كما قد تقل مسئوليته تجاه الطرف الثالث بكثير عن مستوى مسئوليته تجاه العميل في أحيان أخرى . ولقد استخدمت المحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية مقياس التنبؤ المسبق في تحديد علاقة المراجع بالطرف الثالث. فمسئولية المراجع تتعاظم إذا عرف مقدماً المستفيد من القوائم المالية (تقديمها إلى بنك محدد للحصول على قرض) ، وتقل تلك المسئولية في حالة عدم معرفته مقدماً مستخدمي القوائم المالية (مثل المستثمرين في المنشأة بعد إصدار تقرير المراجع مثلاً) . ويمكن إيجاز العلاقة بين المراجع والطرف الثالث كما يلي :

(١) مسئولية المراجع تجاه المستفيدين من البيانات المصدقة من قبل المراجع والمعروفة لديه مسبقاً (المستفيد الرئيسي) .

(٢) مسئولية المراجع تجاه المستفيدين من البيانات المصدقة من قبل المراجع والغير معروفة لديهم مسبقاً (المستفيد غير الرئيسي) .

ووفقاً للقانون المدني اعتبرت المحاكم أن المراجع يعد مسئولاً تجاه الطرف الثالث في حالة عدم بذل الحد الأدنى من العناية المحلية (الإهمال الفادح) ، أو في حالة تعمد التضليل و الاحتيال ــ الغش ــ وتعتبر معايير المراجعة مقياساً للحد الأدنى لبذل العناية المهنية .

بعض القضايا المرفوعة على المراجعين من العميل أو من الطرف الثالث

يلخص الجدول التالي بعض القضايا المرفوعة ضد المراجعين من العميل ، وأيضاً من الطرف الثالث وذلك في ظل القانون المدني في الولايات المتحدة الأمريكية وأحكام القضايا بشأنها :

قضايا مرفوعة من قبل العميل على المراجع

في ظل أحكام القانون المدني

القضية	ملخص القضية	الحكم
Hckesson & Robbins	١- تضخيم المخزون بـ ١٠ مليون دولار . ٢- تضخيم المدينين بـ ٩ مليون دولار . ٣- إعفاء العميل من نصف مليون دولار كجزء من أتعاب المراجعة .	١- تم الصلح بين المراجع والعميل بدون اللجوء إلى المحكمة . ٢- لكن وكالة تداول الأوراق المالية أشارت إلى أن المراجع مذنب في عدم اكتشافه لهذه المخالفات وأن إجراءات المخالفة التي قام بها لم تكن كافية .
1136 Tenants Corp. 1972	١- قام المراجع بتسجيل العمليات المالية للشركة ثم إعداد القوائم المالية لها . ٢- هناك اختلاس من موظفي الشركة قدرت بـ ١٠٠٠٠٠ دولار . ٣- ليس هناك اتفاق مكتوب بين المراجع والعميل إنما هناك اتفاق شفهي بينهما .	١- وجد أن المراجع مذنب في عدم اكتشاف هذا الغش وصدر حكم بتعويض العميل مبلغ ٢٣٧٢٧٨ دولار . ٢- وجهت المحكمة نظر المراجع إلى وجوب إشعار العميل عن أي شبهة يجدها تدل على وجود اختلاس أو غش.

The Irh wollen Co. V. Tyson & Others	التلاعب في الحسابات بإخفاء الفواتير التي تستحق السداد في تاريخ الميزانية مما أدى إلى تخفيض رقم المشتريات والتزامات الدائنين . وأدخلت البضاعة في قوائم الجرد وبالتالي تضخمت الأرباح .	- يعتبر المراجع مسئولاً عن تعويض الضرر الناشئ من التلاعب في الحسابات الذي كان يمكن اكتشافه ببذل درجة العناية والمهارة المعقولة في القيام بعملية المراجعة . - ذكرت أقوال القاضي أن إخفاء الفواتير وتأجيل إثباتها للفترة القادمة كان يمكن اكتشافه إذا قام المراجع بمطابقة كشوف حسابات الدائنين مع أرصدة حساباتهم في دفتر الأستاذ .
London Oil Storage Co., V. Sear Haslux and Co.	- لم يقم المراجع بتحقيق رصيد حساب صندوق المصروفات النثرية الوارد في جانب الأصول - الرصيد الدفتري ٧٩٦ جنيه والنقدية الفعلية ٣٠ جنيه وتم اختلاس الفرق بمعرفة المسئول عن العهدة	قضت المحكمة بمسئولية المراجع نتيجة لعدم قيامه بتحقيق وجود الأصول الواردة بالميزانية
Arthur E. Green Co., V. the Genterol Co.,	- الشركة موضوع الدعوى متخصصة في الإقراض وعلى مدى زمني طويل تراكمت ديون لاقيمة لها تبلغ في جملتها ١٩٠٠٠ جنيه تقريباً . وكانت بعض هذه الديون مستحقة منذ عدة سنوات وقد سقط جزء كبير منها فعلاً بالتقادم وكذلك كان يجب اعتبارها معدومة . - قبل المراجع الأرقام المعطاة له بواسطة مدير عام الشركة بقيمة المبالغ التي تعتبر معدومة ومشكوك في تحصيلها في نهاية كل عام .	- يعد المراجع مهملاً لأنه قبل كشفاً للديون المعدومة مقدم من أحد المديرين المسئولين في حين انه كان من الواضح وجود ديون معدومة أخرى لم ترد بهذا الكشف . - أهمية هذه القضية أنها توضح أنه لا يحق للمراجع أن يعتمد على شهادات المسئولين بالشركة مهما كانت درجة الثقة فيهم إذا كان واضحاً أن هذه الشهادة غير صحيحة .

قضايا مرفوعة على المراجعين من قبل الطرف الثالث في ظل أحكام القانون المدني

القضية	ملخص القضية	الحكم
Ultramares (1931)	١- أعدت من قبل المراجع عدة قوائم مالية مختلفة . ٢- أظهرت القوائم المالية حقوق الملكية بمبلغ مليون بينما صحة ذلك (٢٠٠٠٠٠ دولار) . ٣- رفعت قضايا من قبل الدائنين لاسترداد قروضهم .	١- رأت المحكمة أن الإهمال البسيط من قبل المراجع لايعتبر أساساً لتحميله المسئولية . ٢- المراجع ليس مذنباً ما دام بذل العناية المهنية العادية .
C.i.t. Financial Corp. 1951	١- إفلاس الشركة بعد إصدار تقرير المراجع . ٢-امتنع المراجع عن إبداء رأيه في القوائم المالية . ٣- رفع المدينين قضية على المراجع بمبلغ ١,٥ مليون دولار نتيجة عدم إظهار القوائم المالية لما يشير إلى احتمال إفلاس الشركة .	وجدت المحكمة أن المراجع غير مذنب لأنه بذل العناية المهنية العادية ، ولم تجده مهملاً إهمالاً جسيماً في عملية المراجعة التي قام بها .
Rusch Factors Inc., V. Levin	- أصدر المراجع تقريراً على القوائم المالية التي تفيد بأن الشركة قادرة على سداد ديونها في حين أنها ليست كذلك . - استخدمت هذه القوائم في الحصول على قرض . -أفلست الشركة وقام المقرض برفع قضية على المراجع بسبب غشه أو إهماله لاحتواء القوائم المالية بيانات غير صحيحة	- مسئولية المراجع عن الإهمال الناشئ عن بيانات غير صحيحة لفئة معلومة فعلاً ومحددة من الناس . - حيثيات الحكم أنه لماذا يتحمل طرف برئ الخسارة الناشئة عن إهمال المراجع في عمله .

مسئولية المراجع وفقاً للقانون التشريعي :

يقصد بالقانون التشريعي القانون الذي يتم تمريره والمراقبة عليه بموافقة جهة برلمانية أو حكومية مثل القوانين المنظمة لتداول الأدوات المالية في الولايات المتحدة ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ والتي صدرت أساساً لحماية المستثمرين وكان لها تأثير واضح على المراجعين ومسئولياتهم تجاه الطرف الثالث .

تتعاظم مسئولية المراجع القانونية للطرف الثالث استناداً إلى القانون التشريعي ، فلقد رفع نظام الأوراق المالية سنة ١٩٢٣ ونظام تداول الأوراق المالية الصادر سنة ١٩٣٣ ونظام تداول الأوراق المالية الصادر سنة ١٩٣٤ مسئولية المراجع لتشمل الإهمال العادي ، فالمراجع يعتبر مسئولاً في حالة عدم صحة بعض أرقام القوائم المالية أو عدم الإفصاح عن بعضها وتتحدد هذه المسئولية بالفرق بين سعر الشراء للوراق المالية وسعرها السوقي وقت رفع الدعوى أو سعر بيعها . ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن هذه القوانين تتعلق فقط بالشركات المساهمة التي يتطلب تسجيل قوائمها المالية لدى هيئة تنظيم تداول الوراق المالية "SEC" .

ويعتبر المراجع مسئولاً أيضاً مسئولية جنائية وذلك استناداً إلى القانون التشريعي في حالة ثبات غشه وتواطئه المتعمد . ولقد رفعت الحكومة قضايا متعددة على المراجعين القانونيين بهذا الخصوص وصدرت أحكام بالغرامة أو السجن أو كلاهما في بعض منها .

ويلخص الجدول التالي بعض القضايا المرفوعة من قبل الطرف الثالث على المراجع القانوني وفقاً للقانون التشريعي والأحكام التي صدرت بشأنها .

القضية	ملخص القضية	الحكم
Bar Chris	١- اعتماد المشترين لمستندات الشركة على تقرير المراجع الصادر قبل إصدار المستندات . ٢-إفلاس الشركة ورفع من قبل المعترضين قضية على المراجع القانوني .	١- هناك عشر أخطاء في القوائم المالية . ٢- إهمال المراجع في بذل العناية المهنية العادية . ٣-المراجع القانوني مذنب .
Hoch Felder	١-تشجيع مدير الشركة للمستثمرين في المساهمة في شركات وهمية . ٢-استمر هذا العمل لمدة ٣٥ سنه ولم يكتشف من قبل المراجع ٣- أفلست الشركة وطالب المستثمرون المراجع بالتعويض	١- المراجع وجد سهلاً لإهماله في اكتشاف الغش والتلاعب . ٢ ولكن ليس هناك قصد من قبل المراجع . لذا فإنه لا يعتبر مذنباً حسب نصوص القانون التشريعي .

مسئولية المراجع بموجب قانون الأوراق المالية ١٩٣٣

صدر هذا القانون أساساً لضمان تزويد جمهور المستثمرين بالمعلومات الملائمة لتقييم جودة الأدوات المالية التي تصدر للجمهور .

وفقاً لقانون الأوراق المالية ١٩٣٣ م يكون المراجع مسئولاً تجاه الغير عن خسائرهم بسبب اعتمادهم على رأي المراجع في قائمة تسجيل خاصة بأوراق مالية لشركة مساهمة مقترح عرضها للبيع ، وذلك إذا ثبت فيما بعد أن القوائم المالية كانت تحتوي على حقائق جوهرية غير صحيحة أو أغفلت ذكر حقائق جوهرية كان ذكرها ضرورياً لكي لا تكون القوائم مضللة . ورغم أن المستثمر ليس عميل للمراجع وليس طرفاً في العقد فإنه يجوز له مقاضاة المراجع مدعياً

أن القوائم المالية كانت تحتوي على بيانات غير صحيحة أو أغفلت ذكر حقائق جوهرية كان ذكرها ضرورياً كي لا تكون القوائم مضللة .

ويجب على المستثمر إثبات تكبده لخسائر ، وليس مطلوباً منه إثبات أن هذه الخسائر حدثت نتيجة الاعتماد على القوائم المالية ، أو إثبات أن المراجع كان مهملاً أو ارتكب غشاً عندما أبدى رأيه في القوائم . ويأتي ذلك على خلاف القانون العام (المدني) إذ يكون مطلوباً من المستثمر باعتباره مدعياً إثبات أن الخسارة نشأت بسبب حدوث إهمال أو غش من المحاسب والمراجع . ولكن في ظل القانون ١٩٣٣م على المراجع أن يثبت بأن الخسارة ترجع إلى أسباب أخرى أو أنه قد بذل درجة العناية الواجبة وأن أعمال المراجعة تؤيد رأيه في القوائم المالية .

وعلى ذلك فإن قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٣٣ م أعطى للغير الذين يشترون أوراقاً مالية اعتماداً على قوائم تسجيل حقوق العميل نفسها ضد المراجع بموجب أحكام القانون العام . في مثل هذه الحالات المراجع ليس مسئولاً فقط تجاه الغير عن الغش والإهمال الجسيم ولكنه مسئول أيضاً عن الخسائر التي سببها الإهمال العادي ولقد أدى هذا التشريع إلى توسيع مسئوليات المراجعين .

قانون الأوراق المالية لسنة ١٩٣٤

صدر هذا القانون لتنظيم التعامل في أسواق الأوراق المالية ، بجانب قائمة التسجيل المطلوبة عند رصد إصدارات جديدة للأوراق المالية يتعين على جميع الشركات المقيدة بجدول الأسعار ببورصات الأوراق المالية وبعض الشركات الأخرى التي يتم التعامل في أوراقها المالية عن طريق غير البورصة ، أن تودع قوائمها المالية السنوية المدققة من محاسب مستقل لدى هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية . وينص القانون على مسئولية المتسبب في ذكر بيان غير صحيح أو مضلل عن حقائق جوهرية في أي تقرير أو وثيقة مودعة لدى هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية تجاه أي شخص قام بشراء أو بيع أوراق مالية بناء على هذا البيان ولحقه ضرر نتيجة ذلك ، إلا إذا أثبت المدعى عليه أنه كان حسن النية ولم يكن يعلم أن البيان غير صحيح أو مضلل . كما ينص القانون ١٩٣٤ م أيضاً على حق الهيئة في إصدار قواعد لحماية المستثمرين .

ثانياً : المسئولية الجنائية للمراجع :

معظم القضايا المرفوعة ضد المراجعين وفقاً لأحكام القانون المدني تنطوي على تعويض المدعي عن قيمة الخسائر الناتجة عن المسئوليات المدنية . ويتعرض المراجعون للمساءلة الجنائية عندما يكون الفعل موجهاً ضد المجتمع . وفي الولايات المتحدة الأمريكية يحتوي قانون الأوراق المالية لعامي ١٩٣٣ ، ١٩٣٤ على نصوص يمكن بموجبها اتخاذ إجراءات جنائية ضد المراجعين وغيرهم . يحتوى كلا القانونين على عقوبات جنائية لمن يذكر بيانات غير صحيحة أو يتسبب في إغفال بيانات صحيحة في أي قائمة تسجيل أو في القوائم التي تودع سنوياً لدى هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية . كما أن مخالفة قانون الضرائب الأمريكي يعرض مقترفيها لمسئوليات جنائية عقوبتها الغرامة أو السجن أو كلاهما . بالإضافة إلى ذلك صدرت قوانين في بعض الولايات المتحدة الأمريكية تدعو إلى الاعتراف بالمسئوليات الجنائية لبعض الأفعال التي يكون فيها المراجع طرفاً . ويبين الجدول التالي ملخصاً لمسئولية المراجع القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية .

نوع المسئولية	الأطراف المعنية	أسباب المسئولية
القانون المدني "العلاقة العقدية"	العميل	الإهمال البسيط Ordinary Negligence
القانون المدني "قانون الضرر"	الطرف الثالث	الإهمال الجسيم والغش المتعمد Fraud"Cross Negligence
القانون التشريعي	الطرف الثالث	الإهمال العادي والغش المتعمد
القانون التشريعي " الجنائي"	المجتمع ككل	الغش المتعمد

ثالثاً : المسئولية التأديبية للمراجعين :

يتعرض المراجعون للمساءلة التأديبية عما يقع منهم من إخلال ومخالفات بواجباتهم النهائية أو بآداب وسلوك المهنة . وتوقع على المراجعين العقوبات التأديبية بمعرفة التنظيمات المهنية المختصة . وذلك باعتبار المراجع عضواً فيها يتعين عليه عدم الإخلال بواجباته المهنية والمحافظة على آداب المهنة والالتزام بالسلوك المهني القويم حتى لا يسيء إلى المهنة ويعاقب المراجعون تأديبياً بلفت الانتباه والإنذار والشطب من السجلات .

٥ – المسئولية القانونية للمراجعين في مصر

يعد المراجع مسئولاً عما يقوم به من أعمال لحساب الغير ، وعلى ذلك إذا أخطأ أو أهمل أو قصر في أداء واجباته المهنية بقصد أو بدون قصد عرض نفسه للمساءلة القانونية . وتمتد مسئولية المراجع لتشمل ما يترتب على خطأ أو إهمال أو تقصير مساعديه أو تابعيه أثناء عملية المراجعة .

١/٥ – مسئولية المراجع تجاه عميل المراجعة

وفي مصر ينظم قانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في مواده ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١٧٤ (قانون مدني) مسئولية المراجع على النحو التالي :

- وفقاً للمادة ١٠٦ يسأل مراقب الحسابات عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلاً عن مجموع المساهمين .
- وفقاً لنص المادة ١٠٩ بما يتعلق بمسئولية المراجع تجاه عميله : "يكون مراقب الحسابات مسئولاً قبل الشركة عن تعويض الضرر الذي يلحق بها بسبب الأخطاء التي تقع منه في تنفيذ عمله ، وإذا كانت للشركة أكثر من مراقب واشتركوا في الخطأ كانوا مسئولين قبل الشركة بالتضامن ، ويسقط دعوى المسئولية المدنية المذكورة في الفقرة السابقة بمضي سنة من تاريخ انعقاد الجمعية العامة التي تلي التقرير ، وإذا كان الفعل المنسوب إلى المراقب يكون جريمة جنائية فلا يسقط دعوى المسئولية إلا بسقوط الدعوى العمومية ، كما يسأل المراقب عن تعويض الضرر الذي يلحق المساهم أو الغير حسن النية بسبب خطئه" .

وارتباطاً بما سبق فإن علاقة المراجع / العميل تحكمها علاقة وكالة بأجر ، وبالتالي يجب أن يبذل المراجع عناية الرجل المعتاد .

- وطبقاً لنص المادة (١٧٤) من القانون المدني المصري يكون المراجع مسئولاً عن أعمال تابعيه من المساعدين حيث يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعيه بعمل غير مشروع متى كان واقعاً في حالة تأدية وظيفته أو بسببها . وبالتالي يكون المراجع القانوني مسئولاً أمام عميله أو الغير عن أعمال معاونيه ومساعديه الذين يعملون في أداء مهام المراجعة .

٢/٥ – المسئولية الجنائية للمراجع في التشريع المصري :

يتعرض المراجع للمساءلة الجنائية إذا ما ارتكب جريمة من الجرائم التى ينص عليها قانون معين – مثل قانون الشركات ، قانون الضرائب – وترتب على هذه الجريمة ضرراً يتعدى نطاق شخص معين طبيعي أو معنوي وامتد هذا الضرر ليلحق بالمجتمع . ونعرض هنا للمسئولية الجنائية للمراجع في ظل قوانين الشركات والضرائب في مصر :

المسئولية الجنائية للمراجع وفقاً لقانون الشركات :

تنعقد المسئولية القانونية للمراجع إذا ما ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها قانوناً وترتب عليها الإضرار بالمجتمع . ووفقاً لنص المادة ١٦٣ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ م "مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في القوانين الأخرى يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد عن عشرة آلاف جنيه يتحملها المخالف شخصياً ــ أو بإحدى هاتين العقوبتين" . وينطبق ذلك على الجرائم التالية :

(١) جريمة توقيع نشرات الإصدار الكاذبة أو المخالفة لأحكام القانون ولائحته . يعاقب جنائياً : " كل من أثبت عمداً في نشرات إصدار الأسهم أو السندات بيانات كاذبة أو مخالفة لأحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية ، وكل من يوقع تلك النشرات تنفيذاً لهذه الأحكام " .

(٢) جريمة المصادقة على توزيع أرباح أو فوائد على خلاف أحكام القانون أو نظام الشركة . يعاقب جنائياً كل عضو مجلس إدارة وزع أرباحاً أو فوائد على خلاف أحكام ذلك القانون أو نظام الشركة ، وكل مراقب حسابات صادق على هذا التوزيع .

(٣) جريمة وضع تقارير كاذبة أو غير كاملة يعاقب جنائياً كل مراقب حسابات وضع تقريراً كاذباً عن نتيجة مراجعته ، أو أخفى عمداً وقائع

جوهرية ، أو أغفل هذه الوقائع في التقرير الذي يقدم للجمعية العامة وفقاً لأحكام هذا القانون .

(٤) جريمة التزوير في سجلات الشركة . يعاقب جنائياً كل من زور في سجلات الشركة أو أثبت فيها عمداً وقائع غير صحيحة أو أعد أو عرض تقارير عن الجمعية العامة تضمنت بيانات كاذبة أو غير صحيحة كان من شأنها التأثير على قرار الجمعية .

(٥) جريمة امتناع المراقب عن حضور الجمعية العامة أو تقديم التقارير المنصوص عليها قانوناً .

(٦) جريمة إفشاء أسرار المهنة . تنص المادة ١٠٨ من قانون الشركات المصري :

" مع عدم الإخلال بالتزامات مراقب الحسابات الأساسية لا يجوز للمراقب أن يذيع على المساهمين في مقر الجمعية العامة أو في غيره أو إلى غيرهم ما وقف عليه من أسرار الشركة بسبب قيامه بعمله ، وإلا وجب عزله ومطالبته بالتعويض " .

المسئولية الجنائية للمراجع في ظل قانون الضرائب :

تضمنت قوانين الضرائب في مصر نصوصاً لبعض الجرائم التي يعاقب عليها المراجع أو مراقب الحسابات سواء كان بصفته شريكاً في الجريمة مع الممول أو بصفته ممولاً خاضعاً للضريبة (ضريبة المهن غير التجارية) مستعملاً طرقاً احتيالية للتخلص من أداء الضريبة .

وتنص المادة ١٨٠ من قانون الضرائب على الدخل على ما يلي :

" مع عدم الإخلال بالإجراءات المنصوص عليها في قوانين مزاولة المهنة يعاقب بالسجن المحاسب الذي اعتمد الإقرار الضريبي والوثائق والمستندات المؤيدة له في الحالتين التاليتين " :

(١) إذا أخفى الوقائع التي علمها أثناء تأدية مهمته .

(٢) إذا أخفى الوقائع التي علمها أثناء تأدية مهمته عن أي تعديل أو تغيير في الدفاتر أو الحسابات أو السجلات أو المستندات من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض الأرباح أو زيادة الخسائر .

ويضيف المشرع في المادة ١٨١ من القانون الحكم بتعويض يعادل ثلاثة أمثال من الضرائب غير المؤداة عند إدانة المحاسب وفقاً للمواد ١٧٨ ، ١٧٩ من هذا القانون .

٦ - الأهمية النسبية للمعايير المهنية عند اتخاذ القرارات القانونية :

يوجد اختلاف في الرأي بين المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهيئة تنظيم تداول الأوراق المالية والمحاكم الأمريكية بشأن الأهمية النسبية للمعايير المهنية عند اتخاذ القرارات القانونية المنظمة لمسئوليات المراجعين القانونية . ولاشك أن إدراك وتفهم مثل هذه الاختلافات قد يكون مفيداً في تفهم المناخ القانوني الحالي :

المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أعد البيانات التالية بشأن الأهمية النسبية للمعايير المهنية والدليل الحاسم لإقرار الخبير بشأن المعايير .

- معيار الاتصال المطلوب يقاس عن طريق مبادئ محاسبية معينة مقبولة قبولاً عاماً ومعايير المراجعة ، وفي غيبة قواعد أو عادات معينة من خلال وجهات نظر وأراء الخبراء (المحاسبون القانونيون الممتهنون) .
- هيئة المحلفين غير مفوضة أبداً للسؤال عن حكمة المعايير المهنية .

وعلى الجانب المقابل فإن هيئة تنظيم تداول الأدوات المالية قد أخذت المواقف التالية بشأن المعايير المهنية وشهادة خبراء المراجعين :

- يتحمل المراجع التزاماً يتعدى مبادئ محاسبية معينة ومعايير مراجعة معينة وعادة مهنية إلى توصل المعلومات الجوهرية بشكل فعال .
- في حالة نقص مبادئ المحاسبة المتعارف عليها ومعايير المراجعة المتعارف عليها ، فإن هيئة تنظيم تداول الأدوات المالية سوف لا تتردد في ممارسة سلطاتها في وضع معايير مفيدة للأداء بصرف النظر عن شهادة الخبير كمعايير مهنية .

موقف هيئة تنظيم تداول الأدوات المالية يتطلب توصيل فعال للمعلومات الهامة إلى المستثمر العادي بشكل عادل وذات مغزى .

أما موقف المحاكم بشأن هذين الأمرين فهو كما يلي :

* حيث أن المهنة قد وضعت معايير مراجعة متعارف عليها معينة للتعامل بشكل معقول مع المشكلة المبينة ، فإن الواجب المهني سيكون محدوداً بالتطابق مع المعيار إذا ما كانت القوائم المالية الناتجة تعرض وتحيط المستثمر بشكل عادل وذات معنى بالمعلومات . حتى عندما يفشل المراجع في اتباع القوائم المالية الناتجة خسارة للمدعين . ومع ذلك عندما تسبب القوائم المالية المضللة خسائر ، فإن المحاكم سوف لا تتردد في توقيع الجزاء على المراجع على الرغم من الدليل القوي بالتطابق والالتزام بمبادئ المحاسبة ومعايير المراجعة المتعارف عليها .
* عندما يتطلب تطبيق معايير المراجعة خبير في تقييم واختبار أدوات الرقابة الداخلية ، والمعاينة الإحصائية للعمليات ، والحصول على أدلة إثبات كافية ، فإن شهادة الخبير ستكون حاسمة . ومع ذلك حيث أن توصيل النتائج يكون متضمناً ، فإن شهادة الخبير بالالتزام بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ستكون مقنعة ولكن غير حاسمة .

٧ – تدنية خطر تعرض المراجعين للمقاضاة :

المحاسبون القانونيون مثل غيرهم من الأفراد المهنيين الأطباء والمحامين يمارسون عملهم في مناخ تركز فيه السياسة العامة القومية على حماية المستهلك (الجمهور العام) من العمل بالمعايير الجزئية بواسطة الأفراد المهنيين . تحليل قضايا المحاكم الخاصة بالمحاسبين القانونيين تكشف عن التحوطات التالية والتي قد يتخذها المراجع القانوني لتدنية خطر التعرض للمقاضاة :

- استخدام خطابات الارتباط بالنسبة لجميع الخدمات المهنية . مثل هذه الخطابات يوفر الأساس للترتيبات التعاقدية وتقلل خطر سوء الفهم بشأن الخدمات المتفق عليها .
- عمل فحص شامل للعملاء المرتقبين . هذه الدراسة أو العرض ضرورية لتدنية احتمال أن المراجع سيكون مشاركاً مع عميل تنقص إدارته الأمانة .
- التأكيد على جودة الخدمة أكثر من زيادتها . مقدرة المنشأة في ترتيب أفراد إدارتها أمراً حيوياً لجودة العمل المطلوب . ويتعين مقاومة الحصول على مزيد من العملاء يؤدي إلى الإفراط في الوقت الإضافي ، زيادة عبء العمل ، والإشراف المحدود بواسطة أفراد مهنيين ذو خبرة .
- الإذعان تماماً للنشرات البيانات المهنية . الالتزام التام بنشرات معايير المراجعة أمر ضروري . والمراجع يجب أن يكون قادراً على تبرير أية خروج عن الإرشادات الموضوعة لممارسة أعمال المراجعة .
- إدراك حدود النشرات المهنية . الإرشادات المهنية ليست كلها شاملة بالإضافة إلى أنه ينبغي معرفة أن اختبارات شخصية للمعقولية والصدق سوف يستخدمها القضاة والمحكمون وغيرها من الوكالات النظامية في الحكم على

عمل المراجع. يتعين على المراجع أن يستخدم التقدير المهني السليم أثناء المراجعة وعند إصدار تقرير المراجعة .

- وضع معايير عالية لرقابة الجودة والحفاظ عليها . فالمراجعون ومنشآت المراجعون لديهم مسئوليات رقابة الجودة . فحوصات مراجعة القرين الخارجي توفر ضمان أو تأكيد مستقل هام بالجودة وبالفعالية المستمرة للإجراءات المرسومة .
- ممارسة أعمال التحوطات والاحتياطات في المهام والارتباطات التي تتضمن العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية . قد يؤدي التهديد بالاقتراب من الإفلاس إلى إحداث تضليل متعمد في القوائم المالية . كثير من القضايا ضد المراجعين نشأت من إفلاس الشركات بعد صدور تقرير المراجعة . ينبغي على المراجع أن يقدر بعناية كفاية واكتمال أدلة الإثبات التي يحصل عليها في حالة الشركات المتعثرة مالياً .

أسئلة وحالات

١. قارن بين مواقف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهيئة تنظيم تداول الأوراق المالية والمحاكم الأمريكية بشأن الأهمية النسبية للمعايير المهنية في بناء أحكام القضايا المرفوعة ضد المراجعين .

٢. حدد الإجراءات التي قد يتخذها المراجع لتدنية خطر المقاضاة .

٣. أ. من الذي يستطيع رفع قضايا ضد المراجعين في ظل قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام ١٩٣٣ ؟

ب. أذكر أساس مثل هذا العمل ؟

٤. أذكر إصدارات ونتائج المحاكم بشأن قضية Barchris Case. ؟

٥. أ. من الذي يستطيع رفع قضايا ضد المراجعين في ظل قانون الأدوات المالية الأمريكي لعام ١٩٣٤ ؟

ب. هل أساس الإجراء المستخدم هنا هو نفسه في ظل قانون الأوراق المالية لعام ١٩٣٣ ؟

٦. أ. ما هو أساس قضية Hochfelder ؟

ب. ما هي أهمية القرار الصادر بشأن هذه القضية ؟

٧. في ظل القانون العام قد يكون المراجع مسئولا تجاه العميل .

(أ) وضح معنى وأهمية مصطلح المشاركة في العقد .

(ب) وضح معنى وأهمية مصطلح فشل المراجعة .

(جـ) وضح معنى وأهمية مصطلح فشل العميل .

٨. (أ) وضح أقسام الطرف الثالث الذين يمكنهم مقاضاة المراجع في ظل القانون العام ؟

(ب) أذكر الظروف والحالات التى يكون فيها المراجع مسئولاً تجاه الطرف الثالث ؟

(جـ) ميز بين الطرف الثالث المستفيد المتوقع والمستفيد المحتمل .

٩. وضح أهمية القضايا التالية بالنسبة لمسئولية المراجع عند الإهمال :

- Ultramares
- Rusch Factors

١٠. ما هي أوجه الدفاع الأولية للمراجعين بشأن المخالفات التعاقدية ونقض العهود .

الحـــالات

الحالة الأولى :

تتلخص هذه الحالة فى اختلاس أموال الشركة من قبل مديرها نتيجة لتلاعبه بمخزونها وذلك بوضعه صناديق فارغة لإيهام المراجع القانوني ، وقد قام المراجع بعملية مراجعة حسابات الشركة وأصدر تقريراً نظيفاً عن عدالة مركزها المالي ونتائج أعمالها دون اكتشاف ذلك التلاعب من قبل المدير .

المطلوب : إبراز مسئولية المراجع عن إهماله تجاه العميل .

الحالة الثانية :

تدور فكرة هذه الحالة في المغالاة فى أسعار المواد الأولية (الحليب) المشترى من قبل الشريك المدير لاستخدامات الشركة مما أدى إلى خسارتها وقد أثار ذلك شك واستغراب الشريك الأخر ومطالبته المراجع بالتعويض عن الخسائر اللاحقة به .

ما مدى مسئولية المراجع القانوني تجاه العميل في غشه وتلاعبه ؟

الحالة الثالثة :

يمكن تلخيص هذه الحالة فى أن المراجع القانوني لشركة الجزار صادق على عدالة القوائم للشركة بعد مراجعتها على الرغم من أن أصولها البالغة قيمتها التاريخية ٨٠ مليون جنيه تساوي فقط ٥٠ مليون جنيه كقيمة حالية لها . كل ذلك مع علمه المسبق أن هذه القوائم ستستخدم من قبل المالك في بيع جزء من الشركة لتمويل مشاريعها المستقبلية . وقد اكتشف الشريك الجديد المشتري للحصة المعروضة هذا التلاعب ورفع دعوى على المراجع القانوني طالباً التعويض عن الضرر الذي حصل له .

وضح مسئولية المراجع القانوني تجاه الطرف الثالث المعروف مسبقاً بسبب إهمال المراجع .

الحالة الرابعة :

فحوى هذه الحالة تتلخص فى أن مالك إحدى الشركات حاول مراراً الحصول على قرض لشركته وباءت محاولاته بالفشل لعدم تقديمه القوائم المالية المطلوبة ولتردده من تقديم قوائم مالية تبرز المركز الضعيف لشركته . كل ذلك حدا به إلى الاستعانة بأحد المراجعين القانونيين القريب له وقام الإثنان بإعداد قوائم مالية مغلوطة تظهر الشركة بمظهر مالي حسن ونتائج أعمال باهرة وقدمت هذه القوائم إلى بنك التسليف الذي انخدع بهذه القوائم وأعطى القرض المطلوب . ولقد فوجئ البنك بإعسار المقترض بعد فترة وجيزة من إعطائه القرض . لذا فقد رفع البنك دعوى على المراجع القانوني متهماً إياه بالغش والتلاعب المتعمد عند إعداد ومراجعة القوائم المالية .

ما مدى مسئولية المراجع القانوني تجاه الطرف الثالث المحدد مسبقاً في حالة غشه وتلاعبه .

الحالة الخامسة :

يمكن تلخيص هذه الحالة في أن إدارة الشركة المساهمة اصطنعت جزء كبير من رقم المدينين الممثل بحوالي ٥٥% من أصولها لتغطي السرقات التي كانت تقوم بها وبالتالي إيهام مجلس الإدارة والمساهمين بحسن مركز الشركة المالي . وقد قام المراجع القانوني الجديد بمراجعة هذه القوائم وإصدار تقرير نظيف عنها وفي أثناء تحققه من رقم المدينين فقد طلب من إدارة الشركة إرسال خطابات تثبت هذا الرقم ولكن ما ورده مباشرة من الإجابات هو ٤٥% منهم ، فاعتمد في التثبت من الباقي والبالغ ٥٥% على ما أعطي من بيانات من الإدارة دون إثارة أي تساؤل حولها . وقد أدى هذا التلاعب إلى إفلاس الشركة ورفع مائة مساهم دعوى ضد هذا المراجع القانوني يطلب تعويضهم عن الضرر المسبب لهم بتصديق قوائم مالية غير عادلة من قبله . وقد أشار المساهمين إلى

أن هذا التلاعب حدا بهم إلى شراء أسهم هذه الشركة بأسعار أعلى مما سيدفعون فيما لو أطلعوا حقيقة مركزها المالي قبل الشراء .

وضح رأيك في مطالبة طرف ثالث مجهول لدى المراجع عند إعداد ومراجعة القوائم المالية للشركة بتعويض الضرر نتيجة إهمال المراجع .

الحالة السادسة :

ترغب شركة صناعية مساهمة في الحصول على قرض ٢٠٠٠٠٠ دولار من إحدى مؤسسات الإقراض الدولية . طلبت هذه المؤسسة القوائم المالية المدققة للشركة قبل منح الائتمان . وافقت الشركة على ذلك كما وافقت على دفع أتعاب المراجعة . تمت المراجعة بواسطة المراجع الخارجي الذي أحال تقريره للشركة ليستخدم فقط لأغراض الحصول على قرض المؤسسة الدولية للإقراض. قررت المؤسسة الدولية للإقراض بعد استعراض القوائم المالية التي تم مراجعتها عدم التوسع في منح الائتمان المطلوب مستندة إلى مؤشرات معينة تتضمن استخدام نسخاً من القوائم المالية التي تم مراجعتها في الحصول على ائتمان للشركة من مكان آخر . ولقد أدركت فيما بعد فشل المراجع في اكتشاف شروع المحاسب الرئيسي للشركة في الاختلاس رغم أن المراجع بذل العناية المهنية الملائمة .

اختر الإجابة الصحيحة المتعلقة بمسئولية المراجع في الحالة السابقة :

١- المراجع مسئول تجاه الطرف الثالث الذي يمنح الائتمان للشركة بناءاً على القوائم المالية التي تم مراجعتها .

٢- المراجع مسئول أمام الشركة في رد أتعاب المراجعة لعدم حصول الشركة على الائتمان من المؤسسة الدولية للإقراض .

٣- المراجع مسئول أمام الشركة عن أية خسائر تتكبدها نتيجة فشله في اكتشاف شروع المحاسب الرئيسي للشركة في الاختلاس .

٤- المراجع ليس مسئولاً تجاه أية طرف .

الحالة السابعة :

القضية :

المدعـــــــي : بنك التسليف الوطني

المدعى عليـــه : المحاسب القانوني السيد / ناجي

صلب القضية : اشتراك السيد ناجي في تقديم معلومات مالية مغلوطة المركز المالي لشركة العروبة حتى يتسنى لها الحصول على قرض من بنك التسليف الوطني .

أنشأت شركة العروبة للخدمات عام ١٩٩٧ برأسمال قدره ٢٠٠٠٠٠ جنيه من قبل مالكها الوحيد السيد طلال ، ونظراً للإدارة السيئة للسيد طلال فلقد أدى إلى خسارة الشركة للسنوات ٩٧،٩٨، ٩٩ . كذلك أدت سوء الإدارة على نقص السيولة النقدية وتراكم الديون على الشركة ، ولقد حاول السيد طلال الحصول على قرض من بنك التسليف الوطني لإنقاذ الشركة من حافة الإفلاس ، فقوبل طلبه بالرفض لعدم تزويده البنك بقوائم مالية تبين المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها . فلجأ السيد طلال على المحاسب القانوني (والقريب له) السيد ناجي طالباً منه المساعدة في تلبية احتياجات البنك المذكور . وقام الاثنان بإعداد مركز مالي وقائمة الدخل الشركة تظهرها بمظهر مالي حسن ونتائج أعمال باهرة وتمت تصديق هذه القوائم من المحاسب القانوني السيد ناجي ، وقدمت هذه القوائم إلى البنك بالإضافة إلى تقرير المراجع والذي ينص :

" قد راجعنا شركة العروبة للخدمات المؤرخة في ١٩٩٩/١٢/٣٠ وكذلك قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في تاريخ الميزانية ، وقد تمت المراجعة وفقاً لما تقتضيه معايير المراجعة المتعارف عليها وما تتطلبه من الاختبارات اللازمة للسجلات المحاسبية ومن تطبيق المبادئ التي تم استخدامها في الفترات المالية السابقة . "

ولقد تم إعطاء السيد طلال القرض المطلوب وبناء على المعلومات المتوافرة في القوائم المالية والمراجعة من قبل السيد ناجي والتي تظهر حسن مركز الشركة المالي وتظهر أرباحها وبعد أربعة أشهر من إعطائه القرض فوجئ البنك بإعسار السيد طلال وعجزه عن القيام بدفع أعباؤه المالية وأن هناك عدة دعاوى رفعت عليه من قبل المديرين الآخرين يطالبون باستحقاقاتهم . لذا تقدم البنك الوطني للتسليف بدعوى إلى المحكمة على المحاسب القانوني الذي شارك مشاركة فعلية في غش البنك وتصديقه على معلومات لا تمس الحقيقة بصلة .

الســـؤال :

ما هي توقعاتكم عن مدى مسئولية السيد ناجي القانونية بصفته مراجع الشركة المذكورة حسب معطيات الحالة مع إبداء الأسباب وبعبارة أخرى هل للبنك الحق في استيفاء قيمة الضرر اللاحق بها أو جزء منه من المحاسب القانوني مع إبداء الأسباب .

القسم الثاني*

الفصل السادس تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية.

الفصل السابع : دور مراجعي الحسابات في توفير التأكيدات في بيئة الأعمال الإلكترونية.

الفصل الثامن : بعض المشكلات المحاسبية وموقف ، مراجع الحسابات منها.

---

* قام بكتابة هذا القسم دكتور نصر محمد جعيصه

الفصل السادس

تقرير مراقب الحسابات
على القوائم المالية

The Auditor Report of Financial Statements

الفصل السادس

تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية

١. أهمية تقرير مراقب الحسابات

بعد أن ينتهي مراقب الحسابات من مهمة المراجعة في منشأة معينة يقوم بإعداد تقرير يضمنه نتائج عمليات المراجعة ورأيه الفني على القوائم المالية ، ويمثل هذا التقرير المنتج النهائي لعملية المراجعة .

ولاشك أن لتقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية – The Euditor Report of Financial Statements – أهمية كبيرة لكل الأطراف ذوي الارتباط والمصلحة بالمنشأة والتي تعتمد في قراراتها على ما توفره القوائم المالية المنشورة من بيانات ومعلومات هامة ، وأهم هذه الأطراف :

أ – المساهمون (أصحاب رأس المال) والمستثمرون :

تمد القوائم المالية هذه الفئة بمعلومات عن درجة المخاطر المرتبطة برأس المال ، وإجمالي العائد الذي حققته المنشأة على رأس المال المستثمر ، فضلاً عن المعلومات الأخرى التي تساعد على ترشيد قرارات شراء وبيع أو الاحتفاظ بأسهمهم ، بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بمدى مقدرة الشركة على الاستمرار في النشاط .

ب– المقرضون والبنوك والمؤسسات المالية :

حيث توفر التقارير المالية معلومات عن قدرة وإمكانية الشركة على سداد التزاماتها المالية (أصل الديون والفوائد المستحقة عنها) في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها .

---

* المرجع الأساسي في إعداد هذا الفصل : معايير المراجعة المصرية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠٠٠ ، وبصفة خاصة المعيار رقم (٢٠٠) الذي يختص بتقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية .

جـ - العاملون :

يهتم العاملون في المنشآت بالتعرف على قدرات الربحية لدى الشركة ومدى استقرارها ، وقدرتها على منح المكافآت والمزايا الأخرى المقررة لهم ، وهذه الاهتمامات يمكن تحقيقها من خلال ما تحتويه القوائم المالية من بيانات وما ترفق بها من معلومات إضافية .

د - الأجهزة الحكومية :

وتتمثل تلك الأجهزة في مصلحة الضرائب ، ومصلحة الشركات ، وهيئة سوق المال ، وبورصة الأوراق المالية ، وهذه الجهات وغيرها توفر لها التقارير المالية ما تتطلبه من معلومات حول المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية لمنشآت الأعمال .

ووفقاً للمعايير المحاسبية المصرية والدولية فإن مسئولية إعداد وعرض القوائم المالية تقع على مجلس إدارة المنشأة و/أو الجهاز الإداري المعتمد للمنشأة، وفي ظل انفصال الملكية عن الإدارة في معظم منشآت الأعمال ، فقد تسيء الإدارة استخدام السلطات المخولة لها في تسيير نشاط المنشأة وتقوم بإعداد قوائم مالية مضللة من أجل تعظيم منفعتها أو التغطية على فشلها ، وذلك على حساب مصلحة الأطراف الأخرى من ذوي المصلحة بالمنشأة خاصة المساهمين الذين يطلق عليهم "المالك الغائب" .

ومع وجود هذا التعارض في المصالح بين الإدارة وملاك المنشأة ، وللحد من التصرفات الانتهازية لأفراد الإدارة ، والتقليل من دوافع ارتكاب الأخطاء والتلاعب في الأرقام المحاسبية من قبلهم ، تبرز أهمية تقرير مراقب الحسابات الذي يعطي مصداقية Credililty للقوائم المالية المنشورة ، ويطمئن الأطراف التي تستخدمها في ترشيد قراراتها بأنها تتضمن بيانات ملائمة وفقاً للمعايير المحاسبية والمتطلبات القانونية ذات الصلة .

هذا وتتضمن القوائم المالية المكونات التالية :

أ - قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) Balance Sheet ، وهي تقرير بممتلكات المنشأة والتزاماتها في لحظة معينة .

ب- قائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر) Income Statement وهي تعتبر تقرير بنتيجة عمليات المنشأة خلال فترة معينة .

جـ - قائمة التدفقات النقدية Cash Flow Statement وهي قائمة توضح التدفقات النقدية الواردة والصادرة خلال فترة معينة من النشاط التشغيلي والاستثماري والتمويلي للمنشأة .

د - الإيضاحات المتممة Supplementary Statements تشمل القوائم المالية بالإضافة إلى القوائم السابقة مجموعة من الإيضاحات والبيانات التفسيرية والتحليلية لعناصر القوائم المالية ، وتعتبر هذه الإيضاحات والتفسيرات جزءاً مكملاً للقوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية ، ومن أمثلة هذه الإيضاحات :

- السياسات المحاسبية الهامة المتبعة ، وتعرف هذه السياسات بأنها عبارة عن المبادئ والأسس والقواعد والممارسات التي تقوم المنشأة بتطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية .
- التغيرات في السياسات المحاسبية .
- التحليلات الإضافية لبعض العناصر والبنود المكونة للميزانية مثل المخصصات .
- تحليلات وتفصيلات لبعض عناصر الإيرادات والمصروفات .
- الأرصدة النقدية المجمدة لدى البنوك لأسباب معينة .
- بيان القطاعات أو الأنشطة التي قد يكون توقف تشغيلها خلال الفترة ، وأية أرباح أو خسائر ناتجة عنها .
- بيان حقوق الدائنين على أصول معينة أو أولوية الحقوق .

- بيان الالتزامات والحقوق المحتملة الحدوث .
- الإفصاح عن أحداث أو معاملات مالية لا تتضمنها القوائم المالية بالرغم من أهميتها في دراسة المركز المالي للمنشأة ، ومن أمثلة ذلك الالتزامات المالية للمنشأة الناتجة عن ضمان ديون الآخرين ، وهذه المعلومات الإيضاحية المفصلة تجعل القوائم المالية ذات مغزى لاتخاذ القرارات .

وتعتبر القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة عصب التقارير المالية السنوية للمنشآت ، كما أنها تعد منتج نهائي من منتجات المحاسبة ، ووسيلة توصيل المعلومات المالية للمستفيدين منها . ولذلك تكون محل فحص ومراجعة مراقب الحسابات وإبداء الرأي بشأنها في تقرير المراجعة .

وإلى جانب القوائم المالية التي تم مراجعتها فإن التقرير المالي السنوي Annual Report يتضمن "تقرير مجلس الإدارة" "Charimans Report" .
"Report of Board of Director"

يشتمل تقرير مجلس الإدارة على معلومات مالية وغير مالية أخرى ، يشار إليها في معايير المراجعة باصطلاح "المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية التي تم مراجعتها" ، ووفقاً لمعايير المراجعة المصرية فإنه لا يوجد إلزام على مراقب الحسابات بالتقرير عنها ،ولكن عليه قراءتها لتحديد أية اختلافات هامة بينها وبين القوائم المالية التي قام بمراجعتها[1] .

وبوجه عام يتضمن تقرير مجلس الإدارة معلومات عن الشركة وأهدافها ومركزها المالي والتسويقي ، ومعلومات عن الإنتاج ودرجة نمو المبيعات ، وبيانات عن العمالة ، والنفقات الرأسمالية المخططة والمؤشرات المالية ،

(١) يتناول معيار المراجعة المصري رقم (٢١٠) "المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية التي تم مراجعتها" موضحاً الإرشادات والاعتبارات التي يتعين على مراقب الحسابات مراعاتها بشأن هذه المعلومات .

والعوامل المؤثرة في نشاط الشركة مستقبلاً وغير ذلك من المعلومات التي جرى العرف على تضمينها تقرير مجلس الإدارة أو يتم إدراجها بهذا التقرير تطبيقاً لأحكام القانون .

فقد نصت المادة (٦٤) من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن يقوم مجلس إدارة الشركة المساهمة بإعداد تقرير عن نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية لعرضه على الجمعية العامة العادية للشركة ، وتتمثل أهم البنود التي يشتمل عليها تقرير مجلس الإدارة وفقاً للملحق رقم (١) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المذكور فيما يلي :

١- الموقف العام للشركة ونتيجة الأعمال ومستقبل الأعمال استناداً إلى الموقف في السنة المالية السابقة والتصورات عن ذلك الموقف في السنة التالية .
٢- المشروع المقترح لتوزيع الأرباح المقترحة أو التصرف في الخسائر .
٣- الاقتراحات الخاصة بتكوين الاحتياطي أو إجراء أي تغيرات عليه .
٤- الأنشطة الرئيسية الخاصة بالشركة وشركاتها التابعة ، وأي تغير يحدث في ملكية الشركات التابعة لها خلال السنة .
٥- أي تغيرات رئيسية في الأصول الثابتة أو أي شركات تابعة ، ورأس المال العامل .
٦- نسبة حجم الأعمال وصافي الربح أو الخسائر موزعة على مختلف النشاطات الرئيسية للشركة .
٧- حجم التصدير .
٨- بيان بالتبرعات .
٩- بيان بالأسهم والسندات التي تم إصدارها خلال العام .
١٠- أية بيانات إضافية أخرى يرى مجلس الإدارة عرضها على الجمعية العامة ، ويكون عرض الأرقام بالمقارنة مع أرقام السنة السابقة .

هذا ويطلق على هذه المعلومات "المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية" Other Information وقد تناولها معيار المراجعة رقم (٢١٠) ، حيث أوضح الإرشادات والاعتبارات التي يتعين على مراقب الحسابات مراعاتها بشأن هذه المعلومات .

٢- العناصر الرئيسية لتقرير مراقب الحسابات

على الرغم من أهمية تقارير مراقبي الحسابات إلا أنه صاحبها الكثير من المشكلات لمستخدمي القوائم المالية ، كان معظمها نتيجة سوء الفهم لديهم حول طبيعة المراجعة ومسئولية المراجع ، وأهداف الفحص ، ومضمون ما يقدمه من رأي عن القوائم المالية .

إن بعض مستخدمي القوائم المالية يعتقدون أن المراجع هو المسئول عن إعدادها أو على الأقل يساهم بدور أساسي في إعدادها وفي اختيار السياسات المحاسبية اللازمة لذلك ، ومن لديهم تصور صحيح لمسئولية المراجع والتي تنحصر في فحص ومراجعة القوائم المالية وليس إعدادها فإن بعضهم يعتقد أن المراجع يقوم بفحص شامل للدفاتر والمستندات والسجلات ، وإلى جانب ذلك فإن هناك قطاعاً عريضاً من مستخدمي القوائم المالية يرون أن المراجع يقوم بتخطيط عملية المراجعة للكشف عن الأخطاء ، وأنه مسئول عن اكتشاف جميع الأخطاء مهما كانت قيمتها .

ومن أجل مواجهة هذه المشكلات وغيرها ولتعظيم الاستفادة من تقارير مراقبي الحسابات وإزالة أي صعوبات في فهم مدلولات الرأي بها ، فقد خضعت هذه التقارير للكثير من التطوير والتعديل شكلاً ومضموناً وصياغة ، وذلك من قبل العديد من المنظمات المهنية والجهات التشريعية والرسمية .

وكانت بداية التطوير ومراحله الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان ذلك من خلال ما يلي :

١- قانون الشركات الأمريكي الصادر عام ١٩٣٣ .
٢- قانون الأوراق المالية الصادر عام ١٩٣٤ .
٣- تعليمات ومتطلبات لجنة سوق رأس المال SEC في الولايات المتحدة الأمريكية .
٤- توصيات المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA
٥- معايير المراجعة الدولية الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين .

وفي جمهورية مصر العربية كانت الممارسات العملية في مجال المراجعة وكذلك الأوساط المهنية والأكاديمية والسلطات التشريعية تلاحق التطورات المتعلقة بتقارير مراقبي الحسابات ، وقد ظهر ذلك جلياً في :

١- دستور المهنة الصادر عن نقابة المحاسبين والمراجعين المصرية عام ١٩٥٨ .
٢- قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .
٣- القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ الخاص بالجهاز المركزي للمحاسبات .
٤- قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .
٥- قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .
٦- معايير المراجعة المصرية الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠٠٠ .

وعلى وجه العموم يمكن القول بأن التدخلات التشريعية والرسمية والمهنية فيما يتعلق بتقرير المراجعة امتدت لتطال كافة جوانبه ، ولم تترك مجالات كثيرة لاجتهاد أو اختيار المراجع كما هو الحال في أمور المراجعة الأخرى ، كتحديد حجم العينة التي تخضع للفحص ، وتقويم أنظمة الرقابة الداخلية ، وتحديد نوعية وحجم الأدلة والقرائن التي يعتمد عليها كأساس لإبداء الرأي على القوائم المالية ، وأصبحت تقارير مراقبي الحسابات نمطية وموحدة وإلزامية من حيث الشكل والعناصر التي تحتويها ، ومضمون هذه العناصر ومدلولاتها ، والمفردات

اللغوية التي يصاغ بها التقرير ، وأنواع الرأي التي يمكن أن يصدرها المراجع حسب كل حالة .

وسوف تتناول الدراسة التالية محتوى تقارير مراقبي الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة المصري الخاص بها وهو المعيار رقم (٢٠٠) ، وفي حقيقة الأمر يتوافق هذا المعيار إلى حد كبير مع ما جاء في معايير المراجعة الدولية .

وقد حدد معيار المراجعة المصري رقم (٢٠٠) العناصر الرئيسية لتقرير مراقب الحسابات على النحو وبالترتيب التالي :

أ – عنوان التقرير .

ب– الموجه إليهم التقرير .

جـ– فقرة افتتاحية أو مقدمة تتضمن :

- تحديد القوائم المالية التي تم مراجعتها .
- تحديد مسئولية كل من إدارة المنشأة ومراقب الحسابات .

د – فقرة النطاق التي تصف طبيعة عملية المراجعة ، وتتضمن :

- الإشارة إلى معايير المراجعة المصرية .
- وصف العمل الذي قام مراقب الحسابات بأدائه .

هـ– فقرة الرأي على القوائم المالية .

و – أي متطلبات إلزامية أخرى .

ز – توقيع مراقب الحسابات .

ح – عنوان مراقب الحسابات .

ط – تاريخ التقرير .

قد أوجب المعيار توحيد شكل ومحتويات تقرير مراقب الحسابات للمساعدة في زيادة تفهم القارئ له، ولتمكينه من تحديد الظروف غير العادية عند وقوعها.

وفيما يلي نوضح طبيعة ومحتوى هذه العناصر .

١/٢ الاعتبارات العامة في إعداد التقرير

تتصدر عناصر التقرير ما يلي :

- عنوان التقرير .
- الموجه إليهم التقرير .

كما ينبغي أن ينتهي التقرير بالعناصر التالية :

- توقيع مراقب الحسابات .
- عنوان مراقب الحسابات .
- تاريخ التقرير .

عنوان التقرير :

لتمييز تقارير المراجعة التي يصدرها مراقبو الحسابات ينبغي أن يعنون التقرير بعبارة "تقرير مراقب الحسابات" ، وبذلك يمنع أي خلط بينه وبين التقارير التي قد تصدر عن آخرين مثل مديري المنشأة أو مجلس الإدارة أو المراجعين الآخرين الذين لا يتطلب عملهم الالتزام بمتطلبات السلوك المهني التي يلتزم بها مراقب الحسابات .

الموجه إليهم التقرير :

يجب أن يوجه تقرير مراقب الحسابات إلى الفئة المعنية وفقاً لظروف عملية المراجعة والقوانين واللوائح . ويوجه التقرير عادة إما إلى المساهمين أو أصحاب الحصص أو الشركاء أو المديرين أو إلى أعضاء مجلس إدارة المنشأة التي تم مراجعة قوائمها المالية .

توقيع مراقب الحسابات :

يجب أن يوقع التقرير باسم مراقب الحسابات المعين ، وعادة ما يقرن الإمضاء الشخصي للمراقب برقم قيده في سجل المحاسبين والمراجعين، وأسماء الجمعيات المهنية التي ينتمي إليها مثل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية .

عنوان مراقب الحسابات :

يجب أن يتضمن التقرير العنوان المحدد لمراقب الحسابات ، وهو المدينة التي يقع فيها مكتب المراقب المسئول عن عملية الفحص .

تاريخ التقرير :

يجب أن يؤرخ تقرير مراقب الحسابات بتاريخ يوم اكتمال عملية المراجعة ، مع وجوب مراعاة ألا يكون هذا التاريخ سابق على توقيع أو اعتماد الإدارة للقوائم المالية . ويوضح هذا التاريخ للقارئ أن المراقب قد أخذ في اعتباره تأثير الأحداث والمعاملات التي من شأنها أن تؤثر على القوائم المالية والتي نمت إلى علمه حتى ذلك التاريخ والتي يطلق عليها الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية .

٢/٢ الفقرات الرئيسية بالتقرير :

إلى جانب العناصر الأساسية السابقة التي تظهر في مقدمة التقرير (العنوان والموجه إليهم التقرير) ، وفي نهايته (توقيع المراقب وعنوانه وتاريخ التقرير) فقد أوجب معيار المراجعة المصري السابق الإشارة إليه تقسيم متن أو قلب التقرير إلى أربعة فقرات رئيسية منفصلة لكل منها هدف أو مجموعة أهداف متجانسة ، وتحمل رسائل معينة من مراقب الحسابات إلى مستخدمي القوائم المالية ، وذلك من أجل إزالة ما قد يكون لديهم من سوء فهم حول التقرير .

تتمثل هذه الفقرات فيما يلي :

- الفقرة الافتتاحية أو مقدمة التقرير .
- فقرة النطاق .
- فقرة الرأي على القوائم المالية .
- فقرة المتطلبات الإلزامية أخرى .

١/٢/٢ الفقرة الافتتاحية / مقدمة التقرير Introductory Paragraph

تشمل هذه الفقرة :

أولاً – تحديد للقوائم المالية التي تم مراجعتها بما في ذلك التاريخ والفترة التي تعبر عنها تلك القوائم .

ثانياً – تحديد مسئولية كل من إدارة المنشأة ومراقب الحسابات ، حيث أوجب المعيار ضرورة تضمين التقرير فقرة تفيد بأن القوائم المالية هي مسئولية إدارة المنشأة ، وعبارة أخرى تفيد أن مسئولية مراقب الحسابات هي إبداء الرأي عليها بناء على مراجعته لها .

وعلى ذلك فإن إعداد القوائم المالية يقع على عاتق إدارة المنشأة وعلى مسئوليتها ، ويحتاج إعدادها إلى قيام الإدارة بإصدار أحكام شخصية وتقديرات محاسبية هامة ، وكذلك تحديد السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وطرق تطبيقها ، وتنحصر مسئولية مراقب الحسابات في إبداء الرأي عليها بعد إتمام مراجعتها . وفيما يلي نموذج للفقرة الافتتاحية كما أوردها معيار المراجعة المصري (٢٠٠) .

> راجعنا القوائم المالية لشركة ---------- شركة "....." والمتمثلة في الميزانية في ..... وكذا قائمتي الدخل والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ . وهذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، ومسئوليتنا هي إبداء الرأي على هذه القوائم في ضوء مراجعتنا لها .

وواضح من نص هذه الفقرة أن المعيار استخدم كلمة "راجعنا" بدلاً من كلمة "فحصنا" وذلك لعمومية لفظ المراجعة عن الفحص ، كما أنه تضمن تحديد لنوعية القوائم المالية محل المراجعة وهي القوائم المالية السنوية دون غيرها من القوائم .

وبالإضافة إلى ذلك فقد تضمنت هذه الفقرة تحديداً واضحاً لمسئولية كل من الإدارة والمراقب .

٢/٢/٢ فقرة النطاق Scope Paragraph

وفقاً لمعيار المراجعة المصري السابق ذكره على مراقب الحسابات أن يخصص الفقرة الثانية في التقرير لوصف نطاق المراجعة ، ويطلق على هذه الفقرة "فقرة النطاق" .

وتتضمن هذه الفقرة ما يلي :

١- توضيح أن المراجعة قد تمت طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية . وتشير فقرة النطاق إلى تمكين مراقب الحسابات من أداء الإجراءات التي رآها ضرورية في ظل الظرف المحيطة. فالقارئ يحتاج إلى ذلك كتأكيد على أن المراجعة قد تم القيام بها طبقاً لمعايير موضوعية ما لم يذكر خلاف ذلك .

٢- توضيح أو عبارة تفيد أن المراجعة قد خططت ونفذت للحصول على تأكيد مناسب عن مدى خلو القوائم المالية من التحريفات المؤثرة أو الجوهرية .

٣- وصف عملية المراجعة ، ويتضمن هذا الوصف ما يلي :

أ – أن الفحص قد تم على أساس الاختبارات بالعينة للأدلة المؤيدة للقيم والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية .

ب- تقويم للسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية .

جـ- تقويم التقديرات الهامة المعدة بمعرفة الإدارة والمستخدمة في إعداد القوائم المالية .

د – تقويم عرض القوائم المالية ككل .

٤- توضيح أو عبارة تفيد أن مراقب الحسابات قد حصل على البيانات والإيضاحات التي رآها لازمة لأغراض المراجعة ، وكذلك يجب أن

يتضمن التقرير بياناً بأن أعمال المراجعة التي قام بها توفر أساساً مناسباً لإبداء الرأي على القوائم المالية .

وفي ضوء ما سبق قدم المعيار نموذجاً لما يرد في فقرة النطاق وهو على النحو التالي :

> وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ، وتتطلب معايير المراجعة المصرية تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية لا تحتوي على أي تحريفات مؤثرة أو جوهرية ، وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص اختباري للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية ، كما تتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقويماً للسياسات وللقواعد المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة ، وكذلك تقويماً لسلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية ، وقد حصلنا على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض المراجعة ونرى أن ما قمنا به من أعمال المراجعة يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

مما سبق يمكن ملاحظة الأمور التالية على فقرة النطاق :

أولاً – أن الهدف من هذه الفقرة هو إعطاء قارئ القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات عليها صورة واضحة عن منهجية عملية المراجعة وحدود نطاقها ، من حيث أنها تمت طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وفي ضوء القوانين المصرية واللوائح السارية .

ثانياً – تقضي معايير المراجعة – فيما يتعلق بأداء العمل الميداني Standards of Field Work – بأن يشمل تنفيذ مهمة المراجعة ما يلي :

أ - وضع خطة وافية للعمل الذي يقوم به المراجع ، كما يجب أن يكون هناك إشراف جدي على أعمال المساعدين .

ب - فحص وتقويم أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في المنشأة لتقدير مدى الاعتماد عليها ، وبغرض تحديد مدى ونطاق وتوقيت اختبارات المراجعة .

جـ - جمع القدر الكافي من أدلة وقرائن الإثبات عن طريق الفحص المستندي والملاحظة والاستفسارات والمصادقات وغيرها كأساس لتحديد الرأي الذي يبديه المراقب على القوائم المالية .

ثالثاً - تتضمن الفقرة توضيحاً لهدف عملية المراجعة ، حيث يشير المراقب إلى أنها خططت ونفذت للحصول على تأكيد مناسب أو معقول عن مدى خلو القوائم المالية من التحريفات المؤثرة أو الجوهرية .

وغني عن القول بأن معايير المراجعة لا تتطلب من المراجع أن يعطي تأكيداً مطلقاً بأن القوائم المالي خالية من أي تحريف ، وإنما يعطي درجة عالية من التأكيد بأن المعلومات محل المراجعة تخلو من أي تحريف هام ومؤثر ، وعليه التعبير عن ذلك إيجابياً في تقرير المراجعة كتأكيد معقول .

هذا ولا يمكن الوصول إلى تأكيد تام لعدة أسباب منها الحاجة إلى الحكم الشخصي ، واستخدام الأساليب الاختبارية ، والمحددات التي تحيط بنظم الرقابة الداخلية والمحاسبية ، وحقيقة أن أغلب الأدلة المتاحة للمراجع تكون في طبيعتها مقنعة وليست حاسمة .

رابعاً - على مراقب الحسابات أن يقدم في تقريره خلال فقرة النطاق وصفاً لعملية المراجعة ، وعليه بصفة خاصة أن يشير إلى ما يلي :

أ - أن الفحص قد تم على أساس اختباري Test Basis وليس على أساس الفحص الشامل ، ومقتضى ذلك أنه تم فحص الدفاتر والسجلات والمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية

بأسلوب العينات Samples ، ويمكن للمراجع أن يستخدم في هذا الصدد أساليب المعاينة الإحصائية Statistical Sampling لأنها توفر أساساً جيداً لتمثيل المجتمع ، وتضع حدوداً للأهمية النسبية للأخطاء ، كما أنها تزود المراجع بمقياس موضوعي للتأكد المعقول (درجة الثقة) .

ب - أن الفحص تناول تقويماً للسياسات المحاسبية التي استخدمتها الإدارة في إعداد وعرض القوائم المالية .

إن مسئولية اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية تقع على عاتق إدارة المنشأة ، وتتحدد مهمة المراقب بشأنها في التأكد من أنها ضمن السياسات المحاسبية الواردة في معايير المحاسبة المصرية أو الدولية ، وأنها مناسبة وملائمة لظروف المنشأة .

جـ - تقويم التقديرات المحاسبية الهامة المعدة بمعرفة إدارة المنشأة والمستخدمة في إعداد القوائم المالية ، وذلك بالتحقق من أن هذه التقديرات قد تمت بطريقة معقولة تستند لأسس ومعايير منطقية ، ومن أمثلة هذه التقديرات : الديون غير الجيدة (المشكوك في تحصيلها) ، والمخزون المتقادم ، والعمر الإنتاجي للأصول القابلة للإهلاك .

د - تقويم عرض القوائم المالية : تتضمن مهمة المراجعة التأكد من أن المعلومات التي تقدمها القوائم المالية مبوبة وملخصة بطريقة مقبولة ، وأنها تتضمن الحد الأدنى لمتطلبات كل قائمة أساسية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين والتعليمات ذات الصلة ، وبصفة خاصة يتم هذا التبويب في ضوء المعيار المحاسبي المصري رقم (١) المعدل الخاص بعرض القوائم المالية .

خامساً - أوجب المعيار ضرورة أن تتضمن "فقرة النطاق" ما يفيد أن مراقب الحسابات قد حصل على البيانات والإيضاحات التي رآها لازمة لأغراض المراجعة ، وكذلك يجب أن يتضمن التقرير بياناً بأن أعمال

المـــراجعة التـــي قام بها المراقب توفر أساساً مناسباً لإبداء الرأي على القوائم ، وذلك على النحو الذي يظهر في الفقرة التالية .

٣/٢/٢ فقرة الرأي على القوائم المالية Opinion Paragraph

تخصص الفقرة الثالثة في تقرير مراقب الحسابات لبيان رأيه في مجمله عن القوائم المالية كوحدة واحدة .

وهذه الفقرة تقع في القلب من اهتمامات مستخدمي القوائم المالية لأنها تظهر النتيجة النهائية التي توصل إليها المراجع بناء على مراجعته .

وكمـــا ســـبق أن أشرنا لم تشأ الجهات التشريعية والهيئات المهنية أن تترك للمـــراجع حـــرية التعبير عن رأيه على القوائم المالية ، وحتى لا يساء فهم ما يقصـــده من قبل مستخدمي القوائم المالية ، فقد تم تحديد أنواع الآراء التي يمكن أن يبديها المراقب على القوائم المالية ، والأسلوب الذي يصاغ به الرأي في كل حالة .

وقد أوجب معيار المراجعة المصري رقم (٢٠٠) على ضرورة أن تتضمن هذه الفقرة رأياً صريحاً لمراقب الحسابات عما إذا كانت القوائم المالية تعبر في كـــل جوانـــبها الهامة عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية طبقاً لمعايـــير المحاســـبة المصـــرية ، وما إذا كانت هذه القوائم تتفق مع ما يتصل بمراجعته من القوانين واللوائح المصرية .

وتشير عبارة "تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة" من بين أمور أخرى إلى أن مراقـــب الحسابات قد أخذ في اعتباره فقط تلك الأمور ذات الأهمية بالنسبة للقوائم المالية .

تحدد معايير المحاسبة المصرية ، والتطورات في الممارسة العامة في مصر إطـــار إعداد التقارير المالية مع الأخذ في الاعتبار الوضوح والالتزام بالقوانين واللوائـــح المصـــرية ولإرشـــاد القـــارئ عن النطاق الذي يتم فيه التعبير عن

"الوضوح" ، ويجب أن يشير رأي مراقب الحسابات إلى الإطار الذي أعدت على أساسه القوائم المالية وذلك باستخدام عبارة "طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية" .

وبالإضـــافة إلى الرأي عن مدى تعبير القوائم المالية يجب أن يتضمن تقرير مراقـــب الحســـابات رأياً عن مدى تمشي القوائم المالية مع المتطلبات الأخرى المحددة بالقوانين واللوائح المتعلقة بها .

أنواع التقارير بحسب رأي المراقب :

يقســـم معيار المراجعة المصري (٢٠٠) التقارير من حيث نوع الرأي الذي تتضمنه كالآتي :

- تقرير برأي غير متحفظ (نظيف) .
- تقارير برأي معدل : وتصدر في الحالات التالية :
  - حالة وجود أمور لا تؤثر على رأي المراقب .
  - حالة وجود أمور تؤثر على رأي المراقب : وتشمل :

أ – رأي متحفظ .

ب– الامتناع عن إبداء رأي .

جـ– رأي عكسي .

وقـــد أوجب المعيار توحيد شكل ومحتوى كل نوع من التقارير لتعزيز فهم المســـتخدمين لهـــذه الـــتقارير ، ومن أجل ذلك تضمن المعيار صياغة مقترحة للتعبير عن رأي المراقب في كل حالة من الحالات .

أولاً – التقرير برأي غير متحفظ (نظيف) : Unqualified Opinion

يصدر التقرير برأي غير متحفظ (نظيف) عندما يقتنع مراقب الحسابات بأن القوائم المالية تعبر بوضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي ونتائج الأعمـــال والـــتدفقات النقدية للمنشأة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين

واللوائح المصرية ذات العلاقة ، ويعني ذلك ضمناً أن المراقب لم يجد أي أمر جوهري (بخلاف الرأي) يرغب في نقله إلى القارئ .

وفيما يلي نموذج لفقرة الرأي غير المتحفظ :

(تقرير نظيف Clean Report)

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة مساهمي شركة .....

الفقرة الافتتاحية / راجعنا القوائم المالية لشركة .....

(تظل كما هي)

فقرة النطاق / وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية .....

تظهر هذه الفقرة على النحو الموضح سابقاً .

فقرة الرأي :

" ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه مع الإيضاحات المتممة لها تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ..... وعن نتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة" .

ثانياً – التقرير برأي معدل بفقرة توجيه انتباه

في حالات معينة قد يعدل تقرير المراقب بإضافة فقرة لتوجيه انتباه القارئ لأمر معين يؤثر على القوائم المالية ورد تفصيلاً ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، ونظراً لأن إضافة هذه الفقرة لا يؤثر على رأي المراقب تضاف هذه الفقرة بعد فقرة الرأي مع الإشارة إلى حقيقة أن رأي المراقب لا يعتبر متحفظاً في هذا الخصوص .

وقد نص المعيار في هذا الصدد على الآتي :

أ – وجوب أن يعدل المراقب تقريره بإضافة فقرة لإلقاء الضوء على أمر هام يتعلق بمشكلة الاستمرارية .

ب– على المراقب أن يدرس الحاجة إلى تعديل تقريره بإضافة فقرة إذا كان هناك عدم تأكد مؤثر (بخلاف مشكلة الاستمرارية) والذي يعتمد في معالجته على أحداث مستقبلية قد تؤثر على القوائم المالية ، وعدم التأكد هو أمر تعتمد نتائجه على تصرفات أو أحداث مستقبلية لا يمكن للمنشأة التحكم فيها ولكنها قد تؤثر على القوائم المالية .

وبدراسة هذا النص يتضح ما يلي :

١– أن معيار المراجعة المصري المذكور أوجب تعديل رأي مراقب الحسابات في حالة ظهور شكوك حول إمكانية المنشأة على الاستمرار ، كأن تحقق خسائر ضخمة نسبياً ، أو عند وجود عجز في رأس المال العامل عن الوفاء بمتطلبات التشغيل، أو عدم قدرة المنشأة على سداد التزاماتها في مواعيد استحقاقها ، أو افتقاد عملاء على درجة عالية من الأهمية . ففي مثل هذه الحالات كانت الممارسات العملية لمراقبي الحسابات تقضي بإصدار تحفظ حول هذا الأمر ، وكان من شأن ذلك أن يحدث انهياراً في قيمة المنشأة ، ويزيد من الصعوبات أمامها ، وقد يؤدي ذلك بالفعل إلى عجزها عن الاستمرار في النشاط ، لذلك ساير المعيار المصري التوصيات المهنية الحديثة في هذا المجال ، حيث أوجب على المراقب أن ينوه عن ذلك بفقرة إضافية تلحق بفقرة الرأي على أن يشير فيها صراحة إلى أن ذلك لا يعتبر تحفظاً .

٢– أنه يمكن تعديل رأي المراقب باستخدام هذه الفقرة الإضافية الإيضاحية في حالة إذا كان هناك عدم تأكد مؤثر يرتبط بأحداث أو تصرفات مستقبلية (بخلاف مشكلة الاستمرارية) لا يمكن للمنشأة التحكم فيها ، على سبيل

المثال عندما تكون هناك دعاوى قضائية على المنشأة قد تؤدي إلى تعويضات كبيرة يكون لها تأثير ذا بال على القوائم المالية .

وعلى الرغم من أن هذا الأمر يرد تفصيلاً في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، إلا أن المراقب قد يعدل تقريره بإضافة فقرة لتوجيه انتباه القارئ إلى هذا الأمر ، وكما ذكرنا آنفاً في حالة مشكلات الاستمرارية تضاف هذه الفقرة بعد فقرة الرأي مع الإشارة إلى حقيقة أن رأي المراقب لا يعتبر متحفظاً في هذا الخصوص .

وفيما يلي نموذج لفقرة توجيه انتباه القارئ إلى عدم تأكد مؤثر في تقرير مراقب الحسابات :

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة مساهمي شركة .....

الفقرة الافتتاحية / راجعنا القوائم المالية لشركة .....

(تظل كما هي)

فقرة النطاق / وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية .....

(تظل كما هي)

فقرة الرأي :

" ومن رأينا أن القوائم المالية ..... تذكر نفس فقرة الرأي السابقة وتضاف الفقرة التالية بعد فقرة الرأي مباشرة :

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظاً ، وكما هو مبين تفصيلاً في الإيضاح رقم (-) ، توجد قضية مرفوعة على الشركة لانتهاك حقوق اختراع ، والشركة مطالبة بإفادات وتعويضات عن الأضرار المترتبة على ذلك وتقوم الشركة باتخاذ الإجراءات المضادة ، ولا تزال التحقيقات مستمرة ولا يمكن في الوقت الحالي تحديد النتائج النهائية لهذا الأمر، ولم يتم تكوين مخصص لأي التزام قد ينشأ عن ذلك في القوائم المالية .

٣- أشار المعيار إلى أن إضافة فقرة لتوجيه انتباه القارئ متعلقة بمشكلة الاستمرارية ، أو عدم تأكد مؤثر ، يعتبر عادة كافياً للوفاء بمسئوليات إعداد تقرير مراقب الحسابات بالنسبة لهذه الأمور ، ومع ذلك ، وفي الحالات الصارخة ، مثل حالات تعاظم عدم التأكد من وقوع أحداث هامة تؤثر على القوائم المالية ، قد يدرس المراقب ما إذا كان من المناسب الامتناع عن إبداء رأي بدلاً من إضافة فقرة توجيه الانتباه المشار إليها .

٤- بالإضافة إلى استخدام فقرة توجيه الانتباه بالنسبة للأمور التي تؤثر على القوائم المالية ، فإن مراقب الحسابات قد يستخدم أيضاً في تقريره فقرة أخرى بعد فقرة الرأي للتقرير عن أمور أخرى لا تؤثر على القوائم المالية، فعلى سبيل المثال ، إذا رأى المراقب تعديل بعض المعلومات الواردة في كتيب القوائم المالية التي تم مراجعتها ، وترفض المنشأة أن تقوم بهذا التعديل ، فقد يدرس المراقب تضمين تقريره فقرة لإلقاء الضوء على ذلك ، وقد تستخدم أيضاً فقرة إضافية عندما يكون هناك التزام قانوني للإفصاح عن معلومات إضافية في التقرير .

ثالثاً – الرأي المتحفظ Qualified Opinion

قد لا يكون مراقب الحسابات قادراً على إبداء رأي غير متحفظ (نظيف) في بعض الحالات ، وذلك عندما تكون هناك أمور أو ظروف يرى المراقب أن لها تأثير هام على القوائم المالية في الحاضر والمستقبل ، ولكن لا تصل أهميتها إلى الدرجة التي تستدعي الامتناع عن إبداء رأي أو إبداء رأي عكسي ، بما يعني أنه في حالة ما إذا كانت الأمور المثيرة للخلاف بين المراقب والإدارة ذات آثار هامة للغاية وعامة على القوائم المالية فإن على المراقب أن يستخدم الآراء الأكثر تشدداً وذلك بالامتناع عن إبداء رأي أو إبداء رأي عكسي .

وقد أشار المعيار المصري (٢٠٠) إلى إمكانية استخدام الرأي المتحفظ في الحالات التالية :

أ – عند وجود قيود على نطاق عمل المراقب .

ب– عندما يوجد خلاف مع الإدارة حول إمكانية قبول السياسات المحاسبية التي اتبعتها ، أو طرق تطبيقها ، أو كفاية الإفصاح في القوائم المالية .

ويتم التعبير عن الرأي المتحفظ بعبارة Except for or Subject to–

" فيما عدا تأثير الأمر الذي يتعلق به التحفظ "

وقد أوجب المعيار المذكور على مراقب الحسابات في حالة إصدار رأي مقيد بتحفظات أن يضمن التقرير بوضوح الأسباب الجوهرية التي دفعت به إلى التحفظ في رأيه بشأن القوائم المالية ، وعليه كذلك أن يبرز قيم الآثار المحتملة على القوائم المالية متى كان ذلك ممكناً ، وتبين هذه المعلومات في فقرة مستقلة تسبق فقرة الرأي ، وقد تتضمن إشارة إلى مناقشة تفصيلية (إن وجدت) في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

وفيما يلي نماذج لحالات الرأي المتحفظ :

١– الرأي المتحفظ لوجود قيد على نطاق عمل المراقب

الفقرة الافتتاحية / راجعنا القوائم المالية لشركة ..... تظل كما هي فقرة النطاق / وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية .....

نفس العبارات التي تتضمنها هذه الفقرة

(يضاف إلى ذلك الفقرة التالية)

لم نحضر الجرد الفعلي للمخزون في .... حيث أن تاريخ الجرد كان سابقاً على تاريخ تعييننا كمراقبين لحسابات الشركة، ونظراً لطبيعة السجلات بالشركة، لم نتمكن من القيام بأية إجراءات مرتجعة بديلة للتحقق من كميات المخزون .

وفيما عدا تأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من الاقتناع بالكميات الفعلية للمخزون ، فمن رأينا أن القوائم المالية تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة ..... (تستكمل فقرة الرأي على النحو الوارد بنموذج فقرة الرأي) .

٢– الرأي المتحفظ للاختلافات حول السياسات المحاسبية

الفقرة الافتتاحية / راجعنا القوائم المالية لشركة ..... تظل كما هي فقرة النطاق / وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية .....

(تظل كما هي)

كما هو مبين في الإيضاح رقم .... من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، لم يتم حساب إهلاك للأصول الثابتة في القوائم المالية، وهذا الأمر في رأينا لا يتفق مع معايير المحاسبة المصرية ، وتبلغ قيمة الإهلاك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ... مبلغ ... جنيه ، وبالتالي يجب تخفيض الأصول الثابتة بمجمع إهلاك قدره ..... جنيه ، ويجب تخفيض ربح العام بمبلغ ..... جنيه والأرباح المرحلة بمبلغ ..... جنيه .

فيما عدا تأثير ما ورد في الفقرة السابقة على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة ..... (نفس العبارات في فقرة الرأي) .

٣– الرأي المتحفظ حالة الإفصاح غير الكاف

الفقرة الافتتاحية / راجعنا القوائم المالية لشركة ..... تظل كما هي فقرة النطاق / وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية .....

(تظل كما هي)

هناك رهن عقاري على الأصول الثابتة للشركة كضمان للقروض الممنوحة لها من بنك ..... ، ويتطلب معيار المحاسبة المصري رقم ..... الإفصاح عن هذه المعلومات .

فيما عدا تأثير إغفال المعلومات الواردة في الفقرة السابقة ، فمن رأينا أن القوائم المالية تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة ..... (تستكمل فقرة الرأي كالمعتاد) .

رابعاً – الامتناع عن إبداء الرأي Disclaimer of Opinion

يجب على مراقب الحسابات الامتناع عن إبداء الرأي عندما يكون الأثر المحتمل للقيد على النطاق هاماً وعاماً للدرجة التي يتعذر معها الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة ، ومن ثم يكون المراقب غير قادر على إبداء رأي على القوائم المالية .

وعند امتناع المراقب عن إبداء رأي ، يجب أن يبين في التقرير القيد أو القيود التي حددت نطاق المراجعة ، والتسويات المحتملة في القوائم المالية التي كان من الممكن حدوثها إذا لم يوجد هذا القيد ، ويكون ذلك في فقرة مستقلة تسبق فقرة الامتناع عن إبداء الرأي ، وقد تتضمن إشارة إلى مناقشة تفصيلية (إن وجدت) في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

ويظهر التقرير متضمناً الامتناع عن إبداء الرأي على النحو التالي :

الفقرة الافتتاحية /

تم تعييننا لمراجعة الميزانية المرفقة لشركة ..... في ٣١ ديسمبر ..... ، وكذا قائمتي الدخل والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وهذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة (تحذف الجملة التي تبين مسئولية مراقب الحسابات) .

فقرة النطاق / – تعدل فقرة النطاق حسب الأحوال .

– وتضاف فقرة القيد على النطاق كالآتي :

لم نتمكن من ملاحظة الجرد الفعلي بالكامل ، وكذلك لم نتمكن من الحصول على مصادقات بين المدينين بسبب القيود التي فرضت على عملنا بواسطة الشركة .

ونظراً لجوهرية الأمور الموضحة في الفقرة السابقة ، فإننا لا نستطيع إبداء رأى على القوائم المالية .

خامساً – الرأي العكسي Adverse Opinion

يعطي المراقب هذا الرأي إذا تم أداء المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة وحصل على أدلة إثبات كافية ، وتأكد من وجود مخالفات لمعايير المحاسبة المصرية قد تتعلق بالسياسات المحاسبية التي استخدمتها الإدارة أو طرق تطبيقها أو كفاية الإفصاح في القوائم المالية ، ويكون لهذه المخالفات أثراً هاماً وعاماً لدرجة أن المراقب انتهى إلى أن التحفظ في التقرير غير كاف للإفصاح عن طبيعة التضليل أو عدم تكامل القوائم المالية . وعموماً على المراقب قبل إصدار هذا الرأي (لخطورته على المنشأة) أن يكون لديه دليلاً مادياً يؤيده .

وكما هو الحال في الحالات السابقة التي يجد المراقب فيها أن الأمور الخلافية مع الإدارة لها تأثير هام على القوائم المالية في الحاضر والمستقبل (في حالتي التحفظ أو الامتناع عن إبداء رأي) يوضح الأسباب الجوهرية التي دعته لإبداء رأي عكسي ، وأن يبرز قيم الآثار المحتملة على القوائم المالية متى كان ذلك ممكناً ، ويبين هذه المعلومات في فقرة مستقلة تسبق فقرة الرأي .

وفيما يلي نموذج لرأي عكسي / حال إفصاح غير كاف

الفقرة الافتتاحية /

راجعنا القوائم المالية لشركة ..... (تظل كما هي)

فقرة النطاق /

قمنا بالمراجعة طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ..... (تظل كما هي)

تضاف فقرة أو فقرات تناقش الاختلاف

فقرة الرأي /

ونظراً لجوهرية الأمور المبينة في الفقرة (أو الفقرات) السابقة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه لا تعبر بوضوح عن الرأي المالي للشركة في ٣١ ديسمبر .... ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ولا تتفق مع القوانين واللوائح المصرية .

ممـا سبق تبين تعدد الآراء التي يمكن للمراجع أن يفاضل فيما بينها حسب كل حالة ، وتشمل هذه الآراء :

١- رأي غير متحفظ (نظيف) .

٢- رأي غير متحفظ مع فقرة إيضاحية لتوجيه الانتباه .

٣- رأي متحفظ .

٤- امتناع عن إبداء رأي .

٥- رأي عكسي .

ويلاحـظ علـى هـذه الآراء أنها تتدرج على النحو الموضح أعلاه بحسب خطورتهـا على المنشأة وذلك فيما يتعلق بالآراء المعدلة ، حيث الرأي المتحفظ يعتـبر رأياً مخففاً ، بينما الرأي العكسي هو الأشد خطورة من بين هذه الآراء المعدلـة . وفيما يلي نركز الحالات التي يمكن أن يستخدم فيها كل نوع من هذه الآراء .

الحالات أو المواقف	غير متحفظ (نظيف)	غير متحفظ مع فقرة إيضاحية	متحفظ	امتناع عن إبداء رأي	رأي عكسي
- عند تطبيق معايير المراجعة على نحـو كامل، مع عدم وجود أمور تتطلـب إيضـاح إضـافي أو أمور خلافـية جوهرية مع الإدارة تتعلق بمعايـير المحاسـبة المطـبقة أو متطلبات تشريعية ذات صلة .	✓				
- عند تطبيق معايير المراجعة على نحـو كـامل، وعـدم وجود أمور خلافية جوهرية مع الإدارة، ولكن توجد أمور تؤثر على القوائم المالية مسـتقبلاً ويحيطها عدم تأكد وهي المـتعلقة بمشـكلات الاستمرارية والتعويضات القضائية .		✓			

الحالات أو المواقف	غير متحفظ (نظيف)	غير متحفظ مع فقرة إيضاحية	متحفظ	امتناع عن إبداء رأي	رأي عكسي
- حالـة عـدم التمكـن من تطبيق معايـير المـراجعة بسبب ظروف عملية الفحص أو لوجود قيود على نطاق الفحص من جانب المنشأة			✓	✓	
- حالة وجود خلافات جوهرية مع الإدارة حول : • السياسات المحاسبية المطبقة • طرق تطبيق السياسات المحاسبية • عـدم كفاية الإفصاح في القوائم المالية • وجود تحريفات أو اختلافات هامة بيـن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية وما ورد بهذه القوائم.			✓		✓

ويتضـح مـن خـلال الجدول السابق أن هناك بعض الحالات أو الظروف تتطلب من المراقب المفاضلة بين رأيين يمكن إصدارهما في نفس الحالة ومثال ذلك وجود قيد على نطاق عمل المراقب ، فإذا كان هذا القيد ذات أثر هام علـى القوائم المالية فإن المراقب قد يبدي رأياً متحفظاً ، ولكن إذا كان أثر هذا القيد هاماً وعاماً على القوائم المالية ولم يجد المراقـ مراجعة كافية وملائمة ومن ثم غير قادر على إبداء رأي على القوائم المالية فإنه يمتنع عن إبداء رأي .

وكذلـك الحـال فـي حالة الاختلاف مع الإدارة بشأن السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية أو في تطبيقها لهذه السياسات أو عند عدم كفاية الإفصـاح فـي القوائم المالية ، ففي هذه الحالات يمكن للمراقب أن يصدر رأياً متحفظاً إذا كان أثر هذه الأمور هاماً على القوائم المالية ، ولكن إذا كان تأثير

هـذه الأمور هاماً وعاماً واقتنع المراقب بأن القوائم المالية مضللة وغير مكتملة فإنه يجب أن يبدي رأياً عكسياً عن القوائم المالية .

وهكذا يجب على المراقب أن يقدر الأهمية النسبية للأمر أو الأمور الخلافية مع الإدارة ويحدد مدى تأثيرها على القوائم المالية حتى يمكنه تحديد نوع الرأي الواجب إصداره .

وعلى وجه العموم يمكن القول في هذا المجال بأنه :

- إذا كانـت الأمور غير هامة نسبياً وذات تأثير محدود على القوائم المالية فإنه يمكن التغاضي عنها وإصدار رأي غير متحفظ .
- إذا كانـت الأمـور الخلافية هامة نسبياً ولها تأثير جوهري على القوائم المالية فإنه يجب التحفظ بشأنها بالتقرير .
- إذا كانـت الأمور الخلافية هامة جداً وذات تأثير عام على القوائم المالية فإنه يمكن أن يمتنع المراقب عن إبداء رأي أو يصدر رأياً عكسياً بحسب ما أشرنا إليه سابقاً .

٤/٢/٢ فقرة المتطلبات الإلزامية أخرى .

إلى جانب الفقرات الرئيسية السابقة، أوجب معيار المراجعة المصري (٢٠٠) ضـرورة أن يتضـمن تقرير مراقب الحسابات فقرات تفي بما تتطلبه القوانين واللوائح والتعليمات المصرية السارية ، ومن أهم القوانين في هذا المجال :

- القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وهو قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .
- قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .
- قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .
- القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ وتعديلاته وهو قانون البنوك والائتمان .

وفـيما يلـي أهم ما تتطلبه هذه القوانين فيما يتعلق بمحتوى تقرير مراقب الحسابات :

- ما إذا كانت المنشأة تمسك حسابات مالية منتظمة .
- ما إذا كان الجرد قد تم طبقاً للأصول المرعية .
- ما إذا كانت المنشأة الصناعية تطبق نظام تكاليف يفي بالغرض منه .
- مـا إذا كانت البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد بدفاتر المنشأة .
- ما إذا كان البنك لم يخالف أياً من أحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ والقوانين المعدلة له .

وفيما يلي نموذج لما يرد في فقرات المتطلبات الإلزامية الأخرى :

الفقرة الافتتاحية ..... (تظل كما هي)

فقرة النطاق ..... (تظل كما هي)

فقرة الرأي ..... بحسب الحالة

المتطلبات الإلزامية الأخرى : (تظهر على النحو التالي)

"تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما ينص القانون ونظام الشـركة على وجوب إثباته فيها ، وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بـتلك الحسـابات ، وقـد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية .

وفـي حالـة الشـركات الصناعية تعدل فقرة المتطلبات الإلزامية الأخرى السابقة لتصبح كالآتي :

"تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما ينص القانون ونظام الشـركة على وجوب إثباته فيها ، وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بـتلك الحسـابات ، كما تطبق نظام تكاليف يفي بالغرض منه ، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية .

- في حالة البنوك تضاف الفقرة التالية :

لم يتبين لنا مخالفة البنك خلال السنة المالية المنتهية في ..... لأي من أحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ والقوانين المعدلة له .

- في حالة شركات الأموال تضاف الفقرة التالية :

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة أو المدير أو مجلس المديرين (حسب الأحوال) المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة ، وذلك فى الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات .

وفي نهاية هذا العرض لتقرير مراقب الحسابات فإننا نورد فيما يلي نموذجاً متكاملاً لتقرير غير متحفظ وفقاً لمعايير المراجعة المصرية .

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة مساهمي شركة .....

راجعنا القوائم المالية لشركة ..... "شركة مساهمة مصرية" المتمثلة فى الميزانية في ..... وكذا قائمتي الدخل والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وهذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ومسئوليتنا إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها .

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتطلب معايير المراجعة المصرية تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية لا تحتوي على أخطاء مؤثرة ، وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص اختباري للمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية ، كما تتضمن أعمال

المراجعة أيضاً تقويماً للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة والتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة ، وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية ، وقد حصلنا على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض المراجعة ، ونرى أن ما قمنا به من أعمال المراجعة يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه مع الإيضاحات المتممة لها تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ..... وعن نتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها ، وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية .

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة ، وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

القاهرة في : / /

التوقيع

س. م. م. رقم .....

الفصل السادس

تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية

أسئلة نظرية وحالات تطبيقية

أولاً - الأسئلة النظرية :

السؤال الأول :

بين صحة أو خطأ كل عبارة من العبارات التالية مع التبرير المختصر :

١- يؤرخ تقرير مراقب الحسابات بتاريخ استكمال العمل الميداني بصرف النظر عن تاريخ إصدار التقرير فعلاً .

٢- إذا لم تمكن المنشأة مراقب الحسابات من الاطلاع على الدفاتر والسجلات فإنه يصدر رأياً عكسياً .

٣- يتطلب إصدار رأي عكسي على القوائم المالية أن يكون مراقب الحسابات قد طبق معايير المراجعة .

٤- يجب أن يوضح تقرير مراقب الحسابات ما إذا كانت السياسات المحاسبية قد طبقت في الفترة الحالية بنفس الطريقة التي اتبعت في الفترة السابقة .

٥- إن وجدت قضايا تعويضات على المنشأة لم تحسم بعد على مراقب الحسابات إصدار تقرير عكسي يتضمن تحفظاً بهذا الشأن .

٦- يتعين على مراقب الحسابات أن يوضح بالتقرير أن الفحص قد تم وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين ذات العلاقة .

٧- تتضمن فقرة النطاق بتقرير المراقب تحديداً لمسئولية كل من إدارة المنشأة ومراقب الحسابات فيما يتعلق بالقوائم المالية .

٨- نظراً لأهمية تقرير مراقب الحسابات فإنه يقدم للمساهمين في الجمعية العمومية غير العادية .

٩- يعتبر التقرير غير المتحفظ أفضل التقارير بالنسبة لإدارة المنشأة والمنشأة ككل .

١٠- يتضمن التقرير النموذجي (التنظيف) لمراقب الحسابات على القوائم المالية أربعة فقرات رئيسية .

١١- عندما يتعذر على مراقب الحسابات القيام بإجراءات المراجعة اللازمة لإبداء الرأي على القوائم المالية فإن عليه أن يشير إلى ذلك في الفقرة الإيضاحية بتقريره .

١٢- إن تقرير مراقب الحسابات يعد شهادة منه بخلو حسابات الشركة والقوائم المالية من أية تحريفات أو أخطاء .

١٣- على مراقب الحسابات أن يوضح في تقريره ما إذا كانت القوائم المالية للمنشأة قد أعدت طبقاً للمعايير المحاسبية المصرية والقوانين ذات الصلة .

الإجابة :

رقم العبارة	صحة أو خطأ العبارة	التبرير العلمي
١	✓	وفقاً لمعيار المراجعة المصري (٢٠٠) فإن تقرير مراقب الحسابات يؤرخ بتاريخ إتمام عملية المراجعة ، وعادة ما تكون هناك فترة تتراوح بين أسبوعين أو ثلاثة أسابيع بين تاريخ التقرير وتاريخ إصداره Date of Issuance، وخلال هذه الفترة يقوم المراقب بفحص أوراق العمل للمرة الأخيرة للتأكد من عدم وجود أية أمور معلقة .
٢	X	إجراء الإدارة في هذا الصدد يعتبر قيد على نطاق الفحص يتطلب من المراقب إما التحفظ ، إذا تعلق هذا القيد ببنود هامة بالقوائم المالية ، أو الامتناع عن إبداء رأي إذا امتد أثر هذا القيد إلى معظم بنود القوائم المالية .

رقم العبارة	صحة أو خطأ العبارة	التبرير العلمي
٣	✓	إن إصدار رأي عكسي على القوائم المالية يتطلب توافر دليل إثبات على ذلك أو أدلة إثبات كافية على أن القوائم المالية مضللة وغير متكاملة ولا يتوافر ذلك إلا بتطبيق معايير المراجعة .
٤	X	لم يعد مطلوباً من مراقب الحسابات الإشارة صراحة بالتقرير إلى أن طرق تطبيق السياسات المحاسبية لم تتغير عن العام السابق ، ولم يعد مطلوباً أيضاً الإشارة إلى ثبات السياسات المحاسبية ذاتها في تقرير المراقب .
٥	X	العبارة غير صحيحة في مضمونها فالتقرير العكسي لا يتضمن تحفظاً هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن قضايا التعويضات التي يحيط بها عدم التأكد وذات تأثير هام على القوائم المالية مستقبلاً فإنه ينبغي على المراقب أن يصدر رأياً غير متحفظ يلحقه بفقرة توجيه انتباه (أي فقرة توضيحية) يشير فيها إلى هذا الأمر .
٦	X	يشار في التقرير إلى أن المراجعة تمت وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السائدة وذلك في فقرة النطاق .
٧	X	إن حدود مسئولية كل من إدارة المنشأة ومراقب الحسابات بالنسبة للقوائم المالية يشار إليه في الفقرة الافتتاحية (مقدمة التقرير) وليس في فقرة النطاق .
٨	X	يقدم تقرير مراقب الحسابات مع القوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة إلى المساهمين في جمعية عمومية عادية .

رقم العبارة	صحة أو خطأ العبارة	التبرير العلمي
٩	✓	ذلك أن التقرير غير المتحفظ (النظيف) لا ينطوي على أي تنويهات مقلقة للمساهمين والأطراف المعنية بالمنشأة ، كما لا يتضمن أي تحفظات أو غير ذلك من الآراء المعدلة التي تؤثر بلاشك على قرارات الأطراف ذوي المصالح بالمنشأة . وقد يؤدي التقرير النظيف إلى تعظيم قيمة المنشأة ودالة منفعة الإدارة بها أي العائد المادي الذي تحصل عليه بعكس الحال عند إصدار تقارير برأي معدل .
١٠	✓	يتضمن التقرير النموذجي (النظيف) أربعة فقرات رئيسية هي : أ – الفقرة الافتتاحية / المقدمة . ب– فقرة النطاق . جـ– فقرة الرأي . د – فقرة المتطلبات الإلزامية الأخرى .

السؤال الثاني :

حدد نوع التقرير الذي يمكن أن يستخدم في كل حالة من الحالات التالية :

١– إذا كانت المنشأة تعاني من مشكلات السيولة طويلة الأجل .

٢– عدم قيام إدارة المنشأة بتسهيل مهمة مراقب الحسابات .

٣– الإفصاح غير كاف في القوائم المالية .

٤– عندما تقوم إدارة المنشأة بتغيير طريقة تسعير المواد المنصرفة من المخازن .

٥– قيام الشركة بتقويم أصولها الثابتة والمخزون السلعي على أساس التكلفة الاستبدالية .

السؤال الثالث :

ناقش باختصار موقف مراقب الحسابات من الأمور التالية عند إعداده لتقرير مراجعة القوائم المالية وذلك وفقاً لمعايير المراجعة المصرية والقوانين واللوائح والتعليمات المصرية ذات الصلة :

أولاً – البيانات والمعلومات الأخرى التي يتضمنها تقرير مجلس الإدارة المرفق بالقوائم المالية التي تم مراجعتها .

ثانياً – تغيير السياسات والقواعد المحاسبية المستخدمة في إعداد وعرض القوائم المالية للسنة الحالية عما سبق تطبيقه في العام السابق .

ثالثاً – عدم التزام المنشأة بمعايير المحاسبة المصرية في معالجة بعض بنود القوائم المالية .

رابعاً – الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

خامساً – الاختلاف مع الإدارة حول السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد وعرض القوائم المالية .

سادساً – الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية .

سابعاً – وجود مشكلة جوهرية متعلقة بالاستمرارية .

ثامناً – الأمور المتوقع حدوثها مستقبلاً ويحيط بها عدم التأكد ، وهي غير مؤثرة على رأي المراقب عن القوائم المالية ، ولكن يتوقع أن يكون لها تأثير هام على القوائم المالية مستقبلاً .

تاسعاً – عندما تفرض إدارة المنشأة قيوداً على نطاق عمل المراقب .

الإجابة :

أولاً – موقف مراقب الحسابات فيما يتعلق بالتقرير عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية التي تم مراجعتها .

تناول معيار المراجعة المصري رقم (٢١٠) المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية التي تم مراجعتها موضحاً موقف مراقب الحسابات منها والإجراءات والاعتبارات التي يتعين مراعاتها بشأنها .

يقصد بالمعلومات الأخرى البيانات والمعلومات التي يتضمنها تقرير مجلس الإدارة أو كتيب التقرير السنوي الذي تصدره الشركة متضمناً القوائم المالية.

أوضح المعيار سالف الذكر أنه لا يوجد إلزام على مراقب الحسابات بالتقرير عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية ، وأنه ليس عليه أية مسئولية في الإقرار عن مدى صحة ودقة عرض المعلومات الأخرى .

ولكن هذا المعيار أوجب من ناحية أخرى على مراقب الحسابات قراءة المعلومات الأخرى لتحديد أية اختلافات هامة بينها وبين القوائم المالية التي قام بمراجعتها ، حيث أن مصداقية القوائم المالية التي قام بمراجعتها قد تتأثر بالتعارض الذي قد يتواجد بينها وبين المعلومات الأخرى المرافقة .

إذا تبين للمراقب عند دراسته للمعلومات الأخرى وجود اختلاف هام ، يجب عليه تحديد ما إذا كانت القوائم المالية التي قام بمراجعتها تحتاج إلى تعديل أم أن المعلومات الأخرى المرافقة هي التي سيجب تعديلها .

إذا كان هناك ضرورة لتعديل القوائم المالية التي قام المراقب بمراجعتها وترفض إدارة المنشأة إجراء هذا التعديل ، يجب عليه إبداء رأي متحفظ أو رأي عكسي في تقريره حسب الأحوال .

إذا كان هناك ضرورة لتعديل المعلومات الأخرى المرافقة وترفض إدارة المنشأة إجراء هذا التعديل ، يجب على المراقب إما أن يصدر تقريره متضمناً فقرة توضيحية يبين فيها الاختلافات أو أن يتخذ إجراءات أخرى مثل عدم إصدار تقرير أو الانسحاب من المهمة ، وتتوقف الإجراءات الأخرى التي يتخذها المراقب على الظروف المحيطة بكل حالة وطبيعة وأهمية الاختلاف .

هذا وبالنسبة للشركات الخاضعة للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أوجب معيار المراجعة المصري رقم (٢٠٠) على المراقب أن يضمن تقريره في الفقرة الأخيرة وهي فقرة "المتطلبات الإلزامية الأخرى" ما يفيد بأن البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد بدفاتر المنشأة .

ثانياً – تغيير السياسات والقواعد المحاسبية المستخدمة في إعداد وعرض القوائم المالية .

تتضمن السياسات المحاسبية المبادئ والأسس والقواعد والممارسات التي تقوم المنشأة بتطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية .

ودائماً ما يحتاج مستخدمو القوائم المالية إلى ثبات السياسات المحاسبية المطبقة عبر السنوات المالية ، وذلك حتى يمكنهم مقارنة بيانات القوائم المالية للمنشأة على أسس سليمة تساعد في تحديد اتجاهات مركزها المالي وأدائها وتدفقاتها النقدية .

ولأهمية ذلك كانت التشريعات والتوصيات والممارسات العملية تلزم مراقب الحسابات بأن ينص في تقريره على أن القوائم أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي سبق للمنشأة تطبيقها في العام السابق .

وقد جاءت معايير المراجعة المصرية لتخرج عن هذه القاعدة فقد خلت نماذج تقارير مراقبي الحسابات بها من النص على استخدام المنشأة نفس السياسات المحاسبية التي استخدمتها في السنة المالية السابقة .

وفي الواقع العملي قد يتعين على المنشأة تغيير سياستها المحاسبية التي تطبقها كما في الحالتين التاليتين :

- حالة ما إذا كان تطبيق السياسات المحاسبية الجديدة مطلوبة بمقتضى تشريع قانوني أو معيار محاسبي .
- حالة ما إذا كان تغيير السياسات المحاسبية يؤدي إلى توفير معلومات أكثر تعبيراً أو دقة عن المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية .

وعموماً يتحدد موقف مراقب الحسابات في التقرير عن هذا التغيير بحسب ما إذا كان التغيير في إطار السياسات المحاسبية الواردة في معايير المحاسبة المصرية والدولية والمتعارف عليها ، بمعنى أنه تم تغيير سياسة محاسبية مقبولة

طبقاً للمعايير المحاسبية بسياسة محاسبية أخرى مقبولة أيضاً ضمن معايير المحاسبة ، كتحول الشركة من طريقة القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص لإهلاك الآلات .

ففي هذه الحالة إذا تعلق التقرير ببند ذات أهمية نسبية في القوائم المالية ، فإن على المراقب تعديل التقرير النموذجي ليتضمن رأياً مقيداً بتحفظ من نوع الاستثناء Except For.

وعلى المراقب في هذه الحالة أيضاً أن يبرز في التقرير قيم الآثار المحتملة على القوائم المالية نتيجة هذا التغيير متى كان ذلك ممكناً ، مع الإشارة إلى رقم الملاحظة المختصة التي أوردتها الإدارة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية (إن وجدت) ، وتبين هذه المعلومات في فقرة مستقلة تسبق فقرة الرأي .

أما إذا كان التغيير من سياسة محاسبية مقبولة وفقاً للمعايير المحاسبية المصرية إلى سياسة محاسبية خارج إطار هذه المعايير ، كأن يتم تغيير أساس تقويم المخزون السلعي من المواد الأولية بالتكلفة إلى أساس آخر غير متعارف عليه وهو القيمة السوقية . فإنه على المراقب أن يعدل التقرير النموذجي ليتضمن رأياً متحفظاً أو رأياً عكسياً حسب الأهمية النسبية للبند المختص ، وسبب تعديل الرأي في التقرير على هذا النحو هو الخروج على المعايير المحاسبية وليس عدم الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية .

السؤال الرابع :

وضح أهم الحالات والظروف التي تجعل مراقب الحسابات يتخذ المواقف التالية :

١- إصدار رأي متحفظ .

٢- إبداء رأي عكسي .

٣- الامتناع عن إبداء رأي .

٤- الانسحاب من مهمة المراجعة .

السؤال الخامس :

وفقاً لمعايير المراجعة المصرية فإن تقرير مراقب الحسابات النموذجي (النظيف) يتضمن عدة فقرات .

حدد مسمى هذه الفقرات ، وأهم الأمور التي تتضمنها كل فقرة منها ، والهدف منها .

ثانياً – الحالات التطبيقية

الحالة رقم (١)

باعتبارك مراقباً لحسابات "الشركة العربية للصناعات المعدنية" شركة مساهمة مصرية ، أنهيت إجراءات مراجعتك لقوائمها المالية لعام ٢٠٠٥ في ٦/٣/٢٠٠٦ ، وقدمت تقريرك في ٢٠٠٦/٣/١٨ .

المطلوب :

إعداد تقرير المراجعة النموذجي (النظيف) على النحو الوارد في معايير المراجعة المصرية وما تتطلبه القوانين واللوائح ذات الصلة .

الحالة رقم (٢)

بفرض أنه في الحالة السابقة تبين لك خلال المراجعة أن الشركة أغفلت ذكر معلومات هامة في القوائم المالية تتعلق بقرض سندات كانت بياناته كالآتي :

- قيمة القرض ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه لمدة سبع سنوات .
- معدل الفائدة ١٤% سنوياً ، تسدد كل نصف عام ابتداءاً من أول يوليو ٢٠٠٥ .
- تاريخ الإصدار : أول يناير ٢٠٠٥ .
- الغرض من القرض : تمويل خطة توسعات .
- تضمن عقد القرض التزام الشركة بتكوين احتياطي لسداد السندات بواقع ٢٠% من صافي الربح يحسب قبل إجراء أي توزيعات على المساهمين .

المطلوب :

١- ما هو نوع التقرير الذي يعد في هذه الحالة ؟

٢- إعداد تقرير المراجعة بصورة متكاملة وفقاً لمعايير المراجعة المصرية والقوانين ذات العلاقة ، علماً بأنه ليس هناك أمور خلافية أخرى بين الإدارة والمراقب .

الحالة رقم (٣)

الآتي جانباً من تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية لإحدى الشركات :

تقرير مراقب الحسابات

إلى رئيس مجلس إدارة شركة .....

راجعنا القوائم المالية لشركة ..... "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في ..... ، هذه القوائم مسئولية الإدارة ومسئوليتنا أيضاً .

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية .....

كما هو مبين في الإيضاح رقم ..... من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، قامت الشركة برسملة تكلفة الاقتراض لشراء آلات جديدة ، وهذا الأمر في رأينا لا يتفق مع معايير المحاسبة المصرية ، وتبلغ الفوائد المرسملة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ... مبلغ ..... جنيهاً ، وبالتالي يجب تخفيض الأصول الثابتة بمقدار هذه الفوائد ، كما يجب تخفيض ربح العام بمبلغ ..... جنيهاً والأرباح المرحلة بمبلغ .... جنيهاً .

فيما عدا تأثير ما ورد في الفقرة السابقة على القوائم المالية ، فمن رأينا أن القوائم المالية تعبر بوضوح .....

لوب :

١- تحديد نوع الرأي الذي أبداه مراقب الحسابات في التقرير الموضح أعلاه ؟ وهل توافق عليه ؟ ولماذا ؟

٢- أعد كتابة التقرير السابق بعد تصحيح ما به من أخطاء .

لة رقم (٤)

بصفتك مراقباً لحسابات إحدى الشركات الصناعية (شركة مساهمة مصرية" إليك مساعدوك الملاحظات التالية :

أ- قامت الشركة بتغيير الطريقة المستخدمة في تحديد تكلفة المخزون من طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً إلى طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً .

ب- لا تطبق الشركة نظام تكاليف يفي بالغرض منه .

ج- تصر إدارة الشركة على عدم احتساب إهلاك للأصول الثابتة عن الفترة المالية التي تغطيها القوائم المالية .

طلوب : توضيح كيفية معالجة هذه الأمور في تقرير المراجعة .

الفصل السابع

دور مراجعي الحسابات في توفير التأكيدات في بيئة الأعمال الإلكترونية

مقدمة :

يعتبر العصر الحالي بحق عصر "الحاسب الآلي" وسيظل هذا الجهاز الأداة الهامة في تطوير البشرية لعدة عصور قادمة ، ومن هنا فلا عجب أن يمتد استخدامه إلى منشآت الأعمال ، خاصة في مجال تشغيل البيانات المحاسبية ، لقد أدركت الإدارة الحديثة في هذه المنشآت أهمية استخدام الحاسبات الإلكترونية لما تتميز به من سرعة ودقة في تداول البيانات والمعلومات ولما تتصف به من طاقة تخزينية كبيرة تمكنها من حفظ وتشغيل ومعالجة قدر هائل من البيانات ، وإمداد متخذي القرارات بالمعلومات المناسبة عند الحاجة إليها .

نتيجة لذلك شهدت السنوات الأخيرة تحول كثير من النظم المحاسبية اليدوية والآلية في منشآت الأعمال الكبيرة إلى نظم إلكترونية ، وظهرت نظم معقدة لتشغيل البيانات باستخدام الحاسبات الإلكترونية Electronic Data Processing Systems (EDP Systems) ، وقد صممت هذه النظم بحيث تتمكن من الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من البيانات . وكذلك تسجيل ومعالجة جميع البيانات المتعلقة بالعمليات والأحداث التي تتم في المنشأة أثر وقوعها ، وإظهار النتائج عند الرغبة في طلبها أولاً بأول .

في المنشآت المتوسطة والصغيرة زاد الإقبال نحو برمجة نظمها المالية تشغيلها آلياً للاستفادة من التطور في الحاسبات الإلكترونية المتوسطة والصغيرة Mini-Micro Computers .

وقد أحدث هذا الاتجاه تغييرات عميقة في النظم المحاسبية بالمنشآت ، وذلك من حيث المقومات والإجراءات المحاسبية ، واستتبع ذلك بالضرورة تغييرات

كبيرة في أساليب وإجراءات المراجعة الخارجية ، وأصبح على المراجعين ضرورة ملاحقة التطور التكنولوجي في مجال تشغيل البيانات المحاسبية إلكترونياً ، خاصة وأن المستقبل القريب يشير إلى زيادة انتشار هذا التطور في أغلب المنشآت في مصر .

ومن ناحية أخرى شهد العالم في السنوات الأخيرة ثورة هائلة في تكنولوجيا المعلومات IT اعتمدت على ثلاثة مقومات رئيسية وهي :

- الحاسبات الإلكترونية .
- شبكة الإنترنت والشبكات التجارية العالمية .
- وسائل الاتصال الحديثة .

وقد أحدثت هذه الثورة تحول في الشكل التقليدي للتجارة إلى شكل إلكتروني أو ما يطلق عليه "التجارة الإلكترونية" Electronic Commerce حيث تعقد الصفقات بين البائع والمشتري دون أن ينتقل أحدهما إلى الآخر أي تتم إلكترونياً ، وكان لذلك انعكاسه الواضح على وظيفة المراجعة ، حيث أوجد أمامها تحديات كبيرة ، كما خلق فرص تقديم خدمات مهنية جديدة أطلق عليها "خدمات تأكيدات الثقة في النظم" ، وهذا التطور مازال محدود الانتشار في مصر .

وسوف نتناول بالدراسة في هذا الفصل هذين الاتجاهين على النحو التالي :

أولاً : المراجعة في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في منشآت التجارة التقليدية .

ثانياً : المراجعة في ظل التجارة الإلكترونية .

وغني عن القول بأن هذين الاتجاهين يمثلان بناءاً متكاملاً ، فوجود حاسب إلكتروني ونظام معلومات بالمنشأة متقدم Advanced System يعد بنية تحتية لازمة للتطور الجديد الممثل في التجارة الإلكترونية .

١- المراجعة في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في منشآت التجارة التقليدية .

١/١ عناصر نظام المعلومات الإلكتروني

يشمل نظام المعلومات الإلكتروني ثلاثة عناصر رئيسية هي :

- مجموعة أجهزة النظام Hardware
- برامج التشغيل Software
- الأفراد Manpower

١/١/١ مجموعة أجهزة النظام

تعتبر الحاسبات الإلكترونية المقوم المادي الرئيسي للنظام ، وقد تعرضت للكثير من التطوير بحيث أصبحت أقل حجماً وأقل تكلفة وأكثر كفاءة في تشغيل البيانات وتداولها .

وبصفة عامة يشتمل النظام الإلكتروني على الأجهزة التالية :

- وحدة التغذية Input Unit
- وحدة التشغيل المركزية

أولاً : وحدة التغذية Input Unit

يلزم قبل تشغيل الحاسب الإلكتروني أن يحمل بالبرنامج المطلوب والبيانات التي سيتم تشغيلها ، وتقوم بهذه المهمة وحدات التغذية . ويوجد العديد من هذه الوحدات تقوم كل منها على استخدام وسيلة معينة في تغذية الحاسب .

أهم وسائل الإدخال هي :

أ – البطاقات المثقوبة Punched Cards : تستخدم هذه الوسيلة بطاقات ورقية معينة ، يتم نقل بيانات المستندات الأصلية عليها ، وذلك بتثقيبها باستخدام آلات التثقيب الكهربائية أو اليدوية . وتقدم هذه البطاقات المثقوبة إلى وحدة القراءة بالحاسب Paper Card Reader حيث يتم التغذية بها .

ب- الأشـرطة الورقـية المثقبة Punched Paper Tapes : هناك وحدات تغذية تعتمد على قراءة أشرطة ورقية مثقبة Paper Tape Reader وتسجل البيانات علـى هذه الشرائط في صورة ثقوب دائرية مرتبة ترتيباً معيناً على امتداد الشـريط ، ويـتم ذلك بواسطة عجلات تحسس الثقوب أو بواسطة الخلايا الكهروضوئية .

جـ- الأشـرطة الممغـنطة Magnatic Tapes : هذه الشرائط مصنوعة من البلاسـتيك (تشـبه شرائط التسجيل) ومغطاة بطبقة معدنية قابلة للمغنطة ، ويمكن تخزين البيانات عليها في صورة نقط ممغنطة على امتداد الشريط . وقـد سـاعدت هـذه الوسـيلة كثيراً في زيادة سرعة دخول البيانات إلى الحاسبات الإلكترونية .

د - الأقراص الممغنطة Magnatic Discs : والاسطوانات الممغنطة Magnatic Drums .

هـ- وسائل التسجيل المباشر للبيانات : من الواضح أن الوسائل السابقة تعتبر وسـائط نقـل البـيانات من المستندات الأصلية إلى الحاسب الإلكتروني ، وتتطلب هذه الوسائل بعض الوقت لتجهيز البيانات مما يبطئ بعملية تغذية الحاسـب بالبيانات . ونتيجة التقدم العلمي ظهرت وحدات يمكن من خلالها نقـل البـيانات مباشرة من المستندات الأصلية إلى الحاسب دون وسيط . ويطلـق على هذه الوحدات وحدات قراءة البيانات المسجلة على المستندات Universal Document Reader . ويسـتخدم فـي هذا المجال الحروف أو العلامات المكتوبة بالحبر الممغنط Magnetic Ink أو الجرافيت على المستند وتكون مقروءة بالنسبة للحاسب ، كما قد تستخدم الحروف الأبجدية والأرقام (بـدون مغـنطة) وذلـك اعتماداً على وحدات القراءة الضوئية Optical Charactr Reader ، وتتـيح هذه الوسيلة إمكانية الإبقاء على شكل المستند الأصلي كما هو مع تسهيل مهمة الحاسب الإلكتروني .

و - وسائل التغذية المتقدمة : أستحدث التقدم التكنولوجي في صناعة الحاسبات وحدات تغذية أكثر تقدماً منها :

- الآلات الكاتـبة وهـي علـى نوعيـن : النوع الأول يطلق عليه آلات الكنسول الكاتبة Consolc Typewriters تلحق هذه الآلات بوحدة التشغيل المركـزية مباشـرة ، وتسـتعمل بنفس الطريقة التي تستعمل بها الآلة الكاتبة الكهربائية . أما النوع الثاني فيوجد في أماكن بعيدة جغرافياً عن وحدة التشغيل المركزية (في نفس المبنى أو مبنى آخر أو إقليم آخر) ، ويطلـق علـيها Typewriters Terminals - محطات الآلات الكاتبة - ويمكـن إدخـال البيانات في هذه الحالة عن طريق ما يسمى باللاسلكي الطـابع ، كمـا يسـتخدم في هذا المجال وسائل الميكروويف والأقمار الصناعية .
- وحـدات العرض المرئي Visual Display Units : تضم هذه الوحدات شاشـة عـرض (تشبه أجهزة التلفزيون) ملحق بها مفاتيح تستخدم في إدخال البيانات للحاسب ، وتظهر على شاشة الوحدة البيانات قبل إدخالها نهائـياً إلـى الحاسـب ممـا يتيح فرصة مراجعتها ، كما تظهر عليها المعلومـات الناتجة وقد تلحق وحدات العرض المرئي بجهاز الحاسب ، وقد تكون بعيدة عنه جغرافياً حيث يطلق عليها محطات العرض المرئي Visual Display Terminals .
- وحدات الاتصال الصوتي Voice Communication Units : تعتمد هذه الوحـدات علـى الصوت في تغذية الحاسب الإلكتروني بالبيانات فعن طـريق الاتصـال التليفونـي يتم إدخال البيانات المطلوبة حيث يعطي إجابات صوتية .
- وحـدات القـراءة المباشـرة : هـناك أجهـزة خاصة تلحق بالحاسب الإلكترونـي لهـا حساسية معينة ويمكنها تغذية الحاسب مباشرة بدون

تدخل أي عنصر بشري ، فعلى سبيل المثال هناك جهاز خاص يمكن من قراءة الكود المكتوب على السلع التي تباع في محلات السوبر ماركت وذلك لإعداد الفاتورة التي تقدم إلى العميل .

ثانياً : وحدة التشغيل المركزية Centeral Processing Unit (CPU)

تعتبر وحدة التشغيل المركزية الوحدة الأساسية بالحاسب حيث تقوم بالعمل الحقيقي بالجهاز ، فتنفذ العمليات الحسابية والمنطقية التي يتضمنها البرنامج ، وتنظم تداول البيانات بين الوحدات المساعدة المختلفة ، كما تنظم تداول البيانات من وإلى وحدة التخزين الداخلية .

تتكون وحدة التشغيل المركزية من ثلاثة وحدات فرعية هي :

- وحدة التخزين أو الذاكرة الداخلية Core Store (or) Memory
- وحدة الحساب والمنطق Arithmetic and Logic Unit
- وحدة التحكم والرقابة Control Unit

تقوم وحدة الذاكرة بالاحتفاظ بالبيانات والتعليمات ، وكذلك الاحتفاظ بأي نتائج وسيطة متعلقة بنفس العمليات ، ويتم إدخال البيانات والتعليمات أولاً إلى هذه الوحدة لتقوم بتجهيز البيانات المطلوبة للعمليات الحسابية أو المنطقية .

وحدة الحساب والمنطق تتكون من وحدتين فرعيتين هما :

- وحدة المنطق Logic Unit : تسمح بالقيام ببعض العمليات المنطقية كالمقارنات بين البيانات ، مثل : أكبر > أصغر < يساوي = . وعمليات أخرى مثل النقل والاختيار للبيانات .
- وحدة الحساب : تقوم بالعمليات الحسابية من جمع وطرح وضرب وقسمة وتنفذ العمليات بسرعة فائقة تقاس بأجزاء من المليون من الثانية.

تقوم وحدة الحساب والمنطق باستقبال البيانات المطلوب تشغيلها من وحدة التخزين الداخلي – الذاكرة ، كما تتلقى أوامر التشغيل من وحدة التحكم ، ثم تقوم بعد ذلك بإرسال البيانات والنتائج إلى وحدة التخزين الداخلي للاحتفاظ بها للاستخدام في العمليات التالية إذا دعت الحاجة إلى ذلك طبقاً للبرنامج الموضوع.

أما وحدة التحكم والرقابة فتقوم بتوجيه نشاط وحدات الجهاز المختلفة (وحدة التغذية ، وحدة التخزين ، وحدة الحساب والمنطق ، وحدة إظهار النتائج) والتنسيق بينها خلال عملية التشغيل ، فيتم من خلالها التأكد من تنفيذ العمليات ، مثل التأكد من أن البيانات المطلوب تخزينها قد تم الاحتفاظ بها فعلاً في وحدة الذاكرة وفي الوقت المطلوب ، وأن العمليات الحسابية والمنطقية المطلوب إنجازها وفقاً للبرنامج قد تم تنفيذها بواسطة وحدة الحساب .

ثالثاً : وحدة إظهار النتائج Output Unit

تتلقف هذه الوحدات المعلومات تامة التشغيل من الذاكرة ثم تقوم بتحويلها من لغة الحاسب الأصلية وإخراجها في الشكل الذي يمكن التعرف عليها من خلاله .

وكما سبق أن أشرنا إلى وجود وسائل عديدة لإدخال البيانات إلى الحاسب فإن هناك أيضاً وسائل إخراج عديدة تتعدد معها أجهزة أو وحدات الإخراج . فقد يتم الإخراج في شكل ورق مطبوع باللغة العادية (العربية أو الإنجليزية مثلاً) وقد تظهر المخرجات على شاشات عرض تلفزيونية ، وفي بعض الحالات يستدعي الأمر عرض النتائج في صورة رسوم بيانية ويستخدم لذلك وحدة الرسم البياني Graph Plotter .

وقد يتم الإخراج في شكل يسهل استخدامه مرة أخرى في الحاسب في مرحلة لاحقة مثل البطاقات المثقبة ، الأشرطة الورقية المثقبة ، الأشرطة والاسطوانات الممغنطة ، وهذه الوسائل لا يتسنى – بطبيعة الحال – قراءتها بمعرفة الأفراد .

رابعاً : وحدة التخزين الخارجية Backing Storage Unit

بالإضافة إلى المكونات الأساسية السابق الإشارة إليها للحاسب الإلكتروني (والموضحة في الشكل رقم ١) قد تلحق بالحاسب وحدات تخزين إضافية External Storage Unit وذلك إلى جانب وحدات التخزين الداخلية الموجودة في وحدة التشغيل المركزية بالحاسب .

وتستخدم هذه الوحدات الإضافية لتخزين البيانات والنتائج الزائدة عن طاقة وحدة التخزين الداخلية الموجودة بالحاسب ، وتعطي هذه "الذاكرة الخلفية" إمكانية واسعة لحفظ حجوم أكبر من البيانات لمتابعتها مستقبلاً ، وتعتمد على تسجيل البيانات بطريقة ممغنطة (شرائط أو اسطوانات ...) لا يمكن قراءتها بالعين المجردة .

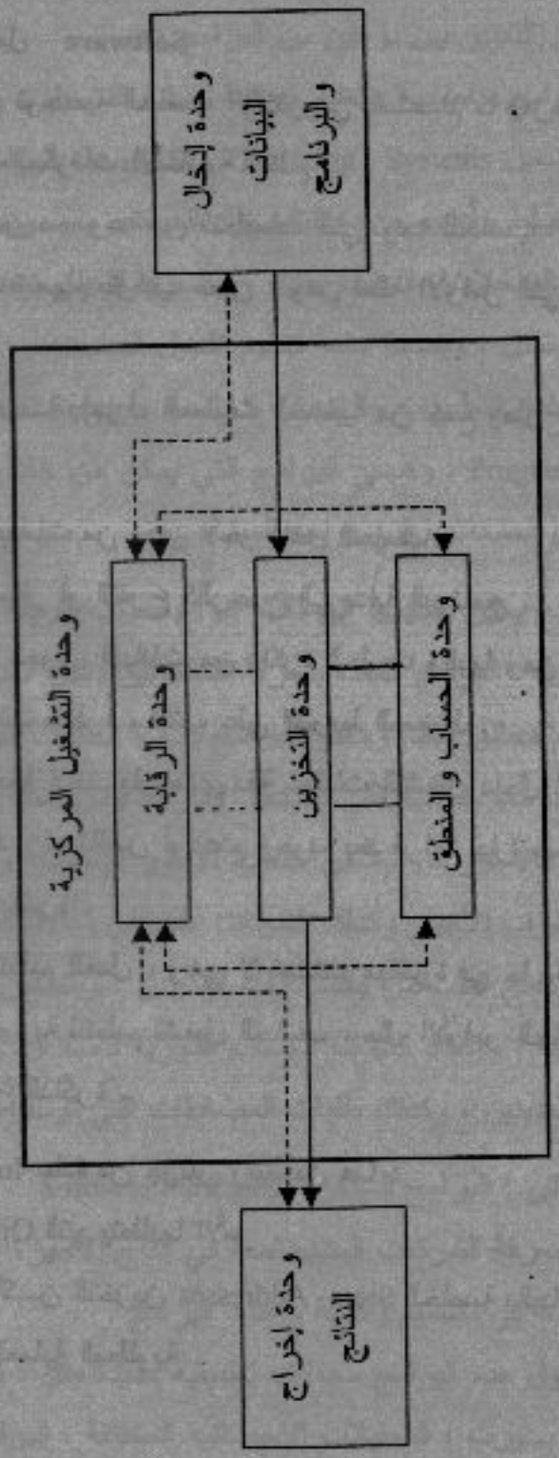

شكل إيضاحي رقم (١)
المكونات الأساسية لجهاز الحاسب الإلكتروني
وطريقة تدفق البيانات به

٢/١/١ برامج التشغيل Software

يتم تشغيل أو توجيه الحاسب الإلكتروني باستخدام ما يعرف ببرامج التشغيل التي تعتبر أحد المكونات الأساسية للنظام .

البرنامج عبارة عن مجموعة من التعليمات التي توجه للحاسب الإلكتروني لأداء مهمة معينة أو عدة مهام بترتيب معين . ومن أمثلة الأوامر التي تتضمنها البرامج :

- الأوامر الخاصة بإجراء العمليات الحسابية من جمع وطرح وضرب وقسمة .
- أوامر تحويل البيانات من مكان لآخر داخل الحاسب .
- أوامر تغيير المسار أو التفرع كالرجوع إلى بداية البرنامج .
- أوامر مراقبة تحويل البيانات من ذاكرة الحاسب وإليها ومن أمثلتها : اقرا بطاقة ، اكتب سطراً ، اكتب على الشريط الممغنط .
- أوامر مراجعة لاختبار مدى دقة عمليات التشغيل داخل الحاسب ، كاختبار وجود رقم ناقص أو عدم وجوده بعد قراءة بيان مسجل على شريط ممغنط مباشرة .
- أوامر خاصة بتنظيم العمل ، وهي لا تستخدم مباشرة في حل المشكلة ، ولكنها ضرورية لتنظيم تشغيل الحاسب ، مثل الأوامر الخاصة بلف الشريط أو إفراغ الذاكرة .

يتركب الأمر Instruction عادة من جزئين رئيسيين هما :

- العملية Operation التي يتطلبها الأمر .
- العنوان أو أماكن التخزين Store Addresses الخاصة بالبيانات التي ستجرى عليها العملية المطلوبة .

هذا ويمكن التمييز بين نوعين من البرامج :

(أ) برامج خاصة بتنظيم ورقابة عملية التشغيل ، يطلق عليها برامج نظم التشغيل Operating Systems . تتناول هذه البرامج الإشراف على أوجه نشاط وأداء وحدة التشغيل المركزية ، وتنظيم الأنشطة المتعلقة بالمدخلات والمخرجات ، والرقابة على توصيل البيانات ، وتحويل الرسائل ، وبصفة عامة تنظيم تشغيل الحاسب .

(ب) برامج التطبيقات والخدمات الخاصة Application and Special Service Programs : وهي البرامج التي يمكن من خلالها استخدام الحاسب في حل المشكلات التي تواجه المنشأة .

هذه البرامج يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع بحسب طريقة إعدادها :

النوع الأول : البرامج المعدة بمعرفة المسئولين داخل المنشأة :

يقوم محللو النظم ومعدو البرامج بإدارة الحاسب الإلكتروني بإعداد برامج تتوافر فيها المواصفات التي تحددها الإدارة . ومن أمثلة تلك البرامج : البرنامج الخاص بالأجور ، ويتضمن حساب الأجور الإجمالية والاستقطاعات والصافي وإعداد كشوف الأجور وكذلك الشيكات بالصافي وبالاستقطاعات .

البرنامج الخاص بحسابات المدينين : ويتضمن الترحيل إلى حساباتهم الشخصية ، وإعداد كشوف الحساب الدورية للعملاء ، وإعداد ميزان المراجعة الفرعي للمدينين ، وكذلك طلبات المصادقات التي ترسل للعملاء .

النوع الثاني : البرامج الجاهزة Software Packages

تعد بمعرفة الشركات المتخصصة في إنتاج الأجهزة الإلكترونية أو الشركات المتخصصة في تصميم وكتابة وإعداد البرامج .

تتناول هذه البرامج مجالات تطبيقية عديدة مثل : تحليل التدفقات النقدية ، أسلوب بيرت ، التحليلات الإحصائية المختلفة ، البرامج الخطية ، وقد تتعلق

هـذه البرامج بخدمات خاصة مثل البرامج الخاصة باكتشاف الأخطاء ، وبرامج المحاكاة .

النوع الثالث : البرامج المصممة داخل الأجهزة الإلكترونية نفسها ويطلق عليها اصـطلاح الميكروبروجرام . وهي تمثل أحدث اتجاه في مجال تصميم البرامج ، ويتوقع أن يسود استخدامها بحيث تكون نسبة عالية من البرامج في شكل ميكروبروجرام .

وتعتبر هذه البرامج من قبيل البرامج الجاهزة ، واستخدامها سوف يؤدي إلى إحكـام الـرقابة علـى نظام تشغيل البيانات إلكترونياً – وذلك من وجهة نظر المراجعين ، حيث أن الميكروبروجرام يتم إعدادها وتعديلها فقط بواسطة الشركة المنتجة للأجهزة الإلكترونية المستخدمة ، ويقلل ذلك إلى حد كبير فرصة تلاعب موظفي المنشأة في البرامج بإجراء تعديلات غير مشروعة فيها .

تعـد أو تكتـب برامج التشغيل باستخدام إحدى لغات الحاسب الإلكتروني ، فالمعروف أن الحاسب جهاز أو آلة صماء لا تستجيب إلا للنبضات الكهربائية ، وأن الأمـر يتطلـب وجود وسيلة معينة يمكن للإنسان من خلالها مخاطبة هذا الجهـاز وتغذيـته بالبيانات والتعليمات ويطلق على هذه الوسيلة لغات البرامج Programming Languages .

٣/١/١ الأفراد Manpower

يـتوقف نجاح أي نظام إلكتروني للمعلومات على درجة كفاءة الأفراد الذين يقومـون علـى أمـوره . وتعد عملية اختيار وتدريب وإدارة هؤلاء الأفراد ، والاحتفاظ بهم من أهم التحديات التي تواجه إدارة المنشآت .

عـندما تقتنـي المنشأة حاسب إلكتروني عادة ما تخصص إدارة معينة تقوم بالأنشطة المرتبطة به ، وتتمثل هذه الأنشطة في :

- تصميم وتحليل الأنظمة .

- إعداد البرامج .
- تشغيل الحاسب الإلكتروني بأجهزته المختلفة .

بالإضافة إلى هذه الأنشطة الرئيسية توجد بعض الوظائف الأخرى المساعدة التي تتم في إدارة الحاسب الإلكتروني .

يقوم بالوظائف الرئيسية السابقة ثلاثة فئات من الفنيين هم : مصممو ومحللو الـنظم ، مخططو البرامج ، مشغلو الأجهزة الإلكترونية وفيما يلي نقدم تعريفاً موجزاً عن مسئوليات وواجبات كل فئة من هذه الفئات .

أ – مصممو ومحللو النظم System Analysts and Designers

يقوم مصممو أو محللو النظم بدراسة نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات القائم في المنشأة وتقويمه من أجل التعرف على أماكن الاختناقات ونقط الضعف فيه ، وذلـك بهـدف العمـل على تلافيها والارتقاء بكفاءة الأداء به ، وكذلك دراسة الـبدائل الممكنة للدورة المستندية والمستندات ، وتحديد الأهداف التي لا يتمكن النظام القائم من تحقيقها .

وفـيما يـتعلق بـنظم التشغيل الجديدة يقوم المحللون بتصميمها آخذين في الاعتـبار احتياجات الإدارة من المعلومات ، كما يقوموا بإعداد توصيفاً شاملاً لكـل من مصادر البيانات والنتائج النهائية ومحتويات كافة الملفات التي يشتمل عليها أو يتكون منها النظام الجديد ، وكذلك إعداد توصيف شامل لدورات تشغيل الـنظام الجديـد وتعليمات التشغيل الخاصة به ، وتوثيق النظام الجديد ومتابعة تنفيذه .

ب– مبرمجو النظم System Programmers

يطلـق علـى هـذه الفئة أيضاً مخططو البرامج أو معدو البرامج . وتتحدد مهمتهم في تصميم برامج التشغيل للحاسب الإلكتروني سواء المتعلق منها بنظام

التشغيل أو البرامج الخاصة بالتطبيقات ، ويضع التعليمات التي تعطى للجهاز لتنفيذ البرامج واختبارها .

جـ- مشغلو الأجهزة الإلكترونية Operators

تقوم هذه الفئة من العاملين بالتشغيل اليومي للحاسب الإلكتروني حسب البرامج الموضوعة ، والإشراف والرقابة عليه ، وإعداد جداول التشغيل ، والتنسيق بين تشغيل التطبيقات المختلفة والرقابة عليها ، وتقديم المعلومات المطلوبة لمستخدمي النظام ، وحفظ البيانات المتعلقة بتنفيذ التطبيقات المختلفة .

بالإضافة إلى هؤلاء الفنيين قد يحتاج العمل في إدارة الحاسب الإلكتروني خاصة في الشركات الكبيرة إلى الفئات التالية :

- منقب بطاقات : مسئول عن نقل البيانات من الصورة العادية إلى صورة بطاقات منقبة صالحة للتشغيل بالحاسب .
- مسئول عن حفظ وتنسيق برامج الحاسب الإلكتروني والملفات والسجلات الأخرى (أمين مكتبة Librarian) .
- كتبة مسئولين عن إدخال ورقابة إدخال البيانات ويطلق عليهم Data Control Clerks .
- أفراد أمن النظام لمنع حدوث أي سرقة أو تلاعب أو إتلاف للنظام أو أجزاء منه .

٢/١ أثر استخدام الحاسب على النظام المحاسبي

يترتب على استخدام الحاسب الإلكتروني في تشغيل البيانات المحاسبية حدوث تغييرات جوهرية في مقومات النظام المحاسبي وأسلوب العمل به وصولاً إلى أهدافه . ونؤكد بداية أن أهداف النظام المحاسبي لن تتغير في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات عنه في ظل التشغيل اليدوي . تلك الأهداف التي

توفير المعلومات لمستخدمي القوائم والتقارير المالية ، وإحكام الرقابة الداخلية على أصول المنشأة ، وتحقيق دقة المعلومات المحاسبية .

تتركز آثار استخدام الحاسب الإلكتروني في جانبين رئيسيين للنظام المحاسبي ، وهما دورة النشاط المحاسبي ، ومقومات النظام ، وفيما يلي نوضح طبيعة هذه الآثار .

١/٢/١ أثر الحاسب على دورة النشاط المحاسبي

من المعروف أن البيانات المحاسبية يتم تشغيلها داخل النظام المحاسبي – أياً كان نوعه يدوي أو آلي أو إلكتروني – بأسلوب منهجي يشتمل على أربعة خطوات ترتبط ببعضها البعض في دورة متكاملة ، وتتمثل هذه الخطوات في :

- التسجيل : وهو قيد العمليات والأحداث المالية في دفاتر القيد الأولي من واقع المستندات المؤيدة لها .
- التبويب : ويعني تجميع العمليات المتشابهة في حسابات خاصة .
- تلخيص وعرض النتائج : وهو يعني استخراج نتائج العمليات والأحداث المالية وعرضها في شكل موجز مثل التقارير الشهرية عن النشاط والقوائم الختامية (قائمة نتيجة الأعمال وقائمة المركز المالي) .
- استخلاص وتفسير النتائج : تتضمن الخطوة الأخيرة في دورة النشاط المحاسبي دراسة القوائم والتقارير باستخدام النسب والمعدلات والمقارنات وغيرها من الأساليب لإمكان الحكم على كفاءة إدارة المنشأة.

في ظل النظم اليدوية Manual Systems يكون الاعتماد الرئيسي على العنصر البشري في إتمام هذه الخطوات ، حيث يقوم الأفراد بتسجيل العمليات المالية التي تتضمنها المستندات الأصلية في دفاتر اليومية ، وترحيلها إلى دفاتر الأستاذ يدوياً ، كما يتم إعداد موازين المراجعة والقوائم المالية وغيرها من

التقارير المالية يدوياً ، ومن ثم يوجد بالنظام مجموعة المستندات والسجلات ودفاتر اليوميات والأستاذ والتقارير المحاسبية المختلفة .

أما في ظل النظم الإلكترونية Computerized Systems فإن هذه الخطوات أو الإجراءات المحاسبية تتم بسرعة تفوق سرعة التشغيل اليدوي ، ويلاحظ بشأنها ما يلي :

أ - **التسجيل** : لم يعد هناك تسجيل في دفاتر القيد الأولي (اليوميات) ، وإنما أصبح التسجيل يتم على مستندات في شكل آخر كالبطاقات المثقبة أو الشرائط الورقية أو الممغنطة أو غير ذلك من وسائل إدخال البيانات إلى الحاسب الإلكتروني والسابق الإشارة إليها .

ب- **التبويب** : بالنسبة لمرحلة التبويب - وهي التي تتعلق بتجميع القيم المالية للعمليات المتشابهة من حيث طبيعتها وآثارها على نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي في مجموعات متجانسة (الحسابات) - فإنها لم تعد تتم كمرحلة مستقلة في النظام الإلكتروني ، وإنما تتم كجزء من مرحلة التسجيل أو قد تتم عن طريق إخراج التقارير النهائية من الآلات مبوبة .

جـ- **تلخيص وعرض النتائج** : يساعد الحاسب الإلكتروني على سرعة إنجاز هذه الخطوة ، حيث يقوم باستخراج النتائج الإجمالية على مستوى المنشأة ككل والنتائج الفرعية وتحليلاتها، وعرضها في شكل تقارير محاسبية، ويتم ذلك في نفس الوقت وبعملية واحدة حسب برنامج التعليمات المحدد له.

د - **استخلاص وتفسير النتائج** : يمكن إنجاز هذه المرحلة بصورة مستقلة ، حيث يستخدم الحاسب في إجراء المقارنات واستخراج بعض النسب والمعدلات ، كما قد يقوم بها الحاسب خلال عملية تلخيص النتائج ، فتصدر القوائم والتقارير المالية متضمنة بيانات مقارنة وبعض النسب والمعدلات المطلوبة .

مما سبق يمكن القول بأن دورة العمل المحاسبي في ظل استخدام الحاسب الإلكتروني سوف تتم على النحو التالي :

أولاً : تقوم الأقسام المختصة بالشركة - كل في حدود مسئولياته وواجباته - بإعداد المستندات الأولية Source Documents مثل فواتير البيع وأذون الصرف من المخازن، وقسائم إيداع النقدية بالبنك ، مع وضع مجاميع الرقابة Control Totals: عدد العمليات، مجاميع القيم، عدد المستندات .

ثانياً : تتولى إدارة التشغيل الإلكتروني للبيانات - قسم المدخلات - تحويل بيانات المستندات الأولية إلى شكل يمكن إدخاله للحاسب مثل تثقيب هذه البيانات على بطاقات أو أي وسائط أخرى ، ويحدد الملف File الخاص بهذه البيانات حتى يمكن معالجتها ، ويتضمن كل ملف مجموعة من السجلات Records ، ويحتوي كل سجل على مجموعة من بنود البيانات Fields . على سبيل المثال ملف الموردين ، يمكن تشبيهه بدفتر أستاذ مساعد الموردين ، وبالتالي فإن كل سجل بهذا الملف يحتوي على حساب مورد واحد ، ومجموعة بنود البيانات Field تمثل العمليات المسجلة بحساب المورد .

ثالثاً : يتم تشغيل بيانات المدخلات في وحدة التشغيل المركزية وفقاً للبرنامج الموضوع . وتتضمن برامج التشغيل نوعين من الإجراءات هما :

أ - إجراءات محاسبية Programmed Accounting Control Procedures تتضمن العمليات المحاسبية المطلوب إجرائها .

ب- إجراءات رقابية Programmed Control Procedures للتأكد من صحة وجدية وعدم نقص البيانات التي تم تشغيلها وحفظها .

رابعاً : بمجرد معالجة البيانات التي تم إدخالها للحاسب تعاد المستندات الأولية إلى القسم المختص مرفقاً بها تقارير المخرجات التي تم استخراجها في وحدة المخرجات بالجهاز .

خامساً : يقوم مستخدم البيانات بالموازنة بين المخرجات التي حصل عليها من إدارة الحاسب والمدخلات الأصلية ، ثم تحفظ المستندات الأصلية ويعتمد على تقارير المخرجات في إدارة العمل .

٢/٢/١ أثر الحاسب على مقومات النظام المحاسبي

يؤثر استخدام الحاسب الإلكتروني على مقومات النظام المحاسبي وبصفة خاصة المستندات والدفاتر والسجلات ، وفيما يلي أهم هذه الآثار :

أولاً : أثر الحاسب الإلكتروني على المستندات

يصاحب استخدام الحاسب الإلكتروني تغيير في شكل وطبيعة المستندات العادية المعتاد استخدامها في النظام اليدوي مثل فواتير البيع ، وأذون التوريد ، وأذون الصرف ، والإيصالات . وتتركز أهم هذه الآثار فيما يلي :

أ – يقتضي استخدام الحاسب إعادة تصميم الكثير من المستندات المستخدمة في ظل النظام اليدوي ، وقد يتطلب الأمر دمج بعض المستندات القديمة وتغير شكل الكثير منها .

ب– قد تظهر بعض المستندات المصنوعة من ورق خاص يكتب عليه بحبر ممغنط – على نحو ما أشرنا إليه سابقاً – بحيث يمكن لجهاز الحاسب قراءته مباشرة دون الحاجة إلى وسائل أخرى لإدخال البيانات للحاسب .

جـ– تظهر في ظل النظام الإلكتروني مجموعة مستندات وسيطة تحوي البيانات الموجودة في المستندات الأصلية مترجمة بطريقة يتعامل معها الحاسب . وقد أشرنا إلى بعضها مثل البطاقات المثقوبة والأشرطة

والاسطوانات الممغنطة ، خاصة إذا كانت هذه المستندات الوسيطة تمثل مخرجات لمراحل تشغيل إلكتروني سابقة .

د – يستلزم النظام الإلكتروني إضافة خانات إلى المستندات العادية تظهر بها أرقام الحسابات المختصة بحسب الدليل المحاسبي المحدد في برنامج الحاسب .

هـ– قد تظهر في النظام الإلكتروني مستندات في شكل بطاقات ، بحيث يتم استيفاء بياناتها يدوياً ثم تثقب وتستخدم كوسيلة إدخال للبيانات بالحاسب ، بمعنى أنها تمثل مستند وبطاقة إدخال بيانات في نفس الوقت ، وهذا يتطلب تصميماً خاصاً واستخدام ورق من نوع خاص .

و – يلاحظ أنه في النظام الإلكتروني ينخفض عدد النسخ أو الصور المتداولة من المستندات بصفة عامة ، كما تختصر الدورة المستندية الطويلة ، وتقل التوقيعات والتأشيرات المتعددة . هذا فضلاً عن إمكان استخدام الحاسب في إعداد وطبع المستندات ، ويتم ذلك بشكل مختلف عن الصورة التي كانت سائدة في النظام اليدوي .

ثانياً : أثر الحاسب على الدفاتر والسجلات :

تلخص الآثار في هذا المجال فيما يلي :

أ – تختلف أشكال الدفاتر المحاسبية في النظام الإلكتروني عن الشكل التقليدي لها المستخدم في النظم اليدوية . ففي ظل التشغيل اليدوي تتخذ المجموعة الدفترية شكل سجلات (يومية وأستاذ) يمكن الاطلاع عليها ومعرفة ما تحتويه ، أما في ظل التشغيل الإلكتروني فإن السجلات المحاسبية تتخذ شكل وسائط جديدة ، إما ورقية كالبطاقات الورقية المثقبة أو الأشرطة الورقية المثقبة أو وسائط ممغنطة كالأشرطة الممغنطة والاسطوانات ،

وهذه الوسائط يصعب على المحاسبين والمراجعين معرفة محتواها بالطرق العادية ، وإنما يستلزم ذلك استخدام أجهزة خاصة .

ب- تقتضي الاعتبارات الأمنية واعتبارات الرقابة الداخلية إعداد عدة نسخ من الدفاتر حتى إذا ما تلف إحداها يمكن استخدام الأخرى .

جـ - يتم التسجيل في الدفاتر المحاسبية (اليومية - والأستاذ) في خطوة واحدة وذلك من واقع المستندات .

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن هناك نظامين متقابلين عند تصميم الملفات - في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات - وهما :

- نظام الملفات Files System
- نظام قاعدة البيانات Data Base System

في النظام الأول - نظام الملفات - تصمم الملفات بحيث يكون لكل نظام فرعي (مثل أنظمة الأجور ، وحسابات العملاء ، وحسابات الموردين ، المخزون ، وحسابات الأصول الثابتة ...) مجموعة البرامج الخاصة به بالإضافة إلى ملف خاص يتضمن البيانات الخاصة بهذا النظام الفرعي فقط ، ويكون ذلك بصورة مستقلة عن باقي ملفات الأنظمة الفرعية الأخرى . وفي ضوء ذلك يمكن فحص ومراجعة كل نظام فرعي على حدة حيث لا توجد أي علاقة مباشرة أو منطقية بين هذه الأنظمة الفرعية .

في ظل نظام قاعدة البيانات يتم تصميم النظام على أساس تجميع المجموعات المختلفة من البيانات الخاصة بالأنظمة الفرعية في إطار واحد بتنظيم يقوم على أساس العلاقة المنطقية بين هذه المجموعات المختلفة من البيانات . وتوجد مجموعة من البرامج تكون فيما بينها "المكتبة" Library الخاصة بنظام إدارة قاعدة البيانات Data Base Management System (DBMS) للربط بين هذه المجموعات المختلفة من البيانات كل حسب حاجته . وعند تشغيل

برنامج خاص بنظام فرعي معين يقوم نظام إدارة قاعدة البيانات (DBMS) بالرجوع إلى المكتبة للتأكد من أن هذا البرنامج مسموح له بالتشغيل والدخول على قاعدة البيانات ، كما يتحقق من وجود البيانات المطلوبة لتشغيل البرنامج الفرعي ضمن مجموعة البيانات المختلفة في قاعدة البيانات ، فإذا ما تم التحقق من هذين العنصرين يقوم نظام إدارة قاعدة البيانات (DBMS) مرة أخرى بالرجوع إلى المكتبة للحصول على المعلومات التي تحدد مكان تخزين هذه البيانات المطلوبة في سجلات قاعدة البيانات ، ويسترجعها في الذاكرة الرئيسية للحاسب الإلكتروني تمهيداً لتشغيل البرنامج المطلوب .

بالإضافة إلى الآثار السابقة للحاسب الإلكتروني على المستندات والدفاتر فإن آثاره تمتد إلى القوائم والتقارير المالية ، حيث يمكن من توفير كافة التقارير المحاسبية والإدارية المطلوبة بالشكل المناسب ، سواء في شكل مطبوع أو في شكل رسم بياني ... وفي أقصر وقت ممكن ، وبتحليل أشمل وأوسع ، فضلاً عن دقتها ، الأمر الذي يساعد على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب .

وقد يمتد أثر الحاسب الإلكتروني إلى الدليل المحاسبي ، حيث يراعى في تصميمه تجنب استخدام الرموز التي يصعب على الحاسب التعامل معها ، وقد يتطلب الأمر إعداد دليل محاسبي جديد يكون أكثر تحليلاً عنه في النظام اليدوي.

٢/١ أنواع نظم المعلومات الالكترونية

يمكن تقسيم نظم المعلومات الالكترونية إلى الأنواع الرئيسية والفرعية التالية:

أولاً : من حيث تقنية المعلومات I T : تنقسم النظم من هذه الزاوية إلى ثلاثة أنواع هى:

- نظم تقنية معلومات منخفضة التعقيد.
- نظم تقنية معلومات متوسطة التعقيد.
- نظم المعلومات المتقدمة.

ثانياً : من حيث أساليب أو طرق تشغيل النظام : تشمل:

- أسلوب التشغيل فى مجموعات (دفعات).
- أسلوب التشغيل المباشر أو الفورى.

ثالثاً : من حيث مركزية تشغيل البيانات الكترونياً:

- نظم مركزية.
- نظم لا مركزية.

وفيما يلى نوضح فى إيجاز طبيعة هذه الأنواع:

١/٣/١ نظم المعلومات الالكترونية من حيث تقنية المعلومات:

أدى التطور فى مجال تكنولوجيا المعلومات إلى ظهور عدة أنواع من النظم بعضها بسيط غير معقد، والآخر متوسط التعقيد والنوع الثالث يضم النظم المتقدمة.

١- **النوع الأول :** ذات التقنية المنخفضة التعقيد Low Complexity Systems ويقوم على استخدام حاسبات الكترونية صغيرة تستخدم فى إمساك دفاتر اليوميات والترحيل لحسابات الأستاذ المساعدة، وحسابات

الأستاذ العام، وقد تعد بعض المستندات الكترونياً مثل فواتير البيع والشيكات وكشوف وأجور العاملين وعادة يتم تشغيل النظام ببرامج جاهزة مشتراة مع إجراء بعض التعديل عليها لتناسب حاجات المنشأة.

٢- **النوع الثانى :** يضم نظم تقنية معلومات متوسطة التعقيد Medium Complexity Systems حيث يتضمن جهاز أو عدد من أجهزة الحاسب الأكثر قدرة، وبرامج أكثر تطوراً، كما يحتوى النظام على قدر أكبر من أدوات الرقابة – على النحو الذى سنوضحه فيما بعد.

٣- **النوع الثالث :** النظم المتقدمة Advanced Systems وتتكون هذه النظم من حاسبات كبيرة، ونظم قاعد بيانات مكثفة، وقد تقوم هذه النظم على أساس التشغيل المباشر أو الفورى للعمليات، كما يمكن أن تتضمن شبكة أعمال داخلية لتشغيل البيانات الموزعة، وهذا ما تتناوله الدراسة التالية.

٢/٣/١ نظم المعلومات الالكترونية من حيث أساليب التشغيل:

تتعدد أساليب أو طرق تشغيل البيانات Types of Processing Systems عند استخدام الحاسبات، ويتوقف الاختيار فيما بينها على ظروف المنشأة من ناحية وقدرات الحاسب المستخدم من ناحية أخرى.

من أهم الأساليب المتبعة فى هذا المجال:

- أسلوب التشغيل فى مجموعات (دفعات)
- أسلوب التشغيل المباشر أو الفورى.

١- أسلوب التشغيل فى مجموعات (دفعات) Batch Processing

وفقاً لهذا الأسلوب يتم تجميع البيانات المرتبطة ببعضها فى مجموعات وتشغيلها فى نهاية فترات زمنية معينة، أو عند وصول المجموعة حد معين. على سبيل المثال فى حالة الإيداع النقدى فى البنوك يتم تجميع أذون توريد النقدية فى نهاية كل يوم أو عند بلوغ عدد هذه الأذون حداً معيناً (٢٠٠ إذن توريد مثلاً)، وتحول البيانات الموجودة فى المجموعة إلى صورة مناسبة للحاسب وذلك باستخدام أحد الوسائط السابق توضيحها، حيث يتم تشغيل المجموعة داخل الحاسب.

فى ظل هذا النظام عادة ما تكون الملفات مخزنة خارج الحاسب Off Line على إحدى الوسائل الوسيطة (بطاقات، أشرطة، أسطوانات، ...) وعند تشغيل المجموعة تحول البيانات بهذه الملفات إلى وحدة التخزين الموجودة داخل الحاسب. وخلال عملية التشغيل يتم تحديث updating بيانات الملفات، وتنقل الملفات بعد ذلك للحفظ لحين الحاجة إلى إجراء عملية تحديث أخرى فى بيانات السجل.

يتميز هذا الأسلوب بأنه يتيح الفرصة لتحقيق البيانات قبل التصريح بتشغيلها، وعادة ما يناسب التطبيقات التى لا يكون فيها التوقيت عامل أساسى مثل إعداد الأجور الشهرية والتقارير السنوية، إلا أنه يؤخذ عليه ما يلى:

أ - أنه يحتاج إلى وقت ومجهود كبير لفرز وترتيب البيانات المطلوبة بصفة مستمرة قبل التشغيل، كما يحتاج إلى فترة إعداد أخرى لتحويل البيانات إلى لغة الحاسب، وعادة ما تكون الآلات المستخدمة فى هذه العملية بطيئة نسبياً بالمقارنة بالحاسب نفسه ونتيجة لذلك قد لا تصل المعلومات المستخرجة للإدارة فى الوقت المناسب.

ب - لا يسمح هذا الأسلوب بالتحديث المستمر للسجلات بمجرد وقوع الأحداث المتعلقة بها، ولذلك لا يصلح - على سبيل المثال - لمعالجة حسابات العملاء فى بنك حيث يتطلب الأمر التعرف على رصيد العميل عقب إتمام أى عملية إيداع أو سحب.

ثانياً : أسلوب التشغيل المباشر / الفورى

On - Line / Real Time Processing

لتلافى عيوب الأسلوب السابق ظهر أسلوب أكثر سرعة فى تشغيل البيانات وهو أسلوب التشغيل المباشر أو الفورى. ويسمح هذا الأسلوب بنقل البيانات من وإلى الحاسب الالكترونى دون الحاجة على استخدام الوسائل الوسيطة الخاصة بالمدخلات أو المخرجات، فالملفات متصلة مباشرة بوحدة التشغيل المركزية للحاسب On - Line ، كما أن البيانات الأولية Source Data يتم نقلها عن طريق نهايات Terminals متصلة مباشرة أيضاً بوحدة التشغيل المركزية للحاسب. وعند وقوع العمليات المطلوب تسجيل حول بيانات الحاسب أولاً بأول دون التقيد بفترات زمنية معينة أو بحجم معين للبيانات، حيث يتم تشغيلها، كما يتم تحديث بيانات الملفات بها أولاً بأول أيضاً.

ويناسب أسلوب التشغيل المباشر أو الفورى العمليات التى تحتاج إلى استجابة فورية Immediate Response، والرد على استشارات، كما هو الحال فى حجز تذاكر الطائرات بشركات الطيران، وحسابات العملاء فى البنوك، وحسابات المخزون فى بعض المنشآت.

٢/٣/١ نظم المعلومات الالكترونية من حيث مركزية التشغيل

١- **النظم المركزية:** تعتمد هذه النظم على وجود حاسب مركزى يستخدم فى تشغيل كافة بيانات المنشأة، فعلى سبيل المثال قد تمتلك إحدى الشركات عدة فروع موزعة جغرافياً، ويتم تجميع مستندات العمليات من هذه الفروع للتشغيل بواسطة الحاسب المركزى الموجود بالمركز الرئيسى للشركة

٢- **النظم الامركزية أو نظم تشغيل البيانات الموزعة:** على العكس من النظم السابقة فقد يتضمن النظام حاسبات صغيرة فى الأقسام أو الفروع المتعددة للشركة ويتم تشغيل البيانات لا مركزياً، على أن ترسل معلومات مختارة للحاسب المركزى فى أوقات محددة.

تتطلب هذه النظم عادة شبكة أعمال داخلية (LAN) local area network لتنظيم وتنسيق تشغيل البيانات الموزعة وتداولها.

٤/١ الرقابة الداخلية فى ظل النظم الالكترونية فى إطار التجارة التقليدية

لا شك أن استخدام الحاسب الالكترونى فى تشغيل البيانات قد أدى إلى تغيير طبيعة مقومات النظام المحاسبى بالمنشأة (على النحو الذى أوضحناه سابقاً). وإلى وجود علاقات تنظيمية داخلية جديدة. الأمر الذى انعكس أثره بالتالى على هيكل الرقابة الداخلية The Internal Control Structure (ICS) فأصبح من الضرورى وجود مجموعة جديدة من وسائل الرقابة الداخلية Controls وتغيير طبيعة بعض الضوابط التى كانت مطبقة فى ظل النظم اليدوية التقليدية التى لا تقوم على التشغيل الالكترونى للبيانات. على أنه يلاحظ فى هذا المجال أن أهداف نظام الرقابة الداخلية لا تتأثر بطريقة معالجة البيانات، فنظم الرقابة الداخلية (فى حالة التشغيل اليدوى أو الآلى أو الالكترونى للبيانات) تهدف إلى:

- حماية أصول المنشأة من السرقة والاختلاس والتلاعب وسوء الاستعمال.
- ضمان صحة ودقة المعلومات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها فى اتخاذ القرارات.
- الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية لمختلف إدارات وأقسام المنشأة وكافة العاملين بها.
- التحقق من الالتزام (تطبيق) السياسات الإدارية المرسومة.

ينحصر الاختلاف بين الطرق المختلفة لتشغيل البيانات حول الإجراءات والأساليب اللازمة لتحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية. وفى هذا الجزء من الدراسة سوف نتناول توضيح أهم الإجراءات والأساليب التى يمكن تطبيقها لتحقيق رقابة داخلية فعالة فى حالة استخدام الحاسبات الالكترونية فى تشغيل البيانات.

١/٤/١ المشكلات الرقابية المصاحبة لاستخدام الحاسب.

رغم أن استخدام الحاسب الالكترونى يحقق بعض المزايا فيما يتعلق بالرقابة الداخلية، إلا أنه يخلق الكثير من المشكلات الرقابية المقلقة للمحاسب وإدارة المنشأة والمراجع الخارجى.

إن الحاسب الالكترونى يتميز بالدقة المتناهية فى أداء عمليات التشغيل المختلفة – بالمقارنة بالإنسان – ويقترب معدل الأخطاء فى حالة استخدامه من الصفر، فلا يتصور أن يخطئ الحاسب فى العمليات الحسابية المختلفة، أو يقوم بتسجيل قيد يومية غير متوازن، أو الترحيل إلى حسابات غير مختصة، كما أنه لا يخطئ فى ترصيد الحسابات.

كما يتميز الحاسب الالكترونى بالاتساق فى معالجة العمليات المتشابهة، على سبيل المثال إذا كانت التعليمات للحاسب تقضى بقيامه بفحص حدود الائتمان للعميل قبل الموافقة على البيع، فإنه سيقوم بهذا الفحص بصورة مستمرة متسقة، ولا تغفل فى هذا الصدد أن الحاسب ليست لديه الدافعية لأحداث أخطاء أو تلاعب أو غش أو تزوير فى الحسابات، فمثل هذه العمليات غير المشروعة تقع من جانب الأفراد خاصة إذا ما وضع الفرد مصالحه الشخصية قبل مصلحة المنشأة.

فى مواجهة المزايا السابقة للحاسب الالكترونى فإن استخدامه يحيطه الكثير من المخاطر تستوجب إعطاء أهمية قصوى لنظام الرقابة الداخلية، ومن الضرورى تفهم طبيعة المشكلات التى تترتب على تشغيل البيانات الكترونياً حتى يمكن تصميم نظم رقابية فعالة تقلل من مخاطر الحاسب وتعالج المشكلات الرقابية التى تصاحب استخدامه.

وفيما يلى نناقش أهم المشكلات الرقابية فى ظل استخدام الحاسب الالكترونى، خاصة فى إطار التجارة التقليدية.

أولاً : المشكلات التى تظهر فى مرحلة إدخال البيانات:

أ - عدم وجود مستندات أصلية للمدخلات، فقد يتم إدخال البيانات إلى الحاسب مباشرة من خلال نهائيات Terminals بدون استخدام مستندات أصلية، على سبيل المثال يمكن استقبال طلبات العملاء تليفونياً وإدخالها مباشرة إلى الحاسب. ويترتب على عدم وجود المستندات الأصلية للعمليات عدم قدرة المراجع على التأكد من وجود ترخيص بأداء العمليات، كما يؤدى إلى إخفاء مسار المراجعة.

ب - سوء استخدام وسائل إدخال البيانات إلى الحاسب (كالأقراص أو الشرائط الممغنطة ...) قد يؤدى إلى إدخال بيانات غير سليمة، وقد يتعمد البعض تغذية الحاسب ببيانات بطريقة غير مشروعة عن طريق تجنب وسائل الرقابة، وبمجرد إدخال هذه البيانات غير السليمة إلى الحاسب فإن ذلك يضفى عليها صفة الرسمية.

ثانياً : المشكلات فى مرحلة التشغيل:

- تركيز العمليات داخل الحاسب الالكترونى

تتصف الأنظمة الالكترونية بالتمركز المادى لأنشطة تشغيل البيانات فى مكان واحد، وتركيز سلطة التشغيل فى عدد محدود من الأفراد وذلك لاحتياج النظام لأفراد ذوى خبرة عالية. ويؤدى هذا التركيز إلى:

- عدم إمكان تطبيق كل القواعد الخاصة بالرقابة الداخلية المعروفة فى النظم اليدوية وأهمها تقسيم العمل بين عدد من الموظفين، ففى النظم اليدوية يتم الفصل بين مسئولية التسجيل فى اليوميات ومسئولية الترحيل إلى حسابات الأستاذ، وفى حالة استخدام النظم الالكترونية تتم هذه المسئوليات غالباً بواسطة الحاسب فبينما يتعلق بنظام الأجور - يقوم الحاسب بالاحتفاظ بسجلات العاملين وأجورهم، وتحديد استحقاقاتهم واستقطاعاتهم، وإعداد وتحليل تكلفة العمالة، وإصدار شيكات الأجور. وتركيز هذه المسئوليات على هذا النحو يتيح الفرصة للعاملين فى تشغيل البيانات لتحقيق أغراض شخصية غير مشروعة.

- يؤدى تركيز أنشطة التشغيل الالكترونى للبيانات إلى وجوب نقل البيانات من مكان نشأتها أو من مصدرها الأصلى والذى يمكن أن يكون فى مكان بعيد جغرافياً - مثل أحد الفروع - إلى مكان التشغيل، وبعد إتمام عملية التشغيل الالكترونى للبيانات يتم نقل النتائج والبيانات الخام مرة أخرى إلى الجهات المستخدمة لها فى مواقعها المختلفة. ونظام التشغيل على هذا النحو رغم أنه يحقق السرعة وانخفاض تكلفة تشغيل البيانات نسبياً إلا أن زيادة حركة وكمية الأوراق المتداولة من وإلى الأقسام المختلفة فى المنشأة يعرض البيانات عند نقلها لمخاطر التحريف أو وقوع أخطاء.

ب - تتم عمليات تشغيل البيانات الكترونياً (التسجيل والترحيل المحاسبى) بصورة يتعذر رؤيتها بالعين.

جـ- يصاحب تشغيل البيانات الكترونياً ظهور مصادر واحتمالات جديدة للأخطاء على الرغم من أن استخدام الحاسب الالكترونى فى تشغيل البيانات يؤدى إلى تخفيض احتمالات الأخطاء، إلا أنه يؤدى فى نفس الوقت إلى ظهور مصادر جديدة للأخطاء ومن ذلك:

- الأخطاء فى الأجزاء الآلية للحاسب أو غير الآلية كالأخطاء فى تصميم نظم التشغيل وبرامج الترجمة.
- الأخطاء فى البرامج التطبيقية.
- الأخطاء التى ترجع إلى فشل النظام فى معالجة الحالات والظروف غير العادية.

د - افتقاد الحاسب الالكترونى لعامل التقدير الشخصى عند تشغيل البيانات.
قد يصاحب استخدام الحاسب الوقوع فى بعض الأخطاء غير العادية نظراً لافتقاده عامل التقدير الشخصى، فعلى سبيل المثال إصدار شيكات الأجور بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه بدلاً من ٦٠٠ جنيه، ففى ظل النظم اليدوية لا يمكن الوقوع فى مثل هذه الأخطاء التى تخرج عن الحدود المعقولة نظراً لوجود عامل التقدير الشخصى لدى القائمين بالعمل.

ثالثاً: المشكلات الرقابية فى مرحلة بث المخرجات

تتمثل المشكلة الرئيسية فى هذه المرحلة فى أن المعلومات المستخرجة من الحاسب عادة ما تكون محل الثقة التامة من جانب المستفيدين أو المستخدمين لهذه المخرجات سواء كانت أقسام أخرى بالمنشأة أو أطراف خارجية لعدم إلمامهم الكافى أو معرفتهم بطبيعة التشغيل الالكترونى للبيانات. فعلى سبيل المثال فإن مصادقات العملاء المستخرجة آلياً من حاسب الشركة والتى ترسل إليهم للتحقق من مدى دقة السجلات، قد يهمل العملاء فحصها لاعتقادهم الدائم فى صحتها.

رابعاً : مشكلات مرحلة التخزين

أ - عدم وجود سجلات محاسبية فى شكل مرئى يمكن مراجعته.

ب- إمكان تعديل البيانات والمعلومات والبرامج بدون ترك آثار ملموسة، فعلى سبيل المثال يمكن التسجيل على الشريط الممغنط أو القرص الممغنط عدة مرات دون ترك آثار ملموسة تدل على هذا التعديل. وهذا بعكس الحال فى الدفاتر والسجلات المحاسبية التقليدية التى يسهل كشف أى تعديل فى بياناتها.

جـ- سهولة سرقة البيانات والمعلومات. يصعب فى النظم اليدوية سرقة السجلات لضخامتها وصعوبة نقلها، كما يمكن اكتشاف سرقتها، أما فى حالة النظم الالكترونية للبيانات فإنه يمكن تخزين كميات هائلة من البيانات والمعلومات فى وسائل تخزين صغيرة الحجم، مثل هذه الوسائل يسهل سرقتها أو نسخ البيانات والمعلومات التى تحتويها، ويتطلب ذلك وجود أساليب فعالة للرقابة على ملفات الحاسب بحيث لا تصبح متاحة إلا للأشخاص المرخص لهم فقط.

٢/٤/١ هيكل الرقابة الداخلية فى النظم الالكترونية:
The Internal Control Structure

كانت المشكلات الرقابية التى ظهرت مع نظم التشغيل الالكترونى للبيانات مصدر حفز للعاملين والمهتمين بهذه النظم على استحداث أساليب وضوابط رقابية لمواجهتها.

وتقسم أنواع الضوابط الرقابية المستخدمة فى ظل التشغيل الالكترونى للبيانات EDP Accounting Control Procedures إلى نوعين رئيسيين هما:

- ضوابط رقابية عامة.
- ضوابط رقابية ترتبط بتطبيقات الحاسب الالكترونى.

١/٢/٤/١ الضوابط الرقابية العامة: General Control

تتمثل الضوابط الرقابية العامة فى مجموعة الضوابط التى يجب توافرها بصفة عامة بغض النظر عن مجال التطبيق الذى يستخدم فيه الحاسب الالكترونى. أو بمعنى آخر هى مجموعة الاشتراطات التى يجب مراعاتها لحماية بيئة نظام المعلومات بصفة عامة، ومن ذلك تحديد صلاحيات استخدام النظام، وحماية الأجهزة والمعلومات، وتحديد طرق تطوير وتشغيل وصيانة البرامج والتعامل مع ملفات البيانات.

تتضمن الرقابة العامة فى حالة التشغيل الالكترونى للبيانات الأنواع التالية من الضوابط الرقابية [١]

- ضوابط أو رقابات تنظيمية.
- ضوابط توثيق النظام.
- ضوابط رقابية داخل الحاسب الالكترونى.
- الإجراءات الرقابية الخاصة بالإتصال بالحاسب وحماية الملفات.

أولاً : الضوابط التنظيمية Organizational Control

تقتضى الضوابط الرقابية التنظيمية السليمة إنشاء إدارة متخصصة لشئون الحاسب قد يطلق عليها "إدارة الحاسب الالكترونى" أو "إدارة التشغيل الالكترونى للبيانات" ، يراعى بشأنها ما يلى:

أ - أن تكون مستقلة تنظيمياً عن باقى الإدارات التى تستفيد من خدمات الحاسب User Departments.

ب - أن تكون فى وضع صحيح داخل الهيكل التنظيمى للمنشأة، ويفضل فى هذا المجال أن تتبع مباشرة عضو مجلس الإدارة المنتدب أو المراقب

---

[١] لمزيد من المعلومات حول هذه الضوابط الرقابية يمكن الرجوع إلى:
Computer Services Exective Committee, Audit and Accounting Guide, The Auditor's Study and Evaluation of Internal Control in EDP Systems. New York : American Institute of Certified Public Accountants, 1977, PP. 25 – 34.

المالى باعتباره مديراً للإدارة المحاسبية والمسئول عن المعالجة المحاسبية لعمليات المنشأة.

وجود خطة واضحة لتنظيم نشاط هذه الإدارة، ومعالجة مشكلة تركيز وظائف تشغيل البيانات داخلها مما يضعف نظام الرقابة الداخلية. ومن الضرورى أن تتضمن هذه الخطة الفصل بين الوظائف التالية:

- تصميم وتحليل النظم.
- إعداد البرامج.
- تشغيل الحاسب.
- حفظ الملفات والبرامج.

إن التمييز بين الوظائف السابقة يساعد على الفصل بين الذين يملكون المعلومات التى يمكن ادخالها للتشغيل (المحللون والمبرمجون)، وبين هؤلاء الذين يقومون بتشغيل جهاز الحاسب (مشغلو الحاسب).

ولتحقيق الفصل بين هذه الوظائف المتعارضة يمكن تقسيم "إدارة الحاسب الالكترونى" إلى عدة أقسام أو وحدات فرعية تتولى كل منها إحدى الوظائف السابقة، وذلك على النحو التالى:

- **وحدة تحليل النظم :** تختص بدراسة وتحليل النظم المقترح إدخالها أو تعديلها فى النظم القائمة.

- **وحدة إعداد البرامج :** تتولى صياغة البرامج، واختبارها، ومتابعتها لتحديد ما قد يكون هناك من أخطاء بها، وإجراء التعديلات اللازمة على البرامج المستخدمة.

- **وحدة التشغيل :** تختص بتنفيذ الأعمال المطلوبة من الحاسب الالكترونى وفقاً لخطة التشغيل والتعليمات المقررة، مع الاحتفاظ بسجل كامل للأعمال التى تم تشغيلها على الحاسب.

- **وحدة الرقابة :** تتابع هذه الوحدة حركة تداول البيانات والمعلومات وبرامج التشغيل، فتقوم باستلام وفحص المستندات التى سيتم تشغيلها والتى ترد من الإدارات والأقسام المختلفة بالمنشأة، وتسليمها إلى وحدة إعداد البيانات مع مجاميع الرقابة (القيم الإجمالية للمستندات سواء عدد أو قيمة أو كمية)، ثم متابعة حركة إعدادها وتقيمها فى وحدة إعداد البيانات، وكذلك انتقالها إلى وحدة التشغيل، والتأكد من الالتزام بالإجراءات الرقابية أثناء التشغيل، ومتابعة حركة توزيع المخرجات على الإدارات والأقسام المخصصة، مع الاحتفاظ بسجل كامل عن العمليات التى جرى تنفيذها.

- **وحدة الحفظ :** تقوم بالاحتفاظ بالملفات والبرامج، وتسليمها بحسب برامج التشغيل المعتمد. والتحقق من عدم إدخال أى تعديلات غير معتمدة من المسئولين عليها.

د – الفصل بين الوظائف المتعارضة خارج إدارة الحاسب الالكترونى.

ثالثاً : ضوابط توثيق النظام Documentation Control

يجب وجود نظام رسمى تفرضه إدارة المنشأة لتوثيق جميع الإجراءات والتطبيقات المختلفة والبرامج التى تحتويها. وتتناول هذه المجموعة من الرقابات الجوانب الثلاثة التالية:

- دراسة واختبار واعتماد أى أنظمة جديدة.
- الرقابة على أى تغييرات فى البرامج.
- إجراءات التوثيق.

وفيما يلى الاشتراطات التى يجب توافرها لتحقيق هذه الضوابط:

أ - عند اختيار وتصميم أى نظام يراعى وجود ممثلين للإدارات المستخدمة إلى جانب المسئولين بإدارة الحاسب الالكترونى، وعند الضرورة يجب وجود ممثلين لإدارة الحسابات وإدارة المراجعة الداخلية.

ب - يجب أن يكون هناك دليل موثق لكل نظام يتضمن شرحاً للهدف العام للنظام وتفاصيل عناصره مثل شكل المدخلات والمخرجات وكيفية اختبار الإجراءات وسلطة اعتماده إلى أخر هذه الأمور. وكذلك الأمر بالنسبة للبرامج حيث يعد دليل لكل برنامج يشمل شرحاً للأمور المتعلقة بمراجعته واختباره وتشغيله وتعديله.

وتساعد كتابة مواصفات الأنظمة والبرامج الإدارة على فهم نظم المعالجة الالكترونية لدى المنشأة، كما يساعد المراجعين الداخليين والخارجيين على دراسة أنظمة الرقابة الداخلية، كما يعتبر ذلك مصدراً للمحللين والقائمين على إعداد البرامج والمسئولين عن الإشراف على الأنظمة لدراستها وتقويمها وإعادة النظر فيها.

جـ- يجب إعتماد أى نظام جديد قبل تنفيذه من مدير إدارة الحاسب الإلكترونى.

د - إعتماد أى تعديلات أو تغييرات فى البرامج قبل تنفيذها وذلك للتأكد من التصريح بها واختبارها وتوثيقها.

ثالثاً : الضوابط الرقابية داخل الحاسب الالكترونى

Hardware Controls

يساعد التقدم التكنولوجى فى مجال الحاسبات الالكترونية على استحداث ضوابط رقابية تلقائية داخل الأجهزة ذاتها تساعد على اكتشاف أى أخطاء ناتجة عن فشل الجهاز فى القيام بمهامه، والكشف عن أى ضعف أو نقص أو عدم كفاءة فى أداء الجهاز لعمله.

ويمكن القول بأن نسبة كبيرة من الأنظمة الالكترونية التى تنتجها الشركات الكبرى المتخصصة فى هذا المجال تحتوى على العديد من الاختبارات التى يتم تصميمها داخل الأجهزة ذاتها وذلك للتأكد من صحة قراءة البيانات، وتشغيلها، ونقلها داخل النظام نفسه من جزء إلى آخر، وأخيراً صحة تسجيلها كمخرجات.

من الوسائل الرقابية داخل الحاسب:

أ - **القراءة المزدوجة Dual read**: وفيها يتم قراءة بيانات المدخلات الموجودة على الأشرطة الممغنطة أو البطاقات المثقوبة مرتين مع إجراء مقارنة بينهما

ب - **القراءة بعد التثقيب Read after punch**: وبمقتضى هذه التعليمات يقوم الجهاز بقراءة البيانات التى قام بكتابتها وإجراء المقارنة اللازمة.

جـ- **القراءة بعد الكتابة Read after write**: وفقاً لهذا الإجراء يقوم الحاسب بقراءة البيانات مرة أخرى بعد تسجيلها فى وحدة التخزين أو على وحدة الإخراج وتحقيق البيانات بالمقارنة مع مصدرها.

د – **الفحص الارتدادى Echo check:** يقضى هذا الإجراء بقيام الحاسب تلقائياً بإعادة البيانات التى استقبلتها وحدة الإخراج مرة أخرى إلى مصدرها الأصلى (وحدة الإدخال) لمقارنتها بالبيانات الأصلية.

رابعاً : الإجراءات الرقابية الخاصة بالاتصال بالأجهزة وحماية الملفات
Access Controls and Files Controls

بالإضافة إلى الإجراءات العامة السابقة لا بد من توافر وسائل الحماية للأجهزة والبرامج والملفات من أى استعمال غير مصرح به، وتشمل الضوابط الرقابية فى هذا المجال ثلاثة أنواع من الحماية هى:

- الحماية المادية للأجهزة.
- الحماية المادية للبرامج والملفات.
- الحماية الإجرائية لتشغيل الأجهزة.

أ – الحماية المادية للأجهزة :

تتحقق هذه الحماية بتطبيق الإجراءات التالية:

١- عدم السماح بالدخول إلى مركز الحاسب إلا للأشخاص المصرح لهم بذلك

٢- حسن اختيار العاملين بإدارة الحاسب قبل إلحاقهم بالعمل بهذه الإدارة.

٣- يفضل أن يكون مركز الحاسب فى مكان منعزل عن باقى الإدارات وأن يسهل إغلاقه بإحكام، مع وجود حراسة على هذا المكان تمنع دخول أى شخص غير مصرح له بذلك.

٤- التأمين على مركز الحاسب تأميناً كافياً يعوض الشركة عن أى خسائر تنشأ عن السرقة أو التلف وينبغى أن يغطى التعويض تكلفة

الأجهزة وتكلفة إنشاء البيانات التالفة أو الضائعة، وإعادة كتابة البرامج.

٥- توفير عنصر الصيانة للأجهزة حتى لا يحدث أى عطل بها.

ب – الحماية المادية للبرامج والملفات:

تتضمن إجراءات الحماية المادية للبرامج والملفات ما يلى:

١- ضرورة وجود مكتبة Library لحماية البرامج والملفات والشرائط التى تحتوى تفاصيل العمليات، وأية تسجيلات أخرى تتعلق بتشغيل الحاسب، على ان تكون فى عهدة أمين مكتبة مسئول Librarian. وبطبيعة الحال ينبغى أن تتوافر الحماية الكافية للمكتبة، وأن تكون مجهزة بوسائل الحفظ المناسبة حتى توفر الحماية المطلوبة للمواد المحتفظ بها.

٢- يجب أن يكون الاتصال بالبرامج وملفات البيانات مقصوراً على الأشخاص المصرح لهم بذلك حماية لهذه الملفات والبرامج من الضياع أو التعديل أو الاستخدام غير المشروع.

٣- أن يكون تسليم البرامج وملفات البيانات إلى مشغلى الأجهزة طبقاً لجدول التشغيل الجارى Run Manual، ولا تسلم إلى أى شخص آخر إلا بناءً تصريح خاص.

٤- أن يحتفظ أمين المكتبة بسجل يوضح فيه استخدامات الملفات والبرامج.

٥- استخدام الوسائط الممغنطة بطريقة يصعب مسحها، وذلك بالنسبة للبيانات التاريخية التى لها صفة الأهمية لفترات طويلة قادمة.

٦- تتضمن إجراءات حماية البرامج والملفات وجود خطة تفصيلية لإعادة تكوين الملفات والتخزين الخارجي Fille Reconstruction Plan ويمكن أن تشتمل هذه الخطة على ما يلي:

- ضرورة الاحتفاظ بنسختين من البرامج وملفات البيانات. ويمكن للمنشأة تخزين النسخ الإضافية فى أماكن غير قابلة للحريق خارج المنشأة، ويمكن للمنشأة الاستعانة بخدمات الشركات المتخصصة فى هذا المجال بحيث تتوافر الحماية الكافية للبرامج والبيانات.
- وجوب الاحتفاظ بالملفات السابقة بالإضافة إلى سجلات العمليات للفترة الجارية، وذلك فى أماكن منفصلة بالمكتبة أو فى أماكن مختلفة لتقليل خطر فقدان بعضها، على أن يكون من السهل تحديث Updating الملفات الرئيسية القديمة فى حالة فقدان الملف الجارى الرئيسى.

٧- القيام بمراجعة فجائية بجانب المراجعة الفترية المتكررة للبرامج والملفات الممغنطة للتأكد من سلامتها، ويمكن أن يقوم بهذه المراجعة إدارة المراجعة الداخلية.

جـ - الحماية الإجرائية لتشغيل الأجهزة:

تهدف هذه المجموعة من الإجراءات الرقابية إلى أحكام السيطرة على عمليات التشغيل اليومية للحاسب ومتابعة هذه العمليات، ويكون الدور الأكبر فى القيام بهذه الإجراءات لوحدة الرقابة أو لجنة

أو مجموعة الرقابة Control Group داخل إدارة الحاسب. وقد سبق أن أوضحنا مهام هذه الوحدة.

ولتوفير الحماية الإجرائية لتشغيل الأجهزة يمكن استخدام:

أ - برامج معينة تمنع تشغيل الحاسب فى غير أوقات العمل.

ب - برامج لتسجيل وقت تشغيل الحاسب وتسجيل ما يتم به.

جـ - استخدام كلمة سر معينة لتشغيل الأجهزة.

وحتى يمكن تحقيق الرقابة الفعالة على تشغيل الحاسب يجب أن تتضمن الإجراءات الرقابية وجود دليلين للعمل هما:

الدليل الأول: دليل الأنظمة والبرامج.

الدليل الثانى: دليل تشغيل لكل دورة من دورات التشغيل للحاسب.

ويساعد وجود هذين الدليلين على وضوح خطة العمل بالحاسب وسهولة دراسة النظم والبرامج وتقويمها وتعديلها ومتابعتها.

٢/٢/٤/١ الضوابط الرقابية التطبيقية

Application Control

إلى جانب الإجراءات أو الضوابط الرقابية العامة السابق الاشارة إليها، هناك مجموعة من الضوابط أو الإجراءات الرقابية التطبيقية التى ترتبط بتشغيل التطبيقات المختلفة (نظم أو برامج معينة كالرواتب أو حسابات المخازن أو فواتير البيع إلى غير ذلك من التطبيقات)

تهدف رقابات التطبيقات إلى توفير تأكيد معقول عن صحة تسجيل وتشغيل البيانات بالحاسب الالكترونى والتقرير عنها بحيث يمكن الاعتماد على نتائجها.

تقسم الضوابط الرقابية التطبيقية - بحسب مراحل التشغيل - على ثلاثة مجموعات هى[1]:

- الرقابة على المدخلات.
- الرقابة على التشغيل أو المعالجة.
- الرقابة على المخرجات.

أولاً : الرقابة على المدخلات Input Controls

تعتبر الرقابة على المدخلات ذات أهمية خاصة فى حالة التشغيل الالكترونى للبيانات وذلك لأن مدخلات البيانات تمثل أضعف حلقة فى سلسلة معالجة البيانات حيث يمكن أن يقع خلالها الكثير من الأخطاء العمدية أو غير العمدية.

وتحدث الأخطاء فى هذه المرحلة لأحد أو بعض الأسباب التالية:

- التسجيل الخطأ فى نقطة البداية.
- التحويل الخطأ من المستندات الأصلية Source document إلى وسائل إدخال البيانات.
- القراءة الخطأ من وسيط لآخر أو من وسيط للحاسب.
- فقد البيانات أثناء تداولها.

---

[1] لمزيد من التفاصيل يرجع إلى:

a- Walter G. kell and Wiliam C. Boynton, Modern Auditing (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1992) PP. 440-444.

b- Philip L. Defliese and others, Montgomery's Auditing (New York: John Wiley & Sons, Inc., Tenth Edition, 1984) PP. 437-439

لذلك يتعين قبل استخدام بيانات المدخلات فى تحديث الملفات أو أى تشغيل آخر تنقيحها من الأخطاء المتتابعة والتأكد من أن الأخطاء قد جنبت والعمليات صحيحة.

تشمل مرحلة المدخلات عمليتين هما:

- استلام البيانات الخام (الأولية) Source Data من الإدارات المختلفة.
- تحويل البيانات الأولية إلى بيانات قابلة للقراءة والتشغيل بواسطة الحاسب وتهدف الرقابة خلال هذه المرحلة إلى:

١- التأكد من أن كافة البيانات المرسلة للحاسب قد تم التصريح بتشغيلها بطريقة صحيحة.

٢- إن البيانات الأولية تم تحويلها إلى الشكل الملائم للتشغيل بالحاسب.

٣- إن البيانات المرسلة لم تتعرض (جزئياً أو كلياً) لأى تحريق (تغيير) أو فقد أو ضياع أو إخفاء أو إضافة أو تكرار.

تتحقق الأهداف السابقة باستخدام الوسائل والأساليب الفنية والإجراءات الرقابية التالية:

أ - التصريح بمعالجة البيانات الأصلية حيث يتعين أن تتم معالجة كافة العمليات وفقاً لتصريح من الشخص المسئول الذى ينبغى أن يوقع على المستندات بما يفيد إجازة التشغيل.

ب - استخدام النماذج ذات الأرقام المسلسلة Serial Numbers، مع المحاسبة عن هذا التسلسل الرقمى، ويتم ذلك بواسطة الحاسب عن طريق إجراء اختبارات التسلسل Computer Sequence Checks ويساعد ذلك على عدم استبعاد أو سهو بعض البيانات عند إدخالها للحاسب.

جـ- تحديد عدد العمليات أو البنود أو المستندات ومكوناتها مقدماً Items, Count, Documents count or Records Count، ثم مقارنة هذا العدد بعدد المستندات التى تم تشغيلها، للتأكد من أنه تم تغذية الآلة بكل العمليات والمستندات.

د - استخدام أسلوب مجاميع القيم الرقابية Batch Control or Control Total، وبمقتضى هذه الأسلوب يتم تصنيف العمليات فى مجموعات متجانسة وتتم معالجة كل مجموعة على حدة، مع تحديد المجموع الرقابى لها، وهو رقم يعطى دلالة معينة عن مجموع البيانات التى تتم معالجتها، ومن أمثلة ذلك مجموع المبيعات، أو إجمالى الأجور فى الدفعة التى يتم تشغيلها. ويعد الرقم بواسطة الحاسب أثناء عملية التشغيل، فإذا تطابق الرقمين (اليدوى والآلى) لنفس مجموعة البيانات فإن ذلك يدل على إدخال كافة بيانات المجموعة للمعالجة.

هـ- استخدام أسلوب المجاميع الوهمية Hash Total، وهو يتشابه مع الأسلوب السابق (مجاميع القيم الرقابية) وإن كانت المجاميع فى هذا الأسلوب تكون لأرقام غير متجانسة، ولا يعطى المجموع دلالة معينة ولكنه يستخدم كوسيلة للرقابة، ومن أمثلة ذلك مجموع أرقام العاملين فى كشوف الأجور أو مجموع الأرقام المسلسلة لمستندات البيع مضافاً إليه قيمة المبيعات فى نفس المستندات أو مجموع أرقام فواتير الشراء أو مجموع أرقام التأمينات الاجتماعية فى ملف الأجور.

فإذا فرض أن مجموع مسلسل فواتير البيع ٤٢٣٠ ومجموع قيمة المبيعات بها ١٠٢٨٠ جنيه فيكون المجموع الرقابى ١٤٥١٠، وبعد إتمام المعالجة يستخرج المجموع بنفس الطريقة وبواسطة

الحاسب، ولا بد أن يتطابق المجموعان، ويدل ذلك على عدم فقد أو تعديل أى بيان أو مستند.

و- استخدام آلات تحقيق التثقيب Verifiers وذلك فى حالة استخدام البطاقات المثقوبة لمراجعة عملية التثقيب والتحقق من صحتها.

ز- استخدام إجراءات الإرسال المزدوج Dual Transmission فى حالة إرسال البيانات بين موقعين جغرافيين.

ح- الاحتفاظ بالمستندات الأصلية (لفترة مناسبة) حتى يمكن إعادة إنشاء البيانات الضرورية.

ط- استخدام أسلوب التغذية العكسية الوصفية Descriptive Feedback يمكن استخدام الحاسب الالكترونى فى توفير تغذية عكسية عن البيانات التى سبق إدخالها فيه، فمثلاً عند تغذية الحاسب برقم حساب أحد العملاء (مدخلات) يقوم الجهاز بطبع إسم العميل (تغذية عكسية وصفية)، حيث تتم مقارنته بالاسم الموجود للعميل فى السجلات للتحقق من أن رقم الحساب كان صحيحاً.

ى - تطبيق اختبار صحة أرقام الترميز Picture (Layout) Checks يستخدم أسلوب الاختبارات للتحقق من صحة أرقام الترميز Code numbers، فالمعروف أن كل وحدة من عناصر البيان (الرقم الكودى) لها ترتيب معين يختلف عن باقى الوحدات، وأى تغيير فى هذا الترتيب يشير إلى وجود خطأ فى البيان، فعلى سبيل المثال إذا خصص رقم كودى يتكون من ٣ أرقام لبيان رقم مخزن المستلزمات السلعية وحرفين لبيان نوع الصنف فى هذا المخزن،

فإذا ما كان الرقم الذى تم تغذية جهاز الحاسب به كمدخلات هو (٤٨٥٣/ ح ل) فسوف يتم رفضه لأن أرقام المخزن يجب ألا تتعدى ثلاثة أرقام.

ك – ضرورة وجود إجراءات واضحة ومحددة لمعالجة حالات رفض وتصحيح وإعادة تقديم البيانات التى كانت غير صحيحة أصلاً مع استخدام سجل للأخطاء Error Log يوضح به حالات رفض إدخال بعض البيانات، وسبب الرفض، وما اتبع بشأن هذه البيانات. حيث يجب إعادتها إلى الأقسام المعنية لتصحيحها وإعادتها لمركز الحاسب لإدخالها مرة أخرى.

ثانياً : ضوابط معالجة البيانات Processing Controls

تتضمن التطبيقات المختلفة (للأجور ، للمخزون ، للمقبوضات للمدفوعات ...) مجموعة من الأساليب الرقابية تستهدف إعطاء تأكيدات معقولة بأن معالجة البيانات على الحاسب تتم بالطريقة المطلوبة لكل تطبيق دون أى إضافة أو استبعاد أو تعديل.

فيما يلى بعض إجراءات الرقابة على معالجة البيانات، أو كما يطلق عليه "ضوابط البرامج" Program Controls.

أ – اختبارات الحدود Limit Tests وفقاً لهذا الأسلوب يتم تحديد حد أدنى وحد أعلى لكل بيان، فمثلاً أجر العامل لا يقل عن ٥٠ جنيه ولا يزيد عن ٢٨٠ جنيه فى الشهر، ويتم تغذية الحاسب بهذه الحدود وبرمجته على أن يكشف الحالات التى تقع خارج الحدود المعينة مسبقاً.

ب – اختبارات المنطقية أو المعقولية: Logic or Reasonableness Test تقوم هذه الاختبارات على أساس أن يعطى جهاز الحاسب إشارة بوجود خطأ إذا وقعت عملية غير منطقية خلال دورة التشغيل كإصدار شيك تسديد أحد مفردات المصروفات بالسالب.

جـ – اختبارات الصحة: Validity Checks تهدف هذه الاختبارات إلى التأكد من صحة بعض البيانات كأرقام حسابات العملاء.

د – اختبارات المجاميع الأفقية والرأسية: Crossfooting Tests تتشابه هذه الوسيلة مع ما يتم فى النظام اليدوى من مطابقة مجموع المفردات رأسياً وأفقياً على مستوى الصفحات، ويمكن للحاسب الالكترونى أيضاً إجراء هذا الاختبار للتأكد من صحة العمليات.

هـ – اختبار عناوين الملفات: Header or Trailer Label يتم كتابة عناوين على ملفات البيانات من الخارج بحيث يتسنى رؤيتها بالعين المجردة الأمر الذى يساعد مشغلى الحاسب فى التعرف على كل ملف مطلوب وتقليل احتمالات تدميرها. كما تكون هذه العناوين مطبوعة أيضاً بشكل ممغنط فى بداية كل ملف ويطلق عليها "المميز المقدم" Header Label، كما قد توضع فى مؤخرة كل ملف حيث يطلق عليها "المميز المؤخر" Trailer Label.

و – المقارنات التاريخية : تقارن بيانات الفترة الحالية مع بيانات الفترات السابقة ويحدد مدى الاختلاف وأسبابه.

ز – أن يكون هناك سجل تاريخى يحفظ على أحد وسائط التخزين الالكترونى بحيث يحصر العمليات المتبادلة التى تمت بين النهايات

المختلفة والحاسب الالكترونى وذلك لاكتشاف أى تعامل غير مصرح به، أو غش ، أو تلاعب ، ويجب ان يطبع من هذا السجل نسخة مقروءة لتحقيق الرقابة المطلوبة.

ثالثاً : الرقابة على المخرجات : Output Control

تتوقف درجة الاعتماد على مخرجات الحاسب الالكترونى على مدى دقة المدخلات وعمليات المعالجة، فإذا كانت بيانات المدخلات والمعالجة صحيحة يعتمد عليها، فإن هذا يدل مبدئياً على صحة وإمكانية الاعتماد على بيانات المخرجات، ومع ذلك توجد مجموعة من الضوابط تستخدم فى مرحلة استخراج نتائج معالجة البيانات بالحاسب.

تهدف الرقابة على المخرجات إلى:

- التأكد من دقة نتائج التشغيل (القوائم ، الكشوف ، التقارير ، الفواتير ، كشوف الحساب ...)
- التأكد من تسليم النتائج أو المخرجات إلى الأشخاص المصرح لهم فقط بذلك.

ولتحقيق هذه الأهداف يمكن الاستعانة بالأساليب الرقابية التالية التى يتولى تنفيذها – عادة – وحدة الرقابة بإدارة الحاسب.

أ – مقارنة أو مطابقة Matching الأرقام النهائية المستخرجة من الحاسب مع أرقام رقابية تحدد مسبقاً قبل بدء التشغيل، فعلى سبيل المثال فى حالة إعداد كشوف حسابات العملاء بواسطة الحاسب فإن الآلة تعطى بيان بعدد كشوف الحسابات التى تم إعدادها (عدد العملاء)، كما تعطى بيان بمجموع أرصدتهم، ويمكن مقارنة هذين الرقمين بالأرقام المعلومة لدى الإدارة مسبقاً وهى عدد العملاء، ورصيد حساباتهم من واقع الحساب الإجمالى للعملاء ويعطى تطابق هذه الأرقام مؤشراً قوياً على أنه تم إعداد كشوف حساب لجميع العملاء دون حذف أو تكرار، وبالأرصدة الصحيحة.

ب – دراسة وفحص بيانات المخرجات وذلك قبل توزيعها للتأكد من معقوليتها ومن أنها كاملة، ويمكن فى هذا المجال إجراء تحليل إحصائى لهذه النتائج، ومقارنتها مع بيانات المخرجات عن فترات سابقة، ومراجعتها إنتقادياً.

جـ – مراجعة بعض العمليات للتحقق من دقة المعالجات.

د – وجود إجراءات معتمدة لتسليم المخرجات لمستخدميها، خاصة ما يتسم منها بطابع السرية.

هـ – ضرورة وجود ضوابط مصححة تماثل تلك الموجودة فى المرحلتين السابقتين (المدخلات والمعالجة)، حيث يشمل الاحتفاظ بسجل للأخطاء التى يتم اكتشافها فى هذه المرحلة، والتحقق من تصحيحها، ومن الضرورى معرفة أسبابها الأساسية ومعالجتها لتلافى وقوعها مستقبلاً، ويعتمد مراجعو الحسابات على هذا السجل فى تقويم النظام بالمنشأة.

وفى نهاية هذا العرض لمقومات النظام الرقابى فى ظل استخدام الحاسب الالكترونى يهمنا أن نشير إلى الأمور التالية:

أولاً : إن الضوابط الرقابية التى يحتويها النظام سواء العامة منها أو المتعلقة بالتطبيقات، هذه الضوابط يمكن تقسيمها بحسب الغرض منها إلى ثلاثة أنواع:

- ضوابط مانعة Preventive Controls
- ضوابط كاشفة Detective Controls
- ضوابط مصححة Corrective Controls

والنوع الأول يستهدف منع حدوث الأخطاء خلال عمليات التشغيل الالكترونى للبيانات، أما النوع الثانى فإنه يساعد على اكتشاف ما قد يقع من أخطاء، ويعمل النوع الثالث على ضمان تصحيح الأخطاء التى تحدث.

ثانياً : إن هناك تداخلاً بين الأنواع المختلفة للضوابط الرقابية فبعض الضوابط على المدخلات تستخدم فى نفس الوقت كضوابط على عملية المعالجة أو المخرجات كما أن بعض الضوابط المانعة تستخدم أيضاً كضوابط كاشفة.

ثالثاً : تساهم هذه الضوابط فى بناء صرح قوى وفعال لنظام الرقابة الداخلية، وهى فى هذا المجال تتكامل فيما بينها، وأى خلل فى جزء منها سوف ينعكس على نتائج النظام ككل.

رابعاً: إن استخدام هذه الوسائل الرقابية يتم جنباً إلى جنب مع الوسائل الأخرى المتعارف عليها فى نظم التشغيل اليدوى للبيانات مثل قواعد الرقابة المحاسبية التى تقضى بضرورة وجود مراجعة داخلية، وضرورة توافر الحماية المادية لأصول المنشأة، وكذا قواعد الرقابة الإدارية التى تتطلب تقارير للإدارة ودراسة الزمن والحركة .. إلى غير ذلك من الوسائل الإدارية لرفع الكفاءة الإنتاجية.

خامساً: ضرورة إعطاء الأهمية للضوابط الرقابية العامة حيث يؤدى أى قصور فيها إلى آثار غير مرغوب فيها بالنسبة لكل التطبيقات، وذلك على العكس من الضوابط التطبيقية التى يقتصر أثر ضعفها على النظام الخاص بها فقط ولا يمتد إلى غيره من الأنظمة التطبيقية الأخرى.

٣/٤/١ دراسة وتقويم أنظمة الرقابة الداخلية فى النظم الالكترونية
Study and Evaluation of Internal Control in an EDP system

يعتبر نظام الرقابة الداخلية نقطة البداية لعمل المراجع الخارجى فالخطوة الأولى التى يقوم بها المراجع فى عملية المراجعة هى دراسة وتقويم هذا النظام فى ضوء المبادئ والقواعد الأساسية المتعارف عليها فى هذا المجال. وتحدد نتيجة الفحص والتقويم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية المطبق، وبالتالى مدى الثقة فيه، وفى ضوء ذلك يتم تخطيط برنامج المراجعة وتحديد نطاق ومدى وحجم وتوقيت إجراءات أو اختبارات المراجعة، تلك الاختبارات التى يجب أن يقوم بها المراجع حتى يستطيع أن يبدى رأيه الفنى المحايد عن مدى صحة ودقة البيانات المحاسبية، وعن مدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المنشأة وعلى مركزها المالى.

وإذا كانت فعالية نظام الرقابة الداخلية فى ظل النظم اليدوية التقليدية عامل أساسى فى تحديد نطاق وكمية الاختبارات التى يقوم بها المراجع، فإنها تعتبر العامل المتحكم فى ظل التشغيل الالكترونى للبيانات، وترجع هذه الأهمية الخاصة نتيجة لوجود مشكلات رقابية تصاحب استخدام الحاسب الالكترونى كتركيز معظم العمليات داخل الحاسب الالكترونى، وتحت مسئولية مجموعة محدودة من الأفراد ولامكانية تعديل البيانات دون ترك آثار ملموسة إلى غير ذلك من المشكلات التى سبق توضيحها.

وعلى الرغم من وجود هذه المشكلات الرقابية المؤثرة على طبيعة مقومات نظام الرقابة الداخلية، إلا أنه يمكن القول بأن منهاج فحص ودراسة وتقويم هذا النظام فى ظل التشغيل الالكترونى للبيانات لن يختلف عنه فى حالة النظم اليدوية، ويتضمن هذا المنهاج خطوتين متتاليتين:

الخطوة الأولى: تشمل جمع المعلومات عن نظام الرقابة الداخلية وفحصه Review of the System، وتقويم الأساليب والأسس والمقومات التى يتضمنها النظام كما هو مخطط له Programmed Controls وتحديد مدى فعاليته.

الخطوة الثانية: إذا قبل المراجع نظام الرقابة الداخلية كما هو موضوع، فإنه يقوم بالتأكد من أن هذا النظام مطبق فعلاً فى أرض الواقع، وأن هناك التزام من جانب القائمين بالعمل بالضوابط التى يحتويها النظام. ويتحقق المراجع من ذلك بإجراء اختبارات الالتزام Compliance Tests سواء بالملاحظة المباشرة أو باستخدام الحاسب الالكترونى، وبذلك يستطيع أن يحدد مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية كما هو منفذ وكفاءته فى تحقيق الرقابة. وتأخذ اختبارات الالتزام أحد الشكلين التاليين:

- فحص عملية أو عدة عمليات من بدايتها إلى نهايتها Walk Through، على أن تكون هذه العمليات موزعة على مدار الفترة المحاسبية حيث قد يحدث تغيير فى العاملين أثناء تلك الفترة.
- فحص عينة من العمليات. على سبيل المثال فحص عينة من فواتير البيع للتأكد من الالتزام بمراحل إعدادها التى حددها النظام (تحرير الفاتورة، مراجعتها حسابياً، واعتمادها من المختص).

تعتبر الوثائق الخاصة بنظام التشغيل الالكترونى للبيانات فى المنشأة المصدر الأول للمعلومات للمراجع الخارجى لتفهم النظام المائد وتقويم ما يحتويه من ضوابط رقابية سواء العامة منها أو الخاصة بالتطبيقات. وتشمل هذه الوثائق المذكرات التلخيصية والكتيبات التى تتضمن اللوائح والتعليمات ودليل الإجراءات والتقارير الخاصة بالنظام وأساليب الرقابة به التى أعدتها المنشأة أو الشركات الموردة للحاسب الالكترونى والمعدات المعاونة، والخريطة التنظيمية للمنشأة، وبيان بالنظام المحاسبى، إلى غير ذلك من المستندات والوثائق.

وبعد الحصول على فكرة عامة عن النظام، يحصل المراجع على معلومات تفصيلية عن النظام، ويتم ذلك بواسطة كل أو بعض الوسائل التالية:

- المقابلات الشخصية.
- خرائط تدفق النظام.
- قائمة الاستقصاء.

أولاً : المقابلات الشخصية Interviews

يعتبر أسلوب المقابلات الشخصية مع الموظفين المسئولين لاستعراض الضوابط الرقابية من الأساليب المتعارف عليها فى مجال فحص نظم الرقابة الداخلية فى ظل النظم اليدوية لتشغيل البيانات، وفى ظل النظم الالكترونية يستخدم المراجع أيضاً هذا الأسلوب، حيث يقوم المراجع بمقابلات شخصية لبعض أو كل من الأفراد التاليين:

١- مصممو أو محللو النظم ومعدو البرامج الذين صمموا ونفذوا النظام الالكترونى حيث يمكن بواسطتهم فهم وظائف النظام بطريقة أفضل، والإلمام بضوابط الرقابة الموجودة به.

٢- مشغلو الحاسب الالكترونى لتحديد كفاءة النظم من حيث وقت التشغيل التى تحتاجه، والموارد الأخرى المادية.

٣ – الأفراد الذين يقومون بأعمال مكتبية يدوية لتحديد ما إذا كان هناك مشكلات معينة فى تغذية النظام بالبيانات.

٤- مستخدمو مخرجات النظام للتعرف على مدى تأثير النظام على كفاءة وفعالية أعمالهم.

ثانياً : خرائط تدفق النظام System Flow Charts

يستطيع المراجع من خلال دراسة خرائط تدفق النظام التعرف على مسار تدفق البيانات والعمليات لكل نظام فرعى من النظم المطبقة لتشغيل البيانات (نظام الأجور والمرتبات، نظام البيع النقدى، نظام المتحصلات .. إلى غير ذلك) كما يمكنه التعرف على الإدارات والأقسام المختصة بأداء العمليات داخل كل نظام والمستندات التى تعد فى كل خطوة به، والدفاتر التى تثبت بها، ومن خلال تلك يمكن للمراجع التعرف على الضوابط الرقابية الموجودة فى كل نظام وموقعها فى مسار تدفق البيانات به.

ثالثاً : قائمة الاستقصاء Questionnaire

يعد المراجع قائمة للاستقصاء تحتوى على مجموعة من الأسئلة التى توجه إلى موظفى المنشأة المسئولين للإجابة عنها، وتمثل الإجابة بكلمة "نعم" وجود عنصر رقابى مطمئن، أما الإجابة بالنفى فتشير إلى عدم وجود هذا العنصر، ويضاف إلى ذلك خانة للملاحظات يمكن أن يذكر بها درجة ضعف النظام (بسيط ، هام)، أو اسم الموظف المختص الذى قام بالإجابة عن الاستفسارات، وأية ملاحظات يراها المراجع أو يشير إليها الموظف المسئول.

يراعى فى تصميم قائمة الاستقصاء تبويب الاستفسارات فى مجموعات بحسب رؤوس الموضوعات التى يريد المراجع أن يجمع بيانات بشأنها، وفى النموذج رقم (١) نقدم تصوراً لقائمة استقصاء عن نظام الرقابة الداخلية فى ظل التشغيل الالكتروتى للبيانات داخل المنشأة، وكما هو واضح فى هذا

فى إيجاز يمكن القول بأن تشغيل البيانات الكترونياً يحدث الآثار التالية على عملية المراجعة:

أ - تتضاءل أهمية المراجعة الحسابية والمراجعة المستندية،ويقل اعتماد المراجع عليهما.

ب - يزداد اهتمام المراجع بأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بتشغيل البيانات الكترونياً.

جـ- يزداد اهتمام المراجع بالحصول على أدلة إثبات من المصادر الخارجية مثل البنوك (شهادات بالأموال والأصول الأخرى المودعة لديها)، والموردون (كشوف الحساب)، والعملاء (مصادقات).

د - تزداد أهمية المراجعة التحليلية والإنتقادية.

هـ- ظهور أساليب مراجعة أخرى يمكن إتباعها للاطمئنان إلى صحة الحسابات المعدة الكترونياً، وتتمثل هذه الأساليب فيما يلى:

- أسلوب المراجعة حول الحاسب.
- أسلوب المراجعة خلال الحاسب.
- أسلوب المراجعة باستخدام الحاسب.

١/٥/١ المراجعة حول الحاسب: Audit Around The Computer

يقوم هذا الأسلوب فى المراجعة على أساس فحص المدخلات والمخرجات فقط دون فحص عمليات التشغيل التى تمت داخل الحاسب الالكترونى، وينظر إلى الحاسب فى هذه الحالة على انه صندوق أسود Black Box من الصعب تتبع وفحص ما يجرى بداخله، لذلك لا يستخدم الحاسب فى عملية المراجعة.

تعتمد المراجعة حول الحاسب على افتراض معين مؤداه أنه إذا كانت المدخلات صحيحة ويتم تداول المخرجات بشكل سليم فإن عملية تشغيل أو معالجة البيانات يفترض أنها أيضاً صحيحة بالتبعية.

يجرى العمل وفقاً لهذا الأسلوب بحصول المراجع على بيان مطبوع بواسطة الحاسب الالكترونى يتضمن أرصدة الحسابات، وبيان بالعمليات المختلفة التى أدت إلى ظهور الأرصدة، ويقوم المراجع باختيار عينة من هذه العمليات ويتتبعها فى السجلات المحاسبية بصورة عكسية حتى يصل إلى المستندات الأولية المتعلقة بها والتى تؤيدها، وقد يبدأ المراجع بفحص المستندات أولاً ومطابقتها بالسجلات المحاسبية حتى يصل إلى الأرصدة، ومن خلال هذا الفحص اليدوى يقف المراجع على مدى سلامة النظام ودقة وصحة المعلومات التى يوفرها.

يصلح هذا الأسلوب للتطبيق فى حالة نظم التشغيل الالكترونى البسيطة، وحيث تتوافر أدلة الإثبات (المستندات) فى شكلها التقليدى المرئى، وحيث يعطى الحاسب الالكترونى موازين مراجعة دورية بالمجاميع والأرصدة.

وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب فى المراجعة يجد قبولاً لدى العديد من المراجعين لبساطته وسهولة تطبيقه، ولأنه يتوافق مع معرفتهم وخبرتهم المحدودة بالحاسبات الالكترونية، إلا أنه يؤخذ عليه ما يلى:

أ - أنه لا يتمشى مع التطورات المتلاحقة فى نظم المعلومات الإلكترونية، فلا يصلح لمراجعة النظم الالكترونية المعقدة كأن يكون هناك أكثر من نظام على اتصال ببعضهم البعض وحيث تعتبر مخرجات أحد النظم مدخلات لنظام آخر.

ب - إن مراجعة المدخلات والمخرجات فقط لا تسمح، فى الواقع، بالتأكد من أن عملية معالجة البيانات كانت صحيحة، ذلك أنه فى حالة

النظم المعقدة توجد فرص عديدة للتلاعب والغش خلال عملية التشغيل، رغم أن المدخلات والمخرجات قد تبدو صحيحة من وجهة نظر المراجع. ففى البنوك، على سبيل المثال، عند استخدام الحاسبات الالكترونية فى تشغيل بياناتها، يستطيع أحد مصممى البرامج، مستغلاً عملية تقريب الفائدة على ودائع العملاء، تضمين البرنامج المختص تعليمات معينة من شأنها أن تؤدى إلى توجيه فروق التقريب إلى حسابه الشخصى، ولا يستطيع مراجع الحسابات اكتشاف هذا الانحراف إذا ما أستخدم أسلوب المراجعة حول الحاسب، حيث لا يتم اختبار صحة ودقة البرامج المستخدمة.

جـ- إن إتباع أسلوب المراجعة حول الحاسب لا يتيح للمراجع فرصة الاستفادة من إمكانيات الحاسب فى إنجاز مهمته.

٢/٥/١ المراجعة خلال الحاسب: Audit Through The Computer

يركز هذا الأسلوب على برامج تشغيل البيانات بالحاسب وعلى مدخلات النظام من البيانات الأولية، وذلك على أساس أنه إذا كان تشغيل البيانات دقيقاً، وكانت المدخلات صحيحة وسليمة فإن ذلك يؤدى إلى الوثوق والاطمئنان إلى صحة المخرجات.

هكذا يتطلب هذا الأسلوب من المراجع القيام بـ ـص واختبار عملية تشغيل البيانات داخل الحاسب الالكترونى، بالإضافة إلى التأكد من صحة وسلامة المدخلات، إن هذا الأسلوب على العكس من الأسلوب السابق لا يتجاهل وجود الحاسب، بل يأخذه فى الاعتبار خلال عملية المراجعة، ولهذا فإنه يستلزم من المراجع الخارجى أن يكون لديه قدراً كافياً من المعلومات عن الحاسبات الالكترونية، وعن نظم التشغيل الالكترونى للبيانات، وعن تصميم البرامج واستخدامها.

تستخدم المراجعة خلال الحاسب فى مجالين هما:

أ - التحقق من مدى الالتزام بضوابط الرقابة المصممة فى النظام، ومن صحة البرامج ومن سلامة عملية تشغيل البيانات عموماً Verifying Phases of processing، ويتم ذلك بتطبيق اختبارات الالتزام Compliance Tests خلال الحاسب.

ب - تحقيق نتائج التشغيل Verifying results of Processing أى التأكد من دقة مخرجات عملية التشغيل، ويتم ذلك بإجراء الاختبارات الأساسية Substantive Tests.

هذا ويوجد أكثر من أسلوب أو طريقة يمكن استخدامها فى المراجعة خلال الحاسب، ومن أهم هذه الطرق:

- طريقة البيانات الاختبارية.
- طريقة إعادة التشغيل.
- طريقة الملف الاختبارى المندمج مع نظام التشغيل.
- أسلوب التصوير الخاطف.
- أسلوب المحاكاة المتوازية.

وفيما يلى نعرض بإيجاز لكل طريقة من هذه الطرق:

أولاً : طريقة البيانات الاختبارية : Test Data

طبقاً لهذه الطريقة يقوم المراجع أولاً بدراسة البرامج المستخدمة فى المنشأة محل المراجعة، ثم يقوم بإعداد مجموعة من البيانات غير الحقيقية، ويجرى التشغيل عليها تحت ظروف مماثلة لظروف التشغيل الحقيقية، ومن ثم يستطيع المراجع اختبار مدى صحة تشغيل البيانات، ومدى تنفيذ الرقابة الموضوعة.

يتم تحديد البيانات الاختبارية بإحدى الوسائل التالية:

- استخدام البيانات المعدة بمعرفة المنشأة فى فترة إدخال النظام الالكترونى واختباره، أى البيانات الخاصة بالتجارب قبل التشغيل.
- البيانات المعدة بمعرفة قسم المراجعة الداخلية بالمنشأة للتحقق من دقة النظام وسلامة تطبيقه.
- قد يتم اختيار بعض البيانات الحقيقية للمنشأة لاختبار النظام، وذلك قبل أن يتم معالجتها.
- قد يقوم المراجع بإعداد البيانات الاختبارية - بصورة افتراضية.

وأياً كانت الوسيلة المستخدمة فى تحديد البيانات الاختبارية، فإنه يفضل أن تحتوى على كل أنواع الأخطاء والعمليات غير العادية المحتملة والتى يمكن أن تواجه التشغيل الفعلى للبيانات، وذلك لاختبار قدرة النظام على كشف هذه الأخطاء، ومن أمثلة الأخطاء التى يمكن أن تحتويها البيانات الاختبارية:

- أخطاء ترميز الحسابات.
- أخطاء وحدات القياس (طن ، جنيه ... الخ)
- أخطاء الإشارة (تضمين حقل موجب إشارة سالبة)
- أخطاء الحقول، وهل هى رقمية أو أبجدية أو رقمية أبجدية (تضمين أحد الحقول الأبجدية بيانات رقمية)
- أخطاء ترصيد الحسابات.
- عدم تشغيل بعض العمليات.
- تشغيل عمليات خاطئة.
- تشغيل عمليات غير منطقية.

يقوم المراجع بعد اختيار البيانات الاختبارية بتحديد النتائج التى سوف يحصل عليها (يدوياً) إذا ما استخدمت البرامج الخاصة بنظام التشغيل موضع الفحص.

يتم تشغيل البيانات الاختبارية باستخدام برامج المنشأة، وذلك بواسطة موظفى المنشأة، وباستخدام التعليمات العادية، وفى حضور المراجع.

يقوم المراجع بمقارنة نتائج تشغيل البيانات الاختبارية مع النتائج التى سبق أن قام بتحديدها مقدماً (يدوياً) للتأكد من صحة تشغيل بيانات النظام محل المراجعة، ومن مدى تنفيذ وسائل الرقابة طبقاً لبرامج التشغيل الخاصة بهذا النظام. وحتى تكون الاختبارات صالحة وصحيحة فإنه يراعى تشغيل نفس البرامج التى استخدمتها المنشأة فعلاً فى تشغيل بياناتها خلال الفترة موضع المراجعة.

تتميز طريقة البيانات الاختبارية بالبساطة، ولا تتطلب من المراجع معلومات فى مجل الحاسبات الالكترونية، كما أنه يقلل وقت المراجعة، ويتيح الفرصة للاستفادة من إمكانيات الحاسب.

ويوجه لهذه الطريقة بعض الانتقادات ومن ذلك أنها لا تعتبر مناسبة لمراجعة النظم الكبيرة المعقدة، خاصة المصممة على أساس التشغيل المباشر أو التشغيل الفورى، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنه لا يمكن تعطيل الحاسب الالكترونى والمعدات المعاونة له لتشغيل البيانات الاختبارية، كما أن نطاق هذه الطريقة محدود نسبياً حيث يراعى أن يكون حجم العمليات الاختبارية محدود لتقليل المجهود والتكلفة المطلوبة لإعدادها، ولتسهيل عملية تقويم نتائج الاختبار، ومن أجل هذه الاعتبارات يقتصر استخدام هذه الطريقة على الحالات التى يتعذر معها تطبيق أسلوب المراجعة حول الحاسب.

يضاف إلى الانتقادات السابقة أن هذه الطريقة لا تمد المراجع بأى معلومات عن العمليات التى يتم تشغيلها فعلاً، حيث يتركز الاختبار على مجرد التأكد من وجود وتنفيذ الضوابط الرقابية التى يتضمنها البرنامج محل الفحص، كما أن فحص واختبار برامج العميل يتم فى نقطة معينة من الزمن وليس خلال مدة المراجعة كلها.

ثانياً: طريقة إعادة التشغيل: Reprocessing

وفقاً لهذه الطريقة يقوم المراجع بإجراء التشغيل على عينة من البيانات التى خضعت لتشغيل فعلى. وبطبيعة الحال يستخدم فى إعادة تشغيل هذه البيانات نفس برنامج الحاسب الذى استخدمته المنشأة خلال فترة المراجعة ويقوم المراجع بمقارنة نتائج إعادة التشغيل من النتائج التى سبق الحصول عليها.

وتتشابه هذه الطريقة مع سابقتها، وإن اختلفت معها نوعية البيانات التى يجرى عليها الاختبار، فالبيانات فى هذه الطريقة بيانات حقيقية خضعت للتشغيل فعلاً خلال الفترة محل الفحص.

وكما هو واضح فإن المراجع يقوم بإجراء الاختبارات فى الطريقتين السابقتين باستخدام برامج المنشأة، وقد يحصل المراجع على نسخة من هذه البرامج تظل خاضعة لرقابته، ويستخدمها فى تشغيل البيانات الاختبارية، كما أنه فى ظل الطريقتين قد تتم الاختبارات باستخدام الحاسب الالكترونى للمنشأة مع الاستعانة بأفراد من غير العاملين بإدارة الحاسب، وقد تجرى هذه الاختبارات باستخدام حاسب الكترونى غير الحاسب الالكترونى الخاص بالمنشأة محل المراجعة.

ثالثاً: طريقة الملف الاختبارى المندمج مع نظام التشغيل
Integrated test Facility (ITF)

أدى التطور فى نظم التشغيل الالكترونى للبيانات إلى التوسع فى استخدام نظم التشغيل المباشر والتشغيل الفورى، وعدم صلاحية طريقة البيانات الاختبارية لمراجعة هذه النظم، وحدث تطوير لهذه الطريقة تولدت عنه طريقة الملف الاختبارى المندمج مع نظام التشغيل والتى يطلق عليها أسلوب "الشركة الصغيرة" Minicompany، أو أسلوب الشركة غير الحقيقية أو الوهمية Dummy – Company، أو الوحدة الوهمية Dummy Entity.

ووفقاً لهذا الأسلوب يقوم المراجع بإنشاء ملف داخل نظام التشغيل الالكترونى للبيانات، يطلق عليه الملف غير الحقيقى Dummy File، ويعتبر هذا الملف كأى ملف آخر من ملفات نظام التشغيل الالكترونى للمنشأة، ويظل موجوداً فى النظام خلال السنة المالية للمنشأة، ويتضمن هذا الملف بيانات اختبارية عن عمليات وهمية لم تحدث فعلاً، ويتم تشغيل بياناته فى أى وقت خلال السنة وفى ظل ظروف التشغيل الفعلى للتأكد من وجود ضوابط الرقابة المبرمجة ومن مدى فعاليتها.

ومن الضرورى – عند استخدام هذه الطريقة – وجود وسائل رقابة داخل نظام تشغيل البيانات لمنع أى تأثير للبيانات الاختبارية على سجلات وتقارير المنشأة التى تحتوى على البيانات الحقيقية[1].

ويتميز هذا الأسلوب بما يلى:

ا – يساعد على إجراء اختبارات أكثر شمولية للنظام الالكترونى لتشغيل البيانات.

– يمكن إتمام عملية المراجعة بصورة مستمرة وبدون خلق أى صعوبات فى التشغيل.

– نظراً لأنه يمكن إتمام عملية المراجعة فى أى وقت خلال فترات التشغيل العادية فإن هذا الأسلوب يعتبر احد الوسائل الفعالة لمنع الغش أو التلاعب، كما أنه يؤدى إلى خفض تكلفة عملية المراجعة نسبياً حيث لا يتطلب تشغيل إضافى لإتمامه.

وعلى الرغم من المزايا السابقة التى يحققها هذا الأسلوب، إلا أن تطبيقه يحمل فى طيات مخاطر كبيرة للمنشأة، ذلك أن محو البيانات الاختبارية من نظام التشغيل، قد يؤدى، بقصد أو بدون قصد إلى تغيير غير مطلوب فى البيانات الحقيقية للمنشأة، أى تدمير لملفات المنشأة، تدميراً جزئياً أو كلياً، وتصحيح هذا التدمير بإعادة إنشاء الملفات سوف يحمل المنشأة تكاليف ضخمة.

رابعاً: أسلوب التصوير الخاطف Snapshotting

يقوم هذا الأسلوب على أساس قيام المراجع باختيار بعض مفردات المجموعة Batch التى سوف يتم تشغيلها، ويميز هذه المفردة (العملية)، ثم تشغيلها مع باقى مفردات (عمليات) المجموعة، ويتم أخذ صور لهذه العملية المختارة أثناء تدفقها خلال النظام. ويقوم المراجع بدراسة وتقويم نتائج تشغيلها، وفى ضوء ذلك يمكنه أن يحكم على مدى توافر ضوابط الرقابة المبرمجة ومدى فعاليتها.

---

[1] يمكن للمراجع إلغاء أثر عمليات الوحدة الوهمية الاختبارية على باقى العمليات الحقيقية للمنشأة محل المراجعة بإجراء قيود يومية عكسية.

خامساً: أسلوب المحاكاة المتوازية Parallel Simulation

بموجب هذا الأسلوب فى المراجعة يتم إعادة تشغيل بيانات العميل الفعلية باستخدام برامج تم إعدادها بواسطة المراجع تماثل تلك البرامج التى تقوم المنشأة بتشغيلها، أى أنه يوجد نوعان من برامج التشغيل الالكترونى:

- البرامج الأصلية لدى المنشأة محل المراجعة.
- برامج التماثل لدى المراجع لإنتاج بيانات تحاكى أو تماثل البيانات الحقيقية للمنشأة محل المراجعة.

ويتم تشغيل كل من نوعى البرامج فى نفس الوقت، ويقوم المراجع بمقارنة المخرجات الحقيقية للمنشأة بالمخرجات المماثلة، وبذلك يتمكن من الحكم على مدى سلامة التشغيل.

هذا ويمكن إجراء المحاكاة المتوازنة فى أوقات مختلفة خلال السنة المالية موضع الفحص، ويمكن أيضاً استخدامها فى إعادة تشغيل بيانات تاريخية، وقد يتم تشغيل برامج التماثل فى مركز كمبيوتر خارجى مستقل.

ويتميز هذا الأسلوب بأنه يجنب المنشأة حدوث اى تدمير للملفات (جزئياً أو كلياً)، أو إدخال بيانات وهمية للملفات، الأمر الذى يمكن أن يحدث فى حالة البيانات الاختبارية.

٢/٥/١ المراجعة باستخدام الحاسب Audit with the Computer

يتزايد فى الآونة الأخيرة اتجاه المراجعين للاستفادة من إمكانيات الحاسب الالكترونى فى إنجاز بعض وظائف المراجعة، إذ يمكن بواسطة الحاسب إتمام بعض عمليات المراجعة بسرعة ودقة وشمول، وخاصة ما يتعلق منها بجمع أدلة الإثبات والتحقق من صحة التطبيق. ويستخدم فى هذا المجال برامج مراجعة تعد خصيصاً لهذا الغرض Computer Audit Programs، ويمكن تقسيم هذه البرامج إلى نوعين هما:

- برامج خاصة للمراجعة الالكترونية.
- برامج عامة للمراجعة الالكترونية.

أولاً : البرامج الخاصة للمراجعة الالكترونية

Special purpose custom – designed programs

يمكن للمراجع أن يستخدم برامج تصمم خصيصاً لمراجعة نتائج نظام معين لتشغيل البيانات الكترونياً فى منشأة معينة ولا يصلح لغيره من الأنظمة ومثال ذلك استخدام برنامج مراجعة مصمم بصفة أساسية للمراجعة الالكترونية لنظام الأجور فى منشأة معينة أو لمراجعة نظام المتحصلات النقدية إلى غير ذلك من الأنظمة الفرعية.

تتميز البرامج الالكترونية الخاصة للمراجعة بسهولة التطبيق، كما أنها تساعد المراجع فى تحقيق الهدف من عملية المراجعة بطريقة مباشرة، ولكن يعاب عليها ما يلى:

أ - ارتفاع تكلفتها.

ب - إن إعداد البرنامج الخاص يتطلب وقتاً طويلاً فى عملية التصميم والتجارب والتنفيذ.

جـ- عدم المرونة الكافية لأى متغيرات تحدث فى برامج التشغيل العادية، حيث يؤدى أى تغيير فى نظم التشغيل المطبقة فى المنشأة إلى عدم صلاحية البرنامج الخاص للمراجعة، بما يتطلب تصميم برنامج جديد أو إدخال تعديلات جزئية على البرنامج الخاص الموجود.

ثانياً: البرامج العامة للمراجعة الالكترونية:

Generalizes audit software (GAS)

البرامج العامة للمراجعة الالكترونية هى مجموعة من برامج الحاسب الالكترونى تصمم من أجل إنجاز العديد من عمليات المراجعة التى يمكن أن يقوم بها المراجع بنفسه، وتعتبر هذه البرامج من أكثر الأساليب شيوعاً واستخداماً فى مراجعة نظم المعلومات الإلكترونية – بالمقارنة بالبرامج الخاصة – وذلك لما تتصف به من مزايا تتلخص فيما يلى:

أ – تتميز هذه البرامج بالمرونة إذ يمكن استخدامها فى مراجعة نظم تشغيل متباينة لمنشآت مختلفة.

ب – سهولة التطبيق وانخفاض تكلفتها، حيث لا يتطلب من المراجع معلومات متعمقة وخبرة طويلة فى مجل التشغيل الالكترونى للبيانات، فيكفى فى هذا المجال معرفة بسيطة ومتواضعة بشئون برمجة البيانات، يمكن للمراجع أن يكتسبها خلال فترة زمنية قصيرة، بحيث يمكنه بعدها الاعتماد على نفسه.

جـ – نتيجة للخبرة السابقة فإن هذه البرامج تحقق للمراجع استقلال شبه كامل عن أفراد إدارة التشغيل الالكترونى للبيانات بالمنشأة، حيث يمكنه استخدامها بصورة مستقلة.

د – توجد أنواع من البرامج العامة للمراجعة تتيح للمراجع كمية هائلة من المعلومات تساعده فى اتخاذ القرارات الخاصة بعملية المراجعة.

من أجل هذه المزايا قامت بعض مؤسسات المحاسبة والمراجعة الكبرى (خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية)، وكذلك مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى، بإعداد برامج مراجعة للحاسب الالكترونى يمكنها التعامل مع كم

هائل من البيانات، وتصلح للتطبيق فى نظم التشغيل الالكترونى المعقدة، ويمكن استخدام بعضها فى فحص أنواع من المجتمعات المحاسبية بالكامل بدلاً من فحص عينة منها، الأمر الذى يؤدى إلى تحسين أو جودة عملية المراجعة.

وعلى وجه العموم يمكن استخدام البرامج العامة للمراجعة الالكترونية فى أداء العمليات التى تتطلبها اختبارات الالتزام واختبارات التحقق الأساسية المتعلقة بالعمليات والأرصدة كما تستخدم فى المراجعة التحليلية، وعلى نحو تفصيلى يمكن استخدام هذه البرامج فى انجاز العمليات التالية:

١- قراءة الملفات واستخراج المعلومات المناسبة لإنجاز عملية المراجعة.

٢- مراجعة محتويات الملفات، وفحصها انتقادياً وتحديد البيانات غير الصحيحة التى تتضمنها فى ضوء معايير معينة، وطبع قائمة بالعمليات التى تختلف عن المعيار المحدد والتى تمثل استثناءاً منه حتى يمكن إخضاعها للفحص والمتابعة، ومن أمثلة ذلك:

أ – مراجعة أرصدة حسابات المدينين لتحديد الأرصدة التى تتجاوز حد الائتمان المصرح به.

ب – مراجعة كميات المخزون السلعى لتحديد الأرصدة الدائنة والأرصدة الكبيرة بصورة غير عادية.

جـ – مراجعة حسابات البنوك لتحديد أى إيداعات أو مسحوبات بمبالغ تفوق المبالغ التى تعتبر عادية.

٣- مراجعة العمليات الحسابية. تتيح مجموعة البرامج العامة اختبار الدقة الحسابية للبيانات بتنفيذ العمليات الحسابية الأساسية وهى : الجمع

والطرح والضرب والقسمة، وذلك بغرض التأكد من خلو السجلات من أخطاء الحساب. ومن أمثلة الاختبارات التى تجرى فى هذا الصدد:

أ – اختبار العمليات الحسابية الخاصة بجمع أرقام المخزون السلعى.

ب – اختبار العمليات الحسابية لإهلاك الأصول الثابتة.

جـ– اختبار دقة احتساب الفوائد.

د – اختبار صحة الخصومات.

هـ– اختبار صحة احتساب صافى أجور العاملين.

٤– اختيار مفردات العينات التى ستخضع للمراجعة، ويتم ذلك طبقاً للمواصفات التى يضعها المراجع، فعلى سبيل المثال، فى حالة فحص حسابات العملاء، يمكن اختيار المبالغ الكبيرة التى تتجاوز حد معين، أو التى مضى عليها وقت طويل، أو اختيار الحساب الخامس من كل خمسة حسابات.

ولا تتوقف خدمة الحاسب على مجرد تحديد المفردات التى ستخضع للفحص وإنما تسمح البرامج أيضاً بطبع بيانات العينة فى صورة أوراق مراجعة مفيدة تجنب المراجع كتابتها فى أوراقه، كما تقوم بعض البرامج فى هذا المجال بإعداد نماذج مطبوعة لطلبات المصادقات تكون جاهزة للإرسال بالبريد مباشرة للعملاء الذين وقع اختيار الحاسب عليهم كعينة للفحص.

٥– إجراء المقارنات: تساعد الحاسبات الالكترونية بإمكانياتها الضخمة إجراء المقارنات بين مجموعتين أو أكثر من البيانات.

من أمثلة المقارنات التى يمكن إتمامها بواسطة البرامج الالكترونية العامة:

أ – مقارنة تفاصيل الأجور التى يحتويها ملف الأجور مع سجلات العاملين.

ب – مقارنة بيانات المخزون للفترة الحالية ببياناته فى الفترة أو الفترات السابقة لتحديد الأصناف الراكدة.

جـ– مقارنة البيانات التى تحتويها الملفات بالنظام الالكترونى مع البيانات التى يتم الحصول عليها عن طريق إجراءات المراجعة الأخرى.من أمثلة ذلك مقارنة كشوف الحساب الواردة من الموردين مع ملفات حساب هؤلاء الموردين، ومقارنة بيانات المخزون السلعى بالسجلات المخزنية مع نتائج الجرد الفعلى له.

وغنى عن القول أن إجراء هذه المقارنات يتطلب تحويل البيانات التى يتم تجميعها يدوياً (كالبيانات الواردة فى كشوف حساب الموردين، وبيانات الجرد الفعلى للمخزون) إلى بيانات صالحة للإستخدام بمعرفة الحاسب الالكترونى حتى يمكن تغذيته بها تمهيداً لإجراء المقارنات المطلوبة.

٦– تبويب وتلخيص البيانات:

يرغب المراجع فى كثير من الأحيان فى إعداد ترتيب بيانات المنشأة محل المراجعة لتناسب أغراض معينة. وهناك بعض برامج المراجعة التى تمكن من تلخيص البيانات التى تتضمنها الملفات، وإجراء بعض التحليلات المناسبة عليها، ومثال ذلك:

أ – فيما يتعلق بالمخزون السلعى، يمكن تبويب حسابات المخزون على أساس مواقع التخزين لتسهيل حضور الجرد، كما يمكن تلخيص كميات وقيم المخزون الموجود فى الفروع المختلفة للمنشأة والمنتشرة فى مناطق جغرافية متعددة فى رقم واحد لكل منطقة

مثلاً أو للمنشأة ككل، وتلخيص معدلات دوران المخزون للتعرف على حركة الأصناف المختلفة به.

ب – فيما يختص بالعملاء: تبويب أرصدة حسابات العملاء على أساس أعمار الديون، وحجم الديون، وتلخيص أرصدتهم فى رقم واحد.

جـ – إعداد ميزان مراجعة.

د – استخراج النسب والمعدلات وتجهيز البيانات الإحصائية للدراسات التحليلية التى يقوم بها المراجع.

٧- طبع البيانات: يمكن للمراجع الحصول على نسخ مطبوعة من بيانات أى ملف من الملفات الخاصة بنظام التشغيل الالكترونى للبيانات باستخدام بعض البرامج وذلك لأغراض الدراسة والتقويم، مثال ذلك طبع بيانات ملف العملاء أو الموردين.

يضاف إلى ما سبق أن البرامج العامة للمراجعة تمكن من تطبيق أسلوب المحاكاة المتوازية Parallel Simulation، والذى سبق أن أوضحناه عند تناول طريقة المراجعة خلال الحاسب.

يتضح من استعراض نماذج أعمال المراجعة السابقة التى يمكن إنجازها باستخدام البرامج الجاهزة للمراجعة مدى ما تقدمه هذه البرامج من مساعدة للمراجع فى جمعه لأدلة الإثبات، هذه الأدلة التى تساعد المراجع بصفة مباشرة فى القيام بالاختبارات الأساسية، وتدعيم قبول أو عدم قبول العمليات والأرصدة الظاهرة فى القوائم المالية.

وأخيراً فإنه من الضرورى الإشارة إلى أن أساليب المراجعة السابقة التى تستخدم فى ظل بيئة التشغيل الالكترونى للبيانات وهى: أسلوب المراجعة حول الحاسب، والمراجعة خلال الحاسب، والمراجعة باستخدام الحاسب، هذه الأساليب لا ينبغى النظر إليها على أنها أساليب بديلة أو مسارات مراجعة مانعة بالتبادل، فهى فى الواقع قد تكمل بعضها بعضاً، ويراعى عند استخدامها ظروف التشغيل الفعلى للبيانات بمنشأة العميل، وظروف العمل بمكتب المراجع من حيث الإمكانيات المتاحة وطبيعة النظام أو النظم المطبقة، كما يؤخذ فى الحسبان فى هذا الصدد عامل التكلفة والفعالية لاختيار أسلوب المراجعة الأكثر ملاءمة للتطبيق.

٢- المراجعة فى ظل نظم التجارة الالكترونية

يشهد الاقتصاد العالمى فى السنوات الأخيرة تحولاً سريعاً من الشكل التقليدى للتجارة إلى الشكل الالكترونى أو ما يطلق عليه التجارة الالكترونية، وتعتبر هذه التجارة أحد ثمار الثورة الهائلة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسبات. وقد أحدثت هذه التجارة تغييرات جذرية فى بيئة الأعمال من حيث أساليب الإعلان عن المنتجات وتسويقها وعقد الصفقات وتسديد قيمتها وتداول المعلومات والبيانات دون أن يكون هناك لقاء مباشر بين المتعاملين أو سابق معرفة بينهم إذا كان التعامل للمرة الأولى بينهما.

وقد انعكس هذا التطور على مهنة المراجعة حيث صاحبه الكثير من التحديات، كما أوجد فى نفس الوقت فرصة تقديم خدمات مهنية من نوعية جديدة تساعد فى تدعيم وانتشار هذا الأسلوب الجديد من التجارة.

فى هذا الجزء من الدراسة سوف نتناول التجارة الالكترونية من خلال النقاط التالية:

١- مفهوم التجارة الالكترونية ومقوماتها وخصائصها.

٢- المخاطر المحيطة بالتجارة الالكترونية.

٣- بعض أساليب وإجراءات الرقابة الداخلية فى ظل التجارة الالكترونية.

٤- دور المراجعة فى مواجهة تحديات ومتطلبات التجارة الالكترونية.

١/٢ مفهوم التجارة الالكترونية ومقوماتها وخصائصها:

يمكن تعريف التجارة الالكترونية بأنها مجموعة متكاملة من العمليات تشمل:

١- تصميم صفحات للشركات ومواقع (Web Sites) على شبكة الانترنت والشبكات التجارية العالمية تتيح فرصة الإعلان عن منتجات الشركات ونشاطها والخدمات التى تقدمها:

٢- تبادل البيانات والمعلومات بين البائع والمشترى والتفاوض بينهم.

٣- عقد الصفقات التجارية.

٤- سداد الالتزامات المالية، وأكثر الوسائل شيوعاً فى هذا المجال تقوم على استخدام بطاقات الائتمان عبر شبكة الانترنت.

٥- إتمام العديد من الخدمات المصرفية الكترونياً.

٦- تقديم الخدمات الاستشارية ومنها المحاسبية.

هذا ولا تقتصر هذه الخدمات على منشآت الأعمال ورجال الأعمال وإنما تتاح أيضاً للمستهلكين حيث يمكنهم التعرف على السلع والخدمات التى يرغبون فى شرائها من الأسواق المختلفة، وإجراء المقارنات بينها من ناحية الجودة أو التكلفة بسهولة ويسر، وشراء ما يحتاجون إليه دون الالتقاء بالبائع، وسداد القيمة الكترونياً.

وتتم هذه العمليات باستخدام مجموعة من الوسائل الالكترونية المتقدمة أهمها:

- شبكة الانترنت والشبكات التجارية العالمية.

- المواقع الالكترونية Wip للشركات على شبكة الانترنت.
- الحاسبات الالكترونية.
- وسائل الاتصال الالكترونية الأخرى المتقدمة كالكاميرات المتقدمة التى تتيح إمكانية التخاطب الفورى بالصوت والصورة، والفاكس.
- وسائل السداد الالكترونى وأهمها البطاقات البنكية والبطاقات الذكية وبطاقات الائتمان والحسابات التى تخصص لدى البنوك.

خصائص التجارة الالكترونية:

تتميز التجارة الالكترونية بما يلى:

- عدم وجود علاقة مباشرة بين طرفى العملية التجارية، حيث يتم التلاقى عبر شبكة الانترنت ومن خلال البريد الالكترونى.
- اختفاء المستندات الورقية التقليدية، حيث تتم كافة المعاملات الكترونياً أى بصورة غير مرئية، تعتبر الرسائل الالكترونية السند القانونى للعملية للطرفين، ويؤدى اختفاء المستندات إلى تقليل النفقات.
- إمكانية تنفيذ العمليات التجارية المختلفة بسهولة ويسر ودون انتقالات بين دا فيها، مما يساعد على إنجازها بأعلى درجة من الكفاءة وبأقل تكلفة ممكنة.
- إن هذا الأسلوب من التجارة يحقق أقصى استفادة ممكنة سواء للمنتجين أو مقدمى الخدمات أو المستهلكين، فالمنشآت يمكن أن تمد نشاطها إلى أسواق العالم جميعاً فى وقت واحد وبأقل النفقات، كما يمكنها تطبيق نظم التصنيع الحديثة التى تتم بمساعدة الحاسب وتخطيط الاحتياجات من الموارد بأقل تكلفة وفى التوقيت المحدد Just in Time (JIT) .
- تحدث التجارة الالكترونية تغييرات فى صور المنشآت، حيث لا يتطلب ممارسة هذه التجارة منشآت ضخمة معقدة العمليات والهياكل التنظيمية،

وإنما يمكن مزاولتها من خلال شركات صغيرة الحجم لا تحتاج إلا إلى عدد محدد من العاملين ذوى مهارات عالية بالحاسبات، كما أنها تتطلب تغيير الكثير من المفاهيم والأساليب التقليدية داخل المنشآت.

٢/٢ المخاطر المحيطة بالتجارة الالكترونية:

على الرغم من أن التجارة الالكترونية تحقق الكثير من المزايا التى تمارسها إلا أنه فى الوقت نفسه توجد مجموعة من الثغرات يمكن إفشاء أسرار المنشأة منها، كما يصاحبها العديد من المخاطر قد تتعرض لها الأنظمة الالكترونية داخل المنشأة أو النظام الالكترونى ككل.

والجدير بالذكر أنه من الأهمية بمكان التعرف على المخاطر المحتمل وقوعها فى ظل التجارة الالكترونية وتحديد مسبباتها ونقاط وقوعها والأطراف التى يمكن أن تقوم بها وذلك من أجل تصميم خطط تأمين كاملة للنظام الالكترونى للمنشأة.

ويمكن تقسيم المخاطر المحتملة للنظم العاملة فى مجال التجارة الالكترونية إلى نوعين هما:

- مخاطر تتعرض لها النظم داخل المنشأة.
- مخاطر قد يتعرض لها النظام ككل من خارج المنشأة.

أولاً : المخاطر المحتمل أن تتعرض لها النظم الالكترونية داخل المنشأة.

تتعرض النظم الالكترونية للمعلومات إلى العديد من المخاطر، أشرنا إلى بعضها فى حالة المنشآت التى تعمل بأساليب التجارة التقليدية، ونعيد التأكيد على أهم هذه المخاطر والتى تنتج عن:

١- سوء أداء الأفراد وما ينتج عنه من أخطاء، وقد يكون ذلك نتيجة الإهمال وعدم القيام بالواجبات على أكمل وجه أو نتيجة تعيين أشخاص غير مؤهلين بدرجة كافية للعمل بالنظام.

٢- انحراف العاملين بالنظام والتلاعب والغش بهدف الحصول على أموال أو أصول أو خدمات بطريقة غير مشروعة، وقد يكون ذلك بتصميم أساليب للتلاعب تبنى داخل النظام الالكترونى يصعب اكتشافها، أو سوء استخدام المعلومات بالنظام، أو الاستخدام غير المشروع لأجهزة تغذية الحاسب بالبيانات واستقبال النتائج.

٣- القصور فى برامج تشغيل الحاسب الأمر الذى قد يؤدى إلى تشغيل البيانات بطريقة غير صحيحة.

٤- تذبذب أو انقطاع الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل الأجهزة الالكترونية.

٥- المخاطر الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو الحرائق أو التخريب.

٦- سوء استخدام الأجهزة الالكترونية بالنظام من قبل أفراد خارج النظام وغير مصرح لهم بالاقتراب منها.

٧- تعطل الأجهزة نتيجة سوء الاستعمال أو لعدم إجراء الصيانة اللازمة لها.

ثانياً : المخاطر المحتمل وقوعها على نظام المعلومات بالمنشأة من الخارج.

١- تعرض البيانات السرية للمنشأة للتدمير الكلى أو الجزئى والتحريف والسطو:

كما أشرنا سابقاً فإنه فى ظل التجارة الالكترونية يرتبط النظام الالكترونى بالمنشأة بشبكة الانترنت، حيث يتم التعامل مع شبكة الويب من خلال المواقع المختلفة ومن خلال البريد الالكترونى، ولذلك يكون نظام المنشأة عرضة للاختراق من قبل مستخدمى الشبكة وذلك فى حالة وجود فجوة أمنية فى برامج تشغيل نظام المنشأة بحيث تسمح للمستخدم العادى للشبكة بالتسلل من خلالها إلى الشبكة المحلية بالمنشأة والعبث بها أو الحصول منها على ما يريد بطرق غير مشروعة.

مع وجود هذه الاختراقات للنظام تكون البيانات الهامة للمنشأة والتى تقدر بمبالغ كبيرة عرضة للتدمير كلياً أو جزئياً أو للتحريف، والأخطر من ذلك تعرضها للسطو وأن تكون متاحة لخصوم المنشأة أو المتنافسين معها.

وقد تتعرض بيانات المنشأة للتدمير من خلال الفيروسات التى يحملها البريد الالكترونى على الويب.

٢- تعرض وسائل السداد الالكترونى للمنشأة للسطو: من أهم المخاطر التى يتعرض لها النظام الالكترونى للمنشأة هو اختراق الموقع ومعرفة شفرة البطاقة الائتمانية أو الحساب الخاص بالمنشأة التى تسدد من خلاله قيمة الصفقات الالكترونية. فمثل هذه الاختراقات تعرض أموال المنشأة للسرقة، وهناك أشخاص متخصصون فى هذا المجال يطلق عليهم Carders يقومون بسرقة أرقام بطاقات الائتمان عبر الويب والشراء لصالحهم على حساب المنشأة أو السحب من الحساب الخاص بها، وقد يقوم لصوص البطاقات بالإتجار بأرقام بطاقات الائتمان المسروقة عبر الانترنت، أو انتحال حرفة حاملى البطاقات وممارسة عمليات النصب والاحتيال.

٣- عدم وجود دليل إثبات ورقى للعمليات التى تتم فى التجارة الالكترونية. إن العمليات عبر الإنترنت تتم الكترونياً وفى مسار غير مرئى، ومن ثم يختفى دليل الإثبات الورقى ويحل محله الدليل الالكترونى للعمليات، ولهذا يتعذر التحقق من أن الصفقات والعمليات التى تمت لم تتعرض لأى تلاعب أو تحريف وأنها تمت فى الحدود المتفق عليها بين أطراف التعامل.

٤- مخاطر التعامل مع شركات أو جهات صورية تمارس النصب والاحتيال عبر الإنترنت.

نظراً لطبيعة عمليات التجارة الالكترونية من حيث أنها تتم بين أطراف غير معروفة لبعضها البعض، لذلك قد تكون البيانات التى يعرضها كل منهم من خلال موقعه على الويب غير حقيقية أو غير معبرة عن الحقيقة كاملة أو مضللة.

إن المنشأة عند استخدامها لشبكة الانترنت كوسيلة لتوفير احتياجاتها من الموارد المطلوبة لنشاطها قد تتجه لإحدى المنشآت التى تبرز لها موقعاً الكترونياً، ولكن سيكون لديها مخاوف حول:

- ما إذا كانت المنشأة صاحبة الموقع سوف تفى بتعهدها بالتوريد تماماً على النحو المتفق عليه.
- وهل تقبل هذه المنشأة إرجاع السلعة من عدمه وما إذا كانت السلعة مغطاة بفترة ضمان أم لا.

وكذلك أيضاً فى حالات البيع الالكترونى هناك مخاطر البيع لمنشآت أو جهات صورية أو لمستهلكين يتعذر الحصول منهم على المستحقات المالية.

٥- مخاطر قد تتعرض لها بيانات المنشأة لدى المنشآت الأخرى التى تتعامل معها عبر الإنترنت لضعف أنظمة الرقابة والتشغيل بها أو لأخطاء أو انحراف موظفيها.

قد تتعرض بيانات المنشأة لدى المنشآت أو الجهات التى تتعامل معها (موردين أو عملاء) لمخاطر التغيير أو الفقد أو ازدواجها عند التنفيذ أو يتم تشغيلها بطريقة غير صحيحة، أو تغيير المبالغ المتفق عليها.

٣/٢ الوسائل والإجراءات الرقابية فى ظل نظم التجارة الالكترونية

تتطلب التجارة الالكترونية ربط نظام المعلومات بالمنشأة بالشبكة العنكبوتية العالمية (الإنترنت)، وهذا الارتباط يجعل النظام بالمنشأة يعمل فى بيئة منفتحة تزيد فيها احتمالات الأخطار وتتنوع مصادرها على النحو الذى أوضحناه سابقاً.

وفى سبيل مواجهة هذه الأخطار والقضاء عليها أو التقليل من آثارها ظهرت الكثير من أساليب وأدوات وإجراءات الرقابة، وقبل أن نوضح بعض هذه الأساليب والإجراءات يهمنا أن نشير إلى الأمور الهامة التالية:

أولاً : أهداف الإجراءات الرقابية التى استحدثت مع التجارة الالكترونية لا تخرج عن أهداف نظم الرقابة الداخلية المتعارف عليها، ولكن مع التركيز على ما يلى:

١- حماية أموال المنشأة من السرقة أو الضياع أو التبديد.

٢- تأمين الصفقات والمعاملات وتوثيقها الكترونياً.

٣- حماية وتأمين البيانات الهامة فى كافة المراحل التالية:

أ - مرحلة التشغيل والتخزين داخل النظام بالمنشأة.

ب - مرحلة التداول عبر شبكة الانترنت.

جـ- عند وجودها لدى الأطراف الأخرى التى تتعامل معها المنشأة.

ثانياً : إن نظم الرقابة الداخلية التقليدية من رقابة محاسبية وإدارة وضبط داخلى لا يمكن الاستغناء عنها فى حالة نظم المعلومات الالكترونية وإنما يضاف إليها الإجراءات والوسائل المستخدمة فى النظم الالكترونية.

ثالثاً : إن الضوابط الرقابية التى يتضمنها النظام الالكترونى فى حالة التجارة التقليدية والتى أشرنا إليها سابقاً والتى تتضمن:

- ضوابط رقابية عامة.
- ضوابط رقابية تطبيقية.

تعتبر هذه الضوابط حجر الأساس فى نظم الرقابة الداخلية فى حالة استخدام الحاسب الالكترونى سواء عند ممارسة التجارة التقليدية أو الالكترونية عبر الانترنت، بما يعنى أن الإجراءات الرقابية التى سنوضحها لاحقاً تعتبر إضافة إلى الضوابط الرقابية العامة والتطبيقية.

فى ضوء ذلك سوف نوضح فيما يلى بعض الإجراءات والأساليب الرقابية التى يمكن استخدامها فى ظل التجارة الالكترونية.

أولاً: إجراءات رقابية تتعلق باستخدام جهاز الحاسب:

ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات ما يلى:

١- حماية الأجهزة من الفيروسات، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الوسائل التالية:

- تركيب برامج مكافحة الفيروسات وتحديثها بشكل دورى.
- عدم استخدام أقراص مجهولة أو استجلاب برامج من الانترنت.
- الحذر من التعامل مع الملفات التى تكون مرفقة مع الرسائل الالكترونية فقد تحتوى على فيروس أو برنامج يمكن الآخرين من اختراق الجهاز.

٢- حماية الأجهزة باستخدام كلمة سر، مع ضرورة المحافظة على سرية هذه الكلمة، وتغييرها بصورة دورية، مع عدم كتابتها أمام أى موظف غير مختص أو غير مسئول عن العمل الالكترونى، وعدم كتابتها قريباً من الجهاز.

٣- وجود تعليمات صارمة بعدم ترك الجهاز مفتوحاً عند مغادرة الغرفة أو الانشغال عن الجهاز.

٤- عدم تركيب كروت اتصال هاتفية على الأجهزة.

٥- التأكد من أن الجهاز محمى عند الاتصال بالانترنت، والتأكد من عدم وجود بوابات مفتوحة تمكن المخترقين من دخول الجهاز، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق برامج الحماية المناسبة التى توفر الحماية من الاختراقات.

ثانياً: الإجراءات الرقابية التنظيمية:

١- يجب إنشاء بريد الكترونى خاص بكل قسم بالمنشأة وتبادل الرسائل الالكترونية بين الأقسام وذلك من خلال شبكة داخلية.

٢- تخصيص بريد الكترونى خاص بشكاوى زوار مواقع المنشأة على الانترنت، على ألا يسمح بالدخول على هذا البريد إلا للإدارة العليا وليس لموظفى المنشأة.

٣- وجود تنسيق واضح بين الإدارات المختصة بعمليات معينة ففى حالة البيع الالكترونى (مثلاً)، يجب أن يكون هناك تعاون بين إدارة المبيعات وإدارة الحسابات الالكترونية وإدارة المخازن وإدارة الشحن لإتمام عملية البيع.

٤- عدم السماح لأى موظف بأى إدارة بالدخول للأعمال الالكترونية للإدارات الأخرى.

٥- التزام مشغلى الأجهزة الإلكترونية بأنظمة الاستخدام التى تضعها المنشأة والمتعلقة بالحاسبات والشبكات الداخلية والخارجية، ويمكن أن تشمل هذه الأنظمة المسئوليات والمحظورات التالية:

- المحافظة على كلمة السر الخاصة بكل مشغل وضمان عدم إطلاع الآخرين عليها.

- استخدام الأجهزة والخدمات والشبكات المصرح بها فقط، مع مراعاة التصريح لشخص معين باستخدام جزء منها لا يعنى السماح له باستخدامها كاملة.
- الالتزام بالتعليمات الخاصة بمضادات الفيروسات.
- يمنع استخدام الأجهزة فى أعمال غير مشروعة كإرسال بريد الكترونى بغرض الغش أو خداع الآخرين كما يمنع استخدامها فى أعمال خاصة أو لأغراض التسلية كالألعاب الالكترونية.
- يحظر التحدث باسم الشركة أو أحد أقسامها دون الحصول على إذن مسبق.

٦- تحديد مسئوليات مدير النظام System Administrator وهو الشخص المسئول عن إدارة الأنظمة الالكترونية فى مواقع الشركة المختلفة وتشغيلها.

٧- يجب إحكام الرقابة على أى تعديلات فى البرامج الخاصة بالتشغيل والتأكد من اعتمادها.

ثالثاً : الإجراءات الرقابية لحماية البيانات والتشغيل الإلكترونى.

رغم أن كافة الإجراءات الرقابية السابقة تصب فى تحقيق هدف حماية البيانات وعمليات تشغيلها، إلا أن هناك إجراءات رقابية أخرى يمكن استخدامها فى هذا المجال من أهمها:

١- يجب حفظ البيانات والمعلومات الهامة للمنشأة والتى لا تكون متاحة للنشر الالكترونى العام فى ملفات توثق وتحفظ بكلمة سر.

٢- التأكد من أن البيانات التى تم استلامها من العملاء أو من أى زائر لموقع المنشأة يتم حفظها فى ملفات يسهل استخراجها عند الحاجة إليها.

٣- التأكد من أن برامج التشغيل المتنوعة (المتعلقة بإدارة العلاقات مع العملاء أو الموردين أو غيرهم) تتضمن حلولاً لجميع البيانات التى يظهرها التعامل الفعلى مع الآخرين.

٤- تحديث برامج التشغيل، وبرامج مكافحة الفيروسات بصفة دورية أو عند الحاجة إلى ذلك.

٥- استخدام أسلوب التشفير للبيانات الهامة، ويمكن هذا الأسلوب الشركة من إخفاء معالم بياناتها خلال انتقالها من جهة إلى أخرى، ويعتمد هذا الأسلوب على مفاهيم المفتاح الالكترونى، والمفتاح الالكترونى هو بشكل أساسى رقم يستخدم بالتركيب مع شفرات خاصة من أجل تشفير البيانات على شكل غير مقروء.

٦- إنشاء محيط أمنى الكترونى حول شبكة المنشأة يزود بأجهزة ذات تكنولوجيا خاصة وبرامج معينة تتيح للأنظمة الداخلية الوصول إلى شبكة الانترنت عبر بوابات معينة مع إخفاء جميع العناوين الموجودة على الأجهزة فى الشبكة الداخلية عن الخارج، وفى نفس الوقت يمكن استخدام أجهزة تقوم بعمل عكسى، وهو فحص المعلومات التى تنساب باتجاه أجهزة الحاسب بالشبكة الداخلية لكشف أى هجمات.

رابعاً: الإجراءات الرقابية الخاصة بتأمين الأعمال:

١- التوثيق الالكترونى للعمليات باستخدام أسلوب التوقيع الرقمى، وينطوى هذا الأسلوب على تشفير ثنائى لكل من المفتاح العام والمفتاح الخاص والأخير يختص بتحديد هوية المنشأة ويحقق التوقيع الالكترونى خاصية هامة فى التعاملات الالكترونية وهى إثبات الشخصية، ومن ثم يتعذر إنكار إرسال الرسالة أو البيانات، الأمر الذى يسمح بعقد اتفاقيات ملزمة لأطرافها.

٢- استخدام أسلوب التوقيع الالكترونى: فى ظل هذا الأسلوب توثق العمليات بتوقيع حقيقى لأطراف التعامل، ويتم ذلك الكترونياً بقلم معين على لوح معين، مما يوفر برهان قوى عن شخصية المتعامل.

٣- التأكد من إصدار الفواتير الكترونياً.

٤- وجود نظام آمن للتسديد والتحصيل الإلكترونى، وعادة ما تستخدم بطاقات الائتمان أو البطاقات البنكية فى الدفع الالكترونى، ولذلك يساهم فى إتمام عملية السداد ثلاثة أطراف هى:

- المشترى (منشأة أو مستهلك) وهو صاحب البطاقة.
- البائع.
- المؤسسة المصدرة للبطاقة (البنك أو مؤسسة مالية مختصة)

ويتم ربط هذه الأطراف الثلاثة من خلال برمجيات معينة لإتمام السداد، وذلك على النحو التالى:

أ - بالنسبة للمشترى:

يستخدم برمجيات معينة تمكنه من أن يحقق سداد إلكترونى آمن للبائع، حيث يرسل من خلال الحاسب معلومات السداد إلى كل من المنشأة البائعة والمؤسسة المصدرة لبطاقة الائتمان.

ب - بالنسبة للبائع:

يقوم بالإجراءات التالية:

- التحقق من مصداقية بطاقة الائتمان، وأنها مازالت صالحة للاستخدام.
- التحقق من عنوان المشترى، والتأكد من أن العنوان المعروض من قبل المشترى متوافق مع عنوانه الوارد من مصدر البطاقة.
- يطلب من المؤسسة المصدرة للبطاقة تحويل قيمة الصفقة لحسابه بعد أن يتم شحن البضاعة للمشترى.

هذا ويلاحظ أن المنشأة (البائع) لا تستقبل رقم بطاقة العميل، بل تبقى هذه المعلومة مشفرة، ويتم إرسالها إلى مؤسسة الائتمان للسداد، وهذا الإجراء يمنع سوء استغلال البائع لرقم بطاقة العميل فى أى عملية أخرى.

جـ- بالنسبة للمؤسسة المصدرة للبطاقة:

تقوم بالرد على طلب التحقق من شخصية حامل البطاقة وعنوانه، وبعد التحقق من إتمام العملية من موقع البائع تقوم بتحويل المبلغ لحسابه، ثم ترسل تأكيد لكل من المشترى والبائع بما يفيد السداد.

٤/٢ تحديات وآفاق مهنة المراجعة فى ظل التجارة الإلكترونية

لاشك أن التطور التقنى فى مجال الحاسبات والإتصالات وأساليب التجارة على الوجه الذى أوجزناه سابقاً قد ألقى بظلاله على مهنتى المحاسبة والمراجعة، فما أسفر عنه من نظم معلومات تكنولوجية بالغة التعقيد خاصة فى المنشآت الكبيرة لا تصلح معها الإجراءات والأساليب التقليدية للمهنة، وقد واكب هذا التطور بعض الممارسين والأكاديميين والمنظمات المهنية التى أصدرت الإرشادات والتوصيات لتحقيق بعض جوانب التطوير المهنى المطلوب لبيئة الأعمال الإلكترونية.

ويمكن تجميع آثار التجارة الالكترونية على مهنة المراجعة فى محورين رئيسيين على النحو التالى:

المحور الأول: يتعلق بالوظيفة الأساسية والتقليدية للمراجعة وهى تحقيق القوائم المالية وما ينطوى عليه ذلك من فحص ومراجعة الحسابات بالمنشآت،

فى هذا الجانب أظهرت التجارة الالكترونية الكثير من التحديات والمشكلات والمخاطر أمام المراجعين لأداء هذه الوظيفة.

المحور الثانى: يتعلق بالخدمات المهنية الأخرى، فقد فتحت التجارة الالكترونية آفاقاً واسعة لتقديم خدمات مهنية جديدة، فى سبيل تدعيم وتنمية هذه التجارة.

وفيما يلى نتناول هذين المحورين بإيجاز.

١/٤/٢ مشكلات مراجعة القوائم المالية للمنشآت التى تمارس التجارة الالكترونية

تستهدف مراجعة القوائم المالية للمنشآت توفير تأكيدات معقولة حول المعلومات التى تتضمنها هذه القوائم وإعطاء مصداقيتها وإعتماديتها.

إن الاهتمام الأساسى للمراجعين فى حالة التجارة الالكترونية ينصب على التحقق من أن العمليات والصفقات التى تمت بالفعل لا تتضمن أى تلاعب وفى الحدود المتفق عليها بين أطرافها، وأنه لم يحدث أى تجاوزات فى تحديد قيمتها أو إخفائها أثناء إتمام التبادل، وأن لدى المنشأة إجراءات رقابية فعالة لحماية النظام وما يحتويه من معلومات.

والمشكلة الرئيسية التى تواجه المراجعين فى هذا الصدد تتمثل فى اختفاء المستندات التقليدية المعروفة بشكلها الورقى، وكذلك المجموعة الدفترية التى تأخذ شكلاً جديداً يختلف عن تلك الصورة التى نجدها فى النظم اليدوية.

إن التجارة الإلكترونية تقوم على أساس تشغيل العمليات خاصة المتعلقة بالشراء والبيع الكترونياً من بدايتها حتى نهايتها حيث تدخل مباشرة بيانات (On-Line) أوامر الشراء والبيع من خلال الحاسب، ومن ثم يتم الاستغناء عن المستندات الأصلية، كما أن الدفاتر والسجلات تأخذ شكل ملفات على

وسائط الكترونية لا يستطيع المراجع قراءتها بالطريقة العادية، وهكذا تختفى عناصر عديدة عن مسار المراجعة، ويصبح من الصعوبة بمكان تتبع العمليات المالية وأرصدة الحسابات، وبالتالى تختلف إجراءات المراجع لتجميع الأدلة أو القرائن.

ومما يزيد من مشكلات ومخاطر المراجعة فى حالة التشغيل الالكترونى للبيانات أن أحد المقومات الأساسية لنظم الرقابة الداخلية وهو تقسيم العمل وتحديد الاختصاصات والفصل بين المسئوليات الوظيفية المتعارضة يتعذر تحقيقه، وبذلك تزيد فرص ارتكاب الغش أو حدوث التلاعب، ففى ظل النظم الالكترونية (عموماً) يمكن القيام بعدة عمليات متتابعة فى وقت واحد وبواسطة موظف معين أو قسم محدد.

يضاف إلى ذلك فإن التحدى الحقيقى الأخر الذى يواجه مراجعى الحسابات فى ظل التجارة الالكترونية هو كثرة المخاطر التى تتعرض لها البيانات والمعلومات الهامة للمنشأة سواء كانت تحتفظ بها فى الشبكة الالكترونية الداخلية (المحلية) بالمنشأة، أو عند تداولها عبر شبكة الإنترنت، أو كانت لدى طرف آخر كالموردين أو العملاء، وقد سبق أن أوضحنا هذه المخاطر تفصيلاً.

وفى مواجهة هذه المشكلات والتحديات يمكن الاسترشاد بالأمور التالية عند مراجعة عمليات التجارة الالكترونية:

١- ضرورة التعرف على طبيعة العمليات التى تجريها المنشأة عن طريق الانترنت (المخططة والفعلية).

٢- ضرورة التعرف على الإجراءات التى تتبعها المنشأة لتنفيذ العمليات.

٣- فحص موقع المنشأة على الإنترنت بعناية والتعرف على كيفية إدارة هذا الموقع، وطرق وخطوات العميل لتبادل الصفقات.

٤- التعرف على الضوابط الرقابية (العامة وما يتعلق بالتطبيقات)، وفحصها وتقويمها وتحديد مدى فعاليتها وجوانب القصور فيها.

٥- إتباع الأساليب والطرق المناسبة للمراجعة خلال الحاسب مثل طريقة البيانات الاختبارية، طريقة إعادة التشغيل، طريقة الملف الاختبارى المندمج مع نظام التشغيل وغير ذلك من الطرق التى أشرنا إليها سابقا.

٦- استخدام الحاسب كأداة للمراجعة، حيث يوجد الكثير من البرامج المتخصصة التى يمكن استخدامها فى إنجاز العديد من مهام وأعمال المراجعة منها إعداد برامج المراجعة، إعداد موازين المراجعة، توثيق إجراءات ونظم الرقابة الداخلية، وإجراء المراجعة التحليلية.

٧- إتباع أسلوب المراجعة المستمرة، حيث تكوين مراجعة العمليات مستمرة طوال العام أى تتم أولاً بأول، وقد يستخدم فى هذا المجال ما يعرف بأسلوب "المراجعة فى الوقت المحدد" "Just in Time Auditing"، حيث يتم الفحص فوراً وقت حدوث العملية ذاتها، خاصة وأن الدليل الإلكترونى قد يمكن الحصول عليه عند نقطة معينة من الوقت، وقد لا يكون فى الإمكان استرجاع هذا الدليل بعد فترة محددة من الوقت إذا كانت الملفات قد تم تغييرها أو تزييفها أو أن استرجاعها غير متاح.

٨- التأكد من التزام المنشأة بتنفيذ البروتوكولات المنظمة للتجارة الإلكترونية كالمتعلقة ببطاقات الائتمان وغيرها من وسائل السداد الإلكترونى، وتداول البيانات، والمواقع على الويب.

٩- إتباع أساليب متنوعة للحصول على أدلة إثبات أخرى لعمليات التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى أدلة الإثبات الإلكترونية، ومن ذلك:

- الحصول على شهادة مؤقتة من إدارة المنشأة تبين نوعية وكمية وقيمة الصفقات التى تمت عبر التجارة الإلكترونية خلال الفترة محل المراجعة، وأنها قد تم إثباتها ضمن حسابات المنشأة.
- التحقق من خروج أو دخول البضاعة موضوع هذه الصفقات من مخازن البائع أو إلى مخازن المشترى وتتبعها.
- إذا كانت هذه الصفقات عقدت مع أطراف خارج مصر (عمليات إستيراد أو تصدير) فإنه يمكن التحقق منها بفحص المستندات الجمركية المؤيدة لها، حيث أنها لا بد وأن تمر عبر المنافذ الجمركية المصرية.
- طلب مصادقات من عملاء وموردى المنشأة الذين تم التعامل معهم عبر التجارة الإلكترونية خلال الفترة، مع بيان طبيعة وقيمة المعاملات بالتفصيل.
- طلب الحصول على شهادات من البنوك والمؤسسات المالية التى تتعامل معها المنشأة، توضح التحويلات الالكترونية أو المالية (عن طريق البطاقة البنكية أو بطاقات الإئتمان أو الحسابات المخصصة للتسديدات الإلكترونية) التى تمت بين المنشأة والغير عن معاملات خاصة بالتجارة الإلكترونية خلال الفترة موضوع المراجعة، وعلى المراجع فحص هذه التحويلات والتحقق من صحتها بمطابقتها بالمستندات والشهادات المؤيدة لها.

٢/٤/٢ الخدمات المهنية الجديدة للمراجعة لتنمية التجارة الإلكترونية

تثير التجارة الإلكترونية مخاوف كثيرة لدى المتعاملين بها، مما يحد من انتشارها رغم ما تحققه من مزايا حيث تتجاوز معاملاتها حاجز المكان

والزمان، فالمنتجون ومقدمو الخدمات يمكنهم عرض منتجاتهم وخدماتهم عبر أسواق العالم كافة فى نفس الوقت، وتتاح الفرصة أمام المشترين لاختيار أفضل المنتجات من أى مكان، يضاف على ذلك أنها تمكن من عقد الصفقات وتنفيذها فى أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة ودون سابق معرفة بين طرفيها.

وقد صاحب نشأة وتطور التجارة الإلكترونية خاصة فى العقد الأخير من القرن العشرين الكثير من حالات الغش والتلاعب والاحتيال والاختراقات للنظم، وانتهاك سرية المعلومات للمنشآت والعملاء، فضلاً عن الأخطاء البشرية للعاملين بنظم التجارة الإلكترونية لقلة الخبرة وحداثة العهد بها، وكذلك قصور النظم، وقد أدى كل ذلك إلى تكبد المتعاملين بهذه التجارة (منشآت أعمال ومستهلكين) الكثير من الخسائر، وأوجد فجوة ثقة Trust Gap فى نظم التجارة الإلكترونية، سواء بين منشآت الأعمال بعضها وبعض، أو بين منشآت الأعمال والمستهلكين.

وهكذا كانت كل أطراف التعامل بالتجارة الإلكترونية فى حاجة ماسة إلى طرف آخر محايد ومستقل يعطى نظم التجارة الإلكترونية المصداقية، ويطمئن كافة الأطراف المتعاملة بها، ويزيل أو يقلل من مخاوفهم تجاهها، وقد تحدد هذا الطرف فى المحاسبين والمراجعين الذين عهد إليهم بتقديم خدمات مهنية جديدة تمثلت فى:

١- خدمة الثقة فى النظم Sys Trust

٢- خدمة الثقة فى المواقع الإلكترونية على الإنترنت Web Trust

أولاً : خدمات تأكيدات الثقة فى النظم Sys Trust

كانت بداية التدخل لتحديد طبيعة خدمات تأكيدات الثقة فى نظم التجارة الإلكترونية ومن يقوم بتقديمها من قبل المنظمات المهنية، وعلى وجه التحديد

"مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى" (AICPA)، وذلك عن طريق لجنة خاصة بخدمات التأكيدات Special Committee on Assurance Services، وقد رأت اللجنة أن مكاتب المحاسبة والمراجعة هى المؤهلة لتقديم هذه الخدمات، حيث تتوافق هذه الخدمات الجديدة فى جوهرها مع الخدمات التقليدية للمراجعة التى تقوم على فحص النظم وإعطاء تأكيدات حول المعلومات الواردة بالقوائم المالية.

وقد قام المجمع الأمريكى المذكور بالإشتراك مع مجمع المحاسبين القانونيين الكندى (CICA) فى وضع قواعد وضوابط خدمة الثقة فى النظم Sys Trust.

وفيما يلى نشير إلى بعض الأمور المتعلقة بهذه الخدمة:

١- إن الهدف من هذه الخدمة هو توفير تأكيدات معقولة عن مصداقية النظم، ويقصد بذلك أنها تعمل بدون أخطاء جوهرية أو تلاعب أو فشل خلال فترة معينة وفى بيئة معينة.

٢- تتناول هذه الخدمة نظام المعلومات الإلكترونى لدى منشأة الأعمال التى تزاول التجارة الإلكترونية (عميل المراجع)

٣- إن خدمة الثقة فى النظم تقدم فى شكل شهادة أو تقرير مصدق عليه من المراجع، يتضمن وصفاً للنظام، وتأكيدات عن فعالية الرقابات به، ويعطى التقرير للعميل الذى يقوم بدوره بإعطائه لعملائه والأطراف الأخرى المتعاملة معه خاصة فى مجل التجارة الإلكترونية

٤- إن هناك العديد من الأطراف تهتم بتأكيدات الثقة فى النظام تأتى فى الصدارة منها الإدارة العليا للمنشأة التى تزيد ثقتها فى أنظمتها الداخلية

وما تتضمنها من رقابات، وكذلك الشركاء التجاريين والمستهلكين، وغير ذلك من الأطراف الخارجية التى لها مصلحة بالمنشأة.

٥- إن تقرير الثقة النظيف سوف يعطى المنشأة ميزة تنافسية خاصة فى مجال الحصول على عقود التوريد للجهات والهيئات والمنشآت التى تستخدم نظام Just - In – Time (JIT) لإدارة المخزون.

٦- تتطلب هذه الخدمة تقسيم النظام محل الفحص إلى أربعة عناصر أساسية هى:

- التجهيزات الآلية Hardware والتسهيلات Facilities.
- البرامج Software : برامج تشغيل النظام، وبرامج التطبيقات.
- إجراءات العمل بالنظام (كإجراءات الإدخال، وإجراءات الصيانة والتحديث)
- البيانات والمعلومات بالنظام.

٧- إن فحص النظم لأغراض تأكيدات الثقة يتم فى ضوء مبادئ ومعايير معينة ينبغى توافرها فى النظام حتى يمكن اعتباره نظاماً موثوقاً فيه، وقد حدد هذه المبادئ والمعايير المجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA).

وعلى المراجع أن يقوم بالإختبارات اللازمة للتحقق من توافر متطلبات المبادئ والمعايير المقررة فى النظام موضوع الفحص، وكذلك جمع أدلة الإثبات اللازمة، وذلك على النحو المتبع فى اختبارات المراجعة العادية؛ بالفحص والاستفسار والمشاهدة ومناقشة المسئولين والتحليل إلى غير ذلك من الأساليب.

٨- تقوم مكاتب المحاسبة القانونية بأداء خدمات الثقة فى النظم بتصريح من المجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA). وعموماً يتطلب أداء هذه الخدمة أن يكون المراجع على قدر كبير من الكفاءة وبخاصة المهارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، ويمكنه أن يستعين ببعض المتخصصين فى هذا المجال.

٩- إن حصول مكاتب المحاسبة على تصريح بتقديم هذه الخدمة يفتح أمامها المجال لتقديم العديد من الخدمات الأخرى مثل خدمات تصميم النظم، توفير جوانب الأمان بها، وتقديم استشارات الخصوصية (سرية المعلومات).

ثانياً : خدمات تأكيدات الثقة فى المواقع الالكترونية على الإنترنت Web Trust

إلى جانب خدمة الثقة فى النظم، ظهرت خدمة أخرى لتدعيم التجارة الالكترونية وهى خدمة الثقة فى المواقع Web Trust، وذلك من أجل توفير الأمان للمتعاملين عبر الشبكة العالمية خاصة المستهلكين، ومن أجل تقليل مخاوفهم وقلقهم بشأن خصوصية بياناتهم، ولإعطائهم تطمينات أو تأكيدات عن جدية المواقع التى يتعاملون معها على الويب وأمانتها فى حفظ المعلومات الشخصية التى يدلون بها.

وكما هو الحال فى خدمة الثقة فى النظم كان للمجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين (CIPA) بالإشتراك مع معهد المحاسبين القانونيين بكندا (CICA) فضل السبق فى إدخال خدمة الثقة فى المواقع الالكترونية ووضع مبادئ ومعايير وإرشادات أداء هذه الخدمة.

تقضى القواعد المنظمة لخدمة تأكيدات الثقة فى المواقع الالكترونية أن يقوم المراجع (المرخص له بأداء هذه الخدمة) بفحص النظم الالكترونية

للمنشأة صاحبة الموقع للتحقق من توافر مبادئ ومعايير الثقة المحددة من قبل (CIPA) و (CICA)، ومن أهمها ضرورة أن يتضمن نظام المنشأة إجراءات رقابية فعالة لحماية سرية المعلومات الهامة عند انتقالها وتجميعها وتوزيعها، خاصة المعلومات المتعلقة بالمستهلكين والتى تحصل عليها عبر التجارة الالكترونية، وأنها توفر الانتقال الآمن لهذه المعلومات عبر الشبكة العالمية.

وعلى المنشأة أن تفصح عن تطبيقاتها فى مجال التجارة الالكترونية، وشروط الدفع والتسليم، وسياسات ارتجاع السلع إن وجدت، وطبيعة السلع التى تتعامل فيها (جديدة أو مستعملة...) أو الخدمات التى تقدمها، وأن يتضمن الموقع الالكترونى بها البيانات الأساسية عنها كالعنوان ورقم التليفون وأيام وساعات العمل. يضاف إلى ذلك ضرورة احتفاظ المنشأة بإجراءات رقابية توفر تأكيداً معقولاً بشأن التنفيذ الكامل لصفقات التجارة الالكترونية.

فإذا ما تحقق المراجع من التزام المنشأة صاحبة الموقع الالكترونى بمبادئ ومعايير الثقة المقررة فإنه يصدر شهادة أو تقرير إيجابى بذلك، ويتم عرض "ختم" أو رمز الثقة ويسمى Web Trust فى موقع المنشأة الالكترونى على الشبكة العالمية.

الفصل السابع

دور مراجعى الحسابات فى توفير التأكيدات فى بيئة الأعمال الالكترونية

أسئلة نظرية وحالات تطبيقية

السؤال الأول:

قارن بين كل من:

١- طريقة البيانات الاختبارية، وطريقة إعادة التشغيل.

٢- أسلوب المراجعة حول الحاسب، وأسلوب المراجعة خلال الحاسب.

٣- التوقيع الرقمى، والتوقيع الالكترونى فى صفقات التجارة الالكترونية.

٤- تأكيدات الثقة فى النظم الالكترونية وتأكيدات الثقة فى المواقع الالكترونية.

٥- نظام التشغيل فى مجموعات، ونظام التشغيل المباشر أو الفورى.

٦- مجاميع القيم الرقابية، والمجاميع الرقابية.

٧- نظام التشغيل الالكترونى بالملفات، ونظام التشغيل وفقاً لقاعدة البيانات.

٨- مسار المراجعة فى نظم التشغيل اليدوى، ومسار المراجعة فى ظل التشغيل الالكترونى للبيانات.

السؤال الثانى:

تتعرض المنشآت فى حالة التجارة الالكترونية للكثير من المخاطر، بعضها قد يقع داخل النظام بالمنشأة، والبعض الآخر قد يأتى من خارج المنشأة.

المطلوب:

أولاً: أذكر خمسة من المخاطر التى قد تقع فى هذه الحالة داخل نظام المعلومات بالمنشأة، وخمسة أخرى من المحتمل أن تلحق نظام المنشأة من الخارج.

ثانياً: وضح أربعة من الإجراءات الرقابية التى يمكن إتباعها لمواجهة كل نوع من نوعى المخاطر السابقة.

السؤال الثالث:

حدد ما إذا كانت العبارات التالية صحيحة أم غير صحيحة، مع التعليل بإيجاز:

١- تستخدم طريقة البيانات الاختبارية فى التحقق من دقة وصحة إعداد وإدخال البيانات للتشغيل بالحاسب.

٢- يمكن استخدام الحاسب فى إجراء اختبارات الالتزام واختبارات التحقق الأساسية.

٣- يتم الإستغناء عن الإجراءات الرقابية التقليدية المحاسبية والإدارية فى حالة ممارسة المنشأة للتجارة الالكترونية.

٤- يقدم تقرير مراجع الحسابات عن تأكيدات الثقة فى النظام إلى إدارة المنشأة، بينما يقدم تقريره عن تأكيدات القوائم المالية إلى الجمعية العمومية العادية للمساهمين.

٥- تتغير أهداف نظم الرقابة الداخلية فى حالة التجارة الالكترونية عنها فى حالة التجارة التقليدية.

٦- يتيح أسلوب تشغيل البيانات المحاسبية الكترونياً فى مجموعات الفرص لتحقيق البيانات قبل تشغيلها.

٧- يفضل إتباع أسلوب المراجعة المستمرة عند مراجعة وفحص عمليات التجارة الالكترونية.

السؤال الرابع:

أذكر أربعة إجراءات رقابية لضبط وتأمين ما يلى:

أ - مدخلات الحاسب الالكترونى.

ب - معالجة (تشغيل) البيانات باستخدام الحاسب الالكترونى.

جـ - صفقات التجارة الالكترونية.

د - البيانات الهامة للمنشأة التى تتعامل بالتجارة الالكترونية.

الحالة رقم (١)

الشركة الوطنية لتجارة الأجهزة والمستلزمات الطبية، مقرها الرئيسى القاهرة، تمتلك عدم معارض ومنافذ توزيع بالقاهرة والإسكندرية وبعض الأقاليم، تقوم بالبيع بالجملة والتجزئة، نقداً وبائتمان تجارى، تستخدم حاسب الكترونى مركزى فى تشغيل البيانات المحاسبية للمخزون والمبيعات والمدفوعات والمتحصلات.

خلال فحص نظام الرقابة الداخلية على المخزون بالشركة تبين ما يلى:

١- يتولى أمين المخزن الرئيسى للشركة فحص الأصناف المشتراه والتقرير عنها ثم استلامها وتخزينها.

٢- لا يمسك أمناء المخازن الفرعية الملحقة بمعارض ومنافذ التوزيع أية سجلات، إكتفاءاً بتسجيل حركة المخزون مركزياً باستخدام الحاسب، حيث يتم تجميع أذون الصرف من المخازن المختلفة وإرسالها على دفعات لإثباتها بالملفات.

٣- لا تقوم الشركة بإجراء جرد للمخازن فى نهاية العام حيث يكتفى بالجرد المستمر الذى يتم على مدار العام.

المطلوب:

أولاً: وضح المخاطر والمشكلات التى ينطوى عليها نظام تسجيل حركة المخزون باستخدام الحاسب المركزى للشركة، ما هى الوسائل والضوابط الرقابية التى ينبغى توافرها بالنظام لتجنب هذه المشكلات أو تقليل مخاطرها ولضمان دقة المخرجات.

ثانياً: اشرح طريقتين يمكن إستخدامهما فى فحص نظام تشغيل بيانات الشركة الكترونياً للتحقق من دقة البرامج وصحة معالجة البيانات.

ثالثاً: إعداد قائمة استقصاء للتعرف على مدى توافر إجراءات وضوابط الرقابة التنظيمية فيما يتعلق بإدارة الحاسب الالكترونى.

الفصل الثامن
بعض المشكلات المحاسبية
وموقف مراجع الحسابات منها

تتناول الدراسة فى هذا الفصل بعض القضايا والمشكلات المحاسبية التى تثير عادة الخلاف بين إدارة المنشأة ومراجعى الحسابات، وذلك بهدف توضيح المعالجة الصحيحة لهذه المشكلات، والموقف الذى ينبغى أن يتخذه مراجع الحسابات بشأنها.

تشمل الدراسة ما يلى:

١- المخصصات والاحتياطيات.

٢- مشكلات تخصيص النفقات على الفترات المالية.

هذا وسوف نناقش هذه القضايا والمشكلات فى ضوء معايير المحاسبة المصرية والقوانين المصرية ذات الصلة.

١- المخصصات والاحتياطيات:

تهتم المحاسبة-وكذا المراجعة- بتحقيق القياس الدقيق والعادل لإيرادات ونفقات وأعباء وخسائر الفترة المحاسبية وصولاً إلى النتيجة الصحيحة لعمليات المنشأة، وقياس مركزها المالى بصورة سليمة. ويثار فى هذا المجال موضوع المخصصات والاحتياطيات وضرورة التفرقة بينهما تجنباً للتحديد الخاطئ لنتائج أعمال المنشأة وعدم إظهار مركزها المالى الصحيح.

ولا تقتصر أهمية التفرقة بين المخصصات والاحتياطيات على نتيجة الأعمال والمركز المالى، وإنما يمتد أثرها إلى أمور أخرى لها أهميتها منها

توزيعات الأرباح حيث يؤدى الخلط بين هذين المفهومين إلى إجراء توزيعات أرباح غير سليمة، كما يؤدى إلى عدم تحديد وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تحديداً سليماً.

وفيما يلى توضح مفهوم وطبيعة كل منهما، وأهدافها، وأنواعها، وموقف المراقب منها.

١/١ تعريف المخصصات والاحتياطيات

على الرغم من أهمية التحديد الدقيق والواضح لكل من المخصصات والاحتياطيات إلا أننا إذا رجعنا إلى التشريعات المنظمة لأحكام المعاملات الخاصة بالشركات فى مصر نجدها خالية من أى تعريف صريح للمخصص أو الاحتياطى. وقد جاءت الإشارة إلى مفهوم المخصص بصورة غير مباشرة فى اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ حيث نصت فى المادة ١٩١ على أن:

"الأرباح الصافية هى الأرباح الناتجة عن العمليات التى باشرتها الشركة خلال السنة المالية. وذلك بعد خصم جميع التكاليف اللازمة لتحقيق هذه الأرباح، وبعد حساب وتجنب كافة الاستهلاكات والمخصصات التى تقضى الأصول المحاسبية بحسابها وتجنيبها قبل إجراء أى توزيع بأية صورة من الصور"

وباستقراء هذا النص نجد أن المشرع تعرض بشكل غير مباشر لمفهوم المخصصات حيث قضى بضرورة تجنيبها شأنها فى ذلك شأن عناصر التكاليف الأخرى.

أما النظام المحاسبى الموحد فعلى الرغم من أنه تضمن الكثير من التعاريف المحاسبية إلا أنه لم يورد تعريفاً صريحاً للمخصص أو الاحتياطى، وإنما تعرض لهما بصورة ضمنية عند شرح مكونات حسابى "الاحتياطيات والفائض المرحل – حـ/٢٢"، وحساب "المخصصات حـ/٢٣". وبدراسة نموذج حساب العمليات الجارية الوارد بالنظام نجد أن المخصصات تخصم من إيرادات الفترة قبل الوصول إلى رقم "الفائض القابل للتوزيع" أو "العجز الجارى"، أى قبل الوصول إلى صافى نتيجة عمليات الوحدة الاقتصادية، بينما تستقطع الاحتياطيات بأشكالها المختلفة من الفائض القابل للتوزيع فى المرحلة الثالثة من حساب العمليات الجارية. وهكذا تضمن النظام إشارة ضمنية لطبيعة المخصصات بإعتبارها عبء على الإيرادات، وطبيعة الاحتياطيات كتوزيع للربح.

وبالرجوع إلى التشريعات الأجنبية فى هذا المجال نجد أن قانون الشركات الإنجليزية الصادرة فى سنة ١٩٤٨ والمعدل سنة ١٩٦٨ عرف المخصص Provision– بأنه:

"An amount written or retained for one of four purposes: depreciation; renewals; diminution in value of assets; or a know liability, the amount of which cannot be determined with substantial accuracy".[1]

فالمخصص وفقاً لهذا التعريف يتمثل فى أى مبلغ يستنزل أو الإيرادات لمقابلة إهلاك أو تجديدات الأصول الثابتة، أو لمواجهة نقص فى قيمة

---

[1] Emile Woolf. Auditing today. (London: Perntice-Hall International, Inc. 1979), P.430.

الأصول، وبهدف مقابلة أى إلتزام أو خسارة معلومة ولكن لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة.

أما الاحتياطى Reserve فلم يعرف المشرع فى هذا القانون تعريفاً واضحاً ومحدداً كما فعل بالنسبة للمخصص، بل إكتفى بأن عرفه بشكل سلبى بأنه كل مبلغ يجنب من الأرباح لغير الأغراض التى تدعو إلى تكوين المخصص.

ومن هذه التعاريف وما أستقر عليه الفكر المحاسبى فى هذا الشأن يمكن تعريف المخصص بأنه عبارة عن مبلغ يحمل على إيرادات الفترة المالية قبل الوصول إلى نتيجة النشاط وذلك لمقابلة أحد الأمور التالية:

- نقص فعلى فى قيم الأصول غير معلوم المقدار.
- أية خسارة محتملة أو مؤكدة لكن غير محدودة القيمة بدقة.
- أى إلتزام محتمل أو مؤكد وغير محدد المقدار.

والمخصص بهذا المعنى يمثل عبء تحميلى على إيرادات الفترة، وعنصر من عناصر تكلفتها يتحتم تقديره وخصمه من الإيرادات، وفى ذلك محافظة على رأس مال المنشأة كاملاً غير منقوص.

أما الاحتياطى فإنه مبلغ يجنب من صافى الأرباح أو الفائض القابل للتوزيع الذى حققته المنشأة خلال فترة معينة وذلك لتحقيق أحد الأهداف التالية:

- تدعيم المركز المالى للمنشأة بصفة عامة.
- تنفيذ السياسة العامة للدولة.
- تمويل التوسعات بالمنشأة.
- مقابلة الزيادة المتوقعة فى القيمة الإستبدالية للأصول.
- تدبير الأموال اللازم لسداد أحد القروض طويلة الأجل.

ومن ذلك يتبين أن الاحتياطى-على العكس من المخصص- لا يعتبر عبئاً على إيرادات الفترة، ولكنه يعتبر توزيعاً أو تصرفاً فى أرباح المنشأة، ومن ثم يتوقف تكوينه على تحقيق المنشأة أرباحاً صافية خلال الفترة.

٢/١ أنواع المخصصات

تنقسم المخصصات إلى الأنواع التالية:

١/٢/١ مخصصات ترتبط بعناصر الأصول:

تنقسم هذه المخصصات بحسب الغرض منها إلى الأنواع التالية:

أ- مخصصات لمقابلة النقص الفعلى-غير معلوم المقدار بدقة- فى قيم الأصول:

تكون هذه المخصصات بغرض مقابلة أى نقص فى قيمة أى أصول من الأصول خلال فترة معينة نتيجة لإستخدامه، وأصدق مثال على ذلك المبالغ التى تستقطعمن الإيرادات المقابلة إهلاك الأصول الثابتة، والإهلاك كما هو معروف يعبر عن نقص فى قيمة الأصل لا يمكن تحديد قيمته على وجه الدقة.

ب- مخصصات لمقابلة الخسائر الفعلية فى الأصول وغير محددة القيمة بدقة:

من أمثلة هذا النوع من المخصصات مخصص الديون المعدومة، إن الديون المعدومة تمثل خسارة بالنسبة للمنشأة لأنها تعتبر ضياع لأصل (الدين) أو لجزء منه دون مقابل. فإذا تحددت قيمة الدين المعدم بشكل نهائى تحتم على المنشأة إعدامه وإعتباره خسارة وتحميل الإيرادات بقيمته وتخفيض رقم المدينين به، أما إذا كانت الديون التى تأكدت المنشأة من إعدامها غير محددة المقدار بدقة، كما فى حالة إشهار إفلاس عميل ولم يتحدد بدقة مقدار ما سيتم

تحصيله منه وما يفقد من الدين، وجب تخصيص جزء من الإيرادات لمقابلة هذه الخسارة عن طريق تكوين مخصص للديون المعدومة.

جـ- مخصصات لمقابلة خسائر محتمل حدوثها فى الأصول:

تكون هذه المخصصات لمقابلة نقص محتمل وقوعه فى قيم بعض الأصول، ومن أمثلتها مخصص هبوط أسعار البضاعة، ومخصص هبوط أسعار الأوراق المالية، ومخصص الديون المشكوك فى تحصيلها. إن النقص المقدر فى قيم هذه الأصول يمثل خسارة ينبغى على إدارة المنشأة الاحتياط لها بتكوين مخصص لمقابلتها. ويطلق على هذه الأنواع من المخصصات "مخصصات تقويم الأصول".

٢/٢/١ مخصصات ترتبط بالإلتزامات:

يتبين فى بعض الأحيان لإدارة المنشأة عند إعداد الميزانية وجود إلتزام مؤكد أو إلتزام محتمل الوقوع ولكن قيمة الإلتزام فى الحالتين غير محددة القيمة بصورة نهائية، ولذا يتعذر عليها إدراجه ضمن إلتزاماتها فى الميزانية، ولا يعنى ذلك إهمال هذا الإلتزام، إن القواعد المحاسبية تقضى بضرورة الاحتياط لهذه الإلتزامات بتكوين المخصصات اللازمة لمقابلتها عندما تصبح محددة القيمة وواجبة السداد.

وتنقسم هذه المخصصات بحسب الغرض منها إلى النوعين التاليين:

أ - مخصصات لمقابلة الإلتزامات التقديرية المؤكدة الوقوع:

ومن أمثلتها مخصص مكافآت ترك الخدمة للعاملين، ومخصص الضرائب (المتنازع عليها). إن الإلتزام بالضريبة يتأكد بمجرد تحقيق الربح، ولكن هذا الإلتزام يكون غير محدد القيمة على وجه الدقة لوجود بعض أوجه الاختلاف بين المنشأة ومصلحة الضرائب حول تحديد وعاء الضريبة.

ب- مخصصات لمقابلة التزامات محتملة:

ومن أمثلة هذا النوع مخصص التعويضات القضائية. فعندما تكون هناك منازعة قضائية بين المنشأة والغير، ورأت الإدارة احتمال وقوع إلتزام على المنشأة، وجب عليها تقدير قيمة هذا الالتزام والاحتياط لمقابلته بتكوين مخصص.

هذا وتختلف وجهات النظر بخصوص كيفية إظهار المخصصات بالميزانية:

١- وجهة النظر الأولى تركز على الغرض من (أو سبب) تكوين المخصص، ووفقاً لهذا الاتجاه تظهر المخصصات كالآتى:

- بالنسبة لمخصصات الأصول: تعتبر هذه المخصصات "مخصصات تقويمية" للأصول تعكس النقص المؤكد أو المحتمل فيها، لذلك تظهر فى الجانب الأيمن من الميزانية مطروحة من الأصول المتعلقة بها.
- بالنسبة للمخصصات المتعلقة بالالتزامات فإنها تظهر فى جانب الخصوم بالميزانية لأنها بطبيعتها تعكس إلتزامات مؤكدة أو محتملة على المنشأة.

٢- أما وجهة النظر الثانية فإنها وجهة نظر إقتصادية تركز على نتيجة تكوين المخصص، وهى إحتجاز أموال بالمنشأة كمصدر من مصادر التمويل الذاتى. وطبقاً لهذه النظرة تظهر جميع المخصصات فى جانب الخصوم بالميزانية، وقد أخذ النظام المحاسبى الموحد بهذه النظرة حيث يظهر فى نموذج الميزانية المرفق بالنظام المخصصات بأنواعها المختلفة فى جانب الخصوم.

وقد أفرد النظام المحاسبى الحساب رقم ٢٣ للمخصصات، وقسمها تحليلياً إلى الأنواع التالية:

- مخصصات إهلاك الأصول الثابتة حـ/٢٣١، ويقسم إلى حسابات مختلفة بحسب أنواع الأصول المختلفة.

- مخصص الضرائب (المتنازع عليه) حـ/ ٢٣٢.
- مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها حـ/ ٢٣٣.
- مخصصات أخرى حـ/ ٢٣٤.

٣/١ أنواع الاحتياطيات:

يمكن تبويب الاحتياطيات من زوايا مختلفة:

- من حيث حتمية تكوينها.
- من حيث مصدر تكوينها.
- من حيث طريقة استثمارها.
- من ناحية طريقة ظهورها فى الدفاتر أو الإفصاح عنها.

وفيما يلى نتناول هذه التقسيمات موضحين أهم أنواع الاحتياطيات التى يضمها كل تقسيم، وطريقة ظهورها فى قائمة المركز المالى.

١/٣/١ الاحتياطيات من حيث حتمية تكوينها:

تبوب الاحتياطيات من زاوية الإلتزام بتكوينها أو حجزها إلى نوعين هما احتياطيات إلزامية وإحتياطيات اختيارية.

أولاً: الاحتياطيات الإلزامية:

تلتزم الشركات بتكوين احتياطيات معينة، وقد يكون مصدر هذا الإلزام القانون العام أو القانون النظامى للشركة، أو عقود خاصة مبرمة مع الغير.

١- الاحتياطيات المكونة بموجب القانون العام:

تنص قوانين الشركات على ضرورة تكوين احتياطيات معينة لتقوية وتدعيم المركز المالى للشركة أو للمساهمة فى تنفيذ خطة الدولة. ومن الأمثلة على ذلك:

- الاحتياطى القانونى.
- احتياطى شراء السندات الحكومية.
- احتياطى إرتفاع أسعار الأصول الثابتة.

٢- الاحتياطيات النظامية:

قد يتضمن القانون النظامى للشركة أحكاماً تنص على ضرورة حجز مبلغ معين أو نسبة معينة من صافى الأرباح لتكوين احتياطى معين بقصد تدعيم مركز الشركة المالى. ومن الأمثلة على ذلك.

- الاحتياطى العام.
- احتياطى التجديدات والتوسعات.
- احتياطى تثبيت الكوبون.

٣- الاحتياطيات التعاقدية:

قد يكون مصدر الإلتزام بتكوين الاحتياطى عقد مبرم بين الشركة والغير ففى كثير من الأحيان تنص عقود القروض التى تعقدها الشركة مع المقرضين على استقطاع نسبة معينة من صافى الربح لتكوين احتياطى تستطيع المنشأة بواسطته سداد قيمة القرض. ومثال ذلك احتياطى سداد السندات.

وغنى عن القول بأن كافة الاحتياطيات السابقة رغم أنها إلزامية إلا أن تكوينها يرتبط بوجود صافى أرباح أو فائض قابل للتوزيع بالشركة فإذا كانت نتيجة عمليات الشركة خسارة فإنه من الطبيعى لا يتم حجز هذه الاحتياطيات.

ثانياً: الاحتياطيات الاختيارية:

تكون هذه الاحتياطيات بناء على رغبة إدارة الشركة وموافقة الملاك على ذلك (الجمعية العمومية للمساهمين فى الشركة المساهمة) ففى كثير من

الحالات ترى إدارة الشركة ضرورة تكوين احتياطيات معينة لتدعيم المركز المالى للشركة، أو لتوفير رأس المال العامل، أو لتدبير موارد لغرض معين كالتوسع أو سد سندات. ومثال ذلك:

- الاحتياطى العام.
- احتياطى سداد قرض السندات.
- احتياطى إرتفاع أسعار الأصول الثابتة.
- احتياطى تمويل التجديدات والتوسعات.

٢/٣/١ الاحتياطيات من حيث مصدر تكوينها:

تتكون الاحتياطيات عادة من منبعين رئيسيين هما:

- الأرباح المحققة من النشاط العادى للشركة.
- الأرباح المحققة من عمليات وأنشطة خارج نطاق النشاط العادى للشركة أى أنشطة عرضية. ومن أمثلة هذه الأرباح: الأرباح التى تنشأ نتيجة إعادة تقويم الأصول بأكثر من قيمتها الدفترية، والأرباح الناتجة عن بيع الأصول الثابتة، والتعويضات التى تحصل عليها المنشأة مقابل الشهرة أو العلامات التجارية.

وقد جرى العرف المحاسبى على إطلاق إصطلاح "الاحتياطيات الإيرادية" على تلك الاحتياطيات التى يكون مصدرها المنبع الأول (أرباح النشاط العادى)، واصطلاح "الاحتياطيات الرأسمالية" على الأنواع التى تكون من المصدر الثانى (الأرباح العرضية).

وعلى ذلك تنقسم الاحتياطيات من حيث المصدر إلى:

أولاً: احتياطيات إيرادية:

وتشمل الاحتياطيات الإيرادية جميع المبالغ التى تحتجز من الأرباح المحققة من العمليات الإيرادية أو العادية للشركة، مثل الاحتياطى القانونى والاحتياطى العام، واحتياطى شراء السندات الحكومية.

وهذه الاحتياطيات يمكن توزيعها على المساهمين عند إنتهاء الغرض من تكوينها.

ثانياً: احتياطيات رأسمالية:

تكون هذه الاحتياطيات-كما أشرنا- من الأرباح الناتجة من العمليات الرأسمالية والعمليات الطارئة، ومن أمثلتها احتياطى إعادة تقويم الأصول.

وتقضى القواعد المحاسبية- وكذا نصوص القانون العام والقوانين النظامية للشركات- بعدم جواز توزيع هذه الاحتياطيات على المساهمين، ولكن يمكن استخدامه فى تغطية الخسائر الرأسمالية، أو الخسائر غير العادية، كما يمكن استخدامها فى تغطية بعض المصروفات مثل إصدار الأسهم والسندات ومصروفات التأسيس، وإهلاك شهرة المحل.

٣/٣/١ الاحتياطيات من حيث طريقة استثمارها:

تنقسم الاحتياطيات من زاوية استثمارها إلى نوعين هما:

- احتياطيات مستثمرة داخل المنشأة.
- احتياطيات مستثمرة خارج المنشأة.

ويشمل النوع الأول الاحتياطيات التى تكون وتظل مستثمره ضمن الأموال الداخلية بالمنشأة، وتتمثل هذه الاحتياطيات بطبيعة الحال فى أصول المنشأة ومن أمثلتها الاحتياطى القانونى والاحتياطى العام.

أما النوع الثانى وهو المستثمر خارج المنشأة فإنه بمجرد تكوينها يؤخذ ما يقابلها من أموال ويستثمر خارج المنشأة فى أوراق مالية أو وثيقة تأمين، ومن أمثلتها احتياطى شراء سندات حكومية، واحتياطى سداد السندات.

٤/٣/١ الاحتياطيات من حيث طريقة ظهورها فى الدفاتر

إذ نظرنا إلى الاحتياطيات من زاوية علانيتها أو ظهورها بالدفاتر فإنها تنقسم إلى احتياطيات ظاهرة، وإحتياطيات مستترة أو سرية.

أولاً: الاحتياطيات الظاهرة:

يتوافر فى هذه الاحتياطيات العلانية والافصاح عن وجودها، ويتحقق ذلك بوجود حساب مفتوح لها فى دفاتر المنشأة، ومن ثم تظهر ضمن عناصر الميزانية. وتشمل هذه الاحتياطيات كافة الأنواع المشار إليها فى التقسيمات السابقة.

ثانياً: الاحتياطيات المستترة أو السرية:

لا تتوفر العلانية لهذه الاحتياطيات حيث لا يوجد لها حسابات مفتوحة بالدفاتر تكشف عن طبيعتها والغرض منها ومقدارها، وبالتالى لا تظهر ضمن عناصر المركز المالى بالميزانية وذلك على الرغم من وجودها فعلاً. ويترتب على وجود هذه الاحتياطيات ظهور حقوق أصحاب المنشأة بأقل من قيمتها الحقيقية.

تنشأ الاحتياطيات المستترة نتيجة لنوعين من الأسباب حسب إرادة المنشأة.

النوع الأول: احتياطيات مستترة لا إرادية:

تنشأ هذه الاحتياطيات عن غير قصد من إدارة المنشأة نتيجة لظروف لا دخل للمنشأة بها، كما فى حالة إرتفاع المستوى العام للأسعار. إن التضخم الاقتصادى وما يصاحبه من إرتفاع فى المستوى العام للأسعار يترتب عليه إرتفاع القيمة الحقيقية للأصول الثابتة عن قيمتها الدفترية التى تظهر بها فى الميزانية، ويعتبر الفرق بين القيمتين احتياطى سرى.

النوع الثانى: احتياطيات مستترة إرادية:

تتكون الاحتياطيات السرية أو المستترة فى حالات كثيرة عن قصد أو إصرار من إدارة المنشأة. وهناك الكثير من الوسائل العمدية التى يمكن أن تستخدمها الإدارة لخلق هذه الاحتياطيات من أهمها:

(أ) إظهار الأصول فى الميزانية بأقل من قيمتها الحقيقية:

وتستخدم الإدارة لتحقيق ذلك الوسائل التالية:

- المغالاة فى تقدير أقساط إهلاك الأصول الثابتة.
- المغالاة فى تقدير المخصصات التقويمية المتعلقة بالأصول المتداولة مثال ذلك مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية، ومخصص الديون المشكوك فى تحصيلها. إن المغالاة فى تقدير المخصصات ينطوى على تكوين احتياطى سرى بمقدار الزيادة المغالى فى احتسابها.
- معالجة بعض المصروفات الرأسمالية على أنها مصروفات إيرادية وتحميلها على إيرادات الفترة بدلاً من رسملتها.
- تقويم المخزون السلعى بأقل من قيمته الحقيقية سواء بتخفيض كمياته أو إعتبارها تالفة أو راكدة أو باستخدام أسعار منخفضة عن الأسعار الحقيقية إلى غير ذلك من الوسائل.

(ب) إظهار الإلتزامات فى الميزانية بأكبر من قيمتها الحقيقية. ووسائل تحقيق ذلك:

- المغالاة فى تقدير المخصصات التى تكون لمقابلة إلتزامات معينة مثل مخصص الضرائب ومخصص التعويضات.

- الاستمرار فى فتح حسابات بعض المخصصات وترحيلها من سنة لأخرى رغم إنتهاء الغرض منها، وبذلك تصبح كنوع من الاحتياطيات، وكان من الواجب إدخالها ضمن حقوق أصحاب رأس المال.
- معالجة بعض المطلوبات المحتملة (المسئوليات العرضية) كالتزامات نهائية وإظهارها فى الدفاتر والميزانية على هذا النحو، وكان يجب أن تظهر فى شكل ملحوظ على الميزانية.

تخلص مما سبق إلى أن الاحتياطيات المستترة تؤدى إلى إحتجاز جزء من أرباح المنشأة وحجبة عن التوزيع على المساهمين، وهى فى ذلك تتساوى مع الاحتياطيات الظاهرة بالدفاتر إذ أنها تساعد على تحقيق بعض المزايا، ومن ذلك:

١- تدعيم مركز المنشأة وتحصينها ضد الظروف غير المتوقعة.
٢- زيادة رأس المال العامل بالمنشأة، ويتيح ذلك الفرصة للإدارة للتوسع فى النشاط وتدعيم الثقة فى المنشأة.
٣- أنه يمكن استخدامها من قبل إدارة المنشأة فى تثبيت توزيعات الأرباح السنوية مما يؤدى إلى المحافظة على أسعار أسهم المنشأة فى بورصة الأوراق المالية. ففى السنوات التى تنخفض فيها الأرباح أو تحقق المنشأة خسارة، تلجأ الإدارة إلى إظهار الاحتياطيات المستترة وذلك بإلغاء أو تخفيض المخصصات التى سبق تكوينها أو إعادة تقويم الأصول.
٤- يفضل أصحاب رأس المال عادة توزيع الأرباح المحققة عليهم نقداً بدلاً من حجزها بالمنشأة فى صورة احتياطيات، لذلك يرفضون إقتراحات الإدارة بتكوين احتياطيات ظاهرة، ومن ثم تلجأ الإدارة إلى تكوين احتياطيات سرية.

وعلى الرغم من المزايا السابقة التى يمكن تحقيقها من وجود الاحتايطيات السرية. إلا أنها توجه إليها الكثير من الانتقادات لعل أهمها:

١- إن قوائم التكاليف لا تعكس التكلفة الواجبة كما تقضى القواعد المحاسبية، فأقساط إهلاك الأصول الثابتة مغالى فى تقديرها، كما أن قيمة المخزون تقل عن القيمة الصحيحة له.
٢- لا يعبر حساب الأرباح والخسائر عن نتيجة عمليات المنشأة بصورة سليمة نتيجة المغالاة فى تكلفة الحصول على الإيرادات.
٣- إن الميزانية لا تفصح عن حقيقة مراكز الأموال فى المنشأة، فالأصول تظهر بقيمة أقل من قيمتها الواجبة طبقاً للقواعد المحاسبية، كما أن الإلتزامات تظهر بقيمة مغالى فيها، هذا إلى جانب الميزانية لا تظهر فيها الاحتياطيات المكونة فعلاً.

وعلى ذلك لا يمكن لمستخدمى القوائم المالية الاعتماد على بياناتها فى إتخاذ القرارات.

٤- إن وجود الاحتياطيات السرية يعطى للإدارة فرصة التلاعب فى نتيجة عمليات المنشأة فقد تلجأ إلى بعث هذه الاحتياطيات لتغطية سوء الإدارة وعجزها عن تحقيق الأرباح فى بعض السنوات دون أن تفصح القوائم المالية عن ذلك. كما يمكن أن تستخدمها الإدارة فى التأثير على قيمة الأسهم فى البورصة، وتحقيق بعض المكاسب الذاتية من وراء ذلك.
٥- إن تكوين الاحتياطيات المستترة يهدر بلا شك الكثير من القواعد المحاسبية المقبولة قبولاً عامة بين المحاسبين، خاصة ما يتعلق منها بتقويم الأصول والالتزامات، كما أن وجودها يهدر قاعدة الإفصاح الكامل، وبإختصار فإنها تضعف الثقة فى البيانات المحاسبية.

وبالنظر إلى ذلك كله فقد إنعقد الأمر بين المحاسبين على عدم السماح بتكوينها، وعلى ضرورة الإفصاح عن كل الاحتياطيات التى ترغب إدارة المنشأة فى تكوينها.

وقد ساير المشرع فى بعض دول العالم هذا الاتجاه. ففى مصر تضمنت قوانين الشركات (فى القطاعين العام والخاص) بعض الأحكام التى تجعل من الصعوبة تكوين احتياطيات مستترة، وذلك كما يتضح مما يلى:

أولاً: بالنسبة لشركات الأموال فى القطاع الخاص:

تضمن القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية بعض النصوص التى تحد من تكوين الاحتياطيات المستترة أهمها:

١- نصت اللائحة التنفيذية للقانون المذكور (الملحق الرابع) على أن يبين فى الميزانية كل نوع من أنواع الأصول القابلة للإهلاك على حدة أراضى، مبانى، آلات ومعدات، وسائل نقل، عدد وأدوات، وشهرة المحل، مصروفات التأسيس، وأن يوضح تكلفة كل منها الإهلاك المجمع حتى تاريخ الميزانية.

٢- فى سبيل تجنب المغالاة فى المخصصات الأخرى بخلاف الإهلاك نصت اللائحة المشار إليها على ضرورة إظهارها تفصيلاً فى حساب الأرباح والخسائر، وكذلك أرقام المقارنة، ويتيح ذلك الفرصة للكشف عن أى زيادات غير عادية فى هذه المخصصات.

وبالإضافة إلى ذلك تطلب النموذج التوضيحى لحساب الأرباح والخسائر فى الملحق الرابع من اللائحة المذكورة ضرورة إظهار المبالغ المحولة من هذه المخصصات إلى حساب الأرباح والخسائر بالتفصيل.

٣- فيما يختص بالمخزون السلعى أوجبت المادة رقم ١٠٦ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على مراقب الحسابات أن يوضح فى تقريره

"ما إذا كانت الميزانية تعبر بوضوح عن المركز المالى الحقيقى للشركة فى ختام السنة المالية، وما إذا كان حساب الأرباح والخسائر يعبر على الوجه الصحيح عن أرباح الشركة أو خسائرها عن السنة المالية المنتهية".

وهذا النص ولاشك يلزم مراقب الحسابات بضرورة بذل الجهد الواجب فى سبيل التأكد من صحة النتيجة والمركز المالى، وهذا يتطلب بالضرورة الكشف عن أية احتياطيات مستترة وإلا عرض المراقب نفسه للمسئولية.

ثانياً: فيما يتعلق بالوحدات الاقتصادية بالقطاع العام:

يمكن القول أن المشرع كان أكثر توفيقاً فى سد الطريق أمام إدارة الوحدات الاقتصادية لتكوين الاحتياطيات المستترة. فقد تضمن النظام المحاسبى والقانون ٤٤ لسنة ١٩٦٥ الكثير من النصوص التى تجعل من الصعب تكوين هذه الاحتياطيات، وفيما يلى أهم هذه الأحكام:

١- أورد النظام المحاسبى تبويباً تفصيلياً لحسابات الأصول والخصوم وبين طبيعة كل حساب منها.

٢- تضمن النظام توحيداً للأسس والقواعد والمصطلحات المحاسبية، ولاشك أن الإلتزام بهذه الأسس والقواعد يقلل من فرص تكوين الاحتياطيات المستترة، خاصة وأنها تضمنت أسس قياس التكلفة الفعلية للأصول الثابتة.

٣- لم يترك النظام لإدارة الوحدات الاقتصادية أمر تحديد معدلات إهلاك الأصول حتى لا يحدث مغالاة فى احتسابها. فقد حدد هذه المعدلات والزم الوحدات الاقتصادية بها، وأوجب ضرورة إظهارها بالميزانية فى بند مستقل، كما نص على ضرورة إظهار أرقام مقارنة، وقدم معالجة موحدة للأصول المستهلك دفترياً والتى مازالت تستخدم فى الإنتاج.

بالإضافة إلى ما سبق أوجب النظام إظهار الأصول الثابتة بتكلفتها ضمن الأصول فى الميزانية، وبيان مخصصات إهلاكها فى جانب الخصوم.

٤- فيما يختص بالمخصصات الأخرى بخلاف مخصص الإهلاك تطلب النظام إجراء دراسة قبل تكوينها خاصة مخصص الديون المشكوك فيها تجنباً لإحتسابها جزافياً أو المغالاة فى تقديرها. وأوجب إظهار أرقام مقارنة.

يضاف إلى ما سبق فإن القانون ٤٤ لسنة ١٩٦٥ ألزم مراقب الحسابات بوحدات القطاع العام أن يوضح رأيه فى مدى كفاية المخصصات لتغطية كافة الإلتزامات والمسئوليات والخسائر المحتملة مع بيان ما إذا كانت هناك احتياطيات لم تظهرها الميزانية.

٥- فيما يختص بالمخزون السلعى:

تضمن النظام المحاسبى الموحد أسس تقويم هذا المخزون وأوجب القانون ٤٤ لسنة ١٩٦٥ على مراقب الحسابات أن يحضر عملية الجرد للملاحظة والإشراف وللتحقق من سلامة الجرد وأنه تم طبقاً للأصول المرعية.

٦- أوجب القانون ٤٤ لسنة ١٩٦٥ فى (مادته الثانية) على مراقب الحسابات بيان:

"ما إذا كانت الميزانية تعبر بوضوح عن المركز المالى الحقيقى للوحدة محل المراجعة فى ختام المدة المالية محل الفحص، وما إذا كان حساب الأرباح والخسائر أو الإيرادات والمصروفات يعبر على الوجه الصحيح عن الأرباح والخسائر أو الإيرادات والمصروفات عن تلك المدة وذلك كله وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها".

٤/١ موقف مراقب الحسابات من المخصصات والاحتياطيات:

تبين لنا مما سبق أن المخصصات تختلف فى طبيعتها عن الاحتياطيات، وهذا الاختلاف يمتد أيضاً إلى موقف مراقب الحسابات من كل منهما. وفيما يلى نوضح أبعاد مهمة المراقب ومسئوليته عن كل من المخصصات والاحتياطيات.

أولاً: موقف مراقب الحسابات من المخصصات:

تقع المخصصات فى بؤرة إهتمام مراقب الحسابات لما لتكوينها من أثر مباشر على تكلفة السلع والخدمات التى تنتجها المنشأة، وعلى نتيجة نشاطها ومركزها المالى، وبالتالى فإن أى خطأ يتعلق بها سوف ينعكس على القوائم المالية مما يعرض المراقب للمساءلة.

وبداية نشير إلى أنه ليس من مهمة مراقب الحسابات تكوين المخصصات، فذلك مسئولية إدارة المنشأة، ويقتصر دور المراقب على فحص المخصصات، ويشمل هذا الفحص ما يلى:

١- التحقق من تكوين المخصصات اللازمة لمقابلة أى نقص أو خسارة أو التزامات غير معلومة المقدار على وجه الدقة.

٢- لا تنحصر مهمة المراقب فى التأكد من إحتساب المخصصات الواجبة، بل تمتد أيضاً إلى التأكد من كفاية هذه المخصصات لمقابلة الأغراض التى كونت من أجلها بحيث لا تقل أو تزيد عن القدر الواجب.

ويستلزم ذلك من المراقب فحص وتقويم الأسس المتبعة فى تقدير قيمة كل مخصص لمعرفة مدى ملائمتها وكذلك مراجعة كل منها من الناحية الحسابية.

وإذا تبين للمراقب انخفاض قيمة مخصص معين عن القدر الواجب عليه توجيه نظر الإدارة لتصحيح الأمر، وكذلك فى حالة وجود مغالاة فى تقدير المخصص، عليه أن يطلب من الإدارة معالجة الزيادة حتى لا تتخذ كوسيلة لتكوين احتياطى سرى.

٣- التحقق من استخدام المخصصات المكونة فى الأغراض المخصصة لها فعلاً.

٤- التأكد من ترحيل المخصصات التى استنفد الغرض منها إلى الجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر وذلك فى بند مستقل يوضح طبيعتها.

٥- التأكد من صحة عرض المخصصات فى القوائم المالية على النحو الذى تقضى به التشريعات، وقد سبق الإشارة إلى ذلك تفصيلاً فى موضع سابق.

ثانياً: موقف مراقب الحسابات من الاحتياطيات:

تختلف مهمة مراقب الحسابات بالنسبة للاحتياطيات عنه فى المخصصات، فهى بصفة عامة أكثر سهولة ويسر. إن الاحتياطيات بإعتبارها توزيعاً للربح تخضع فى تكوينها لإرادة أصحاب المنشأة والتشريعات المختصة، وليس لمراقب الحسابات أن يقترح تكوين أو تعديل أى من الاحتياطيات حيث يعتبر ذلك تدخلاً منه فى السياسة المالية للمنشأة.

ويتلخص دور مراقب الحسابات فيما يلى:

١- بالنسبة للاحتياطيات القانونية:

على مراقب الحسابات التحقق من صحة تطبيق قانون الشركات والقانون النظام للشركة. ويشمل ذلك التأكد من صحة تكوين الاحتياطيات القانونية بالنسبة المقررة، ووفقاً للأسس الواردة فى القانون، وكذلك التأكد من استخدامها فى الأغراض المحددة لها قانوناً.

٢- فيما يختص بالاحتياطيات الاختيارية:

تتكون الاحتياطيات الاختيارية فى شركات الأشخاص والمنشآت الفردية تبعاً لرغبة أصحاب المنشأة، أما فى شركات الأموال (الشركات المساهمة على وجه خاص) فإنها تكون بناء على اقتراح من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العامة للمساهمين. وتنحصر مهمة المراقب فى التحقق من صحة تطبيق ما يتقرر من احتياطيات اختيارية ومن إستعمالها فى الأغراض المقررة لها.

٣- فيما يتعلق بالاحتياطيات التعاقدية:

الاحتياطيات التعاقدية نوع من الاحتياطيات الإلزامية، ويستند الإلتزام فيها على تعاقد الشركة مع الغير، مثل احتياطى سداد السندات. على المراقب التأكد مما يلى:

- وجود التزام بتكوين الاحتياطى.
- التحقق من صحة تنفيذ نصوص العقد خاصة فيما يتعلق باستثمار الاحتياطى على الوجه الوارد فى العقد.
- تحقيق استثمارات الاحتياطى.
- صحة تسوية الاحتياطى فى حالة إنتهاء الغرض من تكوينه.

٤- المراقب والإحتياطيات المستترة:

أشرنا فيما سبق إلى أن الاحتياطيات السرية قد تنشأ لأسباب خارجية عن إرادة المنشأة كإنخفاض القوة الشرائية للنقود. وهذا النوع من الاحتياطيات المستترة لا يتدخل بشأنها المراقب. فهو غير مسئول عن التصدى لها. وعلى العكس من ذلك فإن الاحتياطيات المستترة التى تنشأ بإجراءات وأساليب عمدية من جانب إدارة المنشأة على المراقب أن يعمل

جاهداً على إكتشافها ويوجه نظر الإدارة إلى ضرورة إلغائها، فإذا لم يجد أذنا صاغية واستجابة من الإدارة لآرائه فى هذا الشأن كان من واجبه إذا أراد ألا يعرض نفسه للمسئولية أن يضمن تقريره تحفظاً بشأنها.

والحالة الاستثنائية التى جرى العرف فيها على السماح بتكوين احتياطيات مستترة هى حالة المنشآت المالية مثل البنوك وشركات التأمين. إن نجاح هذه المنشآت فى ممارسته نشاطها يعتمد على ثقة المتعاملين فيها، ويساعد وجود الاحتياطيات السرية بها فى تدعيم مراكزها المالية وزيادة الثقة بها.

٥- وأخيراً على المراقب التأكد من صحة عرض كافة الاحتياطيات فى الميزانية بالشكل الذى نص عليه القانون.

٢- مشكلات تخصيص النفقات على الفترات المالية

تتولد مشكلة تخصيص النفقات على الفترات المالية من طبيعة الفروض المحاسبية المقبولة عامة، تلك الفروض التى لها أكبر الأثر فى ظهور الكثير من المشكلات المحاسبية - وعلى وجه خاص فرض الإستمرار Going Concern وفرض الدورية Periodicity Concept، فالمنشآت الاقتصادية يفترض استمرارها فى مزاولة نشاطها الذى تأسست من أجله. وهذا الفرض يتفق مع التوقع الطبيعى لأصحاب المنشأة والإدارة، واحتمال التصفية يعتبر حالة استثنائية. وتستمد الكثير من القواعد المحاسبية مبررها من هذا الفرض خاصة التى تحكم تقويم الأصول الثابتة التى تقتنى من أجل تحقيق خدمات طويلة الأجل فى المستقبل.

ويترتب على فرض الاستمرار عدم إمكان قياس النتائج المحاسبية من ربح أو خسارة إلا فى نهاية حياة المنشأة أو تصفيتها. ولما كان هناك

مجموعة من الضرورات العملية تستلزم قياس نتائج أعمال المنشأة سنوياً، مثل ضرورة إجراء توزيعات للأرباح لأصحاب رأس المال، وضرورة دفع الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية سنوياً، لهذا جاء فرض الدورية، وبمقتضاه تقسم حياة المنشأة المستمرة إلى فترات مالية متساوية Financial or Accounting Period عادة ما تكون سنة، وتحمل كل فترة منها بما يخصها من نفقات وإيرادات بغرض تحديد نتيجة أعمال المنشأة خلالها ومركزها المالى فى نهايتها.

وعند تخصيص النفقات على الفترات المالية نواجه بثلاثة مجموعات من النفقات يتحتم الفصل بينها لتحديد ما يجب خصمه من الإيراد السنوى، وما يجب ترحيله إلى الفترات المالية التالية.

المجموعة الأولى: تتضمن النفقات التى تؤدى إلى حصول المنشأة على خدمات فورية Immediate Services وهى خدمات تستنفد خلال الفترة المالية التى تستحق خلالها النفقة. ويطلق على هذه المجموعة من النفقات اصطلاح "النفقات الايرادية" Revenue Expenditure، وهى تتعلق بقياس الربح المددى.

المجموعة الثانية: تشمل النفقات التى تؤدى خدمات قصيرة الأجل Short-term Services تستنفد خدمات هذه المجموعة من النفقات خلال عدة فترات مالية، ويطلق عليها نفقات إيرادية مؤجلة Deferred Charges

المجموعة الثالثة: تضم النفقات التى تؤدى خدمات طويلة الأجل للمنشأة Long - term Services، وتستنفد هذه الخدمات خلال عدة فترات مالية طويلة الأجل نسبياً، وتسمى نفقات هذه المجموعة "النفقات الرأسمالية" Capital Expenditure

ويتوقف القياس الدقيق لنتيجة عمليات المنشأة ومركزها المالى على دقة التمييز بين هذه الأنواع المختلفة من النفقات وحسن تخصيصها على الفترات المالية المستفيدة من خدماتها.

وتتناول الدراسة فى هذا الفصل الأنواع الثلاثة السابقة من النفقات حيث تبين خصائص كل منها، والأسس العلمية التى تحكم التفرقة بينها، وأهمية التمييز بينها، كما نتناول بالمناقشة بعض عناصر النفقات التى تثير جدلاً بين المحاسبين وذلك بهدف توضيح القواعد التى تحكم قياس هذه النفقات، وتنتهى الدراسة فى الفصل بتوضيح موقف مراجع الحسابات من هذه المشكلة.

١/٢ أنواع النفقات بحسب علاقتها بالفترات المالية

عند تخصيص النفقات على الفترات المالية تظهر ثلاثة مجموعات من النفقات لكل منها طبيعة متميزة، وهذه الأنواع هى:

- النفقات الإيرادية.
- النفقات الرأسمالية.
- النفقات الإيرادية المؤجلة.

فيما يلى نتناول بالشرح مفهوم وطبيعة كل منها

أولاً: النفقات الإيرادية Revenue Expenditure

يمكن تعريف النفقات الإيرادية بأنها تلك النفقات التى تتحملها المنشأة فى سبيل تسيير نشاطها العادى وممارسة وظائفها من إنتاج وشراء وبيع وتوزيع وتمويل إلى غير ذلك من الأنشطة، وأيضاً للمحافظة على طاقتها الإنتاجية والبيعية. ومن أمثلة هذه النفقات أجور العمال ومصروفات الإعلان والإنارة والمياه واشتراك التليفون وغيرها من نفقات النشاط الجارى، وكذلك نفقات الحصول على أصول متداولة تستخدم خلال الفترة كالخامات والأدوات الكتابية، يضاف إلى ذلك نفقات الصيانة التى تقع بغرض المحافظة على طاقات المنشأة وبإستعراض هذه العناصر المختلفة من النفقات الإيرادية نجد أنها تتسم بما يلى:

- أنها تنفق من أجل مباشرة المنشأة لنشاطها العادى أو للمحافظة على طاقتها.
- تقع هذه النفقات عادة بصفة دورية ومتكررة.
- صغيرة الحجم نسبياً إذا ما قورنت بالنفقات الرأسمالية.

وترتبط النفقات الإيرادية عادة بعلاقة سببية بإيراد الفترة المحاسبية التى تستحق خلالها أى أنها تؤدى إلى تحقيق ربح (أو على الأقل يتوقع منها أن تؤدى إلى تحقيق ربح فى المستقبل) ولهذا يتم خصمها من الإيرادات الخاصة بالفترة بغرض الوصول إلى نتيجة عمليات المنشأة.

ثانياً- النفقات الرأسمالية Capital Expenditure

هى النفقات التى تقع بقصد الحصول على خدمات طويلة الأجل، بمعنى أن يترتب عليها منفعة اقتصادية للمنشأة فى السنوات المقبلة وتتمثل هذه النفقات فى الأصول الثابتة، وتقتنى المنشآت هذه الأصول بغرض مساعدتها على ممارسة نشاطها وليس بقصد التخلص منها وتحقيق ربح من وراء ذلك.

وقد تكون الأصول الثابتة ملموسة Tangible كالآلات والعقارات والسيارات، وقد تكون أصولاً غير ملموسة (معنوية) Intangible

مثل الشهرة وحقوق الاختراع. كما قد تكون هذه الأصول قابلة للإهلاك أو غير القابلة للإهلاك.

والنفقات الرأسمالية بطبيعتها نفقات غير متكررة تقع غالباً على فترات متباعدة طبقاً لاحتياجات المنشأة منها، ومن ثم فإن قيمتها تكون كبيرة بالمقارنة بالنفقات الإيرادية.

وتشمل النفقات الرأسمالية ما يلي:

أ - النفقات التى تقع عند اقتناء الأصل: وهى النفقات التى تصرف بقصد الحصول على الأصل وإعداده للاستعمال. ففى حالة الشراء تشمل هذه النفقات ثمن الشراء ونفقات إعداد الأصل وتهيئته للاستعمال مثل رسوم التسجيل والأتعاب القضائية والعمولات ومصروفات النقل والتركيب، وفى حالة تصنيع الأصل داخل المنشأة تشمل هذه النفقات تكلفة إنشاؤه أو تصنيعه المباشرة وغير المباشرة.

ب- نفقات تقع خلال حياة الأصل: وتشمل كل ما يقع من نفقات تؤدى إلى زيادة منفعة الأصل لمدة تزيد عن سنة مالية، وقد تأخذ هذه النفقات أحد الأشكال التالية:

- نفقات تحسين وتعديل الأصول الثابتة وتؤدى هذه النفقات إلى زيادة العمر الإنتاجى للأصل أو زيادة قدرته الإنتاجية العادية أو تخفيض تكاليف الإنتاج، وهذه المنفقات يتم رسملتها بإضافتها إلى التكلفة التاريخية للأصل.
- نفقات الإضافة أو التوسع.

- نفقات الإحلال أو الاستبدال: وقد يكون الإحلال كاملاً للأصل حيث يستبدل أصل قديم بأصل جديد أكثر كفاءة، أو يقتصر على استبدال جزء رئيسى من أصل قديم بجزء آخر جديد.

ويهمنا أن نشير فى هذا المجال إلى وجود نفقات تصرف على الأصول الثابتة خلال حياتها الإنتاجية ولكن لا يمكن اعتبارها نفقات رأسمالية ومن ذلك: مصروفات الصيانة Maintenance التى تستهدف المحافظة على القدرة الإنتاجية الراهنة للأصل preventive أى بقائه فى حالة تشغيلية سليمة.

مصروفات الإصلاح Curative وهى التى تقع بقصد إصلاح ما تلف من الأصل وإعادته إلى حالته الأصلية.

هذا وغنى عن القول بأنه عند استخدام المنشأة للأصول الثابتة فإن جزء من هذه الأصول يستنفد مقابل الاستعمال وهو ما يعرف بالإهلاك. ويعتبر الإهلاك تكلفة أو نفقة استعمال الأصل خلال الفترة المحاسبية، ويعالج كنفقة إيرادية تحمل على إيرادات الفترة، كما أنه من ناحية أخرى يتم استبعاد الإهلاك من قيمة الأصل الثابت حيث يعتبر الباقى مؤجل الاستنفاد ويظهر بالميزانية ضمن مجموعة الأصول الثابتة.

ثالثاً: النفقات الإيرادية المؤجلة Deferred Charged

إلى جانب النوعين السابقين المتميزين من النفقات فإن هناك نوعاً ثالثاً من النفقات لا ينطبق عليها خصائص النفقات الإيرادية ولا خصائص النفقات الرأسمالية بشكل قاطع ولكنها فى الواقع تجمع بين خصائص النوعين السابقين فهى ذات طبيعة مزدوجة.

وتتميز هذه النفقات بما يلى:

- إن الغرض منها هو الحصول على خدمات عادة ما تمتد لأكثر من فترة مالية مثل نفقات الحملات الإعلانية حيث تتوقع المنشأة الحصول على ثمرة هذه الحملات خلال عدة سنوات مقبلة.
- أن حجم هذه النفقات عادة ما يكون كبيراً نسبياً مثل مصروفات التأسيس.
- لا تتصف هذه النفقات بالتكرار حيث تقع فى معظم الأحيان على فترات متباعدة.

وواضح من هذه الخصائص أن النفقات الإيرادية المؤجلة لها طبيعة إيرادية حيث لا تؤدى إلى الحصول على طاقات إنتاجية أو تسويقية جديدة أو زيادة القدرة الإنتاجية لأصول المنشأة وإنما ترتبط بالنشاط الجارى للمنشأة. وبالنظر إلى كبر حجم هذه النفقات واستفادة أكثر من فترة مالية منها فإن الأمر يتطلب إهلاكها على عدة فترات، وتحمل كل فترة بنصيبها من هذه النفقات، أما الرصيد الباقى منها والذى لم يتم إهلاكه فيعتبر نفقات مؤجلة متعلقة بفترة (أو فترات مالية) مقبلة ويظهر فى الميزانية فى نهاية المدة فى جانب الأصول.

وعلى الرغم من الطبيعة الإيرادية لهذه النفقات إلا أن النظام المحاسبى الموحد أدرجها ضمن مجموعة الأصول الثابتة (حساب مساعد رقم ١١٨) نظراً لكبر حجمها واستفادة الوحدة الاقتصادية منها لفترات مقبلة، وأخضعها لقاعدة الإهلاك مثل الأصول الثابتة الأخرى (تستهلك على٥ سنوات طبقاً لهذا النظام) وقد حدد النظام المحاسبى الموحد مكونات هذه النفقات وخصص لكل منها حساباً وذلك على النحو التالى:

- مصروفات التأسيس حـ/ ١١٨١ وتشمل التكاليف اللازمة لتأسيس الوحدة وإيجاد شخصيتها المعنوية.

- تجارب بدء التشغيل حـ/ ١١٨٢ تضم تكاليف التجارب التى تجريها الوحدة قبل بدء التشغيل.
- أبحاث حـ/ ١١٨٣ ويحمل هذا الحساب بتكلفة الدراسات والأبحاث قبل بدء التشغيل.
- مستندات فنية حـ/ ١١٨٤ ويحمل بتكاليف الحصول على الوثائق والمستندات الفنية كالتصميمات الهندسية وحقوق الاختراع.
- فوائد سابقة على بدء التشغيل حـ/ ١١٨٥ وتتمثل فى الفوائد التى تتحملها الوحد حتى تاريخ بدء التشغيل.
- حملة إعلانية حـ/ ١١٨٦ ويحمل بنفقة الإعلان التى تستفيد منها أكثر من فترة مالية مثل الحملة الإعلانية المرتبطة بتقديم منتج جديد. ومن ثم يخرج من نطاق هذا الحساب الإعلان الدورى أو التذكيرى إذ يحمل على حساب المستلزمات الخدمية كنفقة جارية.

وقبل صدور النظام المحاسبى الموحد كانت هذه النفقات تعتبر من الأصول الوهمية أو الأرصدة المدينة الأخرى.

٢/٢ أسس التفرقة بين النفقات الإيرادية والرأسمالية

يتضمن الفكر المحاسبى عدة أسس للتمييز بين ما هو إيرادى أو رأسمالى من النفقات، وتتلخص هذه الأسس المتعارف عليها فيما يلى:

- الغرض من النفقة.
- فترة الإنتفاع بالنفقة.
- الدورية أو التكرار.
- حجم النفقة.

– طبيعة نشاط المنشأة وسياستها المالية.

(أ) الغرض من النفقة:

تؤدى النفقات بصفة عامة إلى حصول المنشأة على سلع أو منافع وخدمات Goods and Services، ويمكن التمييز بين ما يعتبر منها إيرادياً أو ما يعتبر رأسمالياً بالرجوع إلى الغرض من الحصول على هذه السلع والخدمات، فإذا كان الغرض منها هو مساعدة المنشأة فى مزاولة نشاطها العادى مثل أجور العمال والإيجار ومصروفات المياه والإنارة فإنها تعتبر نفقات إيرادية. أما إذا كان الغرض من النفقة حصول المنشأة على أصول ثابتة لها صفة الاستخدام طويل الأجل لخدمة أغراض المنشأة أعتبرت نفقة رأسمالية.

(ب) فترة الانتفاع بالنفقة

إذا كانت النفقات تؤدى إلى حصول المنشأة على خدمات أو منافع فورية تستنفد خلال الفترة المالية التى تستحق خلالها كانت النفقة إيرادية، أما إذا كانت الخدمة تمتد الاستفادة منها لفترة قصيرة الأجل تتعدى الفترة المالية للمنشأة فإنها تعتبر نفقة إيرادية مؤجل، وإذا كانت الخدمة أو الخدمات التى تحصل عليها المنشأة من النفقة طويلة الأجل حيث تستفيد منها عدة سنوات مقبلة فإن النفقة تعتبر رأسمالية.

(جـ) الدورية أو التكرار

تتميز النفقات الإيرادية عادة بالتكرار أو الدورية، فإذا ما كانت النفقة متكررة مثل أجور العمال اعتبرت إيرادية، أما إذا كانت تمر فترات مالية متتالية دون وقوع عنصر التكلفة اعتبرت نفقة رأسمالية. وهذا الأساس لا يمكن الاستناد إليه بصفة مطلقة، فقد تقع بعض النفقات بصفة غير متكررة ولكن تعالج كنفقات إيرادية، كما قد تقع بعض العناصر المتكررة بطبيعتها ولكن تعالج كنفقة رأسمالية مثل أجور العاملين فى إنشاء أصول ثابتة بالمنشأة.

(د) حجم النفقة

يعتمد هذا الأساس على حجم النفقة وعلاقتها بالإيرادات. فإذا كانت النفقة متناسبة مع الإيراد بحيث يمكن تحميله بها كانت النفقة إيرادية، أما إذا كانت النفقة كبيرة الحجم بحيث يتعذر تغطيتها من إيرادات الفترة المالية التى تستحق خلالها فإنه يتم تجزئتها على عدة فترات مالية مقبلة، وتعتبر هذه النفقات نفقات رأسمالية أو نفقات إيرادية مؤجلة.

(هـ) طبيعة نشاط المنشأة وسياستها المالية

إن التعرف على طبيعة نشاط المنشأة وسياستها المالية له أهميته فى معالجة مشكلة التمييز بين النفقات الإيرادية والرأسمالية.

تتضمن السياسات المالية للمنشآت قواعد رسملة النفقات، وتشمل هذه القواعد تحديد حداً أدنى للنفقات التى يتم رسملتها (٥٠٠ جنيه أو ١٠٠٠ جنيه مثلاً) وما يقع دون هذا الحد يعالج كنفقة إيرادية بصرف النظر عما يترتب عليه من خدمات. ويراعى فى رسم هذه السياسات قاعدة الأهمية النسبية للنفقة، فليس كل ما يقع من نفقات تؤدى إلى الحصول على خدمات طويلة الأجل يتم رسملتها، فقد يكون حجم النفقة ضئيل نسبياً بحيث تدعو اقتصاديات تشغيل النظام المحاسبى إلى التغاضى عنها واعتبارها نفقة إيرادية دون أن يؤثر ذلك على صحة نتيجة عمليات المنشأة أو مركزها المالى. ويلاحظ ارتفاع هذا الحد فى بعض المنشآت مثل شركات البترول والبنوك

وشركات التأمين التى يسمح لها بتكوين احتياطيات مستترة تساعد على تدعيم مركزها المالى.

مما سبق يتبين لنا أنه ليس هناك حدوداً فاصلة دقيقة للتفرقة بين النفقات الإيرادية والرأسمالية، وأن الأسس السابقة تساعد فى معالجة المشكلة، مع ملاحظة أنه لا يمكن الاعتماد على أساس واحد فقط منها لإجراء هذا التمييز وإنما يجيب الاسترشاد بأكثر من أساس للتأكد من دقة التكييف المحاسبى للنفقة.

٢/٢ أهمية التمييز بين النفقات الإيرادية والرأسمالية

كما سبق القول يتطلب قياس الربح المتدى بصورة عادلة التفرقة بين الأنواع الثلاثة السابقة للنفقات. فالنفقات الإيرادية يتم تحميلها كاملة للفترة المالية التى تستحق خلالها. أما النفقات الإيرادية المؤجلة فإنها توزع على عدة فترات مالية (تتراوح عادة من ٣- ٥ سنوات) حيث تحمل الحسابات الختامية لكل سنة بنصيبها من هذه النفقات ويظهر الباقى ضمن الأصول بالميزانية. ويتبع نفس هذا الإجراء بالنسبة للنفقات الرأسمالية حيث تحمل حسابات النتيجة للسنة المالية بجزء من هذه النفقات يطلق عليه الإهلاك السنوى.

إن الخلط بين هذه الأنواع المختلفة له انعكاس بالغ السوء بالنسبة لقياس التكاليف ونتيجة عمليات المنشأة ومركزها المالى بما يجعل حسابات النتيجة غير معبرة على الوجه الصحيح عن نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة خلال الفترة المالية، كما أن الميزانية لن تعطى صورة صادقة وواضحة للمركز المالى للمنشأة فى تاريخ إعدادها.

ولتوضيح ذلك نفترض الحالتين التاليتين:

(أ) معالجة بعض النفقات الرأسمالية على أنها نفقات إيرادية:

تؤدى المعالجة غير الدقيقة للنفقات الرأسمالية واعتبار بعضها نفقات إيرادية إلى:

- تحميل حسابات النتيجة بنفقات لا تخص السنة المالية الأمر الذى يخفض أرباح المنشأة، وإذا كانت نتيجة نشاط المنشأة خسائر خلال الفترة المالية كانت هذه الخسائر أكبر من الرقم الصحيح.
- إن تخفيض أرباح المنشأة يتيح الفرصة للتهرب الضريبى. كما لا يعطى مؤشراً صحيحاً لمجهودات إدارة المنشأة .
- هذا الإجراء الخاطئ يؤثر على الميزانية حيث تظهر الأصول الثابتة بأقل من قيمتها الحقيقية مما يضلل قارئ الميزانية.
- تؤدى هذه المعالجة إلى تكوين احتياطى سرى أو مستتر لأنها غالباً ما تنطوى على إهلاك أصل ثابت مرة واحدة بدلاً من توزيع تكلفته على عدد سنوات عمره الاقتصادى مما يتعارض مع القواعد المحاسبية المقبولة عامة.

(ب) رسملة بعض النفقات الإيرادية بصورة خاطئة:

إن معالجة بعض النفقات الإيرادية على أنها نفقات رأسمالية تضاف إلى قيمة الأصل بدلاً من تحميلها على حسابات النتيجة يترتب عليها ما يلى:

- عدم تحميل حسابات النتيجة بنفقات تخص السنة المالية، ويعنى ذلك تلقائياً تضخم أرباح المنشأة بصورة غير صحيحة، وتوزيع هذه الأرباح الصورية يعتبر توزيعاً لرأس المال وتحتم قواعد المحاسبة المقبولة عامة المحافظة على رأس المال سليماً.
- إن تضخم الأرباح يزيد من وعاء الضريبة بصورة غير عادلة حيث تعتبر هذه الأرباح جزء من رأس المال وليست عائداً له.

- يؤدى هذا الإجراء إلى تضخم قيمة الأصول الثابتة فى الميزانية على أساس غير سليم لرسملة نفقات إيرادية.

وباختصار فإن عدم الالتزام الدقيق بالتمييز بين الأنواع المختلفة للنفقات يفقد القوائم مصداقيتها وصحتها فتصبح مضللة لقارئها.

٤/٢ دراسة تحليلية لبعض مشكلات قياس النفقات الإيرادية والرأسمالية

على الرغم من وضوح مفهوم كل من النفقات الإيرادية بنوعيها (الفورية والمؤجلة) والنفقات الرأسمالية واتفاق المحاسبين على أسس التفرقة بينها إلا أن الواقع العملى يفرز الكثير من عناصر الانفاق التى تثير جدلاً عند معالجتها محاسبياً.

وفيما يلى نناقش بعض القضايا والمشكلات التى ترتبط بقياس النفقات الإيرادية والرأسمالية.

١/٤/٢ نفقات إصلاح وصيانة الأصول الثابتة

تستلزم المحافظة على الطاقة الإنتاجية للأصول الثابتة القيام بعمليات صيانة وإصلاح وترميم لها حتى يمكن أن تؤدى الغرض منها بكفاءة.

ويمكن التميز بين ثلاثة أنواع من نفقات الصيانة هى:

أولاً: نفقات الصيانة الدورية: تتسم هذه النفقات بالتكرار حيث تقع بصفة منتظمة وعلى فترات قصيرة، وعادة تكون قيمتها صغيرة نسبياً وذلك مثل نفقات التشحيم والتزييت والتنظيف للآلات، ونفقات تصليحات الأدوات الصحية أو الكهربائية، والترميمات البسيطة بالنسبة للمبانى.

وتعتبر هذه النفقات مصروفات إيرادية تحمل على حساب النتيجة خلال فترة استحقاقها.

ثانياً: قد تتضمن عمليات الصيانة تجديد بعض الأجزاء البسيطة اللازمة لتشغيل الأصل مثل تغيير بعض أبواب أو شبابيك أو الأدوات الصحية بالمبنى وإطارات السيارات أو تروس آلة معينة. وهذه العمليات لا تتصف بالدورية إذ أنها تقع بصورة غير منتظمة بحسب ظروف التشغيل، والنفقات اللازمة لمثل هذه التغيرات البسيطة تكون ذات طبيعة رأسمالية لأنها تزيد من قيمة الأصل إلا أنه من الناحية العملية يتعذر معالجتها فى الدفاتر على هذا النحو لعدم وجود حسابات تفصيلية للأجزاء التى يتكون منها الأصل.

ففى حالة السيارات والآلات تغلب معالجتها فى الحسابات كوحدة واحدة من خلال حساب خاص بكل منها، وبالتالى عند تجديد بعض أجزائها البسيطة فإنه يصعب معالجتها كنفقة رأسمالية لأن هذه المعالجة تتطلب استبعاد الباقى من تكلفة الأجزاء القديمة المستبعدة من حساب الأصل.

وبالنظر إلى ضآلة قيمة هذه التغييرات وتطبيقاً لقاعدة الأهمية النسبية يتم معالجتها كنفقات إيرادية.

ثالثاً: نفقات تجديد بعض الأجزاء الكبيرة: قد تتضمن عملية الصيانة تغيير أجزاء كبيرة من الأصل مثل موتور السيارة، والمصاعد الكهربائية فى المبانى، أو إعادة طلاء المبانى، فهذه النفقات تعتبر رأسمالية، وغالباً ما تقع هذه التغييرات على فترات متباعدة وتكلف المنشأة مبلغاً كبيراً نسبياً، كما أنها تزيد من قيمة الأصل.

وتتطلب هذه المعالجة وجود حسابات مساعدة للأجزاء الرئيسية للأصل الثابت بحيث يعامل كل جزء منها بحسب ظروفه الخاصة بالصيانة والإهلاك، على أن يظهر الأصل بالقيمة الإجمالية لمكوناته.

وقد قضى النظام المحاسبى الموحد بتكوين مخصص لمصروفات الصيانة بمبلغ ثابت (يعاد النظر فيه دوريا)، ويحمل هذا المخصص على حساب العمليات الجارية وذلك بهدف ضمان عدالة توزيع مصروفات الصيانة والترميمات الدورية لأى أصل ثابت على الفترات المالية المختلفة. وفى نهاية كل سنة يتم إقفال حساب مصروفات الصيانة فى حساب المخصص المتعلق بها، فإذا ما كانت مصروفات الصيانة الفعلية أكبر من المخصص أى أن هناك رصيد مدين لحساب المخصص يتم تحميل هذا الرصيد على حساب العمليات الجارية. وإذا حدث العكس وكانت مصروفات الصيانة الفعلية أقل من المخصص فإن الفرق يظهر كرصيد للمخصص فى الميزانية ضمن المصروفات المستحقة.

مثال (١)

البيانات التالية خاصة بشاحنة تمتلكها إحدى شركات النقل:

١- تم شراء الشاحنة فى ٢٠٠٣/١/١ بمبلغ ٣٠٢٠٠٠ جنيه.

٢- تستهلك الشاحنة بمعدل ١٠% سنوياً (قسط ثابت).

٣- كانت مصروفات الإصلاح والصيانة فى الثلاث سنوات الأولى من عمر الشاحنة كالآتى:

السنة الأولى: ٨٢٠٠ جنيه:

٢٢٠٠ تزييت وتشحيم – ٦٠٠٠ قطع غيار

السنة الثانية: ١٦٠٠٠ جنيه:

٢٥٠٠ تزييت وتشحيم – ٧٠٠٠ قطع غيار

٢٠٠٠ إطارات – ٤٥٠٠ دهان هيكل الشاحنة

السنة الثالثة: ٢٥٢٠٠ جنيه:

٢٨٠٠ تزييت وتشحيم – ٧٤٠٠ قطع غيار

١٥٠٠٠ عمرة أساسية للموتور.

فإذا علمت أن:

- قيمة الشاحنة عند الشراء محددة كالآتى:

٢٣٠٠٠٠ هيكل وأجزاء – ٧٢٠٠٠ موتور

- أن العمر المتوقع لهيكل الشاحنة ١٠ سنوات، وللموتور ٦ سنوات.

المطلوب:

أولاً: تصوير الحسابات التالية حتى نهاية السنة الثالثة:

أ- الحسابات المساعدة لمكونات الشاحنة ومجمع إهلاكها موضحاً أثر مصروفات الصيانة والإصلاح عليها.

ب- حساب الشاحنة الإجمالى وحساب مجمع إهلاكها.

ثانياً: بيان أثر العمليات السابقة على حسابات النتيجة فى نهاية كل سنة من السنوات الثلاث.

الإجـــابة:

أولاً: الحسابات المساعدة لمكونات الشاحنة:

حـــ/ هيكل الشاحنة

٢٣٠٠٠٠	إلى حـــ/ النقدية ١/١/٢٠٠٣	٢٣٠٠٠٠	رصيد ٣١/١٢/٢٠٠٣
٢٣٠٠٠٠		٢٣٠٠٠٠	
٢٣٠٠٠٠	رصيد ١/١/٢٠٠٤	٢٣٤٥٠٠	رصيد ٣١/١٢/٢٠٠٤
٤٥٠٠	إلى حـــ/ النقدية (دهانات الهيكل)		
٢٣٤٥٠٠		٢٣٤٥٠٠	
٢٣٤٥٠٠	رصيد ١/١/١٠٠٥	٢٣٤٥٠٠	رصيد ٣١/١٢/٢٠٠٥
٢٣٤٥٠٠		٢٣٤٥٠٠	

حـــ/ مجمع إهلاك هيكل الشاحنة

٢٣٠٠٠	رصيد ٣١/١٢/٢٠٠٣	٢٣٠٠٠	من حـــ/ الأرباح والخسائر ٣١/١٢/٢٠٠٣
٢٣٠٠٠		٢٣٠٠٠	
٤٦٥٠٠	رصيد ٣١/١٢/٢٠٠٤	٢٣٠٠٠	رصيد ١/١/٢٠٠٤
		٢٣٥٠٠	من حـــ/ الأرباح والخسائر ٣١/١٢/٢٠٠٤
٤٦٥٠٠		٤٦٥٠٠	
٧٠٠٠٠	رصيد ٣١/١٢/٢٠٠٥	٤٦٥٠٠	رصيد ١/١/٢٠٠٥
		٢٣٥٠٠	من حـــ/ الأرباح والخسائر ٣١/١٢/٢٠٠٥
٧٠٠٠٠		٧٠٠٠٠	

حـــ/ موتور الشاحنة

٧٢٠٠٠	إلى حـــ/ النقدية ١/١/٢٠٠٣	٧٢٠٠٠	رصيد ٣١/١٢/٢٠٠٣
٧٢٠٠٠		٧٢٠٠٠	
٧٢٠٠٠	رصيد ١/١/٢٠٠٤	٧٢٠٠٠	رصيد ٣١/١٢/٢٠٠٤
٧٢٠٠٠		٧٢٠٠٠	
٧٢٠٠٠	رصيد ١/١/٢٠٠٥	٨٧٠٠٠	رصيد ٣١/١٢/٢٠٠٥
١٥٠٠٠	إلى حـــ/ النقدية		
٨٧٠٠٠		٨٧٠٠٠	

حـــ/ مجمع إهلاك موتور الشاحنة

١٢٠٠٠	رصيد ٣١/١٢/٢٠٠٣	١٢٠٠٠	من حـــ/ الأرباح والخسائر ٣١/١٢/٢٠٠٣
١٢٠٠٠		١٢٠٠٠	
٢٤٠٠٠	رصيد ٣١/١٢/٢٠٠٤	١٢٠٠٠	رصيد ١/١/٢٠٠٤
		١٢٠٠٠	من حـــ/ الأرباح والخسائر ٣١/١٢/٢٠٠٤
٢٤٠٠٠		٢٤٠٠٠	
٣٩٧٥٠	رصيد ٣١/١٢/٢٠٠٥	٢٤٠٠٠	رصيد ١/١/٢٠٠٥
		١٥٧٥٠	من حـــ/ الأرباح والخسائر ٣١/١٢/٢٠٠٥
٣٩٧٥٠		٣٩٧٥٠	

ملاحظات على الإجابة:

١- تحدد قسط أهلاك هيكل الشاحنة كالآتى:

السنة الأولى: ٢٣٠٠٠٠ × ١٠% = ٢٣٠٠٠ جنيه

السنة الثانية:

القسط العادى: ٢٣٠٠٠

+ قسط إهلاك الدهان: ٤٥٠٠ ÷ ٩ - ٥٠٠

٢٣٥٠٠ جنيه

وهكذا يحسب إهلاك الإضافات إلى الأصول الثابتة (وكذا التعديلات والتحسينات) على أساس حياة إنتاجية أقصاها المدة المتبقية من حياة الأصل الأساسى.

٢- تم حساب قسط إهلاك موتور الشاحنة كالاتى:

السنة الأولى: ٧٢٠٠٠ ÷ ٦ - ١٢٠٠٠ جنيه

السنة الثانية: - ١٢٠٠٠ جنيه

السنة الثالثة:

القسط الأساسى ١٢٠٠٠

+ قسط إهلاك العمرة ١٥٠٠٠ ÷ ٤ - ٣٧٥٠

١٥٧٥٠ جنيه

حـ/ الشاحنة (الإجمالى)

٣٠٢٠٠٠	إلى حـ/ النقدية ٢٠٠٣/١/١	٣٠٢٠٠٠	رصيد ٢٠٠٣/١٢/٣١
٣٠٢٠٠٠		٣٠٢٠٠٠	
٣٠٢٠٠٠	رصيد ٢٠٠٤/١/١		
٤٥٠٠	إلى حـ/ النقدية (دهان)	٣٠٦٥٠٠	رصيد ٢٠٠٤/١٢/٣١
٣٠٦٥٠٠		٣٠٦٥٠٠	
٣٠٦٥٠٠	رصيد ٢٠٠٥/١/١		
١٥٠٠٠	إلى حـ/ النقدية (عمرة موتور)	٣٢١٥٠٠	رصيد ٢٠٠٥/١٢/٣١
٣٢١٥٠٠		٣٢١٥٠٠	

حـ/ مجمع إهلاك الشاحنة (الإجمالى)

٣٥٠٠٠	رصيد ٢٠٠٣/١٢/٣١	٣٥٠٠٠	من حـ/ الأرباح والخسائر ٢٠٠٣/١٢/٣١ (١٢٠٠٠ + ٢٣٠٠٠)
٣٥٠٠٠		٣٥٠٠٠	
٣٥٠٠٠	رصيد ٢٠٠٤/١/١		
٧٠٥٠٠	رصيد ٢٠٠٤/١٢/٣١	٣٥٥٠٠	من حـ/ الأرباح والخسائر ٢٠٠٤/١٢/٣١ (١٢٠٠٠ + ٢٣٥٠٠)
٧٠٥٠٠		٧٠٥٠٠	
٧٠٥٠٠	رصيد ٢٠٠٥/١/١		
١٠٩٧٥٠	رصيد ٢٠٠٥/١٢/٣١	٣٩٢٥٠	من حـ/ الأرباح والخسائر ٢٠٠٥/١٢/٣١
١٠٩٧٥٠		١٠٩٧٥٠	

ثانياً: تحمل حسابات النتيجة للسنوات الثلاث السابق توضيحها بالعناصر التالية:

- حـ/ أ.خ	**السنة الأولى ٢٠٠٣:**	
	٢٢٠٠	مصروفات تزييت وتشحيم
	٦٠٠٠	قطع غيار
	٣٥٠٠٠	إهلاك الشاحنة
- حـ/ أ.خ	**السنة الثانية ٢٠٠٤:**	
	٢٥٠٠	مصروفات تزييت وتشحيم
	٧٠٠٠	قطع الغيار
	٢٠٠٠	إطارات
	٣٥٥٠٠	إهلاك الشاحنة
- حـ/ أ.خ	**السنة الثالثة ٢٠٠٥:**	
	٢٨٠٠	مصروفات تزييت وتشحيم
	٧٤٠٠	قطع غيار
	٣٩٢٥٠	إهلاك الشاحنة

٢/٤/٣ نفقات التأمين على الأصول الثابتة

تقوم المنشآت عادة بالتأمين على الأصول الثابتة التى تمتلكها ضد المخاطر التى قد تتعرض لها مثل التأمين ضد الحريق بالنسبة للمبانى والتأمين ضد الحوادث بالنسبة للسيارات. وغنى عن القول أن أقساط التأمين تعتبر نفقة إيرادية تحمل على حساب النتيجة فى السنة التى تستحق خلالها ومن الأمور المتعارف عليها فى مجال التأمين أن المستأمن لا يربح من وقوع الخطر المؤمن عليه، فشركة التأمين هى التى تحدد أفضل طرق التعويض بالنسبة لها فقد يتم التعويض بإحدى الطرق التالية:

- إصلاح التلف الناتج عن الخطر.

- تعويض المستأمن نقداً.
- شراء أصل جديد للمستأمن أو إعادة البناء إذا تعلق التأمين بمبنى.

والملاحظ أن مبلغ التعويض غالباً لا يتعادل مع صافى القيمة الدفترية للأصل الثابت، فإذا ما كان مبلغ التعويض أقل أعتبر الفرق خسائر رأسمالية أما إذا تجاوز، مبلغ التعويض صافى القيمة الدفترية للأصل فإن الفرق لا يمكن اعتباره ربحاً لأنه غالبا، إذا تقرر اقتناء أصل جديدة محل الأصل الذى تعرض للخطر فإن ذلك سوف يتطلب مبلغاً أكبر من قيمة التعويض بسبب التضخم وارتفاع الأسعار، ولذا فإنه يمكن القول بأن المنشأة قد خسرت من هذه العملية، وتتفق الآراء فى هذا المجال على أنه من الخطأ ترحيل هذا الفرق (بين قيمة التعويض وصافى القيمة الدفترية للأصل) كأرباح فى حساب الأرباح والخسائر، وإنما يلزم ترحيله إلى حساب احتياطى رأسمالى غير قابل للتوزيع.

وقد أخذ المشرع بهذه المعالجة فى قانون شركات قطاع الأعمال ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، حيث قضت المادة ٣٩ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون بأنه: لا يجوز توزيع الأرباح التى تحققها الشركة نتيجة التصرف فى أصل من الأصول الثابتة أو التعريض عنه، وتكون الشركة من هذه الأرباح احتياطياً يخصص لإعادة أصولها إلى ما كانت عليه أو شراء أصول ثابتة جديدة، أو لسداد ديون الشركة"

مثال (٢)

فيما يلى البيانات الخاصة بمبنى أحدى الشركات والمؤمن عليه ضد الحريق:

١- التكلفة الدفترية للمبنى ٢٤٠٠٠٠ جنيه ومؤمن عليه ضد الحريق بهذه القيمة.

٢- معدل الإهلاك السنوى للمبنى ٣%.

٣- تعرض المبنى لحريق مدمر اتلفه تماماً وذلك بعد مرور ثمانية سنوات على اقتنائه.

٤- كانت البدائل أمام شركة التأمين كالآتى:

أ- بناء مبنى جديد للشركة، وقدرت التكلفة اللازمة لذلك بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه.

ب- دفع قيمة التعويض نقداً.

وقد اختارت شركة التأمين دفع مبلغ التعويض النقدى وقامت بالفعل بتسديده بشيك.

المطلوب:

بيان قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات السابقة.

الإجابة:

قيود اليومية

		من مذكورين
٥٧٦٠٠		حـ/ مجمع أهلاك المبنى
١٨٢٤٠٠		حـ/ مبانى محترقة
	٢٤٠٠٠	إلى حـ/ المبانى
		إقفال حساب المبنى المحترق
٢٤٠٠٠		من حـ/ شركة التأمين
		إلى مذكورين
	١٨٢٤٠٠	حـ/ مبانى محترقة
	٥٧٦٠٠	حـ/ احتياطى رأسمالى
		استحقاق مبلغ التعويض
٢٤٠٠٠٠		من حـ/ البنك
	٢٤٠٠٠٠	إلى حـ/ شركة التأمين
		تحصيل التعويض من شركة التأمين

٣/٤/٢ نفقات إستبدال الأصول الثابتة

يقصد بنفقات استبدال الأصول الثابتة المبالغ التى تتحملها المنشأة بغرض إحلال أصل مكان أصل آخر قديم تقرر الاستغناء عنه.

وقد يكون الاستبدال للأصل كاملاً (إحلال آلة محل أخرى) وقد يكون الاستبدال جزئياً (مثل إحلال مصعد محل آخر، أو إحلال موتور جديد لسيارة محل آخر) وقد يكون الأصل الجديد مماثلاً للأصل القديم أو غير مماثل.

ويتم استبدال الأصول الثابتة عند انتهاء عمرها الإنتاجى، وقد يتم بصورة غير عادية قبل ذلك إذا رغبت المنشأة فى اقتناء أصل أكثر كفاءة من الأصل القديم.

ويراعى عند استبدال الأصول الثابتة الفصل بين عملية إزالة الأصل القديم وما تتطلبه من نفقات لفك أجزائه أو هدمها وبيعها أو استخدامها فى أغراض أخرى بالمنشأة وعملية اقتناء الأصل الجديد، ويلزم معالجة كل منهما محاسبياً على حدة. يجعل حساب الأصل القديم مديناً بقيمته الدفترية مضافاً إليه نفقات إزالته ودائناً بقيمة الأجزاء المباعة منه أو المحولة للمخازن. ويعكس رصيد هذا الحساب خسارة الاستبدال وتحمل على حساب النتيجة للسنة التى يتم فيه الإحلال، أما الأصل الجديد فيفتح له حساب خاص يجعل مديناً بتكلفة اقتنائه بما فيه قيمة الأجزاء المحولة من الأصل القديم.

وإذا كان الاستبدال جزئياً على سبيل المثال تم تغيير موتور قديم بإحدى السيارات تكلفته التاريخية (قيمته الدفترية) ٢٣٠٠٠ جنيه. بموتور جديد تكلفته ٣٠٠٠٠ جنيه، وبفرض أن مجمع إهلاك الموتور القديم حتى تاريخ الاستغناء عنه ١٨٠٠٠ جنيه. فإن المعالجة المحاسبية تقتضى:

- إضافة قيمة الجزء الجديد (٣٠٠٠٠ جنيه) إلى تكلفة الأصل (السيارة) باعتبارها نفقة رأسمالية.

- استبعاد القيمة الدفترية للجزء القديم (٢٣٠٠٠) من تكلفة الأصل الإجمالية.

- تحدد خسارة الجزء القديم المستبدل وتتمثل فى الفرق بين القيمة الدفترية له (٢٣٠٠٠ جنيه) ومجمع إهلاكه (١٨٠٠٠ جنيه) أى أنها تتحدد بصافى القيمة الدفترية للجزء القديم ٥٠٠٠ جنيه (بفرض عدم وجود قيمة بيعية له)

هناك اتجاهان لمعالجة خسارة الأجزاء المستبعدة، الاتجاه الأول يرى إضافتها إلى تكلفة الأصل بإعتبار أن عملية الاستبدال هى المسئولة عن وقوعها ومن ثم فهى جزء من تكلفة الاستبدال، أما الاتجاه الثانى فيرى ترحيل هذه الخسارة إلى حسابات النتيجة للمنشأة لتجنب تضخيم تكلفة الأصل الأساسى (السيارة) دون زيادة حقيقية فى منفعته، ويفضل الاتجاه الثانى حتى تعكس الميزانية القيمة الصحيحة للأصول الثابتة دون تضخم.

مثال (٣)

تمتلك إحدى الشركات آلة معينة بياناتها على النحو التالى:

١-تكلفة اقتنائها ٩٠٠٠٠ جنيه.

٢- تاريخ الاقتناء ٢٠٠٠/١/١

٣- معدل اهلاكات السنوى ١٠% (بطريقة القسط الثابت)

وفى ٢٠٠٥/٦/٣٠ قررت الشركة استبدال هذه الآلة بآلة أخرى ذات قدرة إنتاجية أكبر لمواجهة طلبات العملاء المتزايدة. وبلغ ثمن شراء الآلة الجديدة ١٣٠٠٠٠ جنيه، ومصروفات الشحن ٣٠٠٠ جنيه، ومصروفات التركيب واختبارات بدء التشغيل ٧٠٠٠ جنيه.

فإذا علمت أن تكلف إزالة الآلة القديمة ٢٥٠٠ جنيه، وقد حول منها بعض الأجزاء للآلة الجديدة قيمتها ١٥٠٠٠ جنيه، كما حولت أجزاء أخرى لمخازن الشركة لاستخدامها فى أغراض الصيانة ٤٧٥٠ جنيه، وبيعت باقى الأجزاء بمبلغ ١٥٢٥٠ جنيه .

المطلوب:

تصوير حساب من كل الآلة القديمة والآلة الجديدة.

الإجابة:

حـ/ الآلة القديمة

٩٠٠٠٠	رصيد	٤٩٥٠٠	من حـ/ مجمع الإهلاك
٢٥٠٠	إلى حـ/ النقدية (تكلفة الآلة)	١٥٠٠٠	من حـ/ الآلة الجديدة
		٤٧٥٠	من حـ/ مخازن قطع الغيار
		١٥٢٥٠	من حـ/ النقدية
		٩٠٠٠	من حـ/ الأرباح والخسائر (خسارة الإستبدال)
٩٢٥٠٠		٩٢٥٠٠	

حـ/ الآلة الجديدة

١٣٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية (ثمن الشراء)		
٣٠٠٠	إلى حـ/ النقدية (م. الشحن)		
١٧٠٠٠	إلى حـ/ النقدية (م. التركيب)		
١٥٠٠٠	الى حـ/ الآلة القديمة		
		١٦٥٠٠٠	رصيد يظهر بالميزانية
١٦٥٠٠٠		١٦٥٠٠٠	

٤/٤/٢ رسملة فائدة الاقتراض المتعلقة بتمويل الأصول الثابتة

مما لاشك فيه أن إقتناء الأصول الثابتة يتطلب مبالغ كبيرة نسبياً خاصة فى المنشآت الصناعية والإستخراجية مما يدفعها إلى كثير من الأحيان إلى الإقتراض.

وقد ثار جدل حاد حول معالجة فائدة القروض التى تعقدها المنشآت بغرض تمويل عملية اقتناء الأصول الثابتة أو عبء الفائدة الذى تتحمله إذا ما منحها المورد أجلاً طويلاً للسداد.

إن المعالجة المحاسبية المتعارف عليها تقضى بإعتبار عبء الفائدة نفقة دورية وليست تكلفة سلعية تضاف إلى قيمة الأصل. وقد سادت هذه المعالجة فترة طويلة من الزمن استناداً إلى أن إضافة فائدة الاقتراض إلى التكلفة الفعلية للأصل سوف تؤدى إلى تضخيم وهمى فى قيمته، وأن تدبير الأموال اللازمة للوفاء بثمن الأصل مسألة مالية بحته تتوقف على ظروف المنشأة وسياستها المالية وينبغى أن تتحدد تكلفة الأصل بمنأى عن هذه الظروف.

ولكن مع إرتفاع سعر الفائدة واستغراق بعض الأصول الثابتة وقتاً طويلاً نسبياً فى تشييدها اتجهت بعض الشركات فى الولايات المتحدة الأمريكية خاصة التى تعمل فى مجالات التعدين والصلب وتنمية وتحسين الأراضى وخطوط الأنابيب ومعامل التكرير إلى رسملة الفائدة المستحقة للغير عن قروض تمويل الأصول الثابتة تحت التشييد.

وقد تضمن الفكر المحاسبى بعض الآراء المؤيدة لهذا الاتجاه، بل هناك من نادى برسملة مبالغ تقابل الفائدة على رأس المال المستخدم فى الأصول الثابتة التى يستغرق إنشاؤها فترة طويلة نسبياً، سواء كانت الأموال مقترضة من الغير أو مملوكة للمنشأة. بما يعنى رسملة الفائدة المستحقة للغير والفائدة المحتسبة عن الأموال المملوكة.

ونظراً لأهمية المشكلة وما تنطوى عليه بعض الآراء والممارسات العملية من خروج على القواعد المحاسبية المقبولة عامة لهذا أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB فى عام ١٩٧٩ التوصية رقم ٣٤ بعنوان

"رسملة الفائدة على القروض" حدد بمقتضاها قواعد رسملة فائدة القروض، وتتلخص هذه القواعد فيما يلى:

أ – حددت أنواع الأصول التى يمكن اعتبار الفائدة على القروض عنصراً من عناصر تكلفتها.

ب– أوجبت التوصية ضرورة الإلتجاء إلى هذا الأسلوب فى معالجة فائدة الاقتراض إذا كان التأثير جوهرياً.

جـ– حدد نطاق الفوائد التى يمكن رسملتها بالفائدة المدفوعة فقط الأمر الذى يعنى عدم رسملة الفائدة المحتسبة كما فى حالة التمويل الذاتى.

وقد حددت التوصية أيضاً قواعد حساب وإثبات الفائدة المرسملة، كما حددت قواعد الإفصاح عنها.

ويلاحظ فى هذا المجال أن النظام المحاسبى الموحد قد أخذ بالرأى القائل بعدم تحميل الأصل الثابت بعبء الفائدة حيث قضى باستبعاد التكاليف المباشرة لتمويل الأصول الثابتة وتتمثل هذه التكاليف فى الفوائد وفروق العملة ومصروفات فترة الإئتمان، وقد اعتبر النظام هذه التكاليف "نفقات إيرادية مؤجلة" إلى أن تبدأ الأصول الثابتة فى الإنتاج، وبعد تتحمل بها الفترة المالية.

ووفقاً لمعايير المحاسبة المصرية فإن معالجة تكلفة الإقتراض لتمويل إقتناء الأصول تكون على النحو التالى:

أولاً: أن القاعدة العامة فى هذا الصدد تقضى باحتساب تكلفة الأصل على أساس سعره النقدى Cash Price، على أن يعالج الفرق بين السعر النقدى وإجمالى المدفوعات على أنه تكاليف تمويل يتم توزيعها على فترة الإئتمان وتعالج كمصروفات إيرادية.

ثانياً: يمكن السماح برسملة تكلفة الإقتراض ضمن تكلفة الأصل وذلك إذا توافرت الشروط التالية:

أ – أن تكون الأصول مؤهلة لتحمل تكلفة الإقتراض، ويقصد بها الأصول التى تتطلب بالضرورة فترة زمنية طويلة لإنشائها وتجهيزها للإستخدام فى الأغراض المحددة لها أو لبيعها أو تأجيرها، ومن أمثلة ذلك المصانع ومحطات توليد الطاقة والإستثمارات العقارية.

ب– أن يكون اقتراض الأموال خصيصاً بغرض إقتناء أو إنشاء أو إنتاج الأصل حتى يمكن تحديد تكلفة الإقتراض بسهولة. وإذا تعذر إيجاد علاقة مباشرة بين قرض معين وأصل مؤهل ليتحمل تكلفة الإقتراض، كما هو الحال عندما يكون نشاط التمويل فى المنشأة منسق مركزياً، فإنه يمكن اللجوء إلى التقدير الحكمى لتحديد ما يخص الأصل من تكلفة الإقتراض الشاملة.

جـ– تبدأ عملية رسملة الاقتراض من تاريخ بدء الإنفاق على الأصل، وتستمر أثناء القيام بالأنشطة الجوهرية الضرورية لإعداد الأصل للإستخدام فى الأغراض المحددة له أو لبيعه للغير.

ويتم التوقف عن رسملة تكلفة الإقتراض عندما يصبح الأصل جاهزاً للإستخدام، وبعدها تعالج هذه التكلفة بإعتبارها مصروفات جارية (إيرادية) تحمل على حساب الأرباح والخسائر للفترات التى تستحق خلالها.

٥/٤/٣ نفقات الدعاية والإعلان

تستخدم المنشآت العديد من وسائل الدعاية والإعلان لترويج منتجاتها. وتتأرجح المعالجة المحاسبية لنفقات الإعلان بين التقسيمات الثلاث الرئيسية السابق الإشارة إليها للنفقات، فقد تعالج كنفقات إيرادية أو نفقات رأسمالية أو نفقات إيرادية مؤجلة، ويتوقف الأمر على عدة عوامل أهمها:

أ – **نوع ووسيلة الإعلان:** تتعدد أساليب الإعلان فقد يتم الإعلان فى الجرائد أو المجلات أو التليفزيون، وقد يأخذ شكل ثابت كاللوحات الإعلانية الثابتة.

ب– **الغرض من الإعلان:** فقد يتم الإعلان بغرض تذكير العملاء بمنتجات المنشأة، وقد يصاحب الإعلان منتجاً جديداً بهدف فتح أسواق له (الحملات الإعلانية).

جـ– **فترة الإنتفاع من الإعلان:** تفيد بعض الإعلانات فى تنشيط المبيعات فى المدى القصير، بينما يمتد أثر بعضها الآخر إلى عدة سنوات مالية مقبلة مثل الحملات الإعلانية والإعلانات الثابتة.

د – **حجم النفقة:** يؤثر حجم النفقة على طريقة تكييفها محاسبياً، فقد يكون الإعلان ثابتاً ولكن لضآلة قيمته نسبياً يتم معالجتها كنفقة إيرادية وفى ضوء هذه العوامل تتحدد نوعية نفقات الإعلان كالآتى:

أولاً: نفقات الإعلان الدورى (التذكيرى)

تستهدف هذه النفقات تذكير العملاء بمنتجات المنشأة، وتتميز بالدورية أو التكرار وصغر حجمها نسبياً، كما أن الإستفادة من هذه الإعلانات ترتبط بفترات قصيرة الأجل، ولذلك تعالج هذه النفقات كنفقات إيرادية فتحمل على الفترة المالية التى تستحق خلالها بالكامل.

ثانياً: نفقات اللوحات الإعلانية الثابتة:

ينظر إلى اللوحات الإعلانية (الإعلانات المضيئة) على أنها أصلاً ثابتاً، ومن ثم فإن تكلفة إنشائها تعتبر نفقة رأسمالية، ويطبق بشأنها قواعد الإهلاك فتوزيع تكلفتها على سنوات العمر المقدرة لها، وكما هو الحال بالنسبة للأصول الثابتة فإن تكلفة الصيانة الدورية لهذه اللوحات وكذا تكلفة تشغيلها تعتبر نفقة إيرادية تحمل على الفترة التى تستحق خلالها.

إذا كانت اللوحات الإعلانية مستأجرة من الغير فإن قيمة الإيجار وكافة النفقات الأخرى المرتبطة بها تعتبر نفقة إيرادية.

ثالثاً: نفقات الحملات الإعلانية:

تقوم المنشآت التجارية بحملات إعلانية عادة عند إدخالها سلعة جديدة أو عند إدخال المنافسين سلع أخرى منافسة، وقد تقوم المنشأة بهذه الحملات عندما تستشعر تحول العملاء إلى سلع بديلة، وتتميز هذه الحملات بضخامة حجم المبالغ المنفقة عليها نسبياً، كما أنها تتكرر على فترات متباعدة، وتتوقع المنشآت الحصول على منفعة هذه الحملات فى فترة تتجاوز السنة المالية، لكل هذه الإعتبارات فإنه لا يمكن تحميل تكلفة الحملة الإعلانية على فترة مالية واحدة، وإنما تصنف على أنها نفقة إيرادية مؤجلة تستهلك على عدد معين من السنوات يتراوح عادة بين ٣-٥ سنوات.

وقد أخذ النظام المحاسبى الموحد بهذا التصنيف حيث أعتبر نفقات الحملات الإعلانية نفقات إيرادية مؤجلة وقضى بإهلاكها على خمسة سنوات.

(٦) موقف مراجع الحسابات من مشكلة تخصيص النفقات على الفترات المالية:

يهتم المراقب بمشكلة التفرقة بين أنواع النفقات المختلفة (الإيرادية بنوعيها والرأسمالية) وذلك من منطلقين رئيسيين هما:

أولاً: إن الخطأ فى تكييف النفقات له أثره البالغ الأهمية على قياس التكاليف ونتيجة الأعمال والمركز المالى للمنشأة، والمراقب مسئول عن إبداء رأيه الفنى المحايد فى مدى تعبير حساب الأرباح والخسائر عن نتيجة نشاط المنشأة خلال الفترة موضع المراجعة، وكذلك ما إذا كان الميزانية تعبر بصورة صحيحة وواضحة عن المركز المالى للمنشأة.

ثانياً: إن الخلط بين أنواع الإنفاق الثلاثة يعنى الخروج على كثير من القواعد المحاسبية المقبولة عامة، والمراقب ملتزم بإبداء رأيه فيما إذا كانت المنشأة قد طبقت قواعد المحاسبة المتفق عليها بوجه عام.

وإنطلاقاً من هذه المسئوليات يتحدد موقف المراجع من هذه المشكلة على النحو التالى:

أ - على المراقب التحقق من التزام المنشأة بالتفرقة بين تلك النفقات مع مراعاة ظروف المنشأة وطبيعة نشاطها وطبيعة النفقة. وهو فى سبيل ذلك يقوم بمراجعة الإضافات إلى الأصول الثابتة للتأكد من أنها لا تتضمن أى نفقات إيرادية. ومراجعة عناصر النفقات الإيرادية التى ترتبط بالأصول الثابتة مثل نفقات الصيانة للتأكد من عدم تضمينها أى نفقات رأسمالية.

ب- التعرف على سياسة المنشأة فى رسملة النفقات، وعلى المراقب التأكد من اتفاق هذه السياسة مع القواعد المحاسبية المقبولة عامة، كما عليه التحقق من إلتزام المنشأة بهذه السياسة وتطبيقها من فترة لأخرى.

يمكن للمراقب عند تقويم وفحص السياسة المالية للمنشأة (فيما يختص برسملة النفقات) الإسترشاد بما جاء فى توصيات مجلس معايير المحاسبة على التكلفة بالولايات المتحدة خاصة التوصية رقم ٤٠٤ والتى حدد فيها المجلس ملامح السياسة القويمة لرسملة التكاليف فى المنشآت الاقتصادية.

جـ- إذ تبين للمراقب وجود خلط فى الحسابات بين أنواع الإنفاق المختلفة السابق توضيحها فإن موقفه سوف يتحدد فى ضوء حجم هذا الخطأ، فإذا كانت قيمة الخطأ ضئيلة وتأثيرها محدود على حسابات النتيجة والمركز المالى فإنه يمكن أن يتغاضى عنه، أما إذا كان مبلغ الخطأ كبير بحيث يؤثر تأثيراً جوهرياً على القوائم المالية فيجب أن يطلب المراقب من إدارة المنشأة تصحيحه بالدفاتر، وإذا لم تستجب الإدارة وتقوم بالتصحيح المطلوب عليه أن يشير إلى هذا الخطأ فى تقريره وبذلك يدرأ عن نفسه ما قد يواجهه من مسئولية.

الفصل الثامن

بعض المشكلات المحاسبية وموقف مراجع الحسابات منها

حالات تطبيقية:

الحالة رقم (١)

تقضى معايير أداء المراجعة بأن يوضح المراجع فى تقريره ما إذا كانت القوائم المالية للمنشأة أعدت طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، المطلوب منك توضيح ما إذا كانت الأمور التالية التى حدثت فى إحدى الشركات المساهمة قد عولجت طبقاً لهذه المعايير، مبيناً المعالجة التى تقبلها كمراقب حسابات فى كل حالة (إن كانت معالجة الإدارة غير مقبولة):

١- لم تحتسب الشركة إهلاكاً لبعض الآلات نظراً لعدم استخدامها فى النشاط خلال الفترة.

٢- استخدمت الشركة طريقة إعادة التقدير لحساب إهلاك المبانى.

٣- لم تحتسب الشركة إهلاك لآلة معينة نظراً لاستهلاكها دفترياً فى بداية العام الحالى، وكانت بيانات هذه الآلة كالآتى:

- التكلفة التاريخية للآلة ١٨٠٠٠ جنيه.
- العمر الإنتاجى الذى قدر عند الاقتناء ست سنوات.
- استخدمت الآلة خلال العام الحالى، ويقدر الفنيون صلاحيتها للاستخدام خلال العامين القادمين.

٤- اشترت الشركة سيارة نقل بمبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه بخصم نقدى ٥% إذا تم السداد خلال شهر، وقد استفادت الشركة من هذا الخصم، وقامت بتسجيله كخصم مكتسب ضمن إيرادات الفترة.

٥- أظهرت الشركة مبلغ ٩٠٠٠ جنيه مخصص تعويضات قضائية ضمن الخصوم بالميزانية رغم انتهاء الغرض منه.

٦- تضمنت مصروفات الصيانة الآلات مبلغ ١٨٠٠٠ جنيه قيمة أجزاء هامة تم تركيبها فى الآلات فى منتصف العام لتزيد من طاقتها الإنتاجية، ويقدر عمر هذه الأجزاء بأربع سنوات.

٧- اشتملت مصروفات الإعلان فى قائمة الدخل عن الفترة مبلغ ٢١٠٠٠ جنيه قيمة حملة إعلانية فى بداية العام الحالى صاحبت منتجات جديدة للشركة، ويقدر الاستفادة منها بثلاث سنوات.

٨- تمتلك الشركة مبنى إدارى قامت بتحويله إلى معرض، وتكلف ذلك ٨٠٠٠٠ جنيه، وقد أدرجت هذه التكلفة ضمن مصروفات الصيانة بقائمة الدخل.

٩- قامت الشركة بتصنيع أثاث لاستخدامها الذاتى، وتم إثباته فى الدفاتر بتكلفة الإنتاج مضافاً إليه ١٠% كأرباح نظراً لانخفاض تكلفته عن ثمن شرائه من الخارج.

١٠- تم بيع أحد الأصول الثابتة بربح قدره ٢٠٠٠٠ جنيه، أدرج ضمن الإيرادات بقائمة الدخل.

الحالة رقم (٢)

الآتى بعض العمليات (المستقلة)، والمطلوب بيان المعالجة المحاسبية الصحيحة لكل منها:

أولاً: إحدى الشركات بصدد بناء مصنع جديد، وفى سبيل ذلك حصلت على قرض من البنك العقارى، وقد استغرقت عملية الإنشاء سنتين، وبلغت الفوائد المستحقة للبنك عن هذه الفترة ١٢٠٠٠ جنيه، وهناك فوائد قدرها ٤٠٠٠ جنيه تستحق سنوياً عن هذا القرض حتى تاريخ استحقاقه بعد ثلاث سنوات.

ثانياً: حصلت إحدى المنشآت على مجموعة آلات مقابل التنازل عن قطعة أرض مملوكة لها، وكانت القيمة الدفترية لقطعة الأرض ١٠٠٠٠٠ جنيه، وقيمتها السوقية العادلة ١٨٠٠٠٠، وكانت القيمة السوقية العادلة للآلات ١٣٠٠٠٠ جنيه.

وضح المعالجة المحاسبية الصحيحة لإثبات عملية المبادلة بفرض:

أ - إن القيمة السوقية العادلة للآلات هى الأكثر دقة.

ب - أنه قد تعذر تحديد قيمة سوقية عادلة للآلات بالنظر إلى عدم وجود نوعية مماثلة لها فى السوق.

ثالثاً: الشركة المصرية للأعمال المعدنية فى احتياج لآلات وأوناش متخصصة لدى الشركة العربية للإنشاءات، وقد تم الاتفاق بينهما على أن تتنازل الشركة المصرية عن عقار تمتلكه إلى الشركة العربية للإنشاءات مقابل الحصول على الآلات والأوناش التى ترغب فى الحصول عليها، وقد توافرت المعلومات التالية حول هذين الأصلين:

١- بالنسبة للعقار: القيمة الدفترية ٤٠٠٠٠٠ جنيه ، والقيمة السوقية العادلة له ٦٥٠٠٠٠ جنيه.

٢- بالنسب للآلات والأوناش: القيمة الدفترية ٥٠٠٠٠٠ جنيه، والقيمة السوقية العادلة ٤٣٠٠٠٠ جنيه. هذا وتضمنت عملية المبادلة قيام الشركة العربية للإنشاءات بسداد مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه.

بين المعالجة المحاسبية السليمة فى دفاتر الشركتين.

فى هذه الحالة يعالج الفرق بين السعر الفورى وإجمالى المدفوعات للمورد على أنه تكاليف تمويلية يتم توزيعها على فترة الائتمان ولا تحمل على تكلفة الأصل وعليه تكون تكلفة الآلة كما يلى:

الثمن النقدى الفورى	٤٦٥٥٠
أتعاب الفحص	٥٠٠٠
رسوم تأمين أثناء النقل	٣٠٠٠
تكاليف إعداد الموقع	٢٠٠
تكاليف مناولة وتسليم	١٠٠
تكاليف التركيب	٥٠٠
إجمالى تكلفة الآلة	٥٥٣٥٠ جنيهاً

ملحوظة: الثمن النقدى الفورى بعد استبعاد الخصم التجارى والخصم النقدى

٢- تكلفة اقتناء الآله باستخدام المعالجة البديلة لتكلفة الإقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أصل (أى فى ظل رسملة تكلفة الاقتراض):

تكلفة الآلة فى ظل المعالجة القياسية	٥٥٣٥٠ جنيهاً
+ تكلفة إقتراض مباشرة	١٠٤٥٠
إجمالى تكلفة الآله	٦٥٨٠٠

ملحوظة:

تكلفة اقتراض مباشرة عبارة عن :

خصم نقدى مضاع	٩٥٠ج	(٤٧٥٠٠ × ٢%)
+ فوائد تأخير	٩٥٠٠	(٤٧٥٠٠ × ٢٠%)
	١٠٤٥٠ جنيها	

السؤال الثانى:

أ- وفقا للرأى المحاسبى (٢٨) لمجلس مبادئ المحاسبة المالية يجب أن تتضمن القوائم المالية الفترية حد أدنى من البيانات المالية التى يجب الإفصاح عنها . ناقش بايجاز مبينا الحد الأدنى من البيانات المطلوب الإفصاح عنها فى القوائم المالية الفترية.

ب- إذا كانت القوائم المالية الفترية للأحد البنوك لا تتضمن الافصاحات الملائمة يجب على المراجع تعديل التقرير النمطى للفحص المحدود . ما هى التعديلات التى يجب على المراجع إدخالها على التقرير النمطى للفحص المحدود فى هذه الحاله. اكتب فقرة تقرير الفحص التى توضح ذلك مفترضا ما تراه ضروريا من بيانات .

السؤال الثالث :

المقصود بكل من:

١- الرأى العكسى فى القوائم المالية.

٢- الاحتياطات المستترة.

٣- المخصصات التقويمية.

٤- تأكيد الثقة فى النظم.

٥- تأكيدات الثقة فى المواقع الالكترونية.

٦- وسائل السداد فى التجارة الالكترونية.

السؤال الرابع:

الأتى بعض الأمور التى أسفر عنها فحص حسابات إحدى الشركات المساهمة.

المطلوب: بيان المعالجة الصحيحة لكل منها ، وموقف مراقب الحسابات

١- أظهرت الشركة بعض الالتزامات العرضية المحتملة فى شكل حسابات نظامية.

٢- إن الشركة مازالت تحتفظ بمخصص ضرائب تتنازع عليها، مع العلم بأن الشركة قامت بتسديد المستحقات الضريبية محل الخلاف مع مصلحة الضرائب.

٣- أضافت الشركة قيمة فوائد قرض من أحد البنوك إلى تكلفة الآلات ، نظرا لأنها حصلت على القرض خصيصاً لاقتناء هذه الآلات .

٤- لم تحتسب الشركة إهلاك للمبانى على اساس أن قيمتها الدفترية تساوى صفر.

٥- تم تقويم الاستثمارات المالية بغرض المتاجره بإعتبارها وحده واحدة ، وذلك عند تحديد مخصص هبوط أسعار الاستثمارات المالية .

٦- تم بناء مبنى إدارى للشركة بمعرفة عملها وموظفيها، وقد أثبتت بتكلفته الإجمالية وقدرها ٩٦٠٠٠ ج وبيانها كالآتى :

٥٠٠٠٠ خامات – ٢٠٠٠٠ عمله – ١٣٠٠٠ نصيب المبنى من مرتبات الإدارة العليا – ٨٠٠٠ فوائد قرض التمويل عملة البناء – ٥٠٠٠ تعويض لأحد مهندس الشركة أصيب أثناء عملية البناء .

علماً بأن قيمة أقل عطاء استلمته الشركة لتنفيذ هذه البناء بلغت ٧٠٠٠٠ جنيه.

٧- قامت الشركة بتحميل حسابات النتيجة بقسط الاهلاك المعيارى للآلات بالإضافة إلى ٣٠% من تكلفة الآلات المشتراه خلال العام تطبيقا لقانون الضرائب رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥.

نموذج إختبار

السؤال الأول:

أولا – يشك المراجع القانونى لشركة الاسكندرية التجارية فى وجود تزوير فى الشيكات المحرره من خلال تزوير توقيع المدير المالى للشركة . فإذا علمت أن عدد الشيكات المحرره خلال العام عددها ٤٠٠٠ شيك قيمتها ١٩٦٠٠٠ جنيه . بغرض أن هذه الشيكات تتضمن ٢٠ توقيع مزور. ما هو عدد الشيكات التى يجب أن يفحصها المراجع ليكون واثقا بدرجة ٩٠% من إكتشاف حالة تزوير واحدة على الأقل .(ملاحظة: معامل الثقة عند مستوى ٩٠% = ٢,٣)

ثانيا. عند مراجعتك لحساب المخزون فى شركة الحلو التجارية تبين مايلى:

– يكون المخزون من ٥٠٠٠٠م مقرره مسجلة بملفات المخزون الالكترونية بقيمة دفترية ٣,٢٠٠,٠٠٠جنيه.

– يقدر التحريف المسموح به فى ضوء الأهمية النسبية للمبالغ التى تتضمنها ملفات المخزون ٢٧٣٠٠٠ جنيه.

– تقرر معدل ٥% خطر القبول الخاطئ، ٤% خطر الرفض غير الصحيح (معاملات الخطر ١,٦٤ ، ٢) على التوالى.

– الانحراف المعيارى المقدر للمجتمع ١٥ جنيه والإنحراف المعيارى للعينه من واقع المراجعة ١٥ جنيه ايضاً.

– متوسط قيم مفردات العينة من واقع المراجعة ٦٢ جنيه.

المطلوب، باستخدام معاينة المتغيرات (التقدير باستخدام الوسط الحسابى)

المطلوب الاجابة عما يلى،

(١) احسب حجم العينة.

(٢) احسب إجمالى القيمة المقدرة والتحريف المتوقع لرصيد المخزون.

(٣) هل تقبل الرصيد الدفترى للمخزون أم لا؟ لماذا؟

التقويم المستمر للطلاب

الورقة البحثية التاسعة

يرغب مجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة فى إجراء توزيع للأرباح يفوق المعتاد بغرض زيادة قيمة أسهم الشركة فى بورصة الأوراق المالية ، ولتحقيق ذلك لجأ إلى الوسائل التالية:

١- ترحيل خسائر العام السابق إلى الأعوام القادمة.

٢- ترحيل الفائض من إعادة تقويم بعض الأصول الثابتة (الأراضى والمبانى) إلى حساب الأرباح والخسائر.

٣- تخفيض قسط الاهلاك السنوى للأصول الثابتة بحجة أن القيمة الاستبدالية للأصول تزيد عن قيمتها النقدية.

٤- إعادة إظهار الإحتياطى المستمر الذى سبق تكوينه فى الأعوام السابقة والذى يتضمنه كل من مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها ومخصص التعريفات.

٥- استخدام الربح الناتج من بيع مبنى أحد المخازن الق عية للشركة.

٦- ترحيل علاوة إصدار أسهم جديدة إلى حساب الأرباح والخسائر.

٧- عدم تكوين مخصص هبوط أسعار للمخزون السلعى رغم إنخفاض قيمته السوقية عن التكلفة :

المطلوب:

تحديد موقفك لمراتب حسابات بشأن هذه المعالجات.

التقويم المستمر للطلاب

الورقة البحثة الثامنة

بصفتك مراقباً لحسابات إحدى الشركات الصناعية التى تمارس التجارة الالكترونية إستيراداً وتصديراً (استيراد الآلات ومستلزمات الإنتاج وتصدير المنتجات)

المطلوب :

أولا : بيان خمسة من أهم المخاطر والمشكلات التى تواجهك عند مراجعة القوائم المالية لهذه الشركة.

ثانيا : إذكر عشرة من الضوابط والإجراءات الرقابية التى ينبغى أن تجدها فى نظم الرقابة الداخلية بالشركة المتعلقة بما يلى :

أ- ضبط استخدام الحاسب والأجهزة الإلكترونية بالشركة.

ب- حماية البيانات الهامة للشركة .

جـ- تأمين الصفقات التى تتم عبر التجارة الإلكترونية.

ثالثا : ما هى أهم الاعتبارات التى ينبغى أن تراعيها عند مراجعة الصفقات الإلكترونية للشركة.

التقويم المستمر للطلاب

الورقة البحثة السابعة

ماهى أهم الحالات والمواقف التى تجعل مراقب الحسابات بالصدر:

أولا، تقرير نظيف (غير متحفظ) ولكن مضافا إليه فقرة لتوجيه إنتباه القارئ.

ثانيا، تقرير برأى متحفظ .

ثالثا، تقرير يمتنع فيه عن ابداء الرأى.

رابعا، تقرير يتضمن رأى عكس.

التقويم المستمر للطلاب – الورقة البحثية السادسة

أولاً – حدد موقف المراجع في حالات الغش التالية :

(١) يختلس موظف الشركة الذي يحرر شيكات المدفوعات النقدية بعدم تسجيلها في الدفاتر .

(٢) صعوبة تقدير الالتزامات المحتملة بشكل موضوعي والحاجة إلى التقدير الشخصي .

(٣) كميات كبيرة من البضاعة المباعة سجلت كمبيعات وتم سرقتها بدلاً من شحنها إلى العملاء .

ثانياً – أعطي أمثلة للغش عن طريق الحاسب وأمثلة لاختبارات المراجعة .

ثالثاً – هل هناك حاجة إلى معايير مستقلة لمراجعة أعمال الغش والتلاعب يختلف عن معايير المراجعة المتعارف عليها .

التقويم المستمر للطلاب – الورقة البحثية الخامسة

قام أحد المستثمرين في أسهم إحدى الشركات المساهمة برفع دعوى قضائية ضد مكتب الأصدقاء للمحاسبة والمراجعة بتهمة الإهمال أو الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية المراجعة المرفقة بملف التسجيل الذي قدمته الشركة إلى هيئة سوق المال . وتتضمن الدعوى أن مكتب المحاسبة والمراجعة أغفلت عن عمد بذل العناية المهنية الواجبة لاكتشاف حقائق جوهرية حدثت في الفترة ما بعد تاريخ تقرير المراجعة . رفض المكتب طلب الادعاء على اعتبار أن تداول هذه الأوراق يقتصر تداولها بين المكتب والشركة فقط .

المطلوب :

(١) هل من حق مكتب الأصدقاء للمراجعة رفض تقديم أوراق المراجعة ؟

(٢) حدد نوع المسئولية التي يمكن أن يخضع لها مكتب الأصدقاء للمراجعة.

(٣) ناقش مسئولية مكتب الأصدقاء للمراجعة في الأحداث التالية لتاريخ تقديم تقرير المراجعة .

التقويم المستمر للطلاب – الورقة البحثية الرابعة

تواقق على النقاط التالية ولماذا ؟

) أن هدف فحص المعلومات الدورية (القوائم الفترية) هو نفس الهدف من عملية مراجعة القوائم المالية .

) الإجراءات المطبقة في عملية الفحص هي ذاتها المستخدمة في عملية المراجعة .

) هناك عناصر معينة يجب تضمينها في التقرير عن القوائم الفترية ، بالإضافة إلى أن هناك إفصاحات معينة تتعلق بتلك القوائم .

) لا يعتبر الفحص المحدود كافياً لإبداء رأي المراجع .

) تتضمن التقارير المالية الفترية بيانات الفترة الدورية الحالية بالإضافة إلى بيانات من بداية العام حتى نهاية الفترة الدورية الحالية .

) القوائم المالية للمنشآت التي تتداول أسهمها في السوق يكون ارتباط المراجع بها من الدرجة الثالثة وطبيعة مهمته هي المراجعة ومسئوليته إبداء الرأي .

) يتضمن ارتباط المراجع بالقوائم المالية مستويان فقط من التأكيد أو الضمان الذي يمكن أن يقدمه المراجع هما التأكيد المحدود والتأكيد الإيجابي .

) إعداد القوائم المالية الفترية يخلق طلباً على خدمات التصديق (إبداء الرأي) التي تقدمها المهنة .

) عندما تقع أحداثاً لاحقة لتاريخ القوائم المالية الفترية يجب أن يضع المحاسب القانوني تاريخاً مزدوجاً لتاريخ الفحص .

) لا تختلف الفترة التمهيدية عن فترة نطاق الفحص في تقارير الفحص المحدود للقوائم المالية الفترية .

التقويم المستمر للطلاب – الورقة البحثية الثالثة

أولاً – يرغب المراجع القانوني لشركة المحلة للملابس الجاهزة في الحصول على تأكيد بمعقولية رصيد المخزون السلعي ورصيد العملاء .

المطلوب :

١. بيان النسب أو المؤشرات التي يمكن استخدامها في التأكد من معقولية أرصدة المخزون والعملاء .

٢. بيان التحريفات الممكنة في أرصدة المخزون والعملاء التي يمكن اكتشافها باستخدام الإجراءات التحليلية .

ثانياً – بلغت نسبة دوران المخزون ١٨ ، ١٦ ، ١٢ في سنوات ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ . كيف يستفيد المراجع من الفحص التحليلي بنسب دوران المخزون ؟

التقويم المستمر للطلاب – الورقة البحثية الثانية

أولاً – تناول الربط بين اختبارات المراجعة والمعاينة الإحصائية .

ثانياً – يشك المراجع القانوني لشركة الإسكندرية للأدوية في وجود تزوير في الشيكات الصادرة من خلال تزوير توقيع المدير المالي للشركة . أصدرت الشركة خلال العام ٥٠٠٠ شيك مبالغها ربع مليون جنيه . بفرض أن هذه الشيكات تتضمن ٢٠ توقيع مزور . ما هو عدد الشيكات التي يجب أن يفحصها المراجع ليكون واثقاً بنسبة ٩٠% من اكتشاف حالة تزوير واحدة على الأقل .

(معامل الثقة المقابل لـ ٩٠% = ٢,٣)

ثالثاً – تبلغ القيمة الدفترية للعملاء ٧ مليون جنيه بينما إجمالي القيمة المقدرة للعملاء ٦ مليون . فإذا علمت أن فترة الثقة المقبولة ٥,٥ مليون إلى ٧,٥ مليون .

١- احسب التحريف المتوقع في أرصدة العملاء .

٢- هل يقبل المراجع القيمة الدفترية لأرصدة العملاء ولماذا ؟